





卷之三

七



٥٦٦

لحد
تيسر

ما حدث فأزده وألامه وعوض عنها ما التابيت ثم سمي به وهو
ابو حسان هذا القيد فيما فيه ما التابيت قل ما ذلوم احد
من اصحابنا وذكره ابن السراج وذلك ان ما الحقته ما التابيت
عوضا من قال الكلمة نحو عدة اولادها نحو ثمة وسميت به رجلا
فيجوز لك ان لم يكن قبل التسمية به ولم تعتل لانه ان
تجميعه بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرأ ونصبا وبالألف
والتاء نقول جاعدون وثيون وجاعدات وثبات فان كسر
قل العلمية نحو شفة فانك اذا سميت به رجلا لا يجوز الا
تكسيره وان اعلت لاميته نحو ديه وسميت به رجلا فلا يجوز
جمعه الا بالألف والتاء **قوله** الثاني ان يكون لمذكر وذلك
لما سبقت بينهما من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التكسير
كما ان المذكر اشرف من المؤنث **قوله** فلا يجمع نحو زينت لغهم
منه ان زينت اذا كان اسما لرجل يجمع على هذا الجمع اي بالواو
والنون رفعا وبالياء والنون جرأ ونصبا والحكم كذلك وقوله
لما قل وذلك لما سبقت ايضا وقوله اما علما وذلك لان العلم
لما لحقه الضعف من وال العلمية عنه لاجل الجمع جبر صفة
بالنقص لان المخاطبة على العلم من التقرف واجبة بقدر الامكان

ويعلم ان الجمع في العلم والاعمال على حدة
ولا يجمع في العلم والاعمال على حدة
ولا يجمع في العلم والاعمال على حدة

فحفظ عليه بالتصريح لان في جمع التفسير تصرفات كثيرة **قوله**
ولا من جيا قال الرضي في باب الجمع والعلم الذي يعني جزوه
الاول للتركيب ان لم يكن جزوه الثاني مبنيا كقولك ومعد
كرب شي وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين
كلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان
واللثان والذين واللتان وذان وذان وذان وذان
فصبيغ مستأنفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب الخمسة
عشر او لغيره كسبويه فالبيان ان يقال ان يقال ذوا
سبويه وذو واسبويه ولذا ذوا وخمسة عشر وهذا كما
يقال في الجملة المسمى بها ذوا واثنا عشر واثنا عشر اتفاقا
وذوا واثنا عشر قرناها وذوا واثنا عشر قرناها لان الجملة يجب
حكايتها ولا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا لم يقل في المسمى
بها اذ لم يجعل نونيهما معتقب الاعراب نحو جاني ذوا واثنا عشر
ليلا يجتمع على اخر الاسماء اعرابا بالحر فوشيد في الاثنين
الاثنين واضافة ذوا واثنا عشر فاته ههنا من اضافة المسمى
الي اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو سبويه السبويهان
والسبويهون مع بنا الجزاء الثاني وكذا يلزم بخوضه في خمسة عشر

فان قلت
فان قلت
فان قلت

الركب كسبويه
فان قلت
فان قلت

علما واما مع اعراب الجزاء الثاني فهما فلا كلام في نحو ذلك
كما في بعلبك ومعدى كرب والعلم المركب تركيبا ثانيا
وجمع منه المضاف نحو عيدا اثناف وعيدا اثناف
واذا كان كنيته جار تثنية المضاف والمضاف اليه معا
لقولك في ابو زيد ابوا الزيدين **قوله** وانما الزيدين والاقتصار
فيها على تثنية المضاف وحجة فيها اولى انتهى وفيه مخالفة
لما ذكره الشيخ **قوله** فلا يجمع نحو جرح وصبور قال
المصنف في باب التانيث فصل الغالب في التانيث ان يكون
لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقام ولا
تدخل هذه التانيث في خمسة اوزان احدها فاعول بمعنى فاعل
كرجل صبور وامرأة صبور لم قال ولو كان فاعول بمعنى
مفعول لحقته التانيث نحو رجل ركوب وناقه ركوبه الثاني
فعل بمعنى مفعول كرجل جرح وامرأة جرح لم قال
فان كان بمعنى فاعل لحقته نحو امرأة رجمه وطره
فان قلت مررت بقتيله بن فلان لحقت التانيث
اللباس لانك لم تذكر الموصوف اسمي وهو مخالف لما
اطلقه ههنا فان قلت اجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو

سادس في بيان الصفة التي لا يكون فيها نقصان في العقل بل يكون فيها نقصان في العقل
 في بعض العرب لكونها صفة في العقل

والنون من اى القبيلين اهل من قبيل العلم ام الصفة فك الذي
 يظهر انه من قبيل القسم الثاني اعني الوصفية نظر الى اصله
 لانه في الاصل افعال التفضيل وكان حو معنى قرات الكتاب
 اجمع اتم جمالي فرائي من كل شيء ازيل عنه معنى الوصفية
 وجعل معنى جمعة **تسعة** بقى عليه من الشروط ان يقول
 وان لا يكون معربا بحرفين كما في التسهيل لبحر زعن المستعمل
 بزبد بن وزبد بن واثنين وعشرين وتحتها **قوله** وهي
 اولوا وعالمون الى اخره اولوا اسم جمع لا واحد له من لفظه
 وانما واحد من معناه **وقال** الرضى ومنها اولوا فانها
 جمع ذ وعلى غير لفظه وعالمون اسم جمع ايضا لان واحد
 اهم من العاقل وغيره والعالمون مختص بالعقل والخاص
 لا يكون جمعا لما هو اعم منه **وقال** في الصحاح والعالم الخلق
 والجمع العوالم والعالمون اصناف الخلق وهذا يدل على
 انه ليس مختصا بالعقل **وقال** الرضى ومنها العالمون لانه
 لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون من جهة التغليب
 لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصفية لان العالم
 هو الذي يعلم منه ذات موجود ويكون دليلا عليه فهو

فكون

وب

معنى الدال اى وفيه دلالة على انه لا يشترط ان يضاف
 كل فرد من افراد هذا الجمع بالعقل بل يضاف البعض ككاف
 واما قوله ويجوز ان يدعى فيه الوصفية فصفة تحت وعشرون
 اسم جمع ولا يصح ان يكون جمعا لانه لو كان جمعا لكان اقل ما يصدق
 عليه ثلاثين وهو معلوم البطلان **قوله** والثاني جموع
 تكسر الى اخره القياس ان يقال ابنون حيث جمع هذا الجمع
 ولكنه جمع على اصل ابن وهو يتو على حرف اللام نسباً
 في الجمع كما حذف في الواحد **واخرجون** جمع جرد وهي ارض
 ذات حجارة سود مخمرة كانها احترقت بالنار وحكى يونس
 فيها نوح البصرة وكسرها **واما** عضة فقبل لامها ها، وقتك
 واو فعلى الاول اصلها عضة من العضة وهو الكذب والبهتان
 وفي الحديث لا عضة لبعضكم حدفت لامها وعوض عنها الحاء
 وبذل لهذا القول تصغيرها على عضيصة وعلى الثاني
 اصلها عضو من قولهم عضوته تعضية اذا فرقتة **قال**
 روضة وليس دال الله بالمعنى اعني بالفرق وبذل
 لهذا القول انها تجمع على عضوات والجمع يرد الشيء الى
 اصله **واما** عورة وعزيرين فالعورة الفرقة من الناس

سادس في بيان الصفة التي لا يكون فيها نقصان في العقل بل يكون فيها نقصان في العقل
 في بعض العرب لكونها صفة في العقل

واصلا غير في قالها عوض من الياء تجمع على غير
 فعلك وعلى غيرين كما ذكره المصنف والعين
 كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه
 والجمع ثبات وتثون وتثون واذا بي ثم قال والسنة ايضا
 وسط الحوض الذي يتوب اليه الماء والهاهاه
 من الواو والذاهية من وسطه لان اصله ثوب كما قالوا
 اقامة واصله اثنوا فاعوضوا اليها من الواو والذاهية
 عين الفعل وقال في باب الباء وتاب الرجل يتوب ثوب
 وثوبان ارجع بعد ذهابه وتاب الناس اجمعوا وكذلك
 الما اذا اجمع في الحوض ومثبات الحوض وسطه الذي يتوب
 اليه الما اذا استفرغ وهو التبة ايضا والها عوض من الواو
 الذاهية من عين الفعل اسى وحينئذ فالسنة التي معنى
 وسط الحوض لا تجمع بالواو والنون اصلا لان المحذوف
 عنها لا لامها **قوله** والبا في جموع تكسر الى اخره ان قيل
 قوله بعد ذلك ولم يكسر في باب ستة قوله جموع تكسر قبل
 ان مراده بقوله جموع تكسر اي جموع تغير فيها بنا الواحد

مائة

وقوله ثانيا ولم يكسر اي لم يجمع على صيغة من صيغ جموع
 التكسر اي ياتي في باب جموع التكسر فلا ترفع **قوله**
 الثالث المتغيرة لما في نحو عدة وثبة علمين ومن اعراب
 حروفين ومن تركيب اسناد او مزج ويكونه لمن يعقل
 او مشيها به علما او مصغرا او صفة تقبل تا الثانية ان
 قصد معناه خلافا للتوقيين في الاول والاخير وكون
 العقل لبعض متي او مجموع كاف انتهى **قوله** او
 مشيها به ليدخل فيه نحو رايتهم لي ساحين وقوله او
 مصغرا يريد به انه اذا اجتمعت الشروط وانتهى كونه
 علما وخلق كونه مصغرا فانه يجمع بالواو والنون حينئذ
 فيقول في رجل رجلان وفي احيى احيون وفي احيى احيون **قوله**
 في الاول يعني الخلو من تا الثانية فالتم بحيزون جمع طلحة
 على طلمون وقوله وفي الاخير يعني ان التوقيين لا يشترطون
 قبول تا الثانية ان قصد معناه **قوله** ولا في نحو اسم
 واخت وبنت هذا ارجع الى قوله او لا وعوض عنها ها
 الثانية فان كان الحوض فيه غيرها لا تجمع هذا الجمع فان

البراد بعد ونية ما حذفت من امر وعوض عنها بالواو
 او لا وعوض عنها بالياء والياء والياء والياء
 والياء والياء والياء والياء والياء والياء
 والياء والياء والياء والياء والياء والياء

12
12

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد

ما اعرب بطريق النيباء والكسر عن العمد وهو لا يختص جمع
 الموت السالم قال في التثنية جمع بالالف والتثنية
 ذو ثلث المائت مطلقا وعلم الموت مطلقا وصيغة المذكر الذي
 لا تعقل ومضمر واسم الموت الجنس بالالف ان لم يكن تعلى
 فعلا او فعلا فعل غير منقولين الى الاسماء حقيقة
 او حكا وما سوى ذلك مقصور على السماع اسي وقال اللحي
 في باب جمع الموت السالم وجمع هذا الجمع مطردا وان لم يكن موتا
 علم غير العاقل المصدر بزيادة ابن وذو واخوات عروس
 وذو والعقد وذو والحجة ثم قال وان كان الموت صفة
 فلا يخلوا من ان يكون فيه علامة تانيث او لا فان كان فيه
 جمع بالالف والتثنية سوا كان صفة لمذكر حقيقي كرجال
 او لا كضاربات وجيليات الا ان فعلى فعلا او فعلا
 فعل فانها لم يحجاب بالالف والتثنية على مدكرهما اللذين
 لم يحجابا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان ما ذكرنا
 حمراوات وسكرانات كما اجاز احمرون وسكرانون فان
 غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليس في الخفريات صدقة وكذا كل فعلا او

او فعلى سمي به غنوا المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة الموثقة
 علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم
 جمع بالالف والتثنية سوا كان له مذكر سائر له في اللفظ كجرح
 وصبور وسائر ما استوي مذكره وموثقة حملا على
 مذكراتها المتنوعة الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر
 كخالض وطالق ومطلق فرقا بين ما جرد من التثنية وبين
 التثنية فان التثنية معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل
 الموت بلحقه ضمير جمع الموت نحو يضرب فالحذف والتثنية ايضا
 علامة جمع الموت اي الالف والتثنية واما الجرد فلم يكن فيه
 معنى الفعل فلم يحجره في لحاق علامة جمع الموت اياه
 بل جمع جمع التكسير نحو حواصل وحيش ومطافل وان
 كان صفة الموت الجرد عن العلامة سوا اشترك فيها
 المذكر والموت او اختصت بالموت خماسية اصلية الحروف
 كالرجل والمرأة الصهاصاق والمرأة الجحش حجت والالف
 والتثنية لا يستكره تكسرها فيقال نسوه بضم فسلفات وحجرات
 اسي وكذا كرسيا من احكام هذا الجمع فنقول كلما هو على
 وزن فعلا وهو موت بظاهره ومقدركه عدد وحفته

مذكور

مذكور

ما اعرب بطريق النيباء والكسر عن العمد وهو لا يختص جمع
 الموت السالم قال في التثنية جمع بالالف والتثنية
 ذو ثلث المائت مطلقا وعلم الموت مطلقا وصيغة المذكر الذي
 لا تعقل ومضمر واسم الموت الجنس بالالف ان لم يكن تعلى
 فعلا او فعلا فعل غير منقولين الى الاسماء حقيقة
 او حكا وما سوى ذلك مقصور على السماع اسي وقال اللحي
 في باب جمع الموت السالم وجمع هذا الجمع مطردا وان لم يكن موتا
 علم غير العاقل المصدر بزيادة ابن وذو واخوات عروس
 وذو والعقد وذو والحجة ثم قال وان كان الموت صفة
 فلا يخلوا من ان يكون فيه علامة تانيث او لا فان كان فيه
 جمع بالالف والتثنية سوا كان صفة لمذكر حقيقي كرجال
 او لا كضاربات وجيليات الا ان فعلى فعلا او فعلا
 فعل فانها لم يحجاب بالالف والتثنية على مدكرهما اللذين
 لم يحجابا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان ما ذكرنا
 حمراوات وسكرانات كما اجاز احمرون وسكرانون فان
 غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليس في الخفريات صدقة وكذا كل فعلا او

المفعول المتعدي بالالف والتثنية
 وطوالق
 مذكور

فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمره او معتل العين
 كبيضه وجوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتا
 وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كمرات ودعات
 والترم في جمع لحيته لحيات فتح العين لان في لحيه لغتين
 فتح العين واسكانها والفتح الكرخل الجمع على المفرد المشهور
 وقيل لما لزم التاليف لكونها صفة للموت ولا مذكر لها
 يقال ساء لحيه اذا قل لئلا صار كالاسماء في لزوم التاء
 نحو جفنه وقصعه واجاز المبرد اسكان عين لحيات قياسا
 لاسماها وغل الفتح في جمع رثعه ليجوز بعضهم فتح عين الواحد
 ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فغلقت للضرورة قال
 ذو الرمة انت دكر عودن اجتمأ قلبه خفوقا ورثاات الهوى في
 المقام نص على هذا الرضى **قوله** كفضاه وعزاه اصل قصاه
 قصبة وعزاه غروزة تحرك حرف العلة والفتح ما قبله
 قلب الفاء **قوله** خورابت عرفات ليس المتوس في عرفات
 للمرف لانه غير منصرف للعلمية والتانيث بل للمقابلته
قوله وبعضهم يترك تنوين ذلك واعلم انه قد اجتمع
 في عرفات حالة التثنية به امران مراعاة احدهما مخلة

في الجمع على المفرد المشهور

في الجمع

مراعات الاخر لان جرما لا ينصرف محولا على نفسه ونصب
 جمع المؤنث السالم محولا على جره فان راعينا الجمع ابتعنا
 نصبه جره وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محولا على
 نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف
 التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة
 مراعاة لما لا ينصرف واعرته في حالة النصب بالكسر مراعاة
 لجمع المؤنث السالم **قوله** الا ان اضيف ينبغي ان يكون استئنا
 من قوله فانه بحر بالعجم ويكون المقدر على هذا ان
 اضيف او دخلته ال فانه لا يجر بالفتحة وتقيم منه انه
 يجر بالكسرة وحسبنا يكون المصنف ساكنا عن تسميته منصرفا
 او غير منصرف او مفصلا في تسميته **فيها** **قوله**
 الا ان اضيف ظاهرا ان الاسم اذا كان غير منصرف واضيف
 او دخلته ال يكون منصرفا وفي المسئلة مذهب احدهما انه
 يصير منصرفا مطلقا وتاثيرها انه في غير منصرف مطلقا وتاثيرها
 ان كان في حالة الاضافة او دخول ال عليه شي الغرض منع
 صرفه فهو غير منصرف والا فلا فكلام المصنف ماض على المذهب
 الثاني الا ان الارجح الثالث **الثاني** الاضافة المقدر في حكم

في الباب

في الجمع على المفرد المشهور

الملفوظه نحو قولهم ابدأ من اول في روايه من خفض على
نية لفظ المضاف اليه واوّل فيه الوصف ووزن الفعل
الثالث انما جريا لكسرهم اذا دخلته ال او اصف لانه انما
به ما هو من خصائص الاسماء فبعد عن شبه الفعل فاعرب بالكسر
على الاصل لا يقال حرف الحرف انما من خصائص الاسماء فينبغي ان
يرجع معه الى الاصل كما ذكرت لانا نقول فرق بين خاصية
وخاصية لان كلا من الاضافه وال من الخصائص المتميزة
بالاسم الصائبة معه ككلمه واحدة الا ترى الى ان العام
يخطى الى ويجعل فاما هو مدخولها لاجل شدة الامتزاج وان
المضاف تتعرف بالمضاف اليه ويكتسب منه التذكّر والمابث
وبصر المضاف اليه علامة قائمه وهذا ادل دليل على شدة
الامتزاج ولا كذلك حرف الحرف **قوله** كالاعى والاصم
في تشبيههما بالمال فيه موصولة نظرا لانها صفتان مشبهتان
والدراخلة عليهما معرفة لا موصولة على الصحيح من الاقوال
البلانية والجواب ان هذا مثال فيكون لصفه التشبيه كونه
صححا على قوله **قوله** رأت الوليد ابن الزبير الى
في الوليد للصفه متلها في الحسن والحسين في البريد زائده

وراي بمعنى علم فباركاً مفعول ثان لاحال قاله الرضي
قوله في الامثلة الخمسة الف الاثنين شمل ما اذا
كان ضمرا او حرفا **قوله** فان رفعها الى اخره اعلم
انهم ارادوا ان يعربوا هذه الافعال بالحروف كاعراب
نظيرها من الاسماء لان يضربان مثل ضاربان وضربون مثل ضاربون
وتضربان مثل ضاربين في مطلق الحركات والسكات وقد
جعلوا علامة الرفع في ضاربون واواولا بكنهم ذلك في
يضربون لانه يودي الى اجتماع مماثلين لجعلوا النون علامة
الرفع لانها شبيهة بالواو ومن حيث الغنة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم حملوا الضم عليه كما فعلوا ذلك في نظير
من الاسماء واما يقومون فلا يمكنهم ان يجعلوا علامة رفعه
الفاء كضاربان لانه يودي الى اجتماع مماثلين وقد ثبت
ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان
وتقومين **قوله** فان حزمه بحذف الاخر المحققون
على ان الجازم انما يحذف الحركة المقدرة وحرف العلة
انما يحذف عند الجازم لانه وانما حذف لئلا يلتبس الرفع

هذا هو المعنى الذي عليه قوله تعالى
 وما على العطف على المعنى هذا هو الذي
 عليه قوله تعالى وما على العطف على المعنى هذا هو الذي

بالمعزوم **والسنة** واما على العطف على المعنى هذا هو الذي
 بسببه الخوون العطف على التوهم في غير القران واما فيه
 فلا يحسن ذلك وقال ابن مالك في توضيحه على البخاري
 في قوله صلى الله عليه وسلم فلا يصلي لكم ويحتمل ان يكون
 لام امر ونبت اليا في الحرم اجرا للمقل بحري الصحيح
 كقراءة قبل من بقي ويضرب **السنة** ويجوز مع الحارم
 الى اخره فيه لف ونشر مشوش لان قوله تعالى لا اعتداد
 بالعارض راجع الى الحذف وقوله وعدمه راجع الى الاثبات
 قوله الاسم بحر زينة فعل الفعل وقوله المعرب بحر زينة عن
 المعنى كخودي وتي وقوله لازمه بحر زينة عن الاسما السنة
 حاله الجرو وقوله تكسور ما فيها بحر زينة عن كخطي **هنا**

باب النكرات والاعرف النكرات والمعروف مصدر
 في الاصل ثم نقلوا وسمي بها نوعان من الاسما والنكرات ما لم يخص
 الواحد من جنسه واغفل انه لا يشترط في النكرات كثرة الافراد
 المندرجة تحتها بل العبر ان يكون وضعها على الشيوع الا
 ترى الى ان شيئا وقرا نكرتان وان لم يوجد منها الا شمس

اسم النكرات البهاري
 وقرا اسم النكرات البهاري
 فمنها ما هو النكرات البهاري
 ومنها ما هو النكرات البهاري

هذا هو المعنى الذي عليه قوله تعالى
 وما على العطف على المعنى هذا هو الذي
 عليه قوله تعالى وما على العطف على المعنى هذا هو الذي

واحدة وقرا واحد واما جمعها فباعتبار تجدد الشمس في
 كل يوم والقمر في كل شهر فكان افرادها متعددة والمعرفة
 على ما قال ابن الحاجب ما وضع لشيء بعينه وهو المضمرات
 والاعلام والمبهات وما عرف بالالف واللام او النداء
 والمضاف لواحد منها قال الرضي قوله بعينه احتراز
 عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه
 واحدا معناه اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام
 ثم قال ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد ورتب
 لقيتها لانها وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا
 ولعمرجا وشمس رجلا والحق انه منكر ولا يعرض على هذا
 الحد بالضمير الزاجع الى نكرة مختصة بملك يحكم من الاحكام نحو
 جاني رجل فخرت به لان الضمير للجاري دون غيره ثم قال والاصح
 في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مخيف اشارته
 وضعته فبدخل فيه جمع الضامر وان عادت الى النكرات
 والمعرف باللام العهدية وان كان العهد نكرة اذا كان
 المنكر العهدية او العهد نكرة خصوصا قبل الحكم لانه اشير بها

هذا هو المعنى الذي عليه قوله تعالى
 وما على العطف على المعنى هذا هو الذي
 عليه قوله تعالى وما على العطف على المعنى هذا هو الذي

امشاة

۴۵
والادنی

العليه

ما قدمت والدليل على كونه مجازا في العموم مع الموجب
 بخلاف المعروف باللام تعريفه التقريبا نحو الدمار خير من الدرهم
 أن الاستعراق يبادر إلى الفهم بلا قرينة المحض مع
 اللام وعدم الاستعراق بلا لام والسبق إلى الفهم بلا
 قرينة من أقوى دلائل الحقيقة ولم في خبرها أيضا
 عبارات أخر أحداها النكرة يادل على شي لا بعينه
 وقيل ما شاع في أمته والمعرفة ما خص واخذ دون
 الآخر وقيل يادل على شي بعينه **فول** نكره وهي
 الأصل إنما كانت أصلا لأن النكرة لا تحتاج في دلالتها
 إلى قرينة والمعرفة تحتاج إلى قرينة وما يحتاج فرع
 عما لا يحتاج وأعلم أنه حصر النكر في نوعين أحدهما
 ما يقبل الـ المؤثر للمعرف والثاني ما لا يقبلها ولكنه
 واقع موقع ما يقبلها فسر عليه الأسماء المتوغللة في الإبهام
 فإنها لا تقبل الـ المؤثر للمعرف ولا يقع موقع ما يقبلها
 فتخرج من جنس النكر مع أنها تكرات وورد عليه أسماء
 الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل الـ المؤثر للمعرف
 ولا تقع موقع ما يقبلها ويمكن أن يقال إنها تقبلها إذا

هذا هو الوجه في الاستعراق
 وهو أن الـ المؤثر للمعرف
 لا يقبل الـ المؤثر للمعرف
 لأنه لا يقع موقع ما يقبلها
 فتخرج من جنس النكر مع أنها تكرات
 وورد عليه أسماء الفاعلين
 والمفعولين فإنها لا تقبل الـ
 المؤثر للمعرف ولا تقع موقع ما
 يقبلها ويمكن أن يقال إنها تقبلها
 إذا

غلب عليها الأسماء وحسب فلا اشكال وفي هذا
 الجواب تطرأ أن الأعلام على هذا تكون تكرات لأنها تقبل
 الـ المؤثر للمعرف في الجملة **فول** نحو ذي لا يقال
 القول بأن ذي نكرة لكونها واقعة موقع ما يقبل الـ
 المؤثر للمعرف مشكل لأن الذي يقع هو موقع صاحب
 وهو اسم فاعل والـ الداخلة على اسم الفاعل فيها أقوال
 أصحها أنها موصولة اسمي فلا يكون صاحب نكرة لأنه لا
 يقبل الـ المؤثر للمعرف فينبغي أن يكون ذو معرفة
 لا نأقوله صاحب من الأوصاف التي غلبت عليها الأسماء
 فيكون الـ الداخلة عليه معرفة فيكون نكرة فيلزم
 أن يكون ذو نكره **فول** سكونا إنما قال ذلك لتنبه
 على أن التكر في اسم الفاعل راجع إلى المعنى المصدرى
 لا إلى المدلول لأن مدلوله المعنى المصدرى مع الزمان
 أما تواسطه أو بلا واسطة فهذا أن قلنا أن مدلوله
 الحدث والزمان أو اللفظ الداخلة عليها **فول** وهي
 عبارة عن نوعين إلى آخره منه بحث لأنه ورد عليه أسماء
 الفاعلين والمفعولين حالة اقترانها بالـ فإنه تصدق

هذا هو الوجه في الاستعراق
 وهو أن الـ المؤثر للمعرف
 لا يقبل الـ المؤثر للمعرف
 لأنه لا يقع موقع ما يقبلها
 فتخرج من جنس النكر مع أنها تكرات
 وورد عليه أسماء الفاعلين
 والمفعولين فإنها لا تقبل الـ
 المؤثر للمعرف ولا تقع موقع ما
 يقبلها ويمكن أن يقال إنها تقبلها
 إذا

فان الحاضر الذي لا يخاطب كني عنه نهر الغيبة وكذا يكتفى
 عن الله سبحانه بحالته مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى
مورد او المخاطب تارة ولغات اخرى برهانه
 ادخال الضامر المشتركه لانها لم توضع لغائب فقط ولا
 لمخاطب فقط وهذا بنا على ان المبادر من قوله ما وضع
 لمثل او لمخاطب او لغائب كونه موضوعا لكل واحد منهما
 لا غير ذلك ان نقول لا حاجة الى قوله او المخاطب تارة
 ولغائب اخرى لانه اذا وضع لا حدهما يكون التعريف
 صادقا عليه بالنظر الى تلك الجئته ثم اذا وضع لا حدهما
 يكون التعريف صادقا ايضا من حيثة اخرى فلا حاجة
 الى ما ذكر **مورد** الى مستتر وهو خلافة اي ما ليس
 له صولة في اللفظ قال الرضي وقوله النخلة ان القاعل
 في خور يد ضرب وهند ضربت هو وهي تد ريب لصيق
 العانة عليهم لانه لم توضع لفظة الضمير من لفظ ضمير
 عنها بل لفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر
 لا ان المقدر هو ذلك المصريح به وكف دا وكوز الفصل
 بين الفعل وهذا المصريح به نحو ما ضرب الا هو فان

فان الحاضر الذي لا يخاطب كني عنه نهر الغيبة وكذا يكتفى عن الله سبحانه بحالته مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى

فان الحاضر الذي لا يخاطب كني عنه نهر الغيبة وكذا يكتفى عن الله سبحانه بحالته مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى

فان بل المفصول المصريح به غير المتصل فهو تحكم والى
 هذا نظر من قال من النخلة ان المقدر في ضرب وضربت
 ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك
 لان ضمير المفرد اقل من ضمير المتني ايها وفيه بحث
 لانهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدرك على شي لان الدلالة
 تابعة للموضوع وايضا يلزم منه ان يكون الكلام من كلمة
 واحدة ولا قابل به وايضا قوله عبر واعنه مثل ذلك
 المقدر وفيه بحث لانه اذا انتفى اللفظ في اخرها انتفى
 مرادفته لا اخر لان الترادف انما يكون باعتبار وضع اللفظين
 لمعنى واحد ولكن ان يحاب عن هذا بان مراده بانه مرادف
 اي غلب بعد ان يكون موضوعا وفيه تكلف والحق ان
 الكل قد فوع بادي تامل **مورد** وينقسم البارز الى
 اخر اعلم انه قد قال في باب العطف ما خالف قوله
 هنا لانه جعل في باب العطف المتصل المقسم وقسمه
 الى مستتر والى بارز وهو ما جعل البارز المقسم
 ثم قسمه الى متصل والى منفصل **مورد** وهو ما لا
 ينفخ به النطق الى اخره اي كسب وضع العرب لا يحسب

فان الحاضر الذي لا يخاطب كني عنه نهر الغيبة وكذا يكتفى عن الله سبحانه بحالته مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى

فان الحاضر الذي لا يخاطب كني عنه نهر الغيبة وكذا يكتفى عن الله سبحانه بحالته مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى

فان الحاضر الذي لا يخاطب كني عنه نهر الغيبة وكذا يكتفى عن الله سبحانه بحالته مع ان الغائب لا يطلق عليه تعالى

علم الفاعل او الغائب

الفاعل لان النطق بالمتصل في الافتتاح ممل عن عقلا
وينقسم المتصل الى اربعة شروعات في بيان اقسام المتصل
والمتصل بحسب مواقع الاعراب وهي خمسة اقسام
لا غير بلانه المتصل واثنان للمنفصل فالمتصل مرفوع
ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب واعلم
ان كل واحد من هذه الاقسام لثمانية عشر معنى لان
كل واحد منها اما ان يكون مفردا او مثني او مجموع صارت
تسعة من ضرب بلانه في ثلثه وكل من التسعة اما لمذكر
او لمؤنث فلكل من المتكلم والمخاطب والغائب بحسب القسمة
ستة الفاظ لكن الموجود للمتكلم لفظان وللخاطب خمسة
وكذا للغائب ولكل من المخاطب والغائب اربعة اقسام
واحد مشترك بين المثني والمذكر والمؤنث فصار
المجموع من كل واحد من هذه الاقسام الخمسة اثنا عشر لفظا
لثمانية عشر معنى وانما قدّم المتصل على المنفصل لانه
اخص من المنفصل والمقصود من وضع الضمير الاختصار
وعندم اللبس وقدّم المرفوع في المذكر لانه ساقى على
المنصوب والمجرور **والضامير** المرفوعة المتصلة

البارزة

جاءت في هذا الباب

باب الضمير

البارزة احدى عشر ضميرا بلانه سواكن وثمانية متحركة
الالف والواو والنون المتحركة مشتركة بين الافعال
الثلاثة اعني الامر والمضارع والماضي والياء مشتركة
بين المضارع والامر ولا تلحق الماضي والبواقي من المتحركة
وهي التاء مضمومة ومفتوحة ومكسورة وتما وتث وثن
ونأ مخففة بالماضي **وقال بعضهم** لا يخص الى
اخره اي لان الوام في ضمير معناه واحد يصح لكل من
المواضع الثلاثة من غير ان تختلف معناه والياء ليست
كذلك لان الاشتراك فيها باعتبار الموضوع له لا باعتبار
المحال **البلانه** لمعناها متعددة فلا يكون مما الكلام فيه
والضمير لا يستتار بضمير الرفع الى اخره **قال**
الرضي اعلم انه لا يستتر من الضميرات الا المرفوعة لان
المنصوب والمجرور وفضله لانهما مفعولان والمرفوع فاعل
وهو كجر الفعل فجوزوا في باب الضامير المتصلة اليها
على الاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير
المتصل بجزء الفعل فاكثروا لفظ الفعل كما حذف في اخر
الكلمة المشتمل على ما التقي كما

منه المرفوع والضمير

في الترقيم وعلّة استتارها فما يستتر فيه ودرجته
ولا يظهر أصلا الضمير المتصل في غاب الماضي وغابته
وفي المضارع في أفعل وتفعّل وتفعّل مخاطبا
وقاسية وأفعل وفي جمع الصفات وأسماء الأفعال
والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا
ولا مضمرا وهي أفعل وتفعّل وتفعّل مخاطبا وأفعل
أمرا واسم فعل الأمر مطلقا أي في الواحد والثنى
والجمع وما يظهر في نحو أسكن أنت وزوجك الجنة
توكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل أنك لا تقول
لا أفعل أنا ولا تفعّل الآت وفي فَعَلَ وفَعَلَتْ
وتَفَعَّلَ وتَفَعَّلَتْ لغاية بظهور الفاعل المظهر والضمير
المتصل نحو ضرب زيد وما ضربت إلا هي وتضرب
هند وما تضرب إلا هي وكذا في الصفة المفردة نحو أقام
الزيدان وما أقامهما وكذا في ظرف عند أي على
إذا اعتد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في
اسم الفعل إذا كان ضميرا يظهر الفاعل نحو هيها تزد
والضمير المتصل نحو هيها تها هيها لم تأت أعلم

في المحاور

في المحاور

في المحاور

في المحاور

في المحاور

ان اصل الضمار المتصل المستتر لانه أخصر ثم المتصل
البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من
المتصل ثم المتصل عند تعذر الاتصال فلا يقال
ضرب أنا لأن ضربت مثله وأخصر منه لفظا انتهى وهو
مقوله لاجل الشرح فيما ذكره من قوله والتحقيق إلى آخره
وفي دعواه أنه لا يقال قام هو على الفاعلية
الأول إنما استتر الضمير في أفعل وتفعّل لا شعرا حرفي
المضارعة بالفاعل لأن أفعل مشعر بأن فاعله أنا وفعل
مشعر بأن فاعله أمر بالهمزة والنون بالنون وكذا بفعل
نص في الغائب المفرد فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز وأما
تفعّل فإنه وإن كان محتملا للغائية والمخاطبة لكنهم لم
يبرزوا ضميرها أجزا المفردات المضارع مجرأ واحدا في عدم
إبراز ضميرها وإنما استتر في أفعل أمرا ولا تفعّل تنيا
لا أن حكما حكم تفعّل للمخاطبة لأن الأمر والنهي ما خوذان
منه **الثاني** قيدنا الخطاب بكونه للواحد لانه لو كان للواحد
أو لثنى أو لجمع لبرز الضمير حينئذ الثالث إنما وجب
الاستتار بعد فعل الاستتار لانه أرادوا أن يجروا المستثنى

في المحاور

في قوله تعالى على وجهه من نور وجهه من نور وجهه من نور

على وجه واحد وهي تونه مذكور البعد اداة الاستئنا من
غير فاضل وهو لا يتاني اذا كانت الاداة فعلا اليا استئنا الفهر
فذلك اوجوا استئنا **ب** باسم فعل غير ماض لان
اسم الفعل بمعنى الماضي مرفوع الظاهر نحو فميتات هيئات
الحقيق ومن حيث لا يكون المستتر فته على سبيل الوجوب
لانه قد خلفه ظاهرا وفي حله فاعل نعم وليس اذا كان ضميرا
والمرنوع بصفه جارئة على ما جها نحو زيد عمر وبصر به
لانه لو برز في هاتين الصورتين اعني مرفوع الوصف بالمصدر
الواقع بدلا من اللفظ بالفعل على احد الراس نحو ضربا
زيد **لا** يقال قام فتو على الفاعلية لكن قد
اجاز سيبويه وخصه في قوله مررت برجل مكر ما
هو ان يكون فاعلا وتوكدا وهذا صريح في جواز زيد قام
هو على ان يكون فاعلا وهو تقوى ما قاله ابن مالك وابن
يعيش وغيرهما الا انه يشك على كلام سيبويه وكلامهم
القاعدة المجمع عليها وهي انه اذا تاني الاتصال لا بعد
الى الانفصال الا فيما استثنى وهذا ليس شيا مما استثنى
وكلام الشيخ رحمه الله ما شئ على هذه القاعدة المتفق عليها

في

وا وهو انا واب قال في المعنى ان المفوحة المنة
السائلة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين
ضمير للتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون والالتزوم
على فتحها وصلا وعلى الايتان بالالف وقفا وضمير الخطاب
في قوله انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور
ان الضمير هو انا وانا حرف خطاب انتهى اذا علمت ذلك
علمت ان في قوله انا وهو وانت تا محالان ظاهرهما ان
الضمير انا واب وليس كذلك بل الضمير فيما ان كما قدمناه
عنه وعلمت ايضا ان اصل انا وانت واحد وهو انا ففي انا
تصرفات ابد الهمزة ها نحو هئا وقد تدهمزة نحو
انا وقد تشكن بونه في الوصل وقد يوقف على تونه ساكنه
وقد يثني فتحه وقفا بها السكت قال حاتم هكذا
نزدى انة ونوا نيم يمينون الغد في الوصل في الشبهة
وغيرهم لا يثبتها في الوصل الا ضرورة وحاشا في قراءة نافع
ايات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة قال
ابو علي لا عرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا
تثبت الالف وصلا في موضع قاله الرضي

روى عن ابن عباس

ما لا يثبتها في الوصل الا ضرورة وحاشا في قراءة نافع

ابو علي لا عرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

من ان اس افعال محبودة فظن انه ذلك الشخص ومستند
ظنه قوله اذا لم تنزل لاكتساب الحمد مبتدرا وقوله
في البيت اخالك ويرى كسر الهمزة وعليه جمهور العرب
وهو مخالف للقياس اذ القياس الفتح وبنوا اسدي يقولون
اخالك يفتح الهمزة وهو القياس **الثانية الى**
اخر هذه المسألة تفارق ما قبلها من جهة انه لا يشترط
ان يكون عامل الضم الذي يجوز فيه الوجدان عاملا في ضمير
اخر بل يجوز ان يكون عاملا في ضمير اخر والا يكون واذا
كان عاملا في ضمير اخر لا بد وان يكون مرفوعا والمسئلة
الاولى لا بد وان لا يكون الضمير الا ول مرفوعا وانما كان
المختار الاتصال في خبر كان واخواتها لان اسمها
في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء ومن عامله بل الفاعل
في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد
قاما مقام زيد ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل
والخبر كالمفعول فكشبه كضربته **واختلف لفظ**
الضميرين اي بان كانا المذكور وموت نحو اعطا هوها واعطا
اولد كرتين تخلفين بالتثنية والافراد ولم يثنى كذا

وانما جارا الاتصال حال كونها غايين ولم يجر اذا كانا متكلمين
او مخاطبين يعود كل منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف
المتكلمين والمخاطبين **من** اذ يستغنى اجتماع
المثلين لفظا ومعنى **ولو كان** غير اعرف تصديق
بصور من احدهما ان يكون الثاني اعرف وثانتهما ان يكونا
متساويين **فان** نصيها فعلا انما وجب لحاق نون
الوقاية لان ما المتكلم حيث وقعت في التركيب الترموا كسر ما قبلها
والفعل لا يدخله جر واليسر اخوه من جهة الصورة فصين
عنه كما صان عن الجر واما قولهم تومي فلم يقع الكسر فيه في
الاخر لان الفاعل كالجزم من عامله فكان الحركة واقعة في الحشو
لا في الاخر وهم انما يصونون الاخر لا الحشو واعلم انهم يلحقون
بالفعل نون الوقاية اذا كان ناصيا ليا المتكلم متصلة به سواء
كان مؤكدا بالنون الا واعلم ان المسوغ للحاق نون الوقاية
بالفعل المؤكد بالنون كونها صارت كالجزء من الفعل فلهذا
صين كما لو لم يلحقه النون الا انه مشكل بما اذا كانت نون
التوكيد في تقدير كذا مستقلة وذلك اذا لم يكن مباشرا
للفعل بان فصل بينهما الضمير البارز المتصل نحو لا تضرني

دعوا لفظا لفظا
التي هي واختلف لفظا

واصله لا تقربني حذف نون الرفع لاجل الجازم لم اجمع
 ساكان او لهما مد جندناه لان اجماع الساكنين انما يغتفر
 اذا كان على حرف وهذا ليس منه لانه لا بد وان يكون الاول
 منهما مدّا او بالاضغين وان يكون الثاني منهما مدغما وان
 يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة بحرف اللين والمدغم
 فيه مع المدغم لساكنه كذلك فذلك حذفوا صهر المذكون
 اذ انقصر هذا علم ان اتيانهم بنون الوقاية مع نون
 التوكيد الغر المباشرة يدل على انها منزلة الجزاء وحدهم
 الصريح على ان نون التوكيد ليست كالجزء فيلزم من
 هذا ان تجعل جزواً غير جزو في حالة واحدة
 فبني على ان احسن الى اخره قال ابن مالك في شرح الكفاية
 ان بعض الكوفيين نقل ذلك سماعاً عن العرب لا يجوز ان عند
 نفسه فان كان من او عن وحت النون انما وجب
 لما قلنا انها مبنية على السكون وهو اصل البناء فلم يأت
 بنون الوقاية لزال البناء على السكون وانما لم يأتوا بنون
 الوقاية في غير هذين الحرفين مع ان فيها ما هو مبني على السكون
 لان ذلك الغير اذا كان ساكناً لا يزل سكونه عند اتصاله

هذا هو الوجه في حذف نون الوقاية
 من غير المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة
 بحرف اللين والمدغم فيه مع المدغم لساكنه

بيا المتكلم كما في في مثلاً فان ياؤها تبقى ساكنة مدغمة في ما المتكلم
 فتقول في **هذا باب** **المدغم** قوله تعيننا
 مطلقاً اي بلا قيد الا ان هذا الج ماصدق على علم الجنس
 ايضا لانه يعين سماً به غير قيد وتعينه وان كان مخصوصاً
 وهو تعين ذي الاداة الخمسة او الحضورية الا انه
 يصدق عليه انه يعين سماً به غير قيد الا ان يقال مراده
 انه يعينه بغير قيد وليس يعين ذي الاداة الخمسة
 او الحضورية **باب** ومساها نوعان اي علم الشخص
 وخوفاً بكسر الخاء والنون وهو ما استعمل قبل
 العلمية لغيرها قال صاحب اللب ما وضع قبل العلمية
 لغيرها فان فرغنا على كلام الشيخ كان الموضوع الذي لم
 يستعمل ثم سمي به لا يسمى منقولا وعلى كلام صاحب اللب
 يكون منقولا **باب** اما الفاعل كخارث ولم نقل لاسم
 فاعل لانه اراد ان يدخل الصفة المسببة فيما كان لفاعل
 وهو حسن **باب** واما من جملة اما فعله العلمية
 قد يكون فاعلها صهرا وهو اما بارز كما في قول الشاعر
 على اظرفا بيا ليات الخيل ام مستتر كما في قوله نبيك اخوالي

اسم موضوع العلم انما هو الفاعل
 هناك اطراف الى سكتة من الارض
 تسمى الدار وتسمى صاعداً

بن يزيد ظاهرا لم قدند وقد يكون اسما ظاهرا كما ذكر المصنف
 وراى بعضهم في المنقول ما نقل من صوت وعنا بذكر بته
 وهو بنو لبعض بني هاشم وهو عبد الله بن الجارث ابن نول
 وهو الصوت الذي كانت ترتضه امه بته وهو صبي في
 قولها لا تكين بته جارية جدته تحت اهل الكعبة وركه
 ابن مالك بانه منقول من قولهم للغلام السهن بته
 كمشكر الى اخره سكك عن الامر وفيه خلاف منهم من يقول
 سمي به وتمثل له باصمته ومنهم من يقول لم يسم به
 وتنازع في اصمته من حيث كونه فعلا اميرا وقال
 لا جاز ان يكون اصمته فعل امر لانه لو كان فعلا لم يكن
 اثما من اصمته واما من صمته فان كان من اصمته فيكون اصمته
 بفتح الهمزة لا كسرهما وان كان من صمته فيكون اصمته بضم
 الهمزة والعين لان مضارع صمته يصمت بضم العين وقد
 انتفى فتح الهمزة وضمها مع ضم العين فانتفى ان يكون امرا
 لانه لم يسمع في الماضي الا اصمته وفي المضارع من صمته
 الا يصمت وزد عليه بانه يجوز ان يكون من صمته ولكنهم
 غيروا حركة عين المضارع بالكسر فتبعها حركة الهمزة فيكون

لقب

في قوله لا تكين بته
 جارية جدته تحت
 اهل الكعبة وركه
 ابن مالك بانه
 منقول من قولهم
 للغلام السهن بته
 كمشكر الى اخره
 سكك عن الامر وفيه
 خلاف منهم من يقول
 سمي به وتمثل له
 باصمته ومنهم من يقول
 لم يسم به

سماء سماء سماء سماء
 سماء سماء سماء سماء

سماء سماء سماء سماء
 سماء سماء سماء سماء

في قوله لا تكين بته
 جارية جدته تحت
 اهل الكعبة وركه
 ابن مالك بانه
 منقول من قولهم
 للغلام السهن بته
 كمشكر الى اخره
 سكك عن الامر وفيه
 خلاف منهم من يقول
 سمي به وتمثل له
 باصمته ومنهم من يقول
 لم يسم به

التعبير في اللفظ دليل على التغيير في المعنى وقال بعضهم
 انما سمي بته مع الضير ورتبانه قد سمع بوجوه اصمته على
 انه معرب اعراب ما لا يتصرف والحمل لا تعرب وانما تحكى
 واعلم ان اصمته علم على بزية وقد نقله التافيق الى ارضته
 فارقة بين المنقول عنه والمنقول اليه لا للتانيب وعياله
 الرضى في العلم المنقول واما امركا صمته بزية معينة وقيل
 هو علم الجنس لانه كان ففر كاسامة ثم قال وكسر ميم اصمته
 والمسموع في الامر الغم لان الاعلام كبر اما لغير لفظها عند
 النقل او اسمية الى اخره فسيل اذا لم يكن مسموعا
 من كلامهم فكيف يكون قسما من اقسام المنقول وهو قد قال
 في تعريف المنقول ما استعمل قبل العلمية لغيرها مع
 اشراط التسمية به ومركب مخرج الى اخره
 كان عليه ان يذكر بقية المركبات وهو المنقسم معنى الحرف
 سواء كان واو العطف او غير مثال الاول خمسة عشر
 اذا سمي به ومثال الثاني بيت بيت من قولهم هو جارك
 بيت بيت فان في كل منهما مذهبان احدهما استنجاب
 بتيه والثاني اعراب ما لا يتصرف للعلمية والتركيب

في قوله لا تكين بته
 جارية جدته تحت
 اهل الكعبة وركه
 ابن مالك بانه
 منقول من قولهم
 للغلام السهن بته
 كمشكر الى اخره
 سكك عن الامر وفيه
 خلاف منهم من يقول
 سمي به وتمثل له
 باصمته ومنهم من يقول
 لم يسم به

في قوله لا تكين بته
 جارية جدته تحت
 اهل الكعبة وركه
 ابن مالك بانه
 منقول من قولهم
 للغلام السهن بته
 كمشكر الى اخره
 سكك عن الامر وفيه
 خلاف منهم من يقول
 سمي به وتمثل له
 باصمته ومنهم من يقول
 لم يسم به

منزل ثامنا منزلة ما التابت اي من جهة انزل
 بالاول وصيرورته معتقب الاعراب وفي هذا المركب لغتان
 اعرابية اعراب المتضامتين وبنو الحزبين على القع
 في اللقب ما اشعر انما قال ما استقر ولم يقل ما وضع
 لان الواضع لا يضعه الا لتعين الذات ثم قد يلحظ معي
 المدح او الذم **والثاني** ويؤخر اللقب انما وجب تاخير
 اللقب عن الاسم فلا تضع قابضة الاسم لو ذكر قبله لانه
 بعد ما يعده الاسم وزباده على ذلك كذا قيل وهي كما
 قاله الرضي لكونه اشهر لان فيه العلية مع شي من معنى
 المعت فلو اتى به اولى لا غنى عن الاسم فلم يكتفوا بقل
 لان اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطنة
 فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصل وذلك ما توثق
 بتأخيره وكل من التعليلين يقتضي ان يجب تاخيره عن الكنية
 ايضا **والثالث** انا ابن من لقياء عمر وهو لعب وعمر و ابن عامر
 ملك من ملوك اليمن زعموا انه كان يلبس في كل يوم حلتان
 فمزمزهما بالعين ويكره ان يعود فيهما ويخاف ان يلبسهما
 احد غيره **والرابع** وفي نسخة من الخلاصة الى اخره يستأجر

في نسخة من الخلاصة الى اخره يستأجر
 في نسخة من الخلاصة الى اخره يستأجر

الى قوله واخرى ذان سواء صحا وفي ان فاسم وفي بعض
 نسخ الدفينة وذا جعل اخر اذا استأجرا وما سبق اولى
 لان هذه النسخة لا فهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى وهو
 يقتضي نسخة واخرى ذان سواء صحا وكذلك تشرح ابن الناطم
 والصواب ما ذكره الشيخ **والثاني** وان كانا مفردين الى
 اخره اعلم ان مذهب جمهور البصريين على وجوب الاضافة
 من غير تجوز شي اخر معها كما حكاه الشيخ واما قول من قال
 ان البصريين انما ذكر واذلك مقتضى بن عليه ليدبوا
 على جوانه لا لتعنيده فبعد اذ لم ينقل عنهم تجوز عن
 الاخرى ولا لما وكان القياس يقتضي ان لا يجوز ان يسمي
 الاول والثاني واحدا لانهم اذا اضافوا نون وولون الاول
 بالمسمى والثاني بالاسم وانما اولوا الاول بالمسمى والثاني
 بالاسم لانهم يسندون اليه ما لا يسند الى اللفظ كقولك
 جاني سعيد كز فان معناه جاني فسمي هذا اسم الا ان ما
 قالوه ليس بمطرد فانهم قد يسندون الى الاول ما هو
 مختص باللفظ كقولك سعيد فبعد والمعنى على هذا كز وروى
 لفظ هذا المسمى وزنه فعيل فلو قالوا انما تجوز تاويل

كز وروى

الاول من غير تقييد لكان حسن واعلم ان بعضهم اشترط
في وجوب الاضافة ان لا يكون اللقب في الاصل وصفا
كما في ابراهيم الخليل كان وصفا مضافا لبقا واشترط بعض
اخر ان لا يكون في الاول ما يمنع اضافته كما في الحارث مثلا
فان فيه ما يمنع اضافته وهو الـ تسمية قال الرضي
الكنتية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك
اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بعناها بل بعدم
التفريق بالاسم فان بعض النفوس تأتلف من ان تخاطب
باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كما في الحسن
لا مبر المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وقد يكنى في
الصغر تفضيلا لان لعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك
وان كانا مفردتين الى اخره قال الرضي مد
الزجاج والفرع الاتباع وهو الاول لما روى القرائين
ثقة وكفى عيانا لرجل فتم العيينين وابن قيس الرقيات
بنون قيس واجرا الرقيات عليه السلام والعلم الجنس
الى اخره اختلفوا في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس على

الاول من غير تقييد لكان حسن واعلم ان بعضهم اشترط
في وجوب الاضافة ان لا يكون اللقب في الاصل وصفا
كما في ابراهيم الخليل كان وصفا مضافا لبقا واشترط بعض
اخر ان لا يكون في الاول ما يمنع اضافته كما في الحارث مثلا
فان فيه ما يمنع اضافته وهو الـ تسمية قال الرضي
الكنتية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك
اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بعناها بل بعدم
التفريق بالاسم فان بعض النفوس تأتلف من ان تخاطب
باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كما في الحسن
لا مبر المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وقد يكنى في
الصغر تفضيلا لان لعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك
وان كانا مفردتين الى اخره قال الرضي مد

قوله في كل منهما فقال قوم ان علم الجنس موضوع للحقيقة وكذلك
اسم الجنس الا ان علم الجنس موضوع لها مع قيد حضورها في الدهن
وقال بعض ان علم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هو واسم
الجنس موضوع للفرد الخارجي ولكل واحد منهما اسم الجنس
العامي من الـ المقترن بعلامة الوحدة اعني الثبوت فلا
اشتباه بينهما وبين اسم الجنس المعروف بالـ الجنسية فان المعروف
بالـ الجنسية المراد منه الحقيقة والمجرد منها المقترن بعلامة
الوحدة المراد منه الفرد وانما الاشتباه بين اسم الجنس العامي
من الـ ومن علامة الوحدة كما في رجعي وشرك وذكرى فانها
لا تثبت فيها لاجل الف التانيث المقصورة والمقترن كما في الرجعي
والبشري والذكرى فانه لا فرق بينهما بحسب الظاهر لان كل
واحد منهما للحقيقة الا ان يقال ان الفرق بينهما هو ان المقترن
بالـ المراد منه الحقيقة مع قيد الحضور والمجرد منها الحقيقة
لا مع قيد الحضور فانه لا يلزم من حضوره اعتبارا ولا من عدمه
اعتبارا لعدم حضوره لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه
اذا تقر هذا علمت انه لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس المعروف
بالـ من جهة المعنى لان كلاهما للحقيقة مع قيد الحضور

الاول من غير تقييد لكان حسن واعلم ان بعضهم اشترط
في وجوب الاضافة ان لا يكون اللقب في الاصل وصفا
كما في ابراهيم الخليل كان وصفا مضافا لبقا واشترط بعض
اخر ان لا يكون في الاول ما يمنع اضافته كما في الحارث مثلا
فان فيه ما يمنع اضافته وهو الـ تسمية قال الرضي
الكنتية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك
اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بعناها بل بعدم
التفريق بالاسم فان بعض النفوس تأتلف من ان تخاطب
باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كما في الحسن
لا مبر المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وقد يكنى في
الصغر تفضيلا لان لعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك
وان كانا مفردتين الى اخره قال الرضي مد

۱۵۲

فألوا ومة علم للتشيخ ولادليد علي تلميته لانه اكثر

[illegible]

ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جازموننا
 في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح
 الخودي والحمد وقد جاز باللاح كقوله سبحانه اللهم ذا سبحان
 فالواذليل علمته سبحانه من علقمة القايض ولا يمنع من ان
 يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به والبي المضاف
 على حاله مراعاة لا غلب احواله اعني الجرد عن التثوين
 لقوله ذا الط من سلم خياشيم وفاء **للتبسيط**
 معنى التثنية لا للتبسيط مصدر سيج معنى قال سبحانه
 انه لان مدلول التبسيط على هذا اللفظ **للتبسيط**
 اولاهم وذا الى اخره صواب
 ان يقول مقصورا عند غيرهم حتى يكتفي مع قوله وفي الجمع
 في لغة من مدله وتوهم لا ياتون باللاح واعلم ان في قوله
 ممدودا ومقصورا مسامحة لانها من القاب المعربات لا المبنيات
قوله بعد اوليك الاديام اوليك بفتح الكاف لا كسرهما
 بدليل الاوجه الجارية في قوله ثم من الكسر على اصل التقاء
 الساكنين والفتح طلبا للتخفيف والضم على الاتباع لانه
 لو كان الخطاب مؤنث لم يجز الاوجه واخذ وهو الكسر

في قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الخودي والحمد وقد جاز باللاح كقوله سبحانه اللهم ذا سبحان
 فالواذليل علمته سبحانه من علقمة القايض ولا يمنع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به والبي المضاف على حاله مراعاة لا غلب احواله اعني الجرد عن التثوين

مطلقا واللام في قوله وذا الى اخره صواب

في قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الخودي والحمد وقد جاز باللاح كقوله سبحانه اللهم ذا سبحان

قوله لمحقته كات الى اخره التواخوين على ان
 المنار اليه اما قرب او متوسط او بعيد وخالفهم في
 ذلك جماعة منهم ابن مالك ورد عليهم بانها في
 شرحه على التسهيل منها ان الحجازين لا ياتون الا باللاح
 والكاف معا سواء كان متوسطا او بعيدا وبنوا عليهم
 لا ياتون بهما فلو كان كما قال التواخوين لم يسع ذلك
 واما غيرها فشكوك فيه لا يعلم حاله في توسط ولا بعد
 وقال ابن ام قاسم ان هذا الوجه اقواها وقته نظرا لانه
 لا ينزع من عدم علمه ولا غير الحجازين والتبيين ان لا
 يعلم غيرهم **قوله** وتشار الى المكان الى اخره اعلم ان
 هذه الالفاظ المذكورة في هذا الفصل الاختير مقصودة على
 الاشارة الى المكان بحسب اصل الوضع وقد يستعار بعضها
 للزمان واما الالفاظ المذكورة قبل هذا الفصل فيشار بها
 الى المكان وغيره **هذا باب الموصول** انما
 قدم المصنف رحمه الله الموصول الحرفي لانه اشبه
 من الاسم بكونه موصولا لان الحروف موصولة على عدم
 الاستقلال كما ان الموصولات كذلك فلها استحقاق التقديم

حاله

هام في كايح الصغير

واما تقدم غير الموصول الاسمي فلا تارة الاستعمال
قوله ولو علمه كونه مصدرية متحة احلال ان
 محلها كما في قوله تعالى بود احدى ثم قوله فانه لو قيل
 بود احدى ان يجر كان جازا والغالب على لوهذه ان
 تقع بعد ما يغيد التثنية **قوله** والذي قد عدها
 ايضا في الموصول الاسمي فعلى هذا يكون مشتركة بين
 الموصول الاسمي والحرفي ومنهم من لا يقول بانها موصولة
 حرفي وبجيب عين الية اعني قوله كالذي خاضوا بان
 الاصل كالذين الا انه حذف النون وهولعة او
 بان الاصل كالخوض الذي خاضوه في حذف الموصول
 والعايد واعلم ان المصنف لم يعرف الموصول الاسمي
 بل اكتفى بغيره وحده الزمخشري بقوله هو ما لا يتم
 اسما لا جملة تردفه من الجمال التي تقع صفات وقال
 ابن الجاحظ لو قال جزا عوض اسم كان اولى فان الذي
 بانفراجه اسم ولكنه لا يكون احد جزى الجملة لا جملة
 وعايد واعلم ان الـ في الذي زائدة لان الموصول معرفة
 بصلته وكوزان لعل انها معرفة بنا على انه يجوز اجتماع

مجموعه من الـ في الذي
 في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى

في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى

في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى

في قوله تعالى بود احدى

تعريفين واعلم ايضا انها ليست لازمة لانه فري شاذ
 صراط لذين **قوله** الذي للعالم وعنه قد اخسن
 في قوله للعالم لانه على هذا يدخل فيه الباري تعالى خلاف
 ما لو قال العاقل فانه لا يطلق عليه تعالى عاقل الا
 انه قد قال المذكر والا ولى ان لا يذكره حتى يكون كلامه
 شاملا للباري وغيره **قوله** ولتثنيتهما ليس
 كما ينبغي لانها لتساينيين وانما هما صيغتان على صوت
 المتني كما ذكر ذلك في باب المثني **قوله** او تاكيدا
 للفرق اي بين تثنية المثني والمترب هذا على راي من
 يقول انها متنيات اما من يقول انها صيغ تثنية فيقول
 للفرق بين ما صورته صورة المثني من المثني وبين مثني
 المترب **قوله** ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي
 لغير العاقل بدليل قوله وقد يتقارض الا ولى واللام
 اذ لو لم يحل كلامه على هذا وحمل قوله ولغيره على المذكر
 العاقل لكان يلزم منه ان يكون الا ولى موضوعا للموت
 واذا كان موضوعا له امتنع ان يكون استعماله فيه على
 طريقه التقارض فلا يصح قوله بغيره وقد يتقارض الا ولى

في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى

في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى
 في قوله تعالى بود احدى

في قوله تعالى بود احدى

واللا **قوله** والذين بالآب مطلقا اعلم ان القياس لبعض
 ان يكون الذين معربا بالواو رفعا وبالآب جرا ونصب
 كما هو لغة من ذكر وذلك لانه على صورة الجمع وسببته فقول
 معارض البناء كما قالوا نظيرة في اللذان واللتان وذلك
 وتبان واما قول بعضهم انما بنى الذين ولم يعرب لانه ليس
 على سنن الجمع لان واحده اعم من جمعة فغيره نظر لان
 المدعى انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم انه جمع
 فليس جمعا لواحده باعتبار كون الواحد اعم بل مراد بالواحد
 حال ارادة الجمع من يعقل ويشبهه كما قال ابن مالك
 وان عني بالذي من يعقل ويشبهه فجمعه الذين **قوله**
 يوم التخييل التخييل يضم النون وفتح الخاء المعجمة اسم موضع
قوله وقد يفتارض الاولى والآه هو شامل لوقوع
 ما المذكور للونث وما له للذكر وهذا ينظر حكه تنكيل
 المصنف بقوله فما اباؤنا البتة **قوله** ومن وما
 قال ابن ابي ازي في شرح الفصول ومن عيناها وهي اسم
 اعود الضمير اليها وتختص بالعقلا الا في التعليل ولا
 توصف ولا توصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

من عيناها وهي اسم اعود الضمير اليها وتختص بالعقلا الا في التعليل ولا توصف ولا توصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

من عيناها وهي اسم اعود الضمير اليها وتختص بالعقلا الا في التعليل ولا توصف ولا توصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

من عيناها وهي اسم اعود الضمير اليها وتختص بالعقلا الا في التعليل ولا توصف ولا توصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

اللتان وقوه شبهها بالمضمر لكونها على حرفين ولم يقل
 هذا انما وقياس ما قاله في قرآن يكون كذلك وقالت
 في اللباب ولا تقع ما صنفه **قوله** ولا يقعان من وما موصولتين
 موصوفتين **قوله** السند في شرحه لان وضعهما وصف
 الحروف فلا يجوز ان يوصفان قال في اللباب ايضا
 وبوكه ان مثلها كون طرت الى ما عندك نفسه والى من عندك
 نفسه **قوله** في الشرح ايضا وانما يجوز تأكيدهما ولا يجوز
 وصفهما لان مشابهتهما الحرف لا تمنع التاكيد كما تمنع الوصفية
 لان الحرف يؤكد ايضا اذا علمت هذا علمت ان صاحب اللباب
 قد نقل منع وصف ما يكونها صفة وتخص من كونها يكون
 صفة والذي يظهر انه لا فرق بينهما في هذا الحكم ولعل ان
 بقول ان بينهما فرقا في هذا الحكم لان ما اشتد بينهما من
 فاذا اوصف بها تحصل فابدية لا تحصل من ما الا ان الحق كما
 قال ابن ابي ازي انما لا توصف ولا يوصف بها كما تقدم **قوله**
 واقاما الى اخره ما في الغالب لما لا يعقل وفي الغالب احتراز
 من نحو قوله ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي ومن قول
 لعن العرب سبكان ما سحر كرت لنا ذلهم ابن مالك في شرح

من عيناها وهي اسم اعود الضمير اليها وتختص بالعقلا الا في التعليل ولا توصف ولا توصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

من عيناها وهي اسم اعود الضمير اليها وتختص بالعقلا الا في التعليل ولا توصف ولا توصف بها بخلاف الذي لخروجها عن

التشبيه **قوله** وسرده قوله اذا ما القت سي ما لك
الى اخره وجه الرد عليه ما ذكر ان ايا اما ان تكون
استغها مية او شرطية او وسيلة الى تدل ما فيه الـ
او صفة لنكره او حالا من المعرفة او موصولة لا جاز ان
تكون استغها مية لان المعنى على الاستغها م فاسد ولانه
قد قال على اهم بالضم ولو كانت استغها مية لا تمنع ذلك
ووجب اعراها لانه لم يقل احد منها اذا كانت استغها
ولا جاز ان يكون شرطية لما تقدم ايضا ولا وسيلة لانه لا
تدافع البيت ولا صفة ولا حالا لانه في هاتين الحالتين
لا تضاف الا الى نكرة كما نقول مررت برجل اي رجل
وحاتي زيد اي في اذا طلعت هذه الاقسام فلم يبق الا ان
تكون موصولة **قوله** ولا يعمل فيها الاستقبال الى اخره
قال في التشبيه ولا يلزم استقبال عامله ولا نقد به
خلافا للكوفيين قال الشيخ مخالف للبصريين وابن مالك وهو
الظاهر بدليل ما سند كره في توجيه قوله الكساي
اي كذا خلقت **قوله** اي كذا خلقت قال السراج
مؤجها قوله الكساي ان ايا بعض لما تضاف اليه مبهم محمول

فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل
وزال المعنى الذي وضعت له اي والمستقبل ليس
كذلك وانما كان العامل متعديا مع كونه مستقبلا لاجل
الفرق بين الشرطية والاستغها مية للموصولة لان الشرطية
والاستغها مية لا يعمل فيها الا متاخرا **قوله** وكان
سببوه يعني على القم عليك بنا وها في هذه الحالة بان
قاسها النبا واعراها مخالف له فلما نقص من صلتها التي
هي موصولة ومبينة لما رجعت الى ما عليه اخواتها وقبل
ثبتت لاجل انها مخالفت بقية الموصولات بحذف صدر
صلتها فرجعت الى النبا لخروجها عن نظامها وحمل ابوا
البقا قراءة الفتح بنا لانه اخف في اليتا وسرده على اهم
البيت **قوله** واما الي الى اخره الدليل على ان الـ
اسم عود الصهر عليها في كواكب المتن ربه لان الصهر
لا يعود الا على اسم واعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي
قوله وليست موصولة حرفيا اما كونها موصولة
حرفيا فلا هنا لا تقول مع صلتها بالمصدر واما كونها
ليست حرف تعريف فلان الوصف يعمل معها بلا شرط

فلو كانت حرف تريف لكات بقعد من شبه الفعل وكان
 الوصف اولي بان لا يعمل معها **قوله** حبي من ذي عندهم يسأل
 عن اعرابها فان سبب البناء هو الافتقار الى الجملة فام **قوله**
 والمشهور ايضا افرادها ان قبل كف قال والمشهور عندهم افرادها
 وتذكرها لم قال وكلهم حكى ذات للمفردة وذوات الجمع
 قبل الذين حكوا ذلك حكوه على وجهين فبعضهم حكى ذلك
 على ان يكون ذات وذوات متوصلتين مستقلتين مرادفيتين
 التي واللاتي وبعضهم حكى ذلك على انها فرعان لذ والطارئة
 فلا تنافي **قوله** جمعتهما من اتي اتي اصله انوق جمع
 ناقة نقلت العين الى مكان الفانصارا ونق ثم ابدلوا
 ما ابدلوا شاذا فبقي اتي فوزن اتي اعقل واصل ناقة
 نوقه تحرك حرف العلة وانفع ما قبله قلب الفاء **قوله**
 وحكى اعرابها اعراب ذات وذوات اي حكى اعراب ذات
 وذوات المضمومتين اللتين معنى التي واللاتي اعراب ذات
 وذوات المغرمتين اللتين معنى صاحبة وصاحبات وحينئذ
 يقال جاتي ذات قامت بالرفع مع التنوين ورايت ذاتا
 قامت ومررت بذات قامت واما ذوات فبالضم مع التنوين

فأشأ

اتي

التي واللاتي
 المضمومتين
 اللتين
 المعنيتين
 صاحبة وصاحبات
 وحينئذ
 يقال جاتي ذات
 قامت بالرفع مع التنوين
 ورايت ذاتا
 قامت ومررت بذات
 قامت واما ذوات
 فبالضم مع التنوين

فأشأ **قوله** فبما وبالكثير مع التنوين جرا **قوله** ما اذا صنعت تحتل هذا
 التركيب **قوله** لا حصن احدهما ان يكون ما مبتدأ اذا اسم موصولة
 وصنعت صلة والعايد محذوف والثاني ان يكون ما ذا
 في محل نصب بصنعت وتنقزع على هذين الوجهين جواب
 السائل تعالى الاول يكون المذكور في جواب المبحث مرفوعا
 على انه خبر مبتدأ محذوف لطابق الجواب السؤال **قوله**
 وعلى الثاني يكون منصوبا لاجل المطابقة ايضا فنقول على
 الاول خبر بيا لرفع أي المصنوع خبره وعلى الثاني خبرا
 اي صنعت خبرا لكن يجوز مرجوحا الرفع على الثاني والنصب
 على الاول واما قوله تعالى يا لبيك ما اذا يتفقون
 قل العصف فانه قرئ بنصب العفو ورفعه فالرفع على
 جعل ما اذا يتفقون جملة اسمية والنصب على جعلها
 جملة فعلية **قوله** بابا اتفاق او بمن على الاضغ يعني
 ان الشرط احد الامرين لا بعينه لكن احدهما متفق عليه
 وهو ما والاخر مختلف فيه وهو من **قوله** الاستئذان
 المروا البيت ما اسم استفهام وذا اسم موصولة بخاولك
 صلة له وحذف العايد التقدير بخاولك واسم الاستفهام

التي واللاتي
 المضمومتين
 اللتين
 المعنيتين
 صاحبة وصاحبات
 وحينئذ
 يقال جاتي ذات
 قامت بالرفع مع التنوين
 ورايت ذاتا
 قامت ومررت بذات
 قامت واما ذوات
 فبالضم مع التنوين

مع الموصول جملة في محل نصب بمتسلان لانه قد علق
 عن العمل بالاستعها م وانما علق وان لم يكن من افعال
 القلوب لان السؤال سبب للعلم فاعطى حكم افعال
 القلوب لذلك وانما قلنا الجملة في محل نصب بمتسلان المعاق
 عن العمل فيها لانه قد ابدل من ما اسما مرفوعا مقترنا بحرف
 الاستفهام **قوله** وعندنا ان هذا اطلق الى اخره منع
 صاحب المفضل من تقدم الحال على عاملها اذا كان صفة
 مشبهة وبه يصح استدلال التوفيق عنده الا ان
 تحرك البصريين له على ما ذكره السمع طاهر في الرد
 على ما لقوله صاحب المفضل **قوله** وتفتقر كل الموصولات
 الى اخره الموصول يفتقر الى الصلة مطلقا سوا كان حرفيا
 او اسما والذي يفتقر الى التمييز منها انما هو الموصولات
 الاسمية **قوله** وشرطها ان يكون خبرية بحله ما لم يكن
 الموصول انما اذا كان ان فانه يوصل بالجملة الانشائية
 حكى سيبويه كتب اليه بان قم الا ان ابا حيان انكر كون
 ان توصل بالامر واستدل باننا اذا قدرنا ان ونعك
 الامر بالمصدر فانت معني الامر وبانه لا يصح العجب ان قم

هذا هو الوجه في قوله
 وعندنا ان هذا اطلق
 الى اخره منع صاحب
 المفضل من تقدم

ولا كرهت ان قم وليس شي **قوله** ولا يجوز ان يكون
 انشائية ولا طلبية لوالتي بقوله انشائية عن الطلبية
 لكناه وقال بعضهم مع تقييده بان لا يكون انشائية
 وبشرط ان لا يكون تعجبية وليس شي لان التعجبية من
 قسم الانشائية بحسب اصل الوضع لان معناها تحت الاستعها
 انشا التعجب **قوله** بخلاف ما غلبت عليها الاسمية اي
 الاسمية التي تشابه الفعل **قوله** ومضروب وحسن
 في قوله وحسن نظره لان الصمم عند المصنف وغيره
 من المحققين زال الدخلة على الصفة المشبهة ليست
 اسما موصولا وبحاج بانه انما مثل بحسن لان ما لك
 قال وعينيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعول
 والصفات المشبهة باسما الفاعلين **قوله** كما بط
 معناه بحسب الاصل ذات ما ثبت لها البط ثم صار محتملا
 بالارض المتشعة وكذلك اجزع معناه بحسب الاصل ذات
 ما جرع عام صار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل
 التي لا تثبت شيئا **قوله** ويجوز حذف العائد الى اخره
 اعلم انهم يقررون في الموصول تارة بحذف بعضه وتارة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الوجه الاول هو الوجه الذي
يظهر فيه ان اللفظ لا يدل
على معنى واحد بل على
معنيين مختلفين

فأنت وضعه اي سوا كان ذلك الوضع مسبوقا
باسم اللفظ في اللات والعربي اوله من مسبوقا ينقل كافي
السموات واعلم انهم اختلفوا في اداة التعريف هل هي
تأنيه الوضع ام احادية الوضع والذي قال انها تأنيه
الوضع منهم من يقول ان اللفظ اصلية عوملت معاملة همة
الوصل ومنهم من يقول انها زائدة والذي قال انها احادية
منهم من قال اللفظ هو المشهور ومنهم من قال اللفظ هو
التي القراء وانما زادت اللفظ للفرق بين اللفظ التي للاسما
والتي للتعريف **قوله** اليسع اصله يسع **قوله** واللات
الذي اصله اللاتي هو اسم موصول حذفت باؤه لم يبق له
واما عارضه اي زائدة غير لازمة **قوله** ولقد نيتك
عن نبات الاو من اختلف في ال داخله على نبات الاو
فقال رابك وقال معترفة وقيل زائدة للاصل ونبات
الاو جمع ابن او بر جموة هذا جمع فرقا بين جمع من يعقل
ومن لا يعقل كما قالوا في جمع ابن عرس نبات عرس ولقال
ان يقول لانها زائدة لان نبات او بر جمع لابن او بر الذي
هو علم والعلم اذا جمع ينكر واذا قصد جبر ترفيعه القات

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الوجه الاول هو الوجه الذي
يظهر فيه ان اللفظ لا يدل
على معنى واحد بل على
معنيين مختلفين

ف

ادخل عليه ال المعرفه ونبات او بر لم لا يجوز ان يكون
من هذا القبيل وعلى هذا يكون ال غير زائدة الا ان
هنا التجوز لا يضر الشخ وجداسه كانه ذكره مثالا للتبديل
يصح بالوجه المحتمل نعم لو ذكره شاهد الامكن منا رغبته
بما ذكر **قوله** واما يجوز له للمح الاصل هو نباتي فسمى
العارضه فيكون التقدير واما عارضه يجوز له للمح الاصل
وقوله للمح الاصل عبارة حسنة لان الاصل المفعول
عنه الذي يقبل ال ليس موقوفا على ان يكون صفة
بل قد يكون صفة ومصدرا او غير ذلك فصالة للمح الاصل
اولى من لمح الصفة **قوله** او اسم عين كنعان مثلا لما
يدخل عليه ال الترابية غير لازمة وقد مثال اس ما لك
في شرح التسهيل لما فيه ال الزائدة ال لارمه بالنعمان
فلا يستقيم التبديل بعد على قول المصنف اللهم الا
ان يقال ان العرب سمو بالنعمان فتكون اللف لازمة
وسمو بالنعمان فلا يكون لازمة وهذا يستقيم كلام المصنف
قوله من المعرف بالاضافة الى اخره اعلم ان هذا
المعرف من الاعلام الانعاقية والعلم الانعاقية هو الذي يصير

علما لا يوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل الغلبة
 وكثر استعمال في فرد من افراد جنسه بحيث
 لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مما ينشأ وله اللفظ
 ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراد المعين اذا
 كان معرقا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على
 قسمين معرف باللام ومضاف **قوله** حتى الحق
 بالاعلام الى اخره ظاهره ان هذا المعرف ليس بعلم وقال
 ابن مالك في التسهيل **باب** الاسم العلم وهو المخصوص
 مطلقا غلبة او تعلقا الى اخره وذكر في تفسير غلبة
 ان المراد بالغلبة تخصيص احد المشتركين او المشتركات
 بتاييد اتفاقا كتخصيص عبد الله بابن عمر وتخصيص الكعبة
 بالبيت وقال في الباب قصد ما كان العلم نحو زيد
 وعمر او اتفاقا نحو ابن عمر والجم وهذا الكلام صريح
 في ان هذا المعرف علم على ان عبارة الخلاصة تدل على
 انه علم لانه قال وقد يصير علما بالغلبة مضاف
 او محسوب اليه كالعقبة وعلى هذا فكلام المصنف مشكل
 اللهم الا ان يكون مراده بقوله حتى الحق بالاعلام انه الحق

بالاعلام الشخصية في احكامها وعلى هذا فلا اشكال
 لان لحوقه بالعلم الشخصية لا ينافي كونه علما بالغلبة **قوله**
 وابن مسعود لا يقال الصحيح عند ابن الزبير ذلك ابن مسعود
 لان العباد له انما غلبت على ابن عباس وابن عمر وابن عمرو
 ابن العاص وابن الزبير لا لنا نقول كلام المصنف فيما غلب
 على العباد له **قوله** كالجم للتريا كذلك الدبران والعيوق
 والسمك غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف
 بهذه الاوصاف وهي الدبور والحق والسمك واما التريا
 لصغير الثرى التي هي ثابث ثرى وان من الثروة وهي الكرم
 سميت بذلك لانها ذات الثروة المحقرة اما ثرى فانها
 ستة اجم ظاهرة في خللها بخوم متكررة خفية واما تحقير
 ثرى وانها ظاهرة والدبران فعلى معنى الفاعل كالعدوان
 بمعنى العادي وانما سمي بذلك لانه يذبح الثريا والعيوق
 فيجول بمعنى الفاعل كالقوم بمعنى القدام وانما سمي بهذا لان
 الدبران يخطب الثريا وهو يعوقه عن ذلك فذلك هو فيما بينهما
 على ما يزعم العرب والسمك فقال بمعنى الفاعل بذلك لسموكم
 وارتفاعه **هذا باب المبتدأ والخبر** وسوا عليهم

في غير موضع من كلامهم في بيان ما هو المراد من قوله
 في غير موضع من كلامهم في بيان ما هو المراد من قوله
 في غير موضع من كلامهم في بيان ما هو المراد من قوله
 في غير موضع من كلامهم في بيان ما هو المراد من قوله

الى اخره في اعرابها اقوال فهم من يقول سوا مبتدأ وعليهم
 متعلق به وانذارهم خبر وكذلك ام لم تنذرهم ومنهم من
 يقول ان انذارهم مبتدأ وكذلك ام لم تنذرهم وسوا خبر
 مقدم بمعنى مستويان وقال الرضي ان سوا خبر مبتدأ
 محذوف تقديره الامران سوا ام قوله انذارهم ام لم تنذرهم
 بتقدير ان انذارهم ام لم تنذرهم وهم فالنمرة قائمة مقام أداة الشرط
 للمناسبة بينهما وهو بيان للمبتدأ المحذوف وهو الامران
 وسوا مع المبتدأ ساد ان مسدودا بالشرط لانها اذا ان عليه
قوله ومنه عند سيبويه باكم المفتون انما قال
 سيبويه ان اكم مبتدأ والبا زيادة فيه لان المفتون على صيغة
 مفعول وصيغة مفعول عنده لا يكون معنى المصدر وانما
 غيره فانه يجوز ان يكون المفتون معنى الفتنة فيكون المفتون مبتدأ
 وباكم الخبر او يبقيه على معناه فيكون مثله ما قال سيبويه
قوله وعند بعضهم الى اخره هذا بناء على ان عليه جار
 ومجرور خبر مقدم وبالصوم المبتدأ والبا زيادة اما عند من
 يجعل عليه اسم فعل بمعنى اللزوم وبالصوم مفعول والبا
 زيادة فيه فلا يكون مما نحن بصدده **قوله** والوصف ليس

المراد اسم الفاعل والمفعول فقط بل يدخل فيه الصفة
 المشبهة وكذلك امثلة المبالغة والجارى مجراه كالمسبوب
 نحو ما قرئ ابو آك واما افعال التفضيل فلا يكون من هذا
 الباب لانه لا يرفع الا الضمير المستترا والظاهر بالشروط
 المذكورة في بابه والضمير المستتر غير مكنتي به وهم يشترطون
 في المرفوع ان يكون مكنتي به واذا رفع الظاهر بالشروط لا
 يكون مبتدأ اللهم الا اذا قيل انه يرفع الظاهر مطلقا بناء
 على اللغاة الضعيفة فانه يكون من هذا الباب وانما اشترط
 في الوصف تقدم النفي والاستفهام لاجل الاعتماد دون غيرها
 مما يعتد عليه الوصف لان ابتداءه انما يبق مع احد هذين
 دون ما عداهما مما يعتد عليه ومن التحوين من تجعل المبتدأ مقدما
 على الفاعل ومنهم من يعكس ولكل وجه لانا ان نظرنا الى الفاعل
 من جهة ان عامله اقوى من عامل المبتدأ فانه يستحق التقديم
 بهذا وان نظرنا الى المبتدأ من حيث ان لفظه وفق معناه فانه يستحق
 التقديم وذلك لان حق الخبر عنه ان يكون مقدما والخبر ان يكون
 مؤخرا وهو موجود في المبتدأ بخلاف الفاعل فانه خبر مقدم
 عليه وجوبا عند البصريين **قوله** على حد والملازمة بعد

ذلك ظهير وذلك لان المبتدأ جمع وقد اخبر عنه مفرد وانما
صح الاخبار عنه لان فعلا على زنة المصادر نحو الصهد
والنهيق والزبير والمصدر يخبر به عن المفرد والمتني
والجموع فاعطى حكم ما هو على زنته في صحة تونه خبرا عن
جمع وهو مفرد **قوله** تعينت ابتدائه فان قيل اذا
قلت الكرم منك الزيدان وجوزت ان يكون الكرم رافعا
للظاهر مطلقا لم تعين ابتداءية الوصف بل يجوز ان
يكون خيرا مقدما ولا يجوز تثنيته لان الفعل التفضيل
ما دام مع من يلزم افراد الصبر وتذكيره فالجواب ان
قوله تعينت ابتدائه انما هو على اللغة الجارة المشهورة
فلا يرد هذا **قوله** وارتفاع الخبر بالمبتدأ اعترض
ابن عصفور عليه بوجهين احدهما ان المبتدأ اقدس رفع
فاعلا نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى
الى اعمال عاملة واحدا في معمولين رفعا من غير ان يكون
اخدها تابعا لآخر وهذا لا ينطبق له والثاني ان المبتدأ
قد يكون اسما جامدا نحو زيد والعاملة اذا كان غير متصرف
لم يجوز تقدم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقدم الخبر عليه

فدلت على انه غير عامل فيه واعترض عليه بان طلبه للفاعل
بخالف طلبه للخبر فقد اختلفت جهة الطلب وقد اجماع هو
على ان الطراوة ^{مسئلة} الكتاب ونقول اعلمت
زيدا غمرا وقائما العلم اليقين ^{اعلاما} فينصب مصدر
فالفضل بان جهة الطلب قد اختلفت واما قوله ان
العامل اذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله فانما
ذلك في العامل المحمول على الفعل والمشتبه به والمبتدأ
ليس من هذا القبيل **قوله** وعن الكوفيين انما ترافعا
قال ابن الناطم ويطالبه ان الخبر يرفع الفاعل كما في نحو
زيد قائم ابوه فلا يصح لرفع المبتدأ لان اقوى العوامل
وهو الفعل لا يعمل رفعا بوزن اتياع فالتساقوت
لا ينبغي ذلك انتهى وهو مقول لما اورد ابن عصفور على الثوري
فان رافع الخبر المبتدأ لانه قد يرفع فاعلا وحيدا يمنع
ان يكون عاملا في الخبر الرفع لما ذكر واما ما قيل ان جهة
الطلب مختلفة فلا يلحق ما قاله ابن عصفور لانه انما اعترض
بانه لو قيل انه عامل في الخبر لزم منه الخروج الى ما لا
نظيره **قوله** وهو اما مفرد المراد بالمفرد ههنا ما يبع

تسلط عوامل الأسماء عليه **قوله** وبيرز الصهر المتخذ
إلى آخره **قال** - إن الحاجب ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر
التصديق **قال** - أو يكونه مستنداً إليه صفة جرت على غير
من هي له **قال** - الرضى قد ذكرنا أنه ليس بمستند إليه الصفة
بل هو تأكيد للمستند اليه **قال** - وتعني بالصفة اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وتعني بالجرك
أن يكون تعناخو مرفوعاً بتقدير جل صار بته هي أو حالاً نحو قولك
جئتما في وجاني زيد صار به انتما أو صلته نحو المضارب
انت زيداً أو خيراً نحو زيد هند صار بها هو أسى وهو مخالف
لما ذكره النحويون من جهة ادعاء أنه تأكيد **قال** - الرضى
أيضاً وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد
ضمير البس اسم لم يلبس انتهى فقوله المصنف الوصف
بجتر زيه عن الفعل **قوله** تنسكاً بنحو قوله قومي ذري
المجد إلى آخره وجه التنسك أن قومي مبتدأ ومضاف
إليه وذري المجد مبتدأ **قوله** ومضاف إليه وبأنوها
خبر عن الذري ومضاف إليه وقد جرى الوصف أعني
بأنوها على غير من هو له لأنه خبر عن الذري وهي مبنية

على

لابانية ولم يبرز الصهر لأن البس مأمون للعلم بأن
الذري مبنية لابانية إذ لو ببرز الصهر لقتل بها هم
وقول بعضهم إذ لو ببرز الصهر لقتل بأنوها هم خطأ على
لغة من لم يقل أكلوني البراغيث لأن الوصف إذا رفع الصهر
البارز يبرز أفرادهم عندهم وأعلم أنه قد اجب عن الاحتجاج
بهذا البيت بأننا لا نسلم أن الذري مبتدأ بل منصوب
باسم فاعل محذوف دل عليه هذا المذكور على شريطة التفسير
قوله ومنه إلى آخره أي مما كان المستدأ مخبراً عنه بحالة
هي نفسه كالمحذوف في التحقيق ليس من باب الأخبار بالحالة
لأن الله حسي أطلق وأريد به لفظه فيكون علماً على اللفظ
وهو علم شخصي وخبر فيه بولان **قال** - في المعنى عند
العلام على الحال التي لا محل لها من الأعراب وقوله الجملة لا
تكون فاعلاً ولا نائباً بجوابه أن التي مراد بها لفظها بحكم لها حكم
المفردات ولهذا اتفق مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كثر
من نوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا
لم يتجوز إلى رابط في نحو قولي لا اله إلا الله كما لا يحتاج إليه
الخبر المفرد وما نحن فيه قوله عليه الصلاة والسلام أفضل

ما قلت انا والنبير من قبلي لا اله الا الله وكذلك هجر
ابي بكر لا اله الا الله اي قوله في المهاجرة لا اله الا الله
اي هذا اللفظ **قوله** واما غيرهم فلا بد من اخواتها على
معنى المبتدأ الى اخره لعامل ان يقول ما الحكمة في جعل الرابط
للجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه اعم مما في رابط جملة الصلة
بالموصول وكذا في الجملة الواقعة صفة او حالا وتجب
بانه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من كل من الوصل بها والوصف
بها وحاليتها تناسب ان يكون رابطها اعم من رابط كل منها
لان الشيء اذا كثرت الالام استحق ان ياتي على جملة متعدية
قوله قال لا خفيش او غيرها اي غير الضم وغير اسم
الاشارة والحاصل ان الجملة الواقعة خبرا اذا استتمت على
اسم بمعنى ما هي خبر عنه اشترط عند الجمهور ان يكون ذلك
الاسم اما ضمرا واما اسم اشارة وابو الحسن الاخفش
لا يشترط ان يكون ذلك الاسم احدهما مستندا بقوله تعالى
والذين هم يسمكون بالكتاب الآية وجوابه منع كون الذين مبتدأ
بل هو محرور بالعطف على الذين يتقون من قوله تعالى
والدار الآخرة خير للذين يتقون ولين سلم فالرابط الغوم

لان المصلحين اعم من المذكورين اوضحه محذوف اي منهم وقال
الحو في الخبر محذوف اي ما جوردن والجملة دليلية **قوله**
او على اسم اعم منه كالت في المعنى في روابط الجملة بما هي خبر
عنة في الباب الرابع والخامس غنوم شتمك المستند نحو
زيد نعم الرجل وقوله فاما الصبر عنها فلا صبر كما قالوا
ولم يزلهم ان يحزنوا زيد مات الناس وعمر وكل الناس يموتون
وتحالة لا رجل في الدار واما المثال فقبل الرابط اعادة
المبتدأ بمعناه بنا على قول ابي الحسن في صحة تلك المسألة
وعلى القول في ان الـ في فاعلي نعم وليس للعهد لا للحسن
واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس الغوم
فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له على
عن شئ انتهى **قوله** والصحيح ان الخبر في الحقيقة الى اخره
ابن مالك ومن تبعه الخبر عندهم هو العامل المقدر واما الرضي
فيرى ان الخبر العامل والمعمول واعلم ايضا انهم اختلفوا في
العامل المقدر هل هو فاعل لان الاصل في العمل لا فاعل
او اسم لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا على ان الرضي لا يرضى
ان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وفيما ذهب اليه نظر واعلم

ايضا انهم اختلفوا في الضم الذي كان مع العامل هل حذف
 بتعام انتقل الى الطرف والجار والمجرور وغيرهم يرى انه
 حذف تبعا والفاعل وان كان لا يحذف الا انه لا يغتفر في البعية
 ولا يغتفر استقلاله في المعنى في الباب الثالث في
 الكلام على حكم الطرف والجار والمجرور اذا وقع بعدهما مرفوع
 ما فيه حيث اعرّب فاعلا فعمل عامله الفعل المحذوف
 او الطرف والمجرور ليسا بهما عن استغناء وقربهما من الفعل لا اعتمادا
 فيه خلاف والمذهب المختار الثاني يدل على احدهما امتناع
 تقدم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل
 لم يمتنع ولقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع فاكده الضم
 المستتر في الطرف والضمر لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان
 يكون توكلد الضم محذوف مع الاستغناء لان التوكيد في الطرف
 متناقض ولا اسم ان على على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب
 للمحل قد زال واحتمل ان مالكة المذهب الاول مع اعترافه
 بان الضم مستتر في الطرف وهذا يناقض فان الضم لا يستكن
 الا في عامله اسمي ثم قال بعده في الكلام على المتعلق الواجب
 الحذف والحق عندي انه لا يترشح تقديره اسما ولا فعلا بل

في قوله فوادي عندك الدهر اجمع فاكده الضم المستتر في الطرف والضمر لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكلد الضم محذوف مع الاستغناء لان التوكيد في الطرف متناقض ولا اسم ان على على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واحتمل ان مالكة المذهب الاول مع اعترافه بان الضم مستتر في الطرف وهذا يناقض فان الضم لا يستكن الا في عامله اسمي ثم قال بعده في الكلام على المتعلق الواجب الحذف والحق عندي انه لا يترشح تقديره اسما ولا فعلا بل

بحسب المعنى كما سابعه اسمي وهو مخالف لما ذكره هنا **قوله**
 فوادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع
 لا يصلح ان يكون توكيدا للدهر لانه منصوب ولا لفوادي لانه
 اسم ان وهو منصوب ولا للضمير المحذوف لان التوكيد ينافي
 الحذف لان فيه توهينا وفي التوكيد تقوية فتبين ان يكون توكيدا
 للضمير الذي انتقل في الطرف هكذا ذكرنا ويمكن ان ينافسوا
 في ذلك بان يقال لم لا يجوز ان يكون اجمع توكيدا لاسم ان باعتبار
 ما كان قبل وجود الناسخ كما في المعطوف بعد استكمال الخبر وعطف
 البيان ايضا على ذلك ابن مالك فانه قال وحكم التوكيد وعطف
 البيان حكم المعطوف بعد استكمال الخبر بحسب رفعه وكذلك
 ههنا ويمكن ان يقال لا نسلم ان الحذف يقتضي التوهين بل
 قد يكون مقتضيا لتقوية كما نص عليه اهل المعاني **قوله**
 عن اسم المعاني يستثنى منه ما اذا كان الحدث مستمرا فانه لا يجوز
 فلا نقال طلوع الشمس يوم الخميس واسم الزمان اذا كان خبرا
 عن حدث اما ان يكون مستغنى عنه او لا كقوله او واقعا في بعضه
 فالرفع غالبا في الاولين وان كان اسم الزمان نكرة ويجوز جزم
 في بعضه وان كان الثالث فالرفع غير غالب عند الفريقين

سواء كان الزمان نكرة او معرفة واما قوله تعالى الحج اشهر معلوما
فتقدير اشهر الحج اشهر **قوله** كان خبر عنها مختص الى اخره
اعلم ان بعضهم يقول ان تقدم الطرف والمجرور شرط في
صحة الابتداء بالنكرة وروى عليه الشيخ ذلك بان قال
المسوغ هو الاخبار بالطرف والمجرور المختصين واما وجوب
التقدم فلان يتوهم ان الخبر صفة لان احتياج النكرة الى
الصفة اشد من احتياجها الى الخبر ونقال بعضهم انه ذكر هذا
في وجوب التقدم لاجل خوف اللبس واستصوبه الا انه
يقال على هذا ما وجه تخصيص هذه الامور اعني الطرف والجار
بشرط كونها مختصين وكذلك الجملة المتقدمة تيسر الابتداء
بها وغيرها من المسوغات واعلم ان المصنف اعترض في حاشية
التسهيل على قول ابن خالكان في التسهيل او ظرف مختص بانه
يلزم عليه ايجازه عند رجل يال اذا الظرف مختص لقولهم ان
الاضافة الى النكرة تعيد التخصيص فالصواب ان يقال ظرف
مختص بصالح الاخبار عنه فنقل هذا الاعتراض بعينه الى
كلام الشيخ هنا قل يمكن ان يكون مراد الشيخ هنا وكذلك ان
مالك بالظرف المختص الذي اختص بصالح الاخبار عنه حينئذ

فلا اعتراض عليها وبطل ما قاله في الحاشية **قوله**
ونقاس على هذه المواضع الى اخره ذكر في المعنى من جملة
المسوغات ان يكون المبتدأ بمعنى الفعل كما في سلام عليك
وويل لزيد او خارقا للعادة كما في بقرة سجدت وحصاة سجدت
او يكون واقعا بعد واو الحال كما في سرت ونجم قد انقض
او بعد اذا العجائية نحو جرت فاذا رجل قائم او معطوفا
عليها اي على تلك النكرة ما هو مبتدأ نحو رجل وعمر وكرمان
او كان المبتدأ عامما كما في كل له قانتون وسواء كان العموم
شموليا كما في هذا المثال او بدليا كما في ارجل عندك ام
امراة لا يقال رجل عامومه بدلي فيضع ان مبتدأ به من
غير مسوغ لانا نقول العموم الذي فيه متوهم بخلاف
ما اذا دخل عليه الاستغناء متلاقا نعمومه البدلي اذ ذاك
نفس **قوله** احداها ان يخاف التباسه الحج جزم بالامتناع
من غير حكاية خلاف في ذلك وذكر في باب الفاعل حيث
تكلم على وجوب تقدم الفاعل وتأخر المفعول اذ اخيف
اللبس وحكي فيه خلافا ومقتضاه حكاية الخلاف ههنا
فان لم يكن ثم خلاف فلنقال ان يقول ما حكم في الاتفاق

على المنع هنا حيث خيف اللبس **قوله** واخوأك قاما
 انما لم يلبس المتد ابدا لئلا على لوقيد قاما اخوأك لان الفاعل
 لا يتعد لان الفعل قد رفع الضمير واما لغة الكلوني البرغيت
 فالجمل عليها ضعيف الا انه لا يمتنع ان يكون اخوأك بدلا
 فيحصل اللباس المتد ابدا لئلا فينبغي امتناع التقديم
 في مثل هذه الصورة وجوابه ان الظاهر في مثله الاخبار
 عن الاسم الذي بعد الجملة بها واما البديل فهو خلاف الظاهر
قوله الثالثة ان يقترب بلا الى اخره انما وجب تاخير
 الخبر حيث كان محصورا واداة الحصر انما لان المحصور فيه
 اذا كانت الاداة انما هو الجزء والاخر فلو قدم انعكس المعنى
 فوجب تاخير لذلك وانما اذا كانت اداة الحصر ما دالا
 فمنهم من منع التقديم ايضا جلا على الحصر بانما ومنهم من حوز
 التقديم لانه لا يلبس لانه اذا تقدم مع الا يعلم انه محصور
 فيه **قوله** فاما قوله ام الحليس الى اخره في الظاهر
 سري انه ليس مما هو بصدد لانه كلامه في تقديم وجوب المتد
 حيث اقترب باله صدر اللام وما ذكر في البيت ليس من هذا
 القبيل والجواب انه يتكلم في وجوب التقديم لا جلا باله الصدارة

ومقتضاه وجوب تقدم لجوز على ام الحليس لانه قد اقترن
 بباله الصدارة فاجاب عنه بما ذكر **مسألة** مد ومنذا اذا
 ولهما اسم مرفوع قيل انما مبتدان وما بعدهما خبر وقيل
 ظرفان تخبر بهما عما بعدهما وقيل ظرفان مضافان بجملة
 حذف فعلها وبقى فاعلها وعلى القول بانما مبتدان فيكونان
 من المبتدأ الذي يجب تقدمه على خبره وعلى القول بتخبرتهما
 يكونان من الخبر الذي يتقدم على مبتدأه **قوله**
 في الدار رجل ان قيل مع تقدم الخبر يلبس ايضا بالحال
 فينبغي امتناع التقديم ايضا قيل احتمال كون الخبر حالا
 في غاية البعد فلا يمتنع تقدمه بخلاف ما لو اخبر فان المبتدأ
 كونه صفة لا خبرا والخبرية ترجوحه جدا **قوله**
 يوقع في اللباس ان الموكدة الى اخره اعلم ان من جملة لغات
 العرب ان يفتح الهمزة فلو قيل في المثال المذكور انك فاضل
 عندي لا وهم ان هذه ليست الموكدة وانما هي التي لغة
 في لعل فيكون الكاف اسما وفاضل الخبر وعندي
 متعلق بفاضل بخلاف ما لو قيل عندي انك فاضل
 فانه لا لبس لان فاضل على هذا التقدير لا يصح ان يكون

عاملا في عندي سوا قلنا ان ان هي المؤكدة او التي بمعنى
 لعل لانها اذا كانت مؤكدة تكون تنويعا حرقنا وما
 في خبر الموصول لا يتقدم عليه وان قلنا ايضا انها بمعنى
 لعل لان ما في خبر لعل لا يتقدم عليه وما زاد فيها لا
 يتقدم عليها ولا على ما زاد فيها فتعين ان يكون عندي
 خبرا متقدما وامتنع التباس ان المنفوعة بالتي بمعنى
 لعل لان التي بمعنى لعل لا تقع مستدا **قوله** لان التي
 بمعنى لعل لا تدخل هنا وذلك لانها اذا كانت بمعنى لعل
 تكون مع ما في خبرها جملة تامة واما لا تفصل بينها وبين
 جوابها جملة تامة وقولنا تامة مختصرة من نحو واما ان
 كان من المقربين فانه قد فصل فيه بين اما وجوابها جملة
 الا انها غير تامة لان جملة الشرط ليست تامة **قوله**
 الثالثة ان يكون لازم الصدورية الى اخره ظاهر ان المراد
 ملازم الصدورية ما كان بذاته لازما لها والافلو اراد
 الاعم من ذلك لم يخبر **قوله** او مضافا الى لازمها ويرد
 عليه الخبر المقترن باللام فانه يجب تقديمه معها قال
 في المعنى في الباب الرابع عند الكلام على اقسام العطف

اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى تقدم نحو لتمام زيد
 وكان الاولى ان يقول هنا كما قال في وجوب تقدم المبتدأ
 ونصبه ان يكون المبتدأ مستحقا للتقدير اما بنفسه او بغيره
 اما متقدما او متاخرا **قوله** على بعض الخبر محتمل ان يكون
 هذا ابتداء على ان الخبر العامل والمعمول ويحتمل ان يكون يجوز
 في تسميته بعض الخبر لانه قد قال قبل ان الخبر العامل
قوله واما حذفه وجوبا انما كان حذف المبتدأ وجوبا
 اذا خبر عنه بنعت مقطوع اي بنعت في الاصل والا
 فهو في حالة كونه خبرا لا يكون تعبلا لانه ارادوا ان يتفهموا
 له الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرا وهو ايلووه المنعوت
 ولا لذلك لو صرح بتا مبتداء **قوله** او مصدر جري به بدلا
 الى اخره اعلم ان اصل سمع وطاعه اسمع سمعا واطع طاعة
 ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقامه فصار بدلا من اللفظ
 بالفعل لا يجوز ان جمع بينه وبين الفعل لانه جمع بين العوض
 والمعووض عنه ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام
 والنبوت فهو في الاصل بدل من اللفظ بالفعل وانما
 الزم حذف المبتدأ ههنا لان المصدر حيث كان منصوبا

لا يجوز ان يذكرنا صيد ثم استصحبوا له عدم ذكر العامل
 حيث كان مرفوعا اجرا للحالة الفرعية مجرى الحالة
 الاصلية **قوله** ومن ذلك قولهم من انت زيد الى اخره اعلم
 ان قولهم من انت زيد يروي بوجهين رفع زيد ونصبه
 اما رفعه فعلى ما ذكره المصنف من انه خبر مبتدأ محذوف
 واما نصبه فعلى انه مفعول به والتقدير من انت تذكر
 زيدا او من انت ذاكر ان زيدا او يذكرك في محل نصب على الحالية
 والعامل فيه يكون مقدرا لان معنى من انت من يكون كما
 في قولهم كيف انت وقصعة من شرب اي كيف تكون وقصعة
 وكذلك ذاكر احوال والعامل فيه ما قلنا وانما قلنا ما قاله
 المصنف اولى بما قاله بسببونه لان الكلام مشترك بين
 معنيين احدهما لا يتاني ههنا وهو الكلام بمعنى امطلاح
 النخوة من فقي قدس سيبويه ايهام اسهى وتقدر المصنف
 ليس فيه ايهام **قوله** وقولهم في ذمى الى اخره انما قال
 وقولهم ولم تقل كما قال ابن مالك او اخبر عنه بفتح في القسم
 لان في ذمى ليس بصرح في القسم فالاولى ما قاله الشيخ الا ان يلزم
 ما قاله ابن مالك ويميل له بقولهم لعمر ك لا فعلن على رأي

ابن عصفور حيث جوز ان يكون المبتدأ محذوف كما حكاه
 عنه المصنف بعد لكن لا يقع ذلك لان ابن مالك يرى
 ان لعمر ك من باب حذف الخبر وجوبا **قوله**
 العهد بمسكه الضمير في مسكه للسيف العبر الممدوح
 وفي قوله لسالة النقا والمعنى لولا العهد لهذا السيف
 العبر الممدوح اذاب ولا يصح ان يكون الضمير في لسالا
 راجعا للممدوح لانه يفسد المعنى فليشاكل **قوله**
 لعمر ك لا فعلن عمر مصدر محذوف الزوائد والاصل
 تعمر ك ففيه زيادتان التا والثاني حذفنا ومتعناه الوصف
 بالتعا والتقا ومعنى لعمر ك لا فعلن اقم بتعاك لا فعلن
 واعلم انهم يستعملون عمر ك مفعولا مطلقا في قولهم عمر ك
 الله واصلة عند سيبويه عمر ك الله تعمر اجدف
 الزوائد من المصدر واقسم تمام الفعل مضى فالى المفعول
 به الاول ومعنى عمر ك اعطيتك عمرا بان سالت الله
 ان يعمر ك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول
 الثاني وهو الله واجاز الاختصاص رفع الله ليكون فاعلا
 اي عمر ك الله تعمر افسر تفنح لعمر ك ويجوز ان يكون نصب

عمر ك علي انه مفعول به اي اسال عمر ك الله او علي نزع
 الخافض اي اسالك بحق لغمر ك الله اي باعتقادك بقاء
 الباليه ان يكون المبتدا معطوفا عليه اس الى
 اخره اعلم اهم انما كدفون الجز وجوبا بشرطين ان يدل عليه
 دليل وان يسد شي مسد تحت اشتغاف او احدهما لا يكون
 الحذف واجبا اذا علمت ان قولهم كل رجل وضعته مما
 حذف فيه الخبر وجوبا مردودا لانه لم يسد شي مسد الخبر
 لان التقدير مقرر بان بعد قولهم كل رجل مقرر بضعته
 وضيعته مقرر به ويكون الدلائل على هذا جملتان لانك
 لا تحذفك تقعا في وجوب حذف خبر وضيعته لانه لم
 يسد شي مسد والاولى ان يقال ان وضيعته هو
 الخبر وان الواو يعني الياء والمعنى كل رجل بضيعته اي
 موجود بسبب ضيعته اي حرفته ولكنهم قصدوا مشاركة
 ضيعته ما قبله في الاعراب لا المعنى فايدلوا الياء واوا
 وهذا نظر قولهم ات اعلم وما لك برفع مالك فانه لا
 جائز ان يكون معطوفا علي انت ولا على العلم ولا على
 الضمير المستتر فيه اما انه لا يصح ان يعطف علي انت الذي

في قوله
 كل رجل
 وضعته
 مما
 حذف
 فيه
 الخبر
 وجوبا
 مردودا
 لانه
 لم
 يسد
 شي
 مسد
 الخبر

هو مبتدا فلفساد المعنى لانه يلزم منه ان يشارك انت
 فيما ثبت له وهو اعلم فيلزم ان يكون المالك اعلم وهو لا
 يصح واما انه لا يصح ان يعطف علي اعلم فانه يعسده المعنى
 ايضا لانه يكون خبرا لا تحت فيلزم ان يكون التقدير انت وما لك
 وهو فاسد واما علي الضمير فعدم صحته لانه عطف علي
 الضمير المرفوع من غير فصل ولا توكيد وهو لا يصح ولانه
 يلزم ان يكون افعلا رافعا للظاهر وهو لا يجوز الا فيما
 استثنى فقيل ان التقدير نظر الى الاصل ان اعلم مالك
 لكنهم ارادوا ان يشاركوا بهما في الاعراب فحسب فايدلوا الياء
 واوا فقلوا وما لك بالضم اجري له مجرى لمعت الشاشاة
 ودرهما اي بدرهم على هذا فلا اشكال في المسائل كلها
 ذكر في المعنى لما تكلم علي ما في ما احسن زيد في حرف الميم
 ان الاخفش حوز فيها ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها
 نعت لها وان الخبر محذوف وجوبا علي التقديرين
 اكثر شذوي السوني ملتوتا ملتوتا نصبت على الحال ولا يجوز
 ان يكون خبرا لان المقدره لا موراحدها الترام تنكير
 وثا بينها انه قد تعين في بعض التراكيب كونه حالا وهو

قوله عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجد قال في المعنى اقوى الادلة على ان
المنصوب بعد قولك ضربى زيد اقاما حال لا خير قوله
عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد لان الخبر لا يقتضيان بالوارد والاصح جواز
تعدد الخبر قال في المعنى في الكلام على حكم الجملة بعد النكرات
ولبعد المعارف وقد اشتمل الضابط المذكور على وقوع
احدها كون الجملة خبرية واحترزت به لك من نحو هذا
عندك لعتك سر يد بالجملة الانثاء وهذا عندك لعتك
كذلك فان الجملتين مستانقتان لان الانثاء لا يكون لعتا
ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين اخرين الا عند من منع
تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع
وقوع الانثاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين انتهى وهذا
من مسائل التمرين اعلم انه اذا اجتمع مبتدات فهو على
وجهين احدهما ان يذكرها معرفة من ضمير متصل بها
وحديثه في خبر عن المبتدأ الاخير خبر وتجعل الجملة من
المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها حتى ينتهي

الى المبتدأ الاول ولا بد ان ياتي بعد خبر المبتدأ الاخير
بالروابط مرتبة ترتيب المبتدات المخبر عنها فتجعل
اول الروابط لا قرب المبتدات والذي يليه من
الروابط للذي يلي الاقرب الى ان تصل الى اول
المبتدات وذلك نحو زيد عمرو وبكر هند ضارته في
داره من اجله فهند مبتدأ وخبره ضارته والروابط
الصهر المستتر والجملة التي هي هند ضارته خبر بكر
والمنصوب في ضارته يعود عليه وبكر وخبره خبر عن
عمرو والعايد الصهر في داره وعمرو وخبره خبر زيد
والروابط الصهر في من اجله والمعنى هند ضارته بكر
في دار عمرو ومن اجل زيد والوجه الثاني ان تصيغ كل
مبتدأ الى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله وحينئذ
فتخبر عن المبتدأ الاخير وتجعله مع خبره خبرا عن المبتدأ
الذي قبله الى ان تهتدى الى المبتدأ الاول ولا يحتاج الى ذكر
ضامر بعد خبر الاخير لاقتراح كل مبتدأ بما يعود على
المبتدأ الذي قبله نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه فابوه
مع قام خبر عن الاخ والاخ وخبره عن الخال والخال وخبره

عن العم وهو وجبه خبر عن زيد والمعنى ابوالأخي خاله
عمرو زيد قائم والمختص هذين النوعين لمن رام فهم معناها
ان ثبت المتبدا الآخر وجبه ثم يجعل بدل كل مضمرة
الظاهر الذي كان المضمرة يعود عليه هذا في الوجه
الاول وان يضاف المتبدا الآخر الى الذي قبله الى ان
يمضي الى المتبدا الاول ثم ياتي بعد ذلك باختار وهذا في الوجه الثاني
باب في معرفة الالحاق بقوله ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وقال الرضي كان ينبغي ان يقيده الصفة
بكونها غير متدنية فان زيدا في ضرب زيد متصف بصفة
الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير
فاعلها على صفة هي متصفة بمصاد الناقصة فغني كان زيد
تاما ان زيد امتصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيد امتصف
بصفة العنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان
لم يحصل قوله التقرير الفاعل على صفة اي تجعله وتثبيته
عليها ثم قال ولم يذكر سببونه منها سوي كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان من نحو هذين من الفعل لا

يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز
تصريح خبر من التامة معنى الناقصة كما يقول تتم التسعة
لهذا عشرة اي تسعة عشرة تامة وكما زيد عالما اي صار
عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها نبأ اي صار مثالا
بشرى انهي والنواسخ على ثلاثة اقسام منها ما يرتفع ثم ينصب
وهو كان واخواتها ومنها ما ينصب ثم يرتفع وهو ان واخواتها
وما ينصب لمحب وهو انما والقلوب وانما سميت
نواسخ لانها ترتفع حكم المتبدا والخبر اخذ من النسخ وهو
الرفع يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته حكمة
وليس اسمها تشبته باسمها هي الحقيقة وانما سميت
فاعلا فيجاز ذلك منه وبها اذا سمي خبرا كانت التشبيه
حقيقة واذا سمي مفعولا كانت مجازا واعلم ان هذه الافعال
لا تدخل على كل مبتدأ بل تشترط في المبتدأ الذي يدخل عليه
الا ان خبر عنه بجملة طلبية ولا يلزم التثنية ولا الحذف
ولا عدم النصرف ولا الابتداء به سواء كانت لنفسه او
لمصنوع لغطي او معنوي واما قوله كوني بالمكازم
وكوني فنادر **باب** كان وهي لا تتران تضمنون اجملة

بعدها اي بقدر خبرها مضافا الى اسمها سواء كان ذلك
 دائما لقوله وكان الله على كل شيء قديرا ام منقطعا لقوله
 كان زيد قائما **واضح** واسمي واضح وظل ويات
 لا فتران معاني الجمال التي بعدها باوقاتنا الخاصة التي تدل عليها
 بمادتها وصيغتها نحو قولك ظل زيد متفكرا اي افترن تفكرا
 بجميع النهار في الزمن الماضي ويات زيد متفكرا اي افترن
 تفكرا بجميع الليل في الزمن الماضي وما زال وانحواتها معنا
 استمرار خبرها لاستمرارها من قبل وما دام لتوقيت امريدة ثبوت
 اسمها لخبرها وليس لنفي الحال عند الاكثرين وقيل مطلقا وهو
 مذهب سيبويه وصار الانتقال كقولك صار الطين خزفا
 وصار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو **بشرط** ان يتقدمه
 نفي اي سواء كان النفي مستفادا من حرف او اسم او فعل مثال
 الحرف ما ذكر ومثال الاسم غير منفك اسير هوي ومثال
 الفعل ليس بنفك ذا غني واعتار كل ذي عقة متقل فتوى
الا يا اسلي يجوز في يا ان يكون للنداء والمناذير محذوف
 وان يكون للتنبيه وقوله اسلي جملة وعائسة
 احتراز من ماضي يزيد كان عليه ان يقول من ماضي يزيد يعني

ما زال الفراء والكسائي حكيا لزال الي ترفع الاسم وتنصب
 الخبر مضارعا اخر وهو من يزل فيكون يزيل مشترك بين زال
 التي هي من هذا الباب وزال التي لا تكون من هذا الباب
 لم يذكر لزال الي ترفع الاسم وتنصب الخبر
 مصدر او ذكر لماضي يزيل ويترى مصدر الا انه سيذكر
 بعد ذلك انه لا مصدر لها ولا امر **والثالث**
 ما العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية انما شرطوا هذين
 الشرطين لانه اذا لم يتقدم ما لا يكون دام من هذا الباب اصلا
 كما اذا قلت دمت صحيحا فان المنسوب بها ليس خبرا وانما هو
 حال وكذا اذا العدمت ما ولكن لم تكن ظرفية بل كانت مصدرية
 بحسب نحو عجت مما دمت محسنا فان ما في هذا المثال ليست
 ظرفية لان المعنى عجت من دوام الاحسان لا من مدة دوامه
 وكذا اذا كانت نافية نحو ما دام زيد سقيما واعلم ان المنسبك
 من ما دمت في ما دمت حيا مدة دوامي حيا ولهذا يقتصر
 الكلام الى عامل في الظرف يتم بالجملة ومن هنا امتنع ان
 يقول مبتدأ ما دام زيد متقيما لانا اذا اولناه بقولنا
 مدة دوام زيد متقيما لا يكون للظرف عامل

ودام عند الفراق انما لم تنصرف داما لان العرض من المضارع
 حاصل بها الا ترى انك اذا قلت اكرمك ما دمت محسنا
 انما يشترط له اتصاف الاكرام ودوامه **وقال**
 الشاعر لا طيب للعيش البيت وكوزان يكون من باب
 النزاع على اعمال الثاني والاضمار في الاول فيكون
 الضمير المستتر اسما وهو مقدم على الخبر ولذا تفاعل
 بمنعصة الذي هو خبر دام فان قيل لا يصح ان يكون من
 باب النزاع لان المنزاع فيه سببي مرفوع وهو لا يجوز
 النزاع فيه بل العلة الذي ذكروها في امتناع النزاع
 في السببي المرفوع مفقودة هنا وينبغي ان يستشهد
 بقوله مادام بقوله مادام حافظ سرى من وثقت به
 فهو الذي لست عنه راغبا ايدا **وقال** وتقدم اخبارهن
 جاز المراد بالجواز ههنا ما يقابل الممتنع فيدخل فيه ما
 اذا كان واجبا كان يكون الخبر اسم استفهام نحو اين كان
 زيد وما اذا كان غير واجب نحو فاما كان زيد **وقال**
 بدليل اهولا اياكم الاية وجه الاستدلال ان المتقدم
 معمول الخبر وتقدم معمول يؤذن بتقديم عامله لا

بما لا يلزم من عدم معمول تقدم العامل بدليل
 صحة قولك زيد ان اضرب مع امتناع تقدم اضرب
 على ان لا ناهول **انما** امتنع لعدم اضرب حيث تقدم
 زيد الذي هو معمول لاجل كون اضرب معمول لعامل
 ضعيف وهولان ولا لذلك زيد لانه معمول عاملا
 قوي **وقال** الا خبر دام اتفاقا اي حيث تقدم على
 ما اما اذا توسط بين ما ودام فان في المسئلة خلافا والصحيح
 المنع لانه يلزم منه ان لو قدم على دام الفصل من الموصول
 الحر في وصلته بعمولها والصحيح انه لا يفصل عن الموصول
 الحر في وصلته بشئ **وقال** واجب بان معمول
 ظرف الى اخره كل ان بما ان يوم في محل رفع على الابتداء
 لكنه بني لاضافته الى الجملة وهي تاسم والجملة بعده
 خبره **وقال** وامتنع المتقدم على ما انما امتنع التقدم
 على ما لان لها صدر الكلام ولا لذلك غيرها من حروف النفي
 والدليل على ان لها صدر الكلام ما قالوه في تعليلات
 افعال القلوب فانهم عددوا من حملها ما يكون له صدر
 الكلام ومنه ما ومثلوا له بعلمت ما زيد قائم ولم يعذوا

لا وان من الملاحظات الا اذا كانت في جواب قسم **والجواب**
لان فيها الحجاب فكان الخبر لم يعدم على فعل منفى بل فعل
موجب والفعل اذا كان موجبا لا يستغنى عن خبر عليه
والجواب وهو ان يعلق ان يلى هذه الافعال الى اخر
انما جازي لعدم معمول الخبر اذا كان ظرفا او جاريا او مجرورا
لانهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لم يتسعوا
في غيرها وانما استغنى الفصل بغيرها لانه يلزم منه الفصل
بين المامل والمحمول باجتناب لم يتوسع فيه فافهم **والجواب**
فان هذا جواز قال المصنف في شرح الشواهد فتاقد
بالذال المعجمه جمع فتقد بضم الفاء وفتحها **والجواب** وانما
الاسم الى اخره يشير الى قول الالغية ومضمم الشان
اسما البيت **والجواب** وهذا متعين الى اخره اي القول
بانه ضرورة فان قلت ليس ما ذكرنا لازم لجواز ان يكون
قوادي منادي قبل متعين بالنسبة الى ما ذكره من الوجوه
المقدمة لا بالنسبة الى كل وجه **والجواب** قد يستعمل
هذه الافعال تامة الى اخره اعلم انهم اختلفوا في تسميتها
نواقص فقال قوم سببه كونها لا يكتفي بمرئوعها وقال اخرون

سببه كونها تدل على زمن دون حدث والصحيح الاول
واستدل له بما موردا احدها انها تستعمل اوامر نحو
كونوا اقواما وصيغته افعال موضوعه لتحصيل طلب
الحدث دون الزمان وثانيها انها تستعمل لما اسم فاعل
نحو كانا اخاك واسم الفاعل دال على ذات باعتبار حدث
قام بها وثالثها انها تقع صلة لحرف مصدرى نحو الا ان
يكونا ملكين ورابعها انه قد جاء وكونك اياه عليك يسترد
فيه رد على من قال ان المنصوب بعد الكون خال وظا **مسها**
ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالة على الزمان
لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فليف تجرد من
المعنى الذي دلالة عليه اقوى ويجعل دلا على المعنى الذي
دلالة عليه اضعف **والجواب** اي مستغنية بمرئوعها
قال في التسهيل وسيت نواقص لعدم اكتفاءها بمرئوع
لانها تدل على زمن دون حدث فالاصح دلالتها عليه
الا ليس احدهما كونهما بلفظ الماضى انما استرط
كونها بلفظ الماضى لاجل الحقة **والجواب** بليل اي عظيم وقوله
شماله هي ربح معروفة وقوله بيل اي في تلك الزح ندادة

وبذلك الثاني كونهما بين شيئين انما اشترط كونهما بين
 الشيئين لاجل الاحترار عن صدر الكلام واخره لان ما ذكر
 صدره ان يكون معني بشانه وكونه زائدا ينافي ذلك واما كون
 المذكور اخره لا يكون زائدا فلان الاخر محط القايده وهو
 ينافي الزيادة ايضا فتبين ان يكون الزيادة حشو وانما اشترط
 كونهما ليسا جاريا ومجرورا لان الحار شديد الاتصال بعامله
 وجيران لنا كرام انما لم يكن لان زائدة لانها قد
 رفعت الضمير والزائد لا يعمل ولانها قد افادت معنى المضى
 والزائدة لا تغني معنى المضى وانما تغني التوكيد اذا علمت هذا
 علمت ان في مثل المصنف ثما كان احسن زيدا لما كانت فيه كان
 زائدة تجوز لانها قد افادت معنى المضى ولو كانت زائدة لم
 تغني معنى المضى فان قلت فاذا لم تكن زائدة فما بالها لم تعمل قبل
 لم يات بها الا لاجل الدلالة على المضى فكون منزله العامل
 الملتغي واعرابه ان كرام صفة لجيران ولنا خبر مقدم ثم اختلف
 على قولين احدهما ان خبر مبتدا والاصل لنا هم ثم زيدت
 كان بينهما فصار لنا كان هم ثم وصل الضمير اصلا للفظ لانه
 يقع وقوعه منفصلا الى جانب فعل غير مستعمل معمول

والثاني انه خبر كان وانها ناقصة وهو قول المبرد وجماعة
 وعليه فالجملة صفة لجيران وتقدمت على الصفة المفردة
 والاكثر في الكلام لعدم المفردة والشيخ في المعنى لما تكلم
 على لعل وقول الجمهور ان الزائدة لا تعمل شيئا فقبل الفصل
 هم لنا ثم وصل الضمير اصلا للفظه لئلا يقع الضمير المرفوع
 المنفصل الى جانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في
 لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وقيل هو معمول
 لكان بالحقيقة فقبل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل بل
 على انها زائدة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل
 الملتغي يجوز بدتظنت عالم لرفعها الضمير وال
 في شرح اللب واسنادها الى الضمير لا يمنع من زيادتها عند
 سيبويه كما لا يمنع الاسناد من الالف يجوز بدتظنت فاقم
 وقوله الناس يجوزون باعمالهم الى اخره اعلم
 ان محل جواز الاوجه الاربعه مشروط بان يذكر ان يذكر
 بعدها اسم مفرد ثم يذكر فاء الجزاء ويذكر اسم مفرد بعدها
 مع صحة تقدير فيه او معه قبل فاء الجزاء كما في الامثلة
 المذكورة اما اذا لم يقع تقدير فيه او معه قبل فاء الجزاء

فانه لا تأتي الـ وجه الـ اربعة نحو اسير كما يسيران را كيا
وان ما شبا فانه لا يقع تقدير فيه ولا معه ولم توجد في الجزاء
والاول ارجحها انما كان ارجحها لان الحذف فيه
اقل من الحذف في غيره ولا في المعنى مع حذف الاسم وبقا الخبر
هو المقصود لان المعنى في حال حذفه وبقا الخبر ان كان جميع
علام خيرا جزاؤه خيرا وان كان جميع علام شرا جميع جزاؤه
شرا ويلزم منه ان يعلم الحالة المتوسطة وهي ان يكون بعض
علام خيرا وبعضه شرا وما ترتب عليها من الجزؤ وهو
الخبر والشر معا ولا يجوز ان يكون كان تاما في ان خير
لخبر لانه يلزم منه انه اذا وجد خير في الجملة يجوز ان
خير او ليس الامر كذلك ~~قد~~ قد من لدن كانت
شولا في اتلاها قال ابن مالك وعندي ان تقدير
ان مستغنى عنه كما استغنى عنه بعد مذهبى وحمل
كلام سيبويه على انه تفسير معنى لا تفسير اقرب لانه
منع في بعض المواضع حذف بعض الموصول وابقا بعضه
والشول جمع شايه على غير قياس وهي الناقه التي ارتفع
لبنها وقوله فالي اتلاها عطف على مقدر اي الي اتلاها

وهو اصابه الفحل لها فالي اتلاها وهو ان يتلوها ولدها
ويتبعها وانما قدر سيبويه من لدن كانت شولا لان الغالب
على لدن ان تضاف الى المفرد واما اضافتها الى الجملة كما
في لدشت قرناها فتقلبه فاتي بان يكون مع ما بعدها
بتقدير مفرد واعلم ان بعضهم قد زعموا ان شولا كانت
شولا فتشولا على هذا مفعول مطلق اسى وقال في المعنى
قبيل الجملة الخامسة من الجمل ذات المحل ذات المحل عند
العلام على الجملة بعد لدن ورت وزعم ابن مالك في كافيته
وشرحها ان الفعل بعدها على انما ران والاول قوله
في السهيل وشرحه وقد تعذر في رت لانها ليست
زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدأ الغايات
مطلقا لم تلحق للوقت وفي العزة لان الدهان ان سيبويه
لا يرى بجوار اضافتها الى الجملة وكذا قال في قوله من لد
شولا ان تقدير من لو ان كانت شولا ولم يقد من لد
كانت اسى لم ياكلهم الضبع الضبع السنة المجدبة
ازمان قومي والجماعة قومي اسم كان والجماعة
مفعول معه وكذا في الى اخره خبر عن كان وانما

قد ركان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها
لفظ الفعل او معنى الفعل وصرّوه **المسألة** ومنها
ان لام مضارعها انما اشترط كونها بلفظ المضارع لانها اذا
كانت بلفظ الماضي يكون النون لازمة الحركة والحرف
المحرك لا يحذف لقوته بالحركة **المسألة** بشرط كونه
مجزوئاً انما اشترط كونه مجزواً لان الحزم يكون بحذف
حرف العلة او بحذف الحركة والحذف يونس بالحرف
واشترط ان يكون الحزم بالسكون لانه لو كان بحذف
النون كما في ويكونوا من بعده لم يحذف النون
لانها انما تحذف لاجل كونها اخراً وغير ذلك ولما اتصل
الفاعل بالفعل لم تنصرف النون اخراً لان مرفوع الفعل
منزل منه منزل جزئية غير متصل بصير نصبت انما لم يحذف
اذا اتصلت بصير نصبت لان الفاعل يترد الاشياء الى اصولها
كما في القسم فانك تقول والله لا تفعلن وبالله لا تؤمن
ولو اردت ان يقسم بصير لم يحذف ان تاتي بالواو لانها
فرع التام بل تقول بك لا تفعلن **المسألة** كقوله ولك
استغني اصله ولكن استغني فحذف النون ضرورة

فصوله اربع

اربعه شروط حكم الشيخ بهاي الدين ابن
عقيل في شرح الالفية شرطين اخرين احدهما ان
لا تكرر ما فان كررت بطل عملها نحو ما زاد قام الثاني
ان لا يبدل من خبرها موجب فان ابدل بطل عملها نحو
ما زيد بشي الا شي لا يعنوا به **المسألة** احدها ان
لا تقتل بان الزائدة هذا مذهب البصريين وامامهم
الكوفيين فهو انها نافية وانما اهت ما على التذهبيين لانها
على مذهب البصريين في صوة ان النافية فيكون في صوة النافية
لتنفي واذا انتقص تنفي ما بطل عملها وعلى مذهب الكوفيين فهي
نافية موكدة لكنها ايضا في صوة الناقصة تنفي فبطل عملها
لذلك مراعاة لصورة لفظ ان اسى ثم قال الصواب في
التعليل غير ما ذكرهنا **المسألة** ولا حل هذا الشرط
وحب الرفع انما وجب الرفع لان ما لا تفعل في موجب
والمعطوف بيل ولكن بعد التنفي يكون موجبا ولذا اذا
كان العطف بالواو او بغيرها مما لا يدل على الوجوب
بعد التنفي يصح النصب **المسألة** والثالث ان لا يتقدم
الخبر بلائحة مذاهب منهم من يحيزم مطلقاً ومنهم من يمتنع

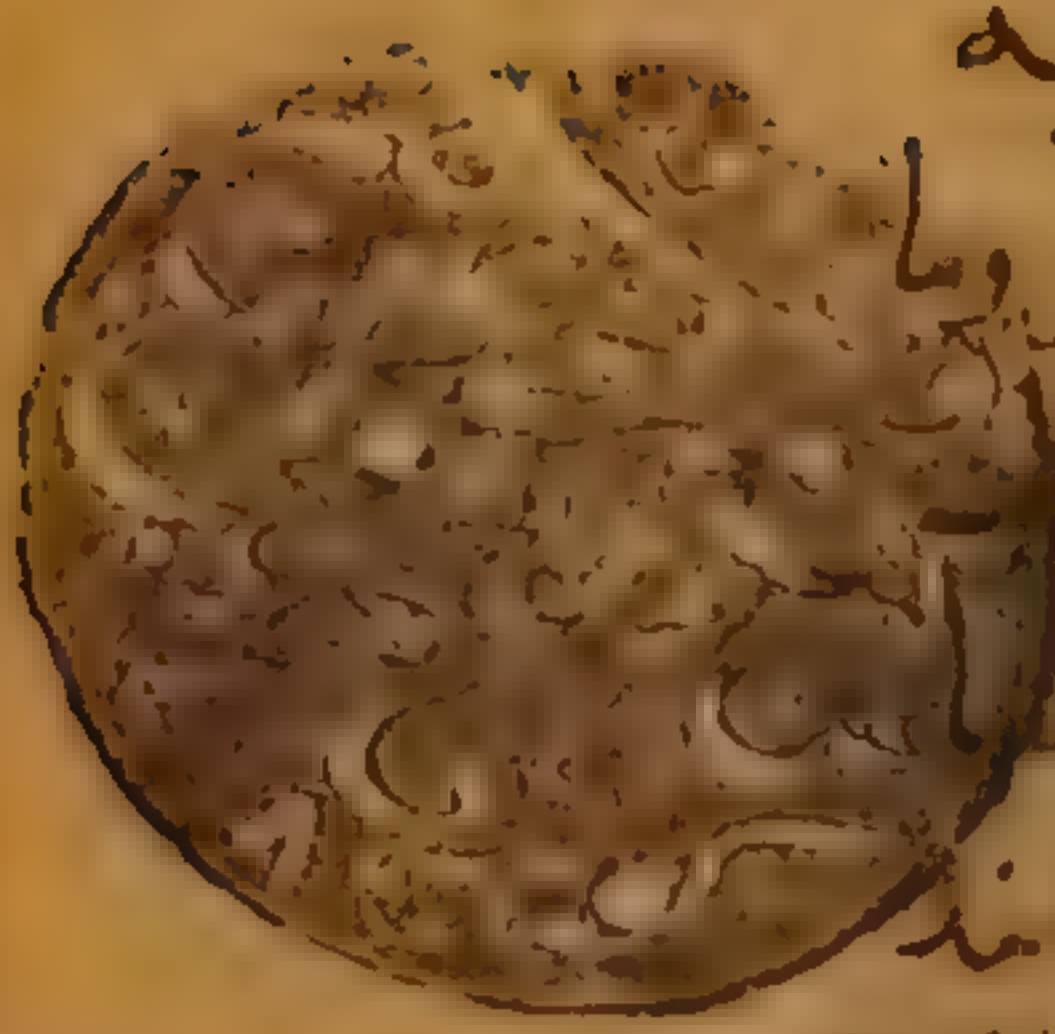
مطلقا وهو الصحيح ومنهم من يفصل فيقول ان كان الخبر
طرفا او جارا او مجرورا جاز التقديم والادفلا
واذا ما مثلهم بشر اعلم انه اذا قلنا بان مثلهم حال منع ان
يكون ما عاملة على المحذوف لانه قد فصل بينهما ومن اسمها
بالحال واما قول المصنف ما في الوجود الى اخره فالخلاف
في اعمالها في تركيبه هو الخلاف المتقدم فمن منع مطلقا
منعه ومن حوز مطلقا جوازها ومن فصل ايضا جواز
اي ما في الوجود بشر مثلهم انما قدر الخبر مقدما
لئلا يلزم تعدد الحال على عاملها لظرف وهو ممنوع
قليل سره انه قليل او مخصوص بالشعر لان اعمال
هذا العمل مخصوص بالشعر واعلم انها حدث علمت هذا
العمل لا يكون التي لتفي الجنس لان تلك انما تنفي على سبيل
النصوصية والعاملة عمل ليس انما تنفي على سبيل الظهور
ما عدا الشرط الاول اي لا يقرن بان الزاوية
تم زيدت التا زيادتها اما لتانيث اللفظ او
للمبالغة في معناه ولو قيل بانها لما لم يمنع منه ما نفع
كون معمولها اشبه زمانا اختلف في اسم الزمان

سبحه

بعضهم يخصه بالحين وبعضهم يخصه بالساعة والاولان
وبعضهم يقول انها تدخل على الحين وما رادفه وهذا الخبر
راي ابن مالك فانه قال فتختص بالحين او مرادفه
والغالب كونه المرفوع انما كان الغالب حذف المرفوع
لان الخبر محط الغالبة وما حذف فيه اسم لات والبقى الخبر
قوله طلبوا اصلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقا الاصل ولات الاوان اوان حذف صلح الاسم والبقى
الخبر وقطعه عن الاضافة في اللفظ فبناه على الكسر تشبيها
له بنزاع ثم نونه للضرورة ومثله قوله
لات هنا اعلم ان لات اذا اولها هنا هل يكون عاملة او
مهملة فيه خلاف والاصح انها مهملة وقوله اذا مبتدأ ذكر
انما لم تعرض لتفي الزمان عن هنا لانها قد ترد له وهذا منه
قال ابن الناطم وقد مراد هنا الزمان كقول الاخر حدث
نوار ولات هنا حدث وبذا الذي كانت نوار اجزت
فلما دعاني الى اخره فيه نظر من جهة التمثيل
به لما زيدت الباء في خبره وهو ناسخ متفق لان يحذف وان كان
من الافعال النواسخ الا انه ليس من النواسخ التي لها خبر

اللهم الا ان يقال ان التقدير وبعد كل ناسخ منفي فلا اشكال
وانما دخلت في خبر ان في اولم يروا ان الله لما
كان في معنى اولس الله قال في الكشف في تفسير قوله
تعالى قل ما كنت بدعا من الرسل وما ادرك ما كان مستهلا
عليه لتناوله ما وما في خبره صحيح ذلك وحسن الاثر الى
قوله اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم
يكن خلقهم بقادر كف دخلت الباء في خبر ان وذلك
لتناوله النبي اياها مع ما في خبرها انتهى
ان قيل ما وجه افراد هذه الأفعال
عن كان واخوانها مع انها مساوية لها في العمل قبل وجه
افرادها بباب على حدة لاجل اختصا صها بامور ليست
لكان واخوانها **قوله** وما وضع للدلالة على رجائه
وهو ملاه عسي اعلم ان كلام الجزولي وابن الحاجب
يفهم منه ان عسي معناه رجاء ونوال الخبر فاذا قلت عسي
مريض ان يشفي ذلك على انك ترجوا قرب شفائه ونافع
الرضي في هذا بيان قال ليس عسي سعيها بل لوضع اللطع
في ذو مضمون خبره بل اللطع في حصول مضمونه مطلقا

سوا ترجي عن قرب او بعد مدة مدية فعول عسي الله ان
يدخلني الجنة وعسي النبي ان يستغفر لي فاذا قلت عسي زيد
ان يخرج فهو معنى لعله يخرج ولا تنوي لعل اتفاقا وهذا
يعلم حسن صنيع الشيخ رحمه الله في قوله رجاء مية
وما كنت ايبا قال ابن خي ان التقدير وما
كنت اكون ايبا وعليه فلا شاهد فيه الا انه خلاف
الظاهر **قوله** وقوام عسي الغور ابو
اصل هذا المثل ما نقل من ان الزبائيات لقومها عند
رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان النور
وهو ما جلب على طريقه عسي الغور ابو سالي لعل
الشرياء يتكلم من قبل الغور والا بوس جمع بوس انتهى
ومنه التوت في العدل فلما دائما لا تكثرون اني عسيت
صايبا **قوله** واما فطفق مستحا الى اخره فيه سؤال
مطوي يرد على قوله وشرط الخبر ان يكون جملة وشد
محيه مقننة اهوان ظاهرا لاية كتمان ان يكون مستحا
خبر افيد لم منه ان يكون خبر طفق مفردا واذا كان
مفردا يكون شادا والسناد مخصوص بالشعر فاجاب



عنه بقوله فالخبر مخذوف فلا يكون هذا المذكور خبرا
فلا اشكال **وقد جعل** اذا ما قت ثقلني
لا يصح ان يكون رافعا لصبر المتكلم فكيف يقال انه رافع
لصفة المتكلم ويوتى بذلك اشكال قبل انهم تارة يراعون
البدل وهو الاكثر وهذا البيت منه وقد يراعون
المبدل منه وهو قليل اسبي قال هذه الحاشية فاسد
وكوز عيسى خاصة اي في خبر عيسى والا
يكون **اللام** فاسد يكون وراه فرج قريب
اسم يكون ضمير مستتر فيها عايد على الكبر ولا يصح
ان يكون فرج اسما لانه يلزم منه ان يكون رافعا
لغير ضمير اسم عيسى وهذا لا يصح لان خبر هذه الافعال
يجب ان يكون رافعا لصبر اسمائها ووراه معنى امامه
كما في قوله تعالى وكان وراهم ملك والفرج الكثاف
الم **وهذه** الافعال ملازمة لمبيغة الماضي
مقتضاه ان عيسى مما يلزم مبيغة الماضي وحكي ان ظرف
في شرح المقامات عسيت عيسى قال الليلي وعلي
قد ايقال عيسى وقال الكماي في شرح الفصيح وزعم

بعضهم انه تعالى عيسى عيسواو عيسى عيسى فيكون علي
هذا اشترفا وما اعتقبت الواو والياء على لانه وفي
جلا العلاء لعبد الدام القرواني لا يقال من عسيت
يفعل ولا فاعل الا ان ابا زيد حكى عيسى قال وقد قال
المرى فان مني بجران القريض عيسى قال الليلي انما
عيسى هنا بمعنى خليف قال المصنف وقد وقع هذا الهم
بعينه لان ما لك في شرح التسهيل وذلك انه قد قال
في باب العجب شد قولهم ما اعاه بكذا واعده بمعنى ما احته
فاحقق به وهذا الشد في الغلط لانه معترف بالمعنى
مع توهمه ان الفعل جامد وانه عيسى التي للمقاربة
قاله الدمايني في حاشيته على المعنى **والاستعمال**
واسم فاعل لثلاثة فيه كلام يعلم مما تقدم
يوم الرجاء الرجاء بالكر المكسورة وبالجم اسم موضع
والصواب ان الذي في البيت الى اخوه حكى ولد المصنف
عنه انه رجع بعد ذلك وكان يقول الصواب ما قال
ابن مالك الا انه لم يخبر ما وقع هنا لانه كان قد شاع في
النسخ لكن علي بعد تر فحنته كايدها قال ابن مالك لا دليل

له في البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز
 ان يكون اسم فاعل لكاذبة التامة كما في كذب فالاعتراض
 باق **كاذب** كاذب اعلم انه على ما قال المصنف يكون
 كونا كاذبا اسم فاعل من المكابدة شاذ او القياس مكابدة
 ويخص الى اخره اعلم انه اذا اكتفى واحد من
 هذه الافعال بان والفعل يكون تاما
 اذا قلت عسى ان يقوم زيد في داره يتعين ان يكون
 زيد مرفوعا يقوم وعسى تامة لانه لو لم يكن مرفوعا
 به لكان مرفوعا بعسى واذا كان مرفوعا بها يكون
 اجنبيا من يقوم فيمتنع الفصل بين يقوم وفي
 داله لانها صلة لان والموصول لا يفصل باجنبي
 بين اجزا صلته ولك ان تقول قولم عسى زيد ان
 يقوم مشكل لان ان يقوم بمنزلة القيام الذي هو مصدر
 لا يصح ان يخبر به عن الذات فان يقوم كذلك وتجب
 عنه بان يقوم وان كان معنى القيام الا ان القيام بمعنى قائم
 فان يقوم بمعنى ما يصح ان يكون خبرا فليكن هو كذا وان
 في الكلام مضافا محذوفا اما من الاول او من الاخر او يقول

ان ان زائدة وفي هذا نظر ويقول انه لا يلزم اعطاء حكم
 المسؤل به او تقول ان عسى ليست مما رفع الاسم وتنصب
 الخبر بل مرفوعا فاعل وان يقوم بدل منه بدل الاستمال
 ومنع السلولين الى اخره الحق اما له الجهور
 وهو جواز توسط هذه الافعال في الاسم وهذه الافعال
 لان هذه ليست في قوم كان فتعطي حكما في جواز تقدم الخبر
 عليها وليست في الضعف كان واخواتها حتى يلزم
 عدم توسط الخبر وانما هي متوسطة بين كان وان
 فاعطيت حكم لان من وجه وحكم ان من وجه ولهذا
 ذكرت بين البابين **وليس ذلك مطلقا اي**
 فان الفارسي يعم ولا يفصل بين ان يكون مسند الى
 ما ذكره المصنف اولا **فان الفارسي يعم ولا يفصل بين ان يكون مسند الى**
اعلم ان هذه الاحرف
 اذا دخلت على المبتدأ والخبر كور ان يكون اسما وخبرها
 نكرة ثم اذا اتصلت الفايده وبجوز ان كسر نكرة وخبرها
 معرفة قاله في التشهيل **فمنعت المبتدأ ان**
 قيل لا يبي عملت هذه الاحرف عكس الافعال التي تشاركها

في كونها ناسخة قبل انما علمت كذلك لانها فرع عن الافعال
 في العمل فاجبوا ان ينصوا على ذلك قرينه فقد هو الفرع
 الذي هو المنصوب على الاصل الذي هو المرفوع ولا ينفصل
 لو قدم مرفوعها على منصوبها لتوهم انها افعال لان معانيها
 معاني الافعال ولفظها لفظ الافعال ويسمى
 اسمها قال ابن عصفور في شرح الجمل فما كان مستندا كان
 اسما لها الا اسم الشرط واسم الاستفهام وكلم الخبرية وما النجبة
 وام اسم في القسم وسبب ذلك ان هذه الاسماء لها صدر الكلام
 وتجعلها اسما لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدر
 وما كان خبرا مستندا كان خبرا لها الا اسم الاستفهام وكل جملة
 غير محتملة للصدق والكذب فلا يجوز ان تقول ان زيدا
 اقرب من وان عمر والا فخره فان جاء ما ظاهره وقوع الجملة
 غير المحتملة للصدق والكذب خبرا تقول نحو قوله ان
 الذين قتلتم بالامس سيدين ثم لا يحسبوا اليه من ليكم
 نائما فينبغي ان يحل على اخبار القول ثم قال وانما لم تقع
 اجل غير المحتملة للصدق والكذب اخبارا لهذه الحروف
 لمناقضة معانيها معاني هذه الحروف وذلك ان هذه

معانيها الطلب وهو ثابت والتمني والترجي انما يكون لما
 لم يثبت وانما ما ثبت فلا فائدة في ترجية وتمنيه فلم
 تقع هذه الجملة خبرا لها وانما وان ولكن فالتوكيد ولا
 تؤكد الا ما يحتمل ان يكون او لا يكون في حق المخاطب ولم
 تقع خبرا كان لانها للتشبيه فلو وقعت هذه الجملة خبرا
 لها لكان اسمها مشبها بطلب مضمون خبرها وهو غير متصور
 الا ترى الى فان زيدا اقرب من في انه يلزم منه ان يكون
 اسمها مشبها بطلب الضرب ويرفع
 خبره اختلف البصريون والكوفيون في رافع خبر ان
 فالبصريون على انها رافعة له والكوفيون على ان رافعه
 المبتدأ ومعنى على الخلاف مسله وهو العطف بالرفع
 على اسم ان قبل استكمال الخبر من قال ان ان رافعة
 له منع العطف قبل استكمال الخبر لئلا يتوارد عاملان
 على معمول واحد ومن قال ان الرفع المبتدأ يجوز
 العطف لانه لا يلزم منه توارد عاملين على معمول
 واحد لان الرفع المبتدأ لا غير فلاول
 الى اخره اعلم انهم يقولون ان التوكيد ويطلقون

فبشكل تؤكد الايجاب والسلب وذهب بعضهم الى انها
لتؤكد الايجاب بحسب ويستشهد له قولهم في باب لا العامة
عمل ان انما علمت علمها لان ان لتؤكد الاثبات ولا لتؤكد
النفي والتي قد يحل على نقيضه كما يحل على نظيره فحاصلها
عليها حملا للنقيض على نقيضه الا ان هذا معترض بان
ان تؤكد النفي ايضا كما في قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس
شيئا الا ان يحل قولهم انها لتؤكد الاثبات على معنى انه حيث
كان في خبرها نفي يكون القضية الواقعة بعدها معدولة
المحمول فلا اشكال الا ان في هذا بعدا من اصطلاح النحويين
وهو لا استدراك وهو رفع ما يتوهم بوثوق
من الكلام السابق هذه هي العبارة المشهورة والاولى
ان يقال رفع ما يتوهم بوثوقه او نفيه من الكلام السابق
والخامس لبيت قال الشيخ في المعنى تنبيه
من مشكل باب لبيت وغيره قول يزيد ابن الحكم فليت
كفا فاما كان خبرك كله وشرك عني ما يرتوي الما يرتوي
واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر لبيت اذا
الظاهر ان كفا فاما اسم لبيت وان كان تامه وانها وفاقا لها

الخبر ولا ضمير في هذه الجملة والى اني تعليقه عن يرتوي والثاني
القاعدة المأخوذة من يرتوي وانما يقال يرتوي الشارب
والخواب عن الاول ان كفا فاما انما هو خبر لكان مقدم عليها
وهو بمعنى كاف واسم لبيت محذوف للضرورة اي فليت
او فليته اي فليت الشأن ومثله قوله فليت وقعت الم
عني ساعة وشرك اسم كان وكله تؤكد له واجله خبر لبيت
واما شرك فيروي بالرفع عطفا على خبرك فخير اما محذوف
تقديره كفا فاما يرتوي فاعل يرتوي واما يرتوي على انه سكن
للضرورة كقوله ولوان واش بالياء مائة دانه وداري با على
حضر موت اهتدي ليا وروي بالنصب على انه اسم للبيت
محذوفه وسهل حذوها لعدم ذكرها كما سهل ذلك حذف
كل وبقا الحذف في قوله اكل امرؤ بحسين امرؤا ونارا توقد
في اللسان نارا واما على العطف على اسم لبيت المذكورة ان قدر
ضمير الخطاب فاما ضمير الشأن فالعطف عليه لو ذكر فليف
وهو محذوف ويرتوي على الوجهين مرفوع اما لانه خبر لبيت
المحذوفه ولانه عطف على خبر لبيت المذكورة وعن الثاني
انه ضمن يرتوي معنى كاف لان المرتوي يكلف عن الشرب كما في

قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان في مخالفون معني
يعدلون ويخرجون وان علقته بكفا فاحمد وفاقلي وجهه ثم
ذكره فلا اشكال وعن البياض انه اما على حذف مضاف
اي شارب الماء او على جعل الماء متوبا مجازا كما جعل صاديا
في قوله وحيت هجر اترك الماء صاديا ويروي الماء بالنصب
على تقدير من كافي واختار موسى قومه سبعين فعامل
ارتوى على هذا مرتو كما نقول ما شرب الماء شارب اسه
قوله وهو للتوقع فسر المصنف التوقع في المعنى بقوله
وهو ترجي المحبوب والاستفاف في المكروه وعلى هذا
فالنتوقع عبارة عنهما وحيد فلا فرق بين الجمهور والقوم
من جهة المراد بل من جهة التعبير ويحقق بالمكن وقول
فرعون لعلي ابلغ الاسباب انما قاله جهلا او كذبا **قوله**
والتيالين قال في المعنى ابنته جماعة منهم الاخفش
والكسائي وحملوا عليه قوله تعالى فقول له قولا لينا
لعنه ثم ذكر او خشي ومن لم يثبت ذلك بحمله على الرجا
وبصرفه للخاطبة انتهى **قوله** وللاستغناء قال
في المعنى ابنته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في

نحو لا يدري لعلى الله حدث بعد ذلك امرام قال
قوله الزمخشري وقد اشربها معني كيت من قرا فاطلع
اسه وعلى هذا فالقدير لا يدري الله حدث بعد ذلك
امرا وما يدريك ايزكي والمعنى لا يدري جواب الله
حدث بعد ذلك امرا وما يدريك جواب ايزكي واعلم
انهم قد خرجوا عليه قوله غلظة الصلاة والسلام لعلى
اعلمناك البقدر عندهم اعلمناك واعلم ان صاحب الكشاف
قد قال في قوله لعلى وما يدريك لعلى بركي واي
شي يجعلك داريا حال هذا لا غنى لعلى بركي اي يظهر
بما يلقي اليه من الشرائع اسه وحيد فقدر بركي ليس متعلقا
بما بعده لعلى حي لعلى عنه لانه تجعل مفعوله حال هذا
الاغنى وبه يتصل كون لعلى معني اداة الاستغناء في
الاية **قوله** وعقيل بحجرا شربها قال في المعنى وقد
مر ان عقلا يخفون بها المتبد الكفولة لعلى اي المخوار
منك قريب ثم قال فاعلم ان مخبر ورلعلى في موقع ربح
بالابتداء لتزيل لعلى منزلة الحار الزايد نحو تحسبك
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بما مل وقوله

قرب وخبر ذلك المسد ومثله لو لا ي لكان كذا على
 قول سيبويه ان لو لا جارة في عسي وهو
 حميد حرف وفاقا للسرا في الى اخره قال في المعنى
 عسي ولعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج
 وتعلب ولا حين تنصل بالضمير المنصوب كقوله يا بنة
 عليك او عسا كذا خلافا لسبويه حكاه عنه السرا في كلامه
 هنا مخالف لما اختاره في المعنى وعلى ما قاله في المعنى يخرج
 قوله عسا ها نارا كاس على ان نارا كاس هو اسمها والضمير
 المنصوب خبرها لانه ياتي خبرها مفردا شاذا الهمي وكوز
 ان يكون ضمير النصب يا بنة عن ضمير الرفع وهو مثل عسي
 زيد قائم على ما حكاه تعلب قال الدماميني في الحاشية
 نعت خبر لعل بحرف التقيس قليلا لقوله
 نقولا لها فولا رفقا لعلها ستر حمي من زفره وهو ل
 لا يمنع كون خبرها فعلا ما هنا خلافا للحريزي
 وفي الحديث وثنا يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقلت
 اعلوا اما شيتتم فقد عفرت لكم وقول الشاعر
 لعل منا يانا نخوان ابو سا قاله في المعنى والله يشهد

الى اخره ان قتل شهيد ليس من افعال العلوب والتقليق
 انما دخلها لا غيرها على الصحيح فلا يصح التشليل به لما نحن
 فيه قتل المراد تشهده هنا يعلم فيشهد من افعال العلوب
 فيصح ان يكون مثالا لما نحن فيه او وقعت خبرا الى
 اخره اعلم انها اذا وقعت خبرا فاما ان تكون خبرا عن ذات
 او حدث فان كان الاول وجب الكسر كما ذكرنا ان كان
 الثاني فاما ان يكون قولا او لا فان كان قولا فاما ان يخبر عنها
 بقول او لا واذا اخبر عنها بقول فاما ان يكون فاعل القول من
 واحد او لا فان كان قولا ولم يخبر عنها بقول وجب الكسر
 نحو قول ان زيدا منطلق اي مقولي ان زيدا منطلق وان
 اخبر عنها بقول وفاعل القولين واحد اجاز الامر ان نحو
 قول اني اخذ الله فالفتح على معنى قول حمد الله باري قد بعة
 كالت والكر على معنى قول اي مقولي هذا اللفظ وان اختلف
 القابل نحو قول اني زيدا بحد الله وجب الكسر اي مقولي هذا
 اللفظ ولا يجوز هذا الفتح اذ لو فتح ان لكان لكان المعنى قول
 حمد زيدا الله وهو لا يصح وان كان المخبر عنه معنى غير قول
 فاما ان يكون خبرها صا دقا عليه او لا فانه يجب الفتح مثال

ما كان الخبر صادقا عليه اعتقادي انه حق اي معتقدي
 حقيقه معتقدي ومثال ما لم تكن خبرها صادقا عليه
 اعتقادي ان زيد اذ افاضل اي معتقدي فضل زيد اي
 قال هذه الحاشية في آخرها فساد والثاني
 كان ينبغي له ان يقول بعد ذكر الاقسام كلها او كانت تابعة
 لشي ما ذكر ثم لم يذكر القسم الثاني او ثابته
 الى قوله قل اوجي سهم وليس بصواب لان الاقسام على
 هذا تريد على ما ذكر نحو اعتقادي انك فاضل ان
 قيل الفتح مشكل لانه يكون المعنى معه اعتقادي فضل زيد
 وهو فاسد والكسر ايضا مشكل لانه يكون المعنى معه اعتقادي
 لهذا اللفظ وهو لا يصح فالجواب ان اعتقادي بمعنى معتقدي
 فيكون المعنى معتقدي فضل زيد وهو صحيح
 او محروقة بالاضافة اعلم انها اذا وقعت في مجال
 المضاف اليه فلا تخلوا اما ان يكون المضاف متماثل
 بالاضافة الى الجمل او لا فان كان الاول وجب الكسر
 كما ذكره في وجوب الكسر وان كان الثاني فلا تخلوا
 اما ان يتبع الى الجملة او يحوز فان كان الاول وجب

اضافة

الفتح وان كان الثاني جاز الامران فالفتح على ان المضاف
 اليه مفرد والكسر على ان المضاف اليه جملة وهذا القسم
 لم ارا التصريح لاحدية الا انه ما خوذ من الضابط المذكور
 والمالات في لسعة اعلم ان المصنف لما تكلم
 على ما يحوز فيه الامران في شرح السد ورافقصر على
 ثلاثة اشياء من غير زيادة عليها وهي ان تقع بعد اذ القياسية
 او في الجزو والثالثة نحو قولي اني احدا الله وضابط
 هذه ان يكون المبتدأ قولا وخبر ان قولا وفا على القولين
 واحد او الظاهر ان المذكور في شرح السد وهو
 الوجه لان حكم هذه المسائل الثلاثة غير معلوم من
 وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكره جواز
 الامر من غير هذه الثلاثة لحكمه معلوم اما من وجوب
 الكسر او من وجوب الفتح ان يقع بعد ق
 الجزو ان قيل لا شيء اوجب كسر ان حيث وقعت مضافا
 اليه لما يختص بالجزو ولم يقل بوجوب الكسر اذا وقعت
 بعد ق الجزو امع ان الجملة متضمنة في كلا الموضعين قيل
 انما جاز الفتح في الواقعة بعد ق الجزو لانهم لم يلتزموا

النصرح بحرى الجملة بعدها فان فتح كانت سادة
مسد المفرد والجر الاخرى محذوف وان كسرت فلا
حذف كلاف الملتزم اضافة الى الجملة فانهم الرما
النصرح بحرى الجملة بعده فلذلك وجب الكسر واما اضافة
حت الى المفرد فتأده لا تناس عليها كما قال
تعالى وان مسه الشرا الى اخره طاهر عوده الى القدس
الثاني اعني كون ان في محل رفع على الجرية وهو حسن ويحتمل
ان يكون ذكره دليلا على حذف الجرتين مع قطع النظر عن
خصوصية المحذوف مثل وصل عليهم الابد
اي في انه تغليل مستأنف ليس غير لا في جواز الامر من فانه
لم يقرأها في وصل عليهم ومثله ليسك الى اخره
اي مثل القسم الثالث وهو ان تقع في موضع التغليل فيجوز
فيها الوجهان ولو اضمم الفعل الى اخره اعلم
ان حكاية الاجماع على الكسر حيث ذكرت اللام صحيحة
واما في المسئلة الاولى وهي اذا اضمم فعل القسم فان
الكسر فيها ليس باجماع لان ابن مالك قال في التشكيل
وقد يعيح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام اللام

الا ان يريد اجماع البصريين او اجماع العرب فان الكوفيين
لم يثبت لهم سماع بذلك او ذكرت اللام بصدق
مع اضمار الفعل ومع التصريح به والحكم كما ذكر من وجوب
الكسر خيرا عن قوله ليس المراد من القول ان
يكون بلفظ العاف والواو واللام بل المراد اعم من ذلك
فكل ما دل على القول هو هنا قولك وتشهد لما قلنا انك
لو قلت عملي اني احدا لله حاز فيه الوجهان الكسر على معنى
عملي باللسان هذا اللفظ والفتح على المراد عملي بام شى كان
من الاعمال حمدا لله والفتح على انها تعني حقا
اعلم انهم اختلفوا في ما اذا فتحت ان بعدها هل هي حرف او اسم
على قولين فذهب ابن خروف الى انها حرف واتها مع ما بعد
كلام كما قال الفارسي بنظيره في نازيد والقبيلون باسمتها
اختلفوا فمنهم من يقول انها تعني حقا ومنهم من يقول انها
تعني حقا وهو الصحيح وعلى هذا يكون المنع للاستفهام وما سم
ويعني شى هو كبايه عن حقا ويكون في محل نصب على الظرفية
كما انصب عليها حقا في قوله احقا ان جبرتنا اشتغلوا
ويكون ان وصلتها في محل رفع اما على النفا عليه بالظرف

المعتد او الابتداء كما في في الله شك ويدخل
 لام الابتداء الى اخره مذهب البصريين ان لام الاسد لا تدخل
 على شي مما في حيز هذه الحروف الا ان تكسر الهمزة واما الكوفون
 فانهم قالوا ان تكن كان في دخول اللام على الحز والحق ما
 ذهب اليه البصريون لانه كان القياس انها لا تجتمع مع ان
 المكسوة ايضا لتقوطها معها عن الصدر الذي هو مرتبتها
 لكن جامعتهما لمناسبتها لها معنى بخلاف لكن فانها لم يناسبها
 معنى ولانه لو جمع بينهما جمع من يتعلق كل منهما بالآخر
 والاخر يقتضى الانفصال وهو اللام لانه يقطع ما بعده
 عما قبله واما قوله ولكنني من جها العبد فع شدد وده
 متاؤل بان الاصل لكن اني مخفف حذف الهمزة وباء غلام
 نون لكن في نون اني بعد حذف احدى نونيه كما خفف
 لكنها هو الله زني اتفاقا واصله لكن انا اتفاقا فقلت
 حركه الهمزة الى النون ثم ادعت النون الاولى في الثانية
 بعد اسكانها ولذلك توقف بالالف بلا خلاف كما توقف
 على انا اذا علمت هذا علمت فائدة قول المصنف بعد
 ان الكيسوة فلا يجوز بعد غيرها من خواصها

قوله اخرها

قوله احدها الخبر انما دخل لام الابتداء على الخبر
 وان كان دخولها عليه مستتبعا لانها لو دخلت على الاسم
 لزم من ذلك الجمع بين اداة توكيد وهم لا يجمعون بين اداة
 توكيد فدخلوها الى الخبر قرارا من هذا الحدور وانما دخلت
 اللام دون ان دون ان لان ان عاملة فقوى جانب يوتها
 في مركزها ولا لذلك اللام وانما لم تدخل اللام في قولهم
 لكذلك قام بفتح اللام وكسر الهمزة التي هي بدل عن همزة ان كان
 صورة ان قد زالت وكانها شي واحد للتاكيد ولان ابن
 عصفور انما لم يدخل اللام الى خبر ان من بين سائر خواصها
 لانها تدخل على المسد والخبر ولا تغير معناه ولا حركه كما سائر خواصها
 الا ترى ان قلت تدخل في الخبر التي ولعل تدخل فيه التزجي
 وكان تدخل فيه التثنية ولكن تصور اكله لا تستعمل الا بعد
 تقدم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك الا ترى انك لا
 تقول لكن زيدا قام اسدا وايضا اكله قبل دخولها كان يسوغ
 وقوعها جوابا للتثنية نحو والله لزيد قائم ولا يتصور ذلك مع لكن
 واما ان يصير ما بعدها مصدر مفعول نحو لعمري ان زيدا قائم
 الا ترى انها مستندة بالمصدر فحكما قلت لعمري قائم زيدا واما ان

فلا تغير معنى اللام ولا حكمه الا ترى ان قولك ان زيدا
قام وزيد قام معنى واحد وان كل واحد منهما يقع جوازا
للقسم نقول والله لزيد قام ووالله ان زيدا قام فلما
لم يتغير الحكم ولا المعنى اتوا معها باللام كما كانوا يفعلون
قبل ذلك وكان حقا ان يدخل على اسم ان لانه هو المبتدأ
في المعنى فلما لم يكن ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين
اخر وهما الى الخبر فقالوا ان زيدا العالم لان قائما هو زيد
في المعنى وقالوا ايضا ان زيدا يقوم لان يقوم وان لم
يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائما فادخلوا اللام عليه كما ادخلوها
على قام وقالوا ايضا ان هذا الوجه حسن وان لم تكن الكلمة
هي المبتدأ في المعنى الا انها تلي في اللفظ فاستبقت بذلك ان
زيد العالم وقالوا ايضا ان زيدا النعم الرجل لان نعم لا ينصرف
فاستبقت الاسم فادخلت اللام كما ادخلت على الخبر اذا
كان اسما وقالوا ايضا ان زيدا الفى الدار وان زيدا الخلق
لانما نايبان مناب مستنقر ومستنقر هو المبتدأ في المعنى
فعوملا لذلك معاملة ما نايبا منابه فاما ان زيدا قائم
وامثاله فلا يدخل اللام فيه على المماضي لانه ليس بالمبتدأ

في المعنى ولا يشبه ما هو المبتدأ في المعنى وقالوا ايضا ان
في الدار لزيد لان هذه اللام كان حقا ان يدخل على الاسم وانما
منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين فلما فصل
الخبر عنها بين ان واسمها جاز دخول اللام على الاسم وقالوا
ايضا ان زيدا الفى الدار قائم لان في الدار من كمال الخبر فلا اذا
دخلت اللام على محمول الخبر وقد تقدم على الخبر كانت اللام
داخلة على الخبر تمامه واما ان زيدا الفى الدار لعالم فاجاز
ذلك المبتدأ على ان يكون اعادة اللام تؤكد او منع من ذلك
الزجاج وهو الصحيح لان الحرف اذا اكد فانما يمازج مع ما دخل
عليه امع ضمهم نحو قوله تعالى واما الذين سعدوا ففى الجنة
خالدين فيها ولا يعاد من غير اعادة ما دخل عليه الا فى الضرورة
نحو قوله فلا والله لا يكتفى لما يلى ولا لما بهم ابدادوا فاذا اعتدت
اللام تؤكد فى مثل ان زيدا الفى الدار قائم فيستغنى عن لعل ان زيدا
لفى الدار قائم فاما قوله وان كلاما ليوفينهم ربك اعمالهم فاللام
الاولى لام ان والثانية جواب اقسام مقدركانه في المقدر
لما والله ليوفينهم واجاز بعض النحويين دخول اللام على ان اذا
ابدل من همزها الهمزة فيقول لهنك قائم وكان الذي يسيل ذلك

زوال لفظ ان فانما ليست في الكلام قال الشاعر
 الا يا سني برق على قلل الحمى طعنك من برق على كرم
 ومنهم من ذهب الى ان هذه اللام ليست لام ان وانما هي
 جواب قسم محذوف وكأنه قال والله طعنك واستندل
 صاحب هذا المذهب بانك قد بدلت اللام ان فدخلها على الخبر
 نحو قوله طعننا لمقتضى علينا التهاجر كونه مؤخر
 انما اشترط توجره على الاسم لانه لو تعدى وولي ان لا يجوز
 دخولها عليه فدارا من المحذور المذكور قبل في تعليل عدم
 دخولها على الاسم مقدما واعلم ان الخبر اذا تأخر كوز دخول
 اللام عليه مطلقا سواء فصل بينه وبين الاسم فاصل اول
 وهو مقتضى كلام الشيخ وذهب ابن الناطم وهذه ايضا الى انه
 اذا فصل بين الاسم والخبر فاصل لا يجوز دخول لام الابتداء
 عليه ورده المصنف عليه وعلى من تبعه بقوله تعالى ان ربي
 هم يومئذ خير وكن ان يحجب عن الابه بان الفاصل طرف
 والظرف يتشامخ فيه ما لا يتشامخ في غيره وحينئذ فالاصل
 كلافصل كونه مثبتا غير ما ض انما اشترط كونه
 منفي مع غير لان لام الابتداء لا تؤكد الا مثبتا وانما اشترط كونه

غير ما ض لان لام الابتداء لا تدخل الماضي فابيله قال في شرح
 اللباب ان الخبر اذا كان جملة شرطية لا تدخل عليه وظاهر كلام
 الشيخ عدم اشتراط هذا الشرط ان روى لسمع
 الدعاء الى اخر الامثلة المثال الاول لما الخبر فيه اسم الثاني
 مثال لما الخبر فيه جملة فعلية فاعلمها مضارع والثالث مثال
 لما الخبر فيه جاز ومجرووز وهو في الحقيقة اما من قبل الاسم
 المفرد او الجملة التي فعلها مضارع والرابع مثال لما الخبر فيه
 جملة اسمية خلاف نحو ان لنا انكالا الى اخره
 وذلك لتقدم الخبر في الاول ونفي الخبر في الثاني بل لا يلزم
 الفعل في الثالث ويشد قوله واعلم ان تسليما
 الى اخره بكثرة ان لام الابتداء في خبرها مع ان الخبر متفي
 بلا وهي لا جامع المنفي والثاني معمول الخبر اي
 الثاني مما تدخله لام الابتداء وكونه غير حال
 قال ولما المصنف رحمه الله تعالى نقلا عن شيخه اني العباس
 لم يظهر لي اشتراط غير كونه حال اي تعليل اشتراط كونه غير
 حال خلاف نحو ان زيد اجالس الى اخره وذلك
 لتأخر معمول الخبر في الاول ولكونه حالا في الثاني ولكونه فعلا

ماضيا في الثالث
لا يدخل لام الاسد الواقعة
في خبر ان على جواب القسم المصدر باللام الامع القليل بين
اللامين بما الزايد نحو قوله تعالى وان كلاما لو فيه قاله
في شرح اللباب ليت ولعل مانعان بانفاق من
دخوله الفاء في خبرها لانها لا تشاء ما يقع خبرا لها غير محتمل
للمصدق والكذب ولا جمع من متناقضين من وجه واحد لانه
يؤدي الى ان يكون ما بعد الفاء محتملا غير محتمل وكذا جميع نواحي
الابتداء غير ان وان ولكن لان نواحيه توشع معنى في الجملة
والموشع معنى فيها لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر
كالشرط الا ان هذا المبدأ الملام يكن يعبرق في الشرط جازان
يدخله ما لا يوشع معنى في الجملة وكان وان ولكن لكن عن
سببويه في ان قوله ان نقل شارح اللع ان المحوز لدخول الفاء
مع ان سببويه خلافا للاختش ونقل الزمخشري عنه المنع
وهو لعند لانه قد استشهد في كتابه بعد قوله تعالى الذين
ينفقون اموالهم بقوله تعالى قل ان الموت ولا بعد ان يخالف
ما هو مشهور وواقع في القرآن المجيد وحسب نقوله ولكننا
يقضي فسوف يكون مما دخلت الفاء في خبر لكن وما في ولكننا

موصول يقضي صلة فسوف يكون خبره **موصول**
الالتفت فتنقضي الى اخره انما جازا اعمالا من من سائر الاحرف
لا حل اختصاصها باكل الاسميه قبل دخولها وبعد دخولها
ولا كذا خبرها وانما ندري في الغدم اختصاصها بشرط العامل
ان يكون مختصا بالقبيل الذي يعمل فيه **موصول** بشرط ان يستكمال
الخبر انما اشترط الجمهور لعدم الخبر لانه لو عطف قبل استكمال
الخبر وقبل ان زيدا وعمرو فاما ان لزم من هذا انوار دعاء ملين
على معمول واحد وهو ممنوع عند النحويين لان العوامل عندهم
تتر له العلل الموشع المستقلة والمعمول الواحد لا يكون معمولا
لعلمتين مستقلتين اي كل منها مستقلة بالتأثير فيكون قايما
مرفوعا بايا وعمرو وهو لا يصح واما من يقول ان خبر ان مرفوع
بما كان قبل دخول ان فلا يصح من هذا الهى وقال ابن مالك
رحمه الله في تيسيره نحو رفع المعطوف على اسم ان
بعد استكمال الخبر باجماع انتهى واما سببويه رحمه الله
فلما ذكر ما عطف على اسميه بالرفع بعد استكمال الخبر ذكر
ان يكسر المنة ومن خواصها ان من غير زيادة ثم لما ان مثل
للمحرفين ذكر من الامثلة قول الشاعر ولا ففلا علوا

انا وانتم بغاية البيت فاحذف شراجه فمهم من قال ذكر
 هذا المثال تنبيهاً على أن تقع الهمزة كان في جواز العطف
 بالرفع على الاسم بعد مضي الخبر واحذف هذا القول من مالك
 فقال في التسهيل وأن في ذلك كان على الأصح ومنهم من
 قال - بعبه بالمثال هذا البيت على أن إذا كانت في
 حكم الكسوة لأنها قائمه مقام المفعول من الذين أصابها
 المتدا والخر وأما السبب في فإنه اعترض على شيبويه
 في ذكر هذا البيت في سياق الامتلاء وجعل أن كأن
 في جواز العطف وبتبعه صاحب اللباب والظاهر قولهما
 لأن العطف إنما جاز بعد أن ولكن بعد استكمال الخبر
 لأنها وإن كانا عاملين لا يغيران معنى الكلام ولا يتقلدان
 من أسلوب إلى أسلوب بل مقولان ما دخل عليه من غير
 تغيير فيه فأنشبه الحروف الزائدة للتأكيد وكان حكم
 الأبتداً باق لم يزل - وحديثه في عطف بالرفع خلاف أن
 فإنها وإن كانت مؤكدة لكنها تغير معنى الكلام تنقله من
 كونه جملة إلى كونه مفرداً فلا يراعى محل اسمها لأنها لما غلبت
 اللفظ والمعنى لم يبق معها حكم إلا ابتداء فلم يشبه الحروف الزائدة

للتأكيد وأما ابن الحاجب فإنه منع من قال - بعبه بالمثال على
 أن أن إذا كانت في حكم الكسوة كان حكمها حكماً واستدل
 بالبيت الذي أنشده شيبويه أعني إذا جرت نواصي البدور
 فادوها واترى في الوثاق والاه فاعلموا أنا وأنتم بغاية ما بقينا
 في سباق ورد عليه صاحب اللباب باحتمال أن يكون العطف
 من باب عطف الجمل لا باعتبار التشريك في العامل وحديثه
 قال بعد من باب الغاية وأنتم بغايه والمحدوف خيراً لادلالة ما
 بعده عليه إذا علمت هذا علمت أن في كلام التوضيح والتسهيل
 نظراً من حيث جعل أن بالفتح كان بالكسر وأعلم أن سبب
 هذا الشعر أن قوماً من البدور من الغزاريين جاؤوا
 بني كلاب من طي فهدى بنو كلاب إلى الغزاريين فجزوا نواصيهم
 وقالوا قد مشنا عليكم ولم تقتلكم فغضب بنو قزارة لذلك
 فيقول بشر ابن أبي حازم قد جزتم نواصيهم فاحملوها
 السنا واطلقوا من أسرتم منهم وإن لم تعلموا فاعلموا أن لا يبق
 متعادين أبداً والمحققون على أن رفع ذلك
 اعترض بعضهم عليه بأنه مشكل من حيث أن إجماع النحويين
 على أنه لعطف على اسم أن بعد استكمال الخبر فليفتتلاهم

مع قوله والمحققون الى اخره وليس بشي لان المستفاد
من قوله والمحققون الى اخره غير المستفاد مما اجمعوا
على حواه لانه بيان لرافع هذا المعطوف **فان**
وتعني التوجيه الاول اي دعوى البعد والباخر وانما
نعين لان لام الابتداء لا تدخل في خبر المبتدأ وتدخل في خبر
ان **قوله** والثاني في قوله وملائكته لاجل الواو
في يصلون انما كان متعينا لان المبتدأ لا بد وان يكون مطابقا
للجبر ويصلون ليس مطابعا لاسم ان لانه ليس بمفرد واسم
ان مفرد ولعلك تقول هذا التوجيه مشكل لانه يكون
قد حذف خبر الاول لدلالة الثاني عليه والثاني كذلك
هنا على الاول لان صلاة الملائكة مغايرة للصلاة من الله
لأنها منهم دعا واستغفار ومن الله رحمة وهم يقولون ان
الدليل الدال على المحذوف لا بد وان يكون المحذوف
من جنسه واذا لم يكن من جنسه لم يكن دالا عليه بدليل
ما ذكره المصنف في المغني في الباب الخامس من امتناع قولك
ليت زيدا قائم وعمر ولائك ان جعلت البعد وعمر وقام
وقلت انه خبر امتنع العطف لانه يصير خبرا والاول

انشا وقام الاول لا يدل على قيام الثاني المحذوف لان الاول
متني فلا يدل على الثاني لانه ليس متني وليس لك ان تقول
ان الثاني متني لانه لم تدخل في خبر الثاني **قوله** ولم
يشترط الفراء الى اخره الشرط الثاني كون العامل ان او ان او
لكن **قوله** فكثيرا هاهنا ليزوال اختصاصها قال
ابن الحاجب في امالي السبل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير خبر
الثاني في المحققة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله
تعالى وان كلا لما يوفينهم فتعذرا انها واسمها اذ لا يكون
لما منصوبا فوجب ان لا يقدر لها اسم اخر فان قيل وتقدر
اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قلناه ايضا
في الامالي انه لو قدر لوح امتناع العمل لتعذر ان يكون
لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهل ان يقال
ان زيدا قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع ومراعاة اجماع
المعربين ولك ان تقول انما سم ما قلناه ان لو قيل بالترام تقدير
دائما اما اذا قال قائل الواجب اما عملها في الاسم الظاهر والتقدير
فلا يلزم المحذوف ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لو قدر لا متنع
العمل وقوله ولكن يحكى في اسمها كونه خبرا محذوف اري ابن الحاجب

وجماعة انه يلزم في هذا الصبر ان يكون صبر شان واما ابن
 مالك فظاهر كلامه ان الشرط كون اسمها في الغالب صبرا فوا
 سواء كان صبر شان او غيرهم وكلام الشيخ رحمه الله عند الكلام
 على ما الكافة عن عمل النصب والرفع بوافي كلام ابن مالك
 وانما قدر الاولون صبر شان في المحققة المفتوحة لانهم
 وحدوها داخله على انما لا غيرنا صحة وقد تقدم ان
 الكسوة لا يدخل عليها قائلنا لئلا يخرج عن اصل
 وضعها بالكلية فوجب انما المفتوحة في صبر الشان
 مقدار التكون داخله على جملة اسمية فتجري على السن
 السابق لانها حينئذ لا تخرج عن اصل وضعها قوله ولك
 ان يقول الى اخره لا يلاقي ما ذكره ابن الحاجب
 وان كلا الابه اي على قوله تخفيف لما يكون ما زائدة موكدة
 للاه هي الدارطة تتدان وجميع تعني مجموع فافاد المتدا
 احاطة الافراد والخبر الاجتماع وان المحشر جمعهم كذا ذكره
 الزمخشري ويلزم لام الابتداء الى اخره هذا مذهب
 ابن مالك ومن تبعه واما ابن الحاجب فيوجب اللام بعد ان
 المحققة سواء كانت مهملة او عاملة وهي في القسم الاول

للفرق وفي الثاني لطرده الباب على سنن واحد واعلم انهم
 اختلفوا في اللام هل هي اللام الفارقة للام الابتداء او لام
 الابتداء وهي فارقة على قولين الجمهور وروى على انها لام ابتداء
 وابوا على الفارسي رت انها اللام الفارقة وتستدل عليه بانها
 لو كانت لام الابتداء للزم التعلق بها حيث وقعت بعد فعل
 القلب مع انها وقعت بعده ولم تعلقه نحو وان وجدنا الكرم
 لغامتين وثانها قد دخلت على المفعول نحو ان قتلت مسلما
 وانما حيث بان البيت شاذ وثانها انما تعلق فعل القلب
 لانه قد عمل في مفعوله الاول فلا يمكن تعليقه عن الثاني
 نحو ان زيدا ان يقوم لئن قرينه ما نفعه من خذلان
 على النافية ومن جهة كونها مخففة من الثقيلة
 وان مالك كانت كرام المعادن المعنى على مدح مالك لا هجوم
 وحينئذ يتعين كون ان مخففة من الثقيلة
 كتر كونه مضارفا ناسخا اعلم انه انما كان دخول ان المخففة
 على الناسخ واجبا لانهم لما ازالوا اختصاصها بالمتبدا واخر
 وادخلوها على اكل الفعلية اوجبوا كون الفعل ناسخا لئلا
 تخرج عن اصل وضعها بالكلية لانها حينئذ يكون داخل على

ما هو داخل على المسد والخبر كانا داخله عليهما لان الدخول
 على الداخل على الشيء حالة دخوله عليه داخل على ذلك الشيء
 ولا دخل طلب القرب من المسد والخبر المطلوبين لها بطريق الإضافة
 كان دخولنا على الماضي التام أكثر لانه أقل محدودا من المضارع
 التام ولكي يحكى في اسم كونه ضميرا راى غير المصنف
 ان الضمير المحذوف ضمير الشأن ولكن اربا كذا ترى انه يجب
 ان يكون ضمير شأن وتبعه المصنف عند الكلام على ما الكافية
 عن عمل النصب وانما اشترط ان يكون اسم ضمير المحذوف
 لانه قد اشرت في المعنى بتغيره من الجملة الى المفرد فاجبوا
 تغييرها في اللفظ لاجل تطابق اللفظ والمعنى واما سبويه
 فلم يوجب ان يكون جملة انما يشترط ان يكون خبرها جملة الا اذا
 لم يذكر الاسم اما اذا ذكر جاز ان يكون خبرها مفردا كما في
 هذا البيت وان يكون جملة كما في قوله ولو انك في يوم
 الريح سالتني البيت نص على هذا في المعنى
 لم يحكم لغا ضل اذا كانت كلمة اسمية او فعلية فعلا دعاء
 او حيلة لانها لا تلتبس بان الناصبة للمضارع لان الناصبة
 له لا تدخل الاعلى جملة فعليه فعلا متصرف ولذا اذا

دخلت المحففة على فعلية فعلا متصرف فصل منها
 ومن الفعلية بواحد مما ذكره في الفصل بلا اشكال لانه
 لا يتعين ان يكون ان المحففة لان لا يراد بعد الناصبة
 فلا يعلم من وجودها الفرق بينهما بخلاف غيرها مما يجب
 الفصل به فانه يعين كون ان محففة من الثقيلة لان
 الناصبة للمضارع لا فصل منها ومن الفعلية شيئا
 ذكر الهم الا ان يقال ان لا التي توتى بها التحسين كون ان
 محففة من الثقيلة بل فيها ان يكون ما فيه ولا لذكر التي
 مع بعد ان الناصبة للمضارع وحيد فحصل الفرق بها
 قوله واخر دعوانهم ان ان هذه مفردة
 وهو غلط لان شرطها مفقود هنا
 اولي اولم تظهروا ان الثاني هنا مقصور على احد ما ذكره ولم
 اعلم له مخالفا وسعى ان يتامل وجه الامتناع على هذه فان
 فيه دقة الهي ثم قال في حاشية اخرى اعلم ان صاحب
 اللباب اطلق في الثاني ولم يفيد بما ذكره المصنف وهو
 الظاهر وكشف كان منهم من يقول الغالب اعمالها
 ومنهم من يوجب وهو قضية كلام المصنف هنا والظاهر

القول الاول لان الحاقها بان يكسر الحزقة اول من الحاقها بان
 يقتضيها لان مشايتها بان اقوى من مشايتها لان حصول الفائدة
 بكل منهما مع مدخوله ولا كذلك ان لا تأتى مع معمولها بزيادة
 اسم مفرد وان الغالب عليها الاهمال وكان كذلك
 ووجه مشرق قال المصنف فيما عمله على شواهد ابن الناطم
 صوابه وصدر به وجه الا انه لا يوجد في النسخ الا هكذا
 اسهى والذي يظهر ان انه الصواب من جهة المعنى واما امر
 الرواية فالامر فيه موقوف على النسخ وان كانت
 فعليه الى اخره لما ابل ان يقول اذا خففت ان وكان خبرها
 جملة فعليه لا يجب الفصل الا اذا كان الفعل غير جامدا ولا
 دعائى وذلك لحصل الفرق بينها وبين ان الناصبة للمضارع
 ومقتضى ما ذكر في ان يكون حكم كان اذا خففت حكم ان اذا
 خففت فكانوا يفتشون بين كونه اى الفعل دعائيا او جامدا
 او غيرهما فان كان دعائيا او جامدا لم يحتج الى الفاصل والا اجماع
 اليه فحصل الفرق بين كان المحففة من النقيضة وبين كان
 المركبة من كاف الخبر وان الناصبة للمضارع
 اعلم ان اعمال هذه الاعمال

مخالف للقياس لان الاصل في العمل ان يكون مختصا بالعبيل
 الذي يعمل فيه ولا هذه غير مختصة الا انهم اخرجوها عن
 هذا الاصل فاعملوها في النكرات عمل ليس بزيادة وعمل ان
 اخرى فاذا لم يقصد بالذكرة بعدها استغراق الجنس صح
 فيها ان يحمل على ليس في العمل لانها مثلها في المعنى واذا قصد
 بالذكرة بعدها الاستغراق صح فيها ان يحمل على ان في العمل
 لانها التوكيد النفي وان لتوكيد الاحباب فهي ضدتها والتي
 قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره لان الوقف بترك الصدق
 منزلة التغيرين ولذلك تحذف الضد اقرب لحضورا بالمال
 مع الضد وعلى هذا فالمراد بقوله وشذ اعمال الزائدة
 ان اعمالها شاذ قياسا وسامعا ولا كذلك التي كلامه فيها لان
 التي كلامه فيها اعمالها ايضا شاذ لانها شاذ قياسا لاسماء
 وشروطها ذكر سبعة شروط اربعة الى لا وان كان
 الى اسمها واحد الى خبرها واعلم انه انما يتختم اعمالها عند اجتماع
 الشروط المذكورة وعند عدم تكرارها اما اذا جتمعت الشروط
 المذكورة وتكررت فانه لا يكون اعمالها واجبا بل جائزا
 كما ينبغي في الاحول ولا قوة الا بالله وان يكون

اسمها نكرة اي سوا كان مفردا او مضافا او شبهها به
وشذ اعمال الزائد انما كان اعمالا شاذة لا تنافي بمقتضيه وشرط
العامل ان يكون مختصا ولو كانت لتفي الوحدة عملت
عمل ليس قال ابن الجاحظ اسم ما ولا المشبهتان بليس هو
المستند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وهو في لا شاذ قال البرضي قوله وهو في لا شاذ اي
عمل ليس في لا شاذ قال الواحشي في الشعر فقط نحو قوله من
صد عن نيرانها فانما ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل
عمل ليس لا شاذ ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر
لا منصوبا بخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا مستخرج
هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرية الا انما يجوز لها
ان تنال مكررة نحو لا حول ولا قوة وحجت ذلك مع الفصل
بين اسمها وبينها ومع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح
وذلك لصعها في العمل كما يحكي في المنصوبات عند ذكر اسمها
اسمهم ذكر ان الظاهر في لا الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ
المكرر بعدها لان النكرة في سياق غير الاحجاب الغوم على
الظاهر سوا كانت مع ليس ولا او غيرها من نفى او نفي

٧١
او استغراق وان اسما اذا انتصب او انفتح فهي نفي في
الاستغراق وان كان الاسم الى اخره اي الاسم
الواقع بعد الاسم لان من جملة شروط انتم لا ان تكون
نكرة متصلا بها وهذا مفقود عند كون الاسم معرفة او
مفصولا بينها وبينه وانما وجب اهلها حيث دخلت
على معرفة لفوات المشابهة التي عملت لا جملها لانها انما
عملت لا حل المشابهة لان من حيث كونها نافذة للحسن وانما
كانت المشابهة متحصرة في لغتها الحسن لان لو كبد الاثبات
في الجملة وهذه لتؤكد التقي فاما تناقصان والتي قد يحمل
على تقيضه كما يحمل على مماثلة واما اهلها عند الفصل بينها
وبين اسمها فلا تنافي مماثل ضعيف لا يتصرف في معموله متقدم
ولا يتأخر ووجب عند المبرد وان كان
تكرارها انما وجب تكررها لتكون التكرير جبريا لما اذا ثبنا
من نفي الحسن الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الحسن
هو تكرير النفي في الحقيقة وليكون تكريرها مشبها على
كونها نفي الحسن في التكرار كلاف ما اذا عملت عمل ان
فان عملها كاف في هذا التنبيه لانها لا تعمل عملها الا التي

لنفي الجنس **قوله** من ثباتنا شأنا خبرنا لا تركه
للضرورة ولما لا انت متعلق بشأنا ومن ثباتنا متعلق بشأنا
السبب بالمضاف بالمتعلق به شيء هو من تمام معناه **قوله**
ولا لذات للشيب في التشبه ان الفاعل كثر **قوله**
وعلى ان كان متي او مجموعا المجموع على حد المتني هو الجمع
الذي يرب بواو رفعها وينا جزاء ونصبها **قوله** الا
وقد غنيتهم عنها الامراهه والمستوون جمع شان وهذا
المعنى ما خود من الغزاة الشادة لكل امرؤ غنيتهم يومئذ
يثان بعينه بالعن المهملة اي **قوله** وعلمه البناء
نص من معنى من التفتن عارض حالة التركيب فلا يكون معتبرا
فلذا قال المصنف قيل والمراد بشبهه ما
الصل الى اخره المتصل بما ان يكون مرفوعا ومثاله ما
ذكره أولا ولما ان يكون منصوبا ومثاله ما ذكره ثانيا
ولما مجرورا ومثاله ما ذكره ثالثا **قوله** او على
اعمال لا عمل ليس ليس بجيد لان اعمالها عمل ليس خاص
بالشعر وكلامه فيما هو اعلم منه **قوله** وان الاسم
منتصب بالعطف يعني على محل اسم لا بعد دخولها

قوله

او غير ذلك مما يختص بالفعل لا يجوز رفعه بالابتداء لا يخرج
ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه ولكن قد يرفع
بفعل يقتض مطاوع للظاهر لقول الشاعر
لا تجزعي ان تنفس اهلكته واذا اهلكت فغند ذلك فاجزعي
التقدير ان هلكتن تنفس اهلكته ويروي لا تجزعي ان تنفسا
بالنصب على ما قد عرفت انتهى اذا علمت هذا علمت انه مخالف
للمصنف في وجوب النصب بعد ما يختص بالفعل اللهم الا
ان يلزمه الشيخ ويقول ان الرفع ضرورة بناء على ان الضرورة
ما وقع في الشعر لكن الذي يظهر قول ابن الناطم ان المقصود ان
يخرج ما يختص بالفعل عن اختصاصه به وهو حاصل على
تقدير جعله مرفوعا بفعل محذوف يفسر هذا المذكور نعم لو
جعلناه مرفوعا بالابتداء يخرج المختص بالفعل عن اختصاصه
به ولهذا قال ابن الناطم لا يجوز رفعه بالابتداء لانه على هذا
التقدير يخرج المختص بالفعل عن اختصاصه به الا ان في كلام
ابن الناطم اشكال من حيث انه مثل بقوله حينما عمر القيت
فلهنهم مع ان الاشتغال لا يقع بعد ادوات الشرط غير اذا مطلقا
وان شرطه في الكلام وكلام الشيخ رحمه الله وان كان قد مثل بقوله

حيثما زيد القية فالكرم خال عن الاشكال لانه قد استثنى
 بعد ادوات الشرط غير اذا وان من جواز الاشتغال بعدها
 في الكلام فعلم منه انتفاع مثله في الكلام **قوله** وادوات
 الاستفهام غير المزة جعل هل مختصة بالفعل وعند
 الكلام على تعريف الحرف اول الكتاب جعلها من قسم ما لا
 تختص وتجمع بينهما بابا انا تختص بالفعل حيث كان في جرحها
 اما اذا لم يكن في جرحها تسلبت عنه ذاهلة ودخلت على
 الاسم واعلم انه انما يجب النصب بعد هل حيث قيل يحولته
 اذا كان المشتغل فعلا اما اذا كان اسما كما في هل زيدا فانه
 ضاربه فانه لا يجب النصب بل يترجح الفعل **قوله**
 الا ان هذين النوعين اي ادوات الاستفهام غير المزة
 وادوات الشرط غير اذا وان بالشرط المذكور فيها **قوله**
 ويمتنع في الكلام ان زيد اتلقه فالكرم استشكله شيخنا
 وقال لا وجه لحزم تلقه لانه ليس بذا ولا بيا نا ولا معطوفا
 ولا فعل الشرط وكنت اجيبه بانه لما كان مفسرا لمحزوم
 اعطى حكه محزوم ثم وقعت في المعنى على ما نصه مسلكه
 قولنا ان جملة المفسرة لا محل لها خالف فيه السلوبين فزعم

انها حسب ما تفسره هي في نحو زيد اضربه لا محل لها وفي نحو
 انا كل شي طفتاه بقدر وهو زيد الخبر باكله نصب الخبر
 في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال من نحن
 نومنه ميت وهو امن فظهر الحزم وكان اكله المفسرة عنده
 عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور ووقع البيان والبدل
 جملة وقد بينت جملة الاشتغال ليست من اجل التي تسمى في الاصطلاح
 جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير لم يثبت جواز حذف المعطوف
 عليه عطف البيان واخيل في المبدل منه وفي البعد ادوات
 لا تلي على ان الحزم في ذلك باء اذا شرط مقدرة فانه قال
 ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجري
 ان منفسا اهلكته بحزومان في القدر وان الجرام الثاني
 ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرران
 اي ان اهلك منفسا ان اهلكته وساغ اضماران وان امر بحر
 اضمار لا امر الا في ضرورة لا تساعهم فيها بدليل ابدانهم ايها
 الاسم وان يقدم مقول الدلالة عليها ولهذا اثار سيبويه
 من تمرر امرر ومنع من تقرب انزل حتى تقول عليه وقال
 فيمن قال مروت برجل صالح ان لا صالح فطاح بالحقض اسهل

من افعال رتب بعد الواو ورت شي يكون ضعيفا ثم تحسن
للضرورة كما في ضرب علامة زيداً فإنه ضعيف جداً
وحسن في ضربتوني وضربت قومك واستغنى بحواب الأول
عن جواب الثانية كما استغنى في نحو ازيداً اظننته قايماً
عن ثاني مفعولي طننت المقدرة باني مفعولي المذكور
اسمى ذكر هذا تحروفاً اخر الكلام على الجملة المفسرة التي هي
الجملة الثالثة من اجل التي لا محل لها من الاعراب **قوله**
وتسوية الناطم الى اخره انما هي امر دودة مردود لان الناطم
قال والنصب ختم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما
فلم يسويين وحيثما الا في وجوب النصب وهي صحيحة لا في
كل الوجوه **قوله** وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به
هذا على رأي سيبويه في ان المجرور في محل رفع على انه فاعل
ما حسن وزيد تالبا لاصطلاح اللفظ اما اذا قيل انه محل
نصب فالمانع غير ما ذكر وهو ان فعل النجب جامد لا يعمل
فما قبله **قوله** احداها ان يكون الفعل طلباً انما كان
النصب مختاراً اذا كان المستغل طلباً لا من احداهما ان الطلب
بالفعل ولي منه بالاسم ومع النصب يكون الجملة فعليه والثاني

انه على تقدير النصب لا يلزم منه محذو وخلاف الرفع فانه
يلزم منه جعل الجملة الانشائية خبراً وبعضهم يمنعها اذا
اراد الامر من متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه اول
بلا شبهة **قوله** وانما اتفق السبعة للتبعية على انه
قد قرئ بالنصب لكن في غير قراءة السبعة **قوله**
وذلك لان الفاعل الى اخره قد ذهب جمهور البصريين لان الفاعل
لا يدخل في خبر ال الموصولة خلافاً للمبرد والزجاج ونقل
عن الكوفيين ذكره ابن ارقاس في باب المبتدأ **قوله**
في الخبر ليس المراد مطلق الخبر بل مراده انها لا تدخل في خبر
الموصول الذي هو ال واما الموصول اذا كان غير ال فان
الفاعل يدخل في خبره اتفاقاً وكذا اذا كان نكرة عامة موصوفة
بجملة فانها تدخل في خبره نحو رجل يا بني فله درهم **قوله**
همزة الاستفهام نحو ايش انما كان الاغلب ان يدخل الاستفهام
على الفعل لان الذات غالباً معلومة وكذا ذلك الفعل نحو
انت زيد تضربه ينبغي ان يكون هذا على جعل الضمير مبتدأ
ايما لو قدر فاعلاً بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
رأي الا حفص فالمختار النصب والاول رأي سيبويه

قوله وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام الى اخره
ما قلنا ابن الطراوة هو الظاهر الا انه على قوله لا يكون المسئلة
من باب الاستعمال لانه يقول ان النصب فيها شاذ وليس من اقسام
الباب ما نصبه شاذ **قوله** ومنها النفي بما او لا وان انما قيد
الذاتي يكون احدهما الثلاثة لانه لو كان غيرها لا يقع الاستعمال
بعده اصلاً او يقع لكن في الشعر مثلك الاول ليس فانه لا يقع
الاستعمال بعدها مع كونها اداة نفي ومثلك الثاني لم فانه لا يقع
الاستعمال بعدها الا في الشعر **قوله** حدث زيد اتلقاه
فاكرمه كذا قال الناظم وفيه نظراي لان التمثيل يتم عند قوله
تلقاه فان قصد بها المجازلة بدليل فاكرمه فلا يستعمل عند البعدين
الا بما وحينئذ يجب النصب وعند الكوفيين وان لم يشترطوا ما
لكنهم يوجبون النصب في هذه الحالة لانها من ادوات الشرط
قوله غير مفعول بما محله ما لم يكن المستعمل طلباً ائماً
اذا كان طلباً فالمختار النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية
خبراً **قوله** مسبوق بفعل غير مبني على اسم زاد الرضي في
الفعل قيد اخر وهو ان لا يكون الفعل به في التجيب اما اذا
كان الفعل به فانه لا يطلب المسألة اذ ذاك بل الثابت للمستعمل

عنه ما ثبت له لو لم يدخل عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية
قوله وحتى ولكن وبلى كالعاطف انما قال كالعاطف
لانه سياتي في باب العطف ان المعطوف بحيثى ولكن او بلى بشرط
له شروط احدها ان يكون مفرداً والاسم المنصوب في باب الاستعمال
لا بد وان يكون بعض جملة وهي تكون معطوفة بذلك العاطف على
الجملة المتقدمة فلو جعلنا حتى او لكن او بلى عاطفاً امتنع العطف
لفقدان شرطه فجعلوا كل واحد منها منزلة للعاطف في
اعطاه حكمه له وعلى هذا فليس كل واحد من حتى ولكن وبلى في
باب الاستعمال عاطفاً بل منزلة العاطف وان كان
كل واحد منها في اصله عاطفاً **قوله** ومن ثم الى اخر المسائل
كلها انما لم تكن هذه المسائل من باب الاستعمال لان المانع فيها ليس
هو الاستعمال بنصبه لمحل ضمن الاسم المتقدم فقط بل المانع
الاستعمال بالضمير ونحوه وانما اذا امتنع ان يكون الفعل
عاملاً فيما قبله في باب الاستعمال لا يفسر عاملاً واذا لم يفسر
عاملاً بطل الاستعمال ان كان الفعل صفة
اي مع فاعله وكذا قوله او محله اي مع فاعله **قوله**
الرابعة اذ اني الفعل على اسم غير ما التحجيبه انما استثنى الفعل

ومن ثم الى اخر المسائل
كلها انما لم تكن هذه المسائل من باب الاستعمال لان المانع فيها ليس هو الاستعمال بنصبه لمحل ضمن الاسم المتقدم فقط بل المانع الاستعمال بالضمير ونحوه وانما اذا امتنع ان يكون الفعل عاملاً فيما قبله في باب الاستعمال لا يفسر عاملاً واذا لم يفسر عاملاً بطل الاستعمال ان كان الفعل صفة

المبني عليها لانه جامد لا يتصرف فيه بتقديم ولا تأخير ولا نه
 خرج عن الافعال بسبب دلالته على الزمان حتى انه الحق
 بالاسما في قبول بعض علاماتها وهو التصغير ولذا ادعى الكوفون
 اسميته وكان لا فعل مبني على اسم وعلى هذا فالارجح الرفع لسلامته
 من التقدم وعلى هذا يقوى ما قاله الرضي من اشتراط كون الفعل
 في المسئلة الرابعة غير فعل التعجب **قوله** وتضمنت الثانية
 ضمير لانها اذا لم تتضمن ضمير لا يصح العطف لان الجملة التي عطف
 عليها خبر عن المبتدأ الذي بني الفعل عليه وفيها ما يرتبط بالمبتدأ
 وهو ضمير المبتدأ فلا بد في الثانية من ضمير يرتبط بالمبتدأ كالاول
 كذا قالت الاحفش واما استنبوه فظاهر كلامه يجوز المسئلة وان
 لم يكن في الجملة الثانية ما يرتبط بالمبتدأ لانه يجوز المخالف بين
 المعطوف والمعطوف عليه نحو رب شاة وسخلتها واما عند الله
 وزيد ويا زيد والحارث ومن هذا قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان
 والسماء رفعها بنفس السماء واما اذا كان العطف بالغا فلا يحتاج
 لرابط غيرها لان الرابط يحصل بها كما في الذي يطير فيغضب زيداً
 لذات **قوله** وهو المختار فيه نظراً لانه يجوز ان يكون
 معطوفه على الجملة الكبرى غاية ان يكون من عطف الفعل عليه على

الاسمية والاصح جواز نصب الاسم المستعمل عنه عزى جذا كما
 تعدد كذا قيل وفيه نظر فليتنا **قوله** الثالث ان يكون ملحقاً
 للعمل فيما قبله لو اسقط الشرط الثاني واكتفى عنه بهذا الشرط لكان
 حسناً لانه لا يكون ملحقاً للعمل فيما قبله الا بعد ثبوت كونه عاملاً
قوله نعم يجوز نصب الى اخره يشير به الى ان الوصف ليس
 بجما على اشتراطه بل من فالت بانه يجوز ان يعمل اسم الفعل فيما
 قبله وكذا المصدر الذي لا يدخل الى ان والفعل لا بشرط
 الوصف **قوله** او باسم مضاف اي الى ضمير المستعمل
 عنه **قوله** بشرط ان يكون التابع نعتاً الى اخوة ادخل
 التابع اللامع اعني النعت والبيان وعطف النسب بالواو
 على راجع من غير شرط والبدل بشرط ان يكون عامل المبدل منه عاملاً
 لئلا يخلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير المبتدأ وهو ممتنع او العامل
 المستعمل من علقه بيده ومن المستعمل عنه واخرج التوكيد بجميع
 اقسامه لانه ان كان بالمرادف فلا خبر يرتبط بالموكدة اصلاً ورأساً
 وكذا ان كان باعادة لفظ الموكدة واما التوكيد المعنوي وان
 كان معه ضمير لكن يجب ان يكون راجعاً الى الموكدة فلا يمكن مع التوكيد
 بجميع اقسامه ان يحصل مع العامل والاسم المستعمل عنه علقه

قوله او عطفنا بالواو وهو تابع في اشتراطه كون العاطف
الواو لابن مالك فانه قيد بذلك في التشكيل واما الرضي فلم يقيد
العاطف بكونه الواو بل اطلق في كل عاطف وما ذهب اليه الرضي
هو الظاهر لانه ان كان مستندا ما ذهب اليه ابن مالك عدم سماعه
من العرب فليكن العطف بغیر الواو مقبسا اذا العطف لا يتوقف
في جزئياته على السماع وان لم يكن مستندا ذلك فكلام الرضي
على هذا اولى بلا تردد **قوله** فان قدرت الاخ بدلا
بطات المستقلة انما بطات المسئلة على تقدير الزفر والنصب
لانك لو قلت زيد ضربت عمرو اخاه وجعلت الاخ بدلا معمولا
لعامل اخر يلزم خلوا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير بطا بالابتداء
وهو لا يجوز ولو قلت زيد اضربت عمرو اخاه بنصب زيدا وجعلت
اخاه ايضا بدلا لا يصح التركيب ايضا لانه لا بد في المستغل والمستغل
عنه من علقه نعم ان اجعلت العامل في البدل والمبدل منه واحدا
كما ذكر المصنف صح باب الاستغناء لانك ان رفعت فالربط
موجود من المبتدأ والخبر وان نصبت فالعلقة موجودة بين
العامل والمستغل عنه **قوله** التلات يجب كون المقدر
الي اخره اعلم ان الشيخ قال في المعنى انا اذا قدرنا العامل المحذوف

فيكون
الربط

في باب الاستغناء تقديره مقبولا على الاسم المنصوب لئلا يلزم
مخالفة الاصل من وجهين حذفه وتقديره مؤخرا بلا ضرورة
تدعوا الى تأخيرهم ثم نقل عن البيهقي انهم يجوزون ذلك ثم قال
وفيه نظر وينبغي ان يفصل فيقال ان كان المقام يقتضي المحذوف
فالظاهر ما قاله البيهقيون من انه يقدر مؤخرا بل الظاهر
ان تقديره مؤخرا عند ارادة المحذوف واجب لا جائز وان لم يكن
المقام يقتضي المحذوف لا يقدر الا مقدما كما قال الشيخ استثنى
وقال شارح اللباب في نحو زيد اضربت المضمير مفسر بلفظه
وهو اولى لان المذكور ادل على المحذوف قال وانا قلنا اولى لجواز
تقدير ما هو عام وهذا الذي ذكره هو الظاهر لانه لا ضرورة ان
تليقنا الى ان لا نقدر الا مثل لفظ العامل المستغل **قوله**
واجب الرفع بالابتداء الخرجت فاذا زيد اعلم ان المرفوع بعد اذا
الغائية في رافعه خلاف والاصح كونه على الابتداء وكذا الاسم
الواقع بعد ليتما حال كون ما كافه الارح في رافعه كونه مبتدأ
قوله وفي بقية الصور من معناه دون لفظه ليس شاملا
لزيد اضربت اخاه فانه ليس معني زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا
ضربت اخاه بل اهنت زيدا ضربت اخاه لازم لمعني زيدا ضربت اخاه

نجسا ونجاسة وقذرا الشئ وقذرا وقذارة وقذرتة
 كرهته او سخته وظهر وظهر طهر او طهارة فهو طاهر **قوله**
 كالوهد الوهد ادا متفقات وزنا ومعنى اى ارتعش
قوله وافعللى هذا ايضا مما هو تلحق بافتعال فالحق
 بافتعال نوعان **قوله** وحكم اللزوم ان يعدى
 الى اخره هذا اذا كان اللزوم مما يمكن ان يعدى بحروف
 الحرام اذا كان اللزوم لا يعدى اصلا وراشا كحدث
 وغرض فانه لا يكون حكمه ان يعدى بالجار **قوله**
 ويبقى الجرسد ودا ان جعل معطوفا على قد مع مدخولها
 ورد عليه نحو وليل كوج البحر ونحو بكم درهم اشترى
 ثوبك ونحو ان فى الدار زيد او المحرم عمر ووا ونحو مرت
 برجل صالح الاصلح فطالح لانه قد ذكر فى باب حروف
 الجر بعد ان ذكر حكم رب فى الحذف فقال وقد حذف عن
 رب وسقى عمله وهو ضربان سماعى **قوله** وقباصى
 كقولك بكم درهم اشترى الى اخره ما ذكرنا من الامثلة
 وان جعل معطوفا على مدخول قد لم يرد شي مما ذكرناه
 لان المعنى حينئذ ان الجر قد يعنى شذوذا وهو صادق ولو

بمسلة واحدة وليس بناسبه بقا الجر عند حذف الحرف قياسا
 فيما على المسئلة الواحدة **قوله** وقباصى وذلك الى اخره
 جعله الحذف من ان وان ولى قياسا دون نفع وشكر غير
 ظاهرا لانه ان اراد بكونه قياسا انه يجوز حذف حرف الجر
 معها من اى تركيب بان سمع شخصه او لم يسمع فهو بعينه فى
 نفع وشكر وان اراد بكونه مقبسا انه لا يجوز الحذف الا فيما
 سمع دون ما لم يسمع ولو كان ما لم يسمع موافقا للسمع
 فى المعنى حتى يمتنع الحذف مع ما ولو فهمد البعينة فى نفع وشكر
 لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله
قوله ويشكل عليه قوله تعالى وترعون الابه و ذكر
 ابن ارقم قاسم عن الابه جوابين احدهما انه حذف اعتادا على
 القرينة وفيه نظر لان المنزل فى شأنهم كانوا فرقتين بعضهم
 يرغب فنهى لاجل ما لهم وبعضهم يرغب عنهم لدماعتهم الثانية
 انه اراد الابهام الحذف ليرتدع من يرغب فنهى ومن يرغب
 عنهم وهذا الجواب حسن لان الذى يشترط لمن اللبس بقول
 اذا حجب اللبس لا يجوز الحذف وعند ارادة الابهام لا يحذف
 اللبس فيجوز الحذف لاجلها **قوله** الشيخ فى المعنى فى الباب

قوله

الخامس بعد قوله حاته واما ورغبون ان سلكوهن فانما حذف
 الحار فيها القرينة وانما اخلف العلى في المقدر من الحرفين في الالية
 لا خلاصهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى
 وهذا موافق الجواب الاول من جوابي ابن ام قاسم وبما قرره بزل
 النظر المورده عليه **قوله** واخترت زيدا الى اخره
 هذه بنا على ما اصله من انه نصب بعد حذف حرف الجر
قوله كما اذا حنف اللبس خلا فيه ابن الحاج فاقى هنا
قوله او كان الثاني محصورا الى اخره اعلم انه اذا كانت
 اداة المحصرنا وجبت تاخير المحصور فيه وان كانت ما والافان
 قدمت بدون الا انعكس المعنى او امتنع التقديم وان قدمت
 مع الافان بنيت على انه محصور ان يستثنى باداة واحدة شيان
 من غير عطف امسع التقديم ايضا لفساد المعنى وان بنيت على
 انه لا يستثنى باداة واحدة شيان بدون عطف وهو الصحيح
 فمنهم من يجوز التقديم لعدم اللبس ومنهم من يمنع حلا للمحصر
 بما والا على المحصر بانما **قوله** او ظاهرا والا ولا ضمير ليس
 ما ذكره من وجوب تاخير الثاني اذا كان ظاهرا والا ولا ضميرا
 بلازم بل يجب اتصال الاول لانه امكن الاتصال فلا يعذر

الى الاتصال واما المفعول الثاني فانت بالخيار ان شئت
 قدّمته على الفعل وان شئت اخرته عن الاول وهذا لا عراض
 نظير ما اعترض به المصنف على ابن الكوفي باب الفاعل في الحكم
 بوجوب التاخير حيث حصل بين الفاعل والمفعول التباس
 او كان الفاعل ضميرا ففعال الشرح اذا كان الفاعل ضميرا وجب
 وصله بالفعل وانت بالخيار في المفعول ان شئت قدّمته
 عليهما وان شئت اخرته عنهما **قوله** مجرى الامثال
 المثل في الاصطلاح هو الكلام المشتمل على استعانة بالكناية
 وفي استعماله والجارى مجرى الامثال من جملة فشو استعماله
 على ذلك الوجه واعلم ان الامثال لا تغير لانها لما شبهت مضمونها
 بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها فتقول الصيف صنعت اللبن
 للمخاطب بجميع اقسامه وهذا مثل اكل من يطلب من شخص شيئا وقت
 فراغه **قوله** **الشارع في العمل** انما ذكر
 هذا الباب هنا لان المثارع فيه قد يكون منصوبا على انه مفعول
 به **قوله** وبتاخر عنهما معمولة فيه امران الاول
 لم يستطع فيه كونه ظاهرا وقد اشترطه ابن الحاج وفيه نظر
 لانه يلزم منه ان لا يكون ماضيا وتسمت الا اياك من باب

التنازع مع انه منه ولا فرق بين اعمال الاول والثاني في اضرار
 ضرر المصوب على قوله الا من جهة الاولوية وعدمها لانه
 يقول اذا اعلنا الاول واحتاج الثاني الى ضرر اضر على المختار
 لا على الوجوب ويكون على هذا الذي ذكرنا من انه يجوز التنازع في
 الضرر المصوب المنفصل بالا على تعدد اعمال الثاني قد حدثنا
 الضرر مع الاول واما الشيخ وابن مالك فيقولان انا اذا اعلنا
 الاول اضرنا في الثاني ما يحتاج اليه وجوبا فينبغي ان لا يكون
 هذه المسئلة من باب التنازع على قولنا لانا اذا اعلنا الاول
 وجب ان تضمر في الثاني فان اضرنا بدون الا انعكس المعنى
 وان اضرنا معها فالجواب لا تضمر الا انه يمكن ان يقال انه يجوز
 ان يكون من باب التنازع ولا يضمر في الثاني للضرورة بل يحذف
 مع الاول او يعمل الثاني دائما ويحذف من الاول ولا اشكال
 الثاني لا بد ان يقول مرتبطان فلا يجوز قلم تعدد احوالك
 وذلك لتكون الجملتان كالجملتين الواحدة فيكون الفصل كلا فصل
 والابن اياز في شرح الفصول عند العلاج على التنازع وهنا
 تنبيه وهو ان العبدى تغل في شرح الايضاح ان بعض
 الكوفيين يشترط في ذلك حرف العطف وانه لازم والاية الشرعية

والبيت يرد ان عليه نعم له ان يدعي حذف حرف العطف
 وليس ذلك بضرورة وتبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى
 اسى والامام هي قوله تعالى ها وقرأوا كتابيه والبيت
 قضى كل ذي دين فوفى غريم البيت **قوله** وقد تنازع
 ملاه اي وقد تنازع اربعة لهذا البيت طالت فلم ادر كل
 بوجهي وليتني تعدت فلم ابغ التدا عند سائب **قوله**
 تلامذاتى من هو مفعول مطلق وانما كان مصدرا لان اسما
 العدد من الاسماء المبهمة التي لا يتبين معناها الا بحسب
 ما يربطه وقد ميز مصدرا فيكون مقصدا **قوله**
 ولا بين جامدين الظاهر جوارزه في فعل العجب غاية ما في
 الباب انه حذف مفعول فعل العجب ولا بدع في ذلك **قوله**
 ولا في معمول مقدم جعلوا منه قوله تعالى بالمؤمنين رؤوف
 رحيم وعلى هذا فيترج الاول عند الجمع لا اجتماع صفتي العرب
 والسبق والصواب ان ذلك لا يجوز فيه التنازع لان الثاني
 لم يحج حتى استوفاه الاول **قوله** ولا في معمول متوسط الى
 اخره الحق جوارزه لان غاية ما فيه ان الاول يكون اولى بالعمل
 واما انه متشع فلا لان معمول العلامة يجوز تقديمه عليه وكذلك

المعول المتقدم كما ذكر لك الرضي واختاره فيها وقوله انهم
ضربه او شتمته اذا قلنا بصحة النازع فيه يكون احد المتنازعين
شتمت المصير المفسر لقوله شتمته لانه من باب الاستغفال
فانه فيه **قوله** ولا يمنع النازع في نحو زيد ضرب الي
اخره لكن ينبغي في نحو زيد ضرب واكرم اظه ان يمنع النازع
لعدم الرباط في الجملة المحتر بها الذي اهل فعلها ويتبعي ان لا
يمنع النازع في لا طيب للعيش ما دامت منعصة لذاته
لانه ليس هناك مستدا خبر عنه جملة لا ضرر بها وان كان سببا
مرفوعا **قوله** جازا اعمال ابها شئت بالتناق في شرح
الكافي لابن مالك ان الكوفي لا يجتزأ اعمال الثاني اذا كان
في الاول ضمير مرفوع مجبيا للاضمار قبل الذكر للمفسر وفيه
تخالف مع قول المصنف جازا اعمال ابها شئت بالتناق وقال
ابن الحاجب ان الفرائض يمنع اعمال الثاني اذا كان الاول مقتضيا
للفاعل والثاني للمفعول لا فضايله الى حذف الفاعل والاضمار
قبل الذكر **قوله** واختار الكوفيون الى اخره انما كان
قوله مرجوحا لانه يلزم منه الفصل بين العامل ومفعوله باجنبي
والعطف على الشيء قبل كماله بخلاف مذهب البصريين فانه سأل

عن هذين **قوله** وبعضهم يجيز الى اخره الصحيح تبعا لابن
الحاجب والرضي ما قاله البعض لانه فضله حذف للدليل
الدال عليها فلا مانع منه **قوله** ولنا ان في حذفه تحية
العامل للعامل الى اخره هذا ايضا جار فيما اذا عملنا الثاني
وحذفنا من الاول فلا وجه لجعله مرجحا للثاني على الاول
عند اعمال الاول **قوله** والكسائي وهنار والسهلي
الى اخره يقال لم ما ذهبت اليه اشنع مفسر رم عنه لان
حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر **قوله** فالعمل
لما نحو قام وقعد احوال زاد ارضى جواز اضماره موحدا
فيما اذا استويا في طلب المرفوع كما نقول به في اخلافتها يمكن
ان يقال انه اخره مفردا على تاويل من ثم او من ذكر كما اول
في قوله ضربني وضربت قومك بهذا التاويل وقوله هو
انتهت مقالة الفراء **قوله** فان اوقع حذفه في ليس
وجوب الاضمار في صورة خوف اللبس ظاهرا لا لوقفنا في مثالنا
استغنيت واستعان علي زيد ولم نقل به لم يعلم او زيد استعان
به او عليه فانما وجب الاضمار موحدا لانه فضله لا يغتفر فيها
الاضمار قبل الذكر **قوله** او كان العامل من باب كان الى

آخره هذا هو المشهور ولكن الصحيح ما قاله بعد ذلك من أنه
محذوف لأن منصوب كان أصله الخبر وهو جازم الحذف للدليل
فلأن الحذف في صورة الفضلة للدليل من باب أولى ولأن أحد
منصوبي باب ظن بحذف للدليل **مسألة** إذا احتاج
العامل إلى آخره منع بعضهم التنازع في متعددة لاثنين أو ثلاثة
لأن العرب لم تستعمل ورد بأن سبوية حكى عن بعض العرب
متى رأت أو قلت زيدا منطلقا على أعمال رأت وزيد منطلق
على أعمال قلت **مسألة** وذلك لأن الأصل اظن وتنظني إلى
آخره أي الأصل بعد أعمال الأول وقبل أعمال الثاني في مرتبة
مسألة والذي يظهر في فساد دعوى التنازع في الأخوين
إنما قاله في الأخوين ولم يقل في فساد دعوى التنازع مطلقا لأن
التنازع في الريدن صحيح لأن استغاث اللذان بضم الميم المفرد
المنصوب لا يمنع من أن يطلبها على الفاعلية وأعلم أن الشيخ
نجم الدين سعيد ذكر ما قاله الشيخ في صورة سؤال وإجاب
عنه بأن قال قلت التنازع بعد استغاثه بالآثار هو في ذات
بنت لها الانطلاق وبما قاله نظرا لأن التنازع إنما يكون في
معين لا فيهم ولو سلمنا أن التنازع في ذات ما ثبت لها الانطلا

اتحاد المادة ومنع نحو ضربت مضرب عمرو ما استبه ذلك لأنه
لا يدل على الدوام والمراد بالدوام الدوام عادة وجوز
جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وكلام المصنف
ظاهر جواز ضربت مضرب زيد ومنع تحركت مكان السكون
وحاليت موضع القيام **مسألة** **باب** المنع من قول
وتشرب اللبن بمعنى أن يكون ذلك في غير نصب تشرب وال
فهو بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمة وقد صرح بعضهم بأنه مفعول
معه وهو الحق **مسألة** وبما الرابع نحو جاز زيد وعمرو قبله
أو بعده قد خرج هذا بقوله فضله وكذلك كل رجل وصبيته
مسألة فلا تسلم به وذلك لأنه لم يوجد قبل الواو جمل
فيها فعل ولا اسم فيه معناه وحروفه وأما أبو علي فإنه يكفي
بوجود الفعل بعد راقان قلت لم ينبغي بعد الفعل فيما أنت
وزيدا وكيف أنت وزيدا ولم يكنف به في هذا لك وإياك
مع أن الفعل مقدور قيل إنما كان كذلك لأن الفعل المقدر في
هذا لك وإياك مستنوع ذكره بخلاف ما أنت وزيدا وكيف أنت
وزيدا فإن الفعل محذوف فيهما جوازا لا وجوبا وكأنه مذكور
فترك منزلة تقدمه على الواو ذكره في جاز النصب لوجود شرطه

فان قلت فقد قالوا ما انت وزيدا الى اخره قال
سبوحه اذ انصب ما بعد كيف وذلك للكثرة وقوعها ههنا
والتي اذ الكثرة وقوعه في موضع جازحه تخفيفا قال المبروك
معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم
يقصد سبوحه تمثله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه
الممكن وما انصب على المفعول معه باضمار كان قوله وما انا والسيرافي
متلف يبرح بالذكر الضابط ايضا كون مع السيرافي مهلكة
ويبرح من يبرح به الامر اذ اجهد والمتلف موضع التلف
وعني بالذكر الضابط البعير الذكر والباقي الذكر للتعدي
اي يحمله على ما يكون من السير ذكره السيد في شرح الباب
والناصب للمفعول معه الى اخره قال الرضي ان
الناصب له ما تقدمه من فعل او شبهة يتوسط الواو وهو
الظاهر ورجحانه كجاء زيد وعمر واعلم ان معنى
النصب والرفع مختلف لانه مع النصب يكونان جارا معا في
الرفع يحتمل ان يكون جارا معا ومفردين او الثاني قبل الاول
او بالعكس فكيف يحكم برجحان العطف مع اخلاص المعنى والذي
يظهر ان يقال ان المنظم ان قصد المعية نصيا رتبة لا غير

وان لم يقصد المعية نصيا رفع لا غير
منعه الى اخره هذان على انه لا يشترط في المفعول معه جوار العطف
وهو الصحيح فان بعضهم اشترط جوار العطف لصحة المفعول معه
لاستناع العطف في الاول من جهة الصناعة الاول
هو مالك وزيدا ووجه من جهة الصناعة ان العطف على
النصب المحرور من غير اعادة الجار فمتنع عند البعض من الا ان
المعطف وابن مالك يريان جوار نصبا على ذلك في باب عطف
النسب ولك ان تقول ما الفرق بين مالك وزيدا في وجوب
النصب وقوله او لا هذا لك وابال حيث حكم بانتناعه خلافا
للإبي على الفارسي وتجب بان مالك وزيدا الدلالة على الفعل
فيه قوة لانها من وجهين احدهما الاستغناء لانه بالفعل
اولي والثاني من جهة الجار والمحرور المساق بالفعل فكانه مذكور
لقوة ما يدل عليه ولا كذلك هذا لك وابال فان الطالب سي
واحد فلم تقوا الدلالة على الفعل وكذا اتسع الاول دون
الثاني ورجحانه الى اخره اعلم ان الرجحان في النصب
على المفعول معه على العطف انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم
لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب لا يحيل غير المعية

خلاف الرفع فانه يحمل امورا بلاه بل التحقيق انا اذا لاحظنا
مراد المتكلم لا يحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التخصيص
على المعنى اولا لا يقصد فان كان الاول نصب وطفا والارفع
حزينا فان حواز الامر من مع رجائيه المفعول معه فالحق
ما ذكرناه اوله من انه مع قطع النظر عن مراد المتكلم واعلم
ايضا ان هذه الاحوال التي ذكرها للمفعول معه انما هي
على راي من يقول ان المفعول معه قبلي لا سماعي اما من
يقصر على السماع فلا ياتي هذا على مذهبه لانه لا يجاوز
حينئذ ما سمع فيه ذكر هذه الخلافه صاحب الباب فيه
وذهب الجري الى اخره فان قلت هل يجوز
على راي الجري ومن تبعه ان يكون ما بعد الواو مفعولا
معه قلت ان حملت الاثاله على الاعطاء والوضع بين
يديها فالظاهر ان حواز لانه لا مانع من وضع العصف والما
بين يديها معا لانه كل ثم شرب قلت مسيله بتقديم المفعول
معه على عامله كما يتقدم ساير المفاعيل على عاملها رعايه
لاصل الواو الذي هو العطف مسيله تضم المفعول معه
منفصلا عن قوله وكان واياها كحر ان كمر ينفق عن الماء اذ

لا قاه حتى تقدر اي كان العاشق مع المحبوه كعطشان لم يترك
شرب الماء حتى تعدد وتقطع من غايه شربه ونهايه امتلايه
الاستثنا اخراج بلا او ~
احدى اخواتها كحقيقا او تقدير او المراد بالاجرايح كحقيقا الاستثنا
المتصل وتعديرا المنقطع والابن المذكور في الكافيه وهو ما اذا
كان بعضا متصل وغيره منقطع ومنفصل يعني ان المستثنى على
ضربين اما ان يكون بعضا من الاول نحو قام الرجل الا زيدا اذا
استثنت بالقوم الى جماعه مستثله على زيد متصل او غير بعض
منه نحو قام الرجل الا حمرا المنقطع ومنفصل وكانت السراج
اذا كان الاستثنا منقطعا فلا بد ان يكون ما قبل الادا اعلى
ما يستثنى اسه ولذلك حسن قام القوم الاحرار ولم يحسن
قام القوم الا لعبان ابن الحاجب المستثنى متصل ومنقطع المتصل
المخرج من متعدد لفظا او تقدير ابا او اخواتها والمنقطع المذكور
لعددها غير مخرج الرضي اعلم انه قسم المستثنى قسمين واحد كل
واحد منها مجرد من حيث المعنى والى وذلك لان ماهيتهما
مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهيه في حد وذلك لان
الحد مبين للماهيه بذكر جميع اجزاها مطابقة او تفننا والمختلفان

في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يحتمل في حد والدليل
على خلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج
بل يمكن جمعها في حد واحد باعتبار اللفظ لان تخالف الماهية
لاستشراكها في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا
واخواتها هذا اخر كلامه ولقابل ان يمنع اختلافهما في
الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير
مخرج قلنا لا نسلم ان كون المنقل مخرجاً من متعدد من اجزاء
ماهية بل حقيقة المستثنى متصلاً كان او منقطعاً هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبل فيها وايضا تام لقول كون
المنقل داخل في متعدد لفظاً او تقديرًا من شرطه لا من تمام
ماهية فغل هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في نحو جاني
القوم الاحرار الخالفة الحار للقوم في الجمي قال ثم ان
الاستثناء مشكل باعتبار محموليه لان زيد اني قولك في
جاني القوم الا زيداً لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلا
الاجماع لانهم اطلقوا على ان الاستثناء المنقل مخرج ولا
اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح في نحوه
على دينار الادانقا للعلم بان دانقا مخرج من دينار والباقي

بعد هو المقربة وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج
زيد منهم بعد الدخول فان جاز الشك في مثله لم يصح في نحوه
على دينار الادانقا للعلم بان دانقا مخرج من دينار والباقي
بعد هو المقربة وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج
زيد منهم بعد الدخول فان المعنى جازيد مع القوم ولم يجز
زيد وهذا يناقض ظاهر معني ان تحت كلام العقلاء عن
مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شي كثير لقوله
تعالى فلبت فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيقول المعنى اذ البت
الخمسين في جملة الالف لم يلبت تلك الخمسين تعالى الله عن
مثله علواً كثيراً فقال بعضهم تخار انه غير داخل بل القوم
في قولك جاني القوم عام مخصوص اي ان المصطلك اراد بالقوم جماعة
ليس فيهم زيد وقوله الا زيد اقربته تدل السامع على مراد
المصطلك وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشي لاجماع اهل اللغة على
ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وايضا يتعدر
دعوى عدم الدخول في نحوه على عشره الا واحد الان واحداً
داخل في العشر بقصد لم اخرج والا كان مراد بلفظ العشر تسعة
وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضاً هو غير داخل لكنه قال المستثنى

والمستعني منه والة الاستدلال به اسم واحد فهو كذا له على
 عشره الا واحدا معني على تسعة لا فرق بينهما من وجه
 فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا
 بان عشره في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعه هي له
 مفردة بلا استثناء وهو الخشيان والا تفقد الاستثناء
 وواحد هو المخرج وتسعة لا يدل على شيء من هذه المعاني
 الدالة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء يخرج بطله هذا
 ويلزم مثل ما قروا في بدل البعض وبدل الا شتمنا لبقوله
 تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان
 الناس جنس نعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال والله
 على جميع الناس مستطيعيهم وغير مستطيعيهم بل به على
 مستطيعيهم وحده وقال اخرون وهو البعض المنذر عنه
 الاشكالات كلها مافيه وامنه وما لزمهم ان المستعني داخل
 في المستعني منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه
 والناقض لمجي زيد وانتفاخه في جاني القوم الا زيدا
 غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوب الى القوم فقط
 وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان

نسبه الفعل في نحو جاني فلام زيد ورايت غلاما طريقا الى الخبر
 من متا لكته جزي العادة بانه اذا كان التي منسوب الى شيء
 ذي جز من او اجزاء بل كل واحد منها لا عراب اعراب الاول وكبري
 منها بما يستجبه المفرد اذا وقع منسوب اليه في مثل ذلك
 الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه جزي استحق الجز كالمضاف
 اليه وينبغي ان يستحق التسمية كما في التوابيع الخمسة وان لم
 يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستعني تسبها بالمفعول في مجي
 بعد المرفوع وان كان جزا لعمدة في بعض المواضع نحو جاني
 القوم الا زيدا لان المجموع هو المستند اليه فربما الكلاخ ان
 دخول المستعني في المستعني منه ثم اخراجه بالا واخواتها
 انما كان قبل سناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم الناقص
 في نحو جاني القوم الا زيدا لانه بهر له قولك القوم المخرج منهم
 زيد جاني ولا في قوله على عشره الا درهما لانه بهر له قولك
 العشره المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه
 الفعل وان تاجر عنه لفظا لكن لا بد له من التقديم وجودا
 على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب
 ساقطان على النسبة بينهما من ومة والفعل موضوع للمنسوب

والنسبة معه خلاف الاسم في نحو زيد ابوك فان الرابطة التي
هي النسبة مقدرة بين المسند والجبر وهو التي تعبر عنها اهل
المطون بلفظ هو في الاستثناء لما كان المستثنى اليه هو
المستثنى منه مع الـ والمستثنى فلا بد من وجود هذه الـ
قبل النسبة فلا بد اذا من حصول الدخول والاخراج قبل
النسبة فلا بد من الـ وفعالان وهما ليس
ولا يكون اما ليس فالصحة فعليتها ولا اشكال فيها واما لا يكون
فلا يحسن عنه فعلا لانه مركب من حرف وفعل والمركب من
حرف وفعل لا يكون فعلا وقول بعضهم ان اداة الاستثناء
لا يكون ولا شرط ضعيف لان يكون لا يدل على معنى الاستثناء بوجه
من الوجود فلا اول ان يقال ان المصنف تساهل في علها
فعلا وكان الكلام غير تام انما قدم المستثنى اذا كان
تاما لان غير التام مستعمل على عدم والتام مستعمل على وجود
والعدم سابق على الوجود وشرطه كون
الكلام غير اجاب هذا بنا على الاعم الاغلب والا فالنقراخ
يكون في الاجاب اذا افاد نحو قولك قدأت اليوم الجمعة
وتحرك الفكل الاستعمل في الاكل الالتماس هذا راى غير المصنف

واما المصنف فظاهر كلامه انه لا بد ان يكون غير اجاب اما
لفظا واما لغويا
بقيد الرضى الاستفهام كونه انكارا بابل الخلق واعلم انه اذا
كان الكلام غير اجاب وكان المستثنى منه مذكورا في شرط
لاختيار الاتباع على البدلية شرط ان يكون الاداة الاوان
لا يكون متصلا وان يكون المستثنى غير متراخ عن المستثنى منه وان
لا يكون مردودا به كلام متقدم وان لا يتقدم المستثنى على
المستثنى منه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى
منه المتصل لما كان مخرجا عن متعدد حسا او حكما مثال الاول
نحو جاني القوم الازيد اشترت بالقوم الى جماعة مستملة
على زيد ومثال الثاني ضربت زيدا الـ راسه فان اجزاء
زيد يصح اقترانها حكمي بالنسبة الى بعض الافعال وان كان
زيد مفردا منفصلا الاجزاء حسا والمنقطع ما لم يكن مخرجا
من متعدد سوا كان من جنس المتعدد المذكور او لا مثال ما كان
من الجنس وهو غير مخرج من متعدد كقولك جاني القوم الازيد
مستمر بالقوم الى جماعة ليس زيد منهم ومثال ما لم يكن من الجنس
جاني القوم الاحرار انما ان بقيد اختيار البدل بقيد اخرين

ايضا بان يقول غير مردود به كلام تضمن الاستغناء، وغير مترادف
 المستثنى عن المستثنى منه واحترز بالقيود الاول عن نحو ما
 قام القوم الازيد ازدا على من قال قام القوم الازيد اقلان
 النصب هنا هو المحار فصدق التطابق بين الكلامين وباللذان
 عن نحو ما جاني احد حين كنت جالسا هنا الازيد اقلان البدل
 فيه غير مختار لان البدل انما كان محارا لصدق التطابق بينه
 وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق نص على هذين
 القيد من الرضى
 نحو لا اله الا الله لا تتغير رفع
 الخلافة على الخيرة على قول سبويه ان لا المفتوح اسمها لا
 تعمل في الخبر ولا يفر احكامه كذا قيل الا انه يلزم منه الاخبار
 بعرفه عن نكره في موضع لا يحجزه احد لان سبويه انما اجاز
 الاخبار بعرفه عن نكره في نحو كم حديثا ارسلك واقصد رجلا
 خير منه ابوعب
 وحمل عليه الزمخشري الى اخره وجه
 جعلها من الاستغناء المنقطع انه تعالى ليس في مكان لا في
 السموات ولا في الارض فلا يصدق عليه تعالى قوله من في
 السموات والارض واما قوله تعالى وهو الله في السموات
 وفي الارض فتؤول بالرجعة وما استبهمها واذا

تقدم المستثنى على المستثنى منه الى اخره اعلم انه اذا تقدم المستثنى
 على المستثنى منه وجب ان يماخر عما نسب الى المستثنى منه نحو
 ما جاني الازيد احد وان تقدم على المشبوت وحيث تاخر
 عن المستثنى منه نحو القوم الازيد او نحو زيد الصديق تقدمه
 عليها معا في الاختيار نحو قولك الازيد اقام القوم فقوله
 وبلده ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انشي شاد عندهم للفروقة
 وقيل بقدره ليس بها طوري ولا بها انشي سوى الجن فالخصر
 اكمل والمستثنى منه وبها انشي الظاهر تفسيره اي المذلول
 تفسيره لذكر المفسر واعلم ايضا ان المستثنى مع الة الاستغناء
 اذا اقام مقام المستثنى منه وذلك في الاستغناء المفرغ التزم
 عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيد الم اضر وزيلا
 لا راكبا لم ياتي وخطا لفاكوفون فجوزوا في الشعة تقدم المستثنى
 على المستثنى منه والكم معا نحو الازيد اضر بنى القوم وكذا جوزوا
 تقدم المستثنى في المفرغ على اكمل نحو الازيد الم اضر ومذهب
 البصريين اني لعدم سماع هذا ويكنه القياش ايضا وذلك لان
 المستثنى اخرج من المستثنى منه في حقيقة اول ثم نسب الحكم
 الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من اكمل ايضا لان الظاهر انك

اخذت زيدا من حكم المجيء في قولك جاني القوم الا زيدا وان لم
 يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبته المخرج ان يكون بعد المخرج
 منه وكان حقه ان يجيء بعد المستثنى واحكم معا لكنه يجوز لكثرة
 استعماله تقدمه على احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم
 الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليها معا وفي الفرع الذي
 ليس فيه الا احكم لم يجز تقدمه عليه وبعضهم
 يجز غير النصب الى اخره قال الرضي على انه قد حكى يونس ان
 بعض العرب يقول مالي الا ابوك اخذ جعل المستثنى منه الموجه
 به لا من المستثنى كما قيل ما مررت ببلد احد فاحد بدل من مثله
 وكجز لكان لصول مالي الا ابوك صدقا على ان ابوك مبتدأ ولي
 خبره وصدقا حال وتقول من لي الا ابوك صدقا لمن مبتدأ
 ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت مالي احد الا ابوك وصدقا
 حال وتقول مالي الا زيدا صدق وعمره او عمره فنصب عمره
 على المعطف على زيدا وترفعه على انه مسند محذوف الخبر اي وعمره
 كذلك قد سمي بدل لا يقال ان الرسم ليس بدل كل
 بل بدل بعض فلا يكون مما الكلام فيه لان كلامه فيما اذا كان البدل
 بدل كل لانا نقول لم يرد ذلك وانما اراد مطابق البدلية

وينصب الباقي بالا على الاستثناء اعلم انهم اختلفوا
 في عامل النصب في المستثنى فقالت البصريون العامل الفعل
 المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه متى سعلق بالفعل
 معنى اذ هو جزو مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام
 فتلناه المنعول وقال المبرد والزجاج العامل الالفاظ
 معنى الاستثناء والعامل ما به يتقوم المعنى المعطوف ولو كان
 فائتية عن استثنى كما ان حرف النداء نايب عن انا دي وقال الكسائي
 هو منصوب ان مقدّمك بعد الامحذوفه الخبر وزد وقال الفراء
 الامر ايه من ان ولا العاطفة فحذف النون الثانية من ان وادعت
 الاولى في لامه فاذا انتصب الاسم بعدها بيان واذا تبع ما قبلها
 في الاعراب قبلها ورد بان لا على ما ذكره ليست عاطفة حتى يتبع
 ما بعدها ما قبلها في اعرابه ولين سلم فلا العاطفة انما يقع بعد
 الانجاب وانت تقول ما جانا القوم الا زيدا وبيان فيما قال
 عز لا لان تارة وللا اخرى عما يقتضيه كل منهما وذلك لانه
 ينصب بيان مرة ويتبع بلا اخرى لعدم اجتماع الحكيم معا
 في موضع وبيان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد
 الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا

زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى وعلى هذا فهو مفعول
 به وقال ابن الجلاب فيه العامل المستثنى منه بواسطة
 الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فنعمل نحو القوم
 الا زيد اخوتك وعلى مذهب البصريين وحواجه ان في اخوتك معنى
 الفعل اي ينسبون اليك بالاخوة وجاز ان يعمل العامل الضعيف
 فيما تقدم عليه لتقوية بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه
 لا يتقدم على عامله عندهم وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو
 للعطف فروع ذلك الاصل فيها هذا كله في المتصل واما
 المنقطع فمذهب سيبويه انه ينصب بما قبل الامن الكلام
 كالم متصل قال في الكتاب فحل على معنى لكن وعلى فيه
 ما قبله لعمل العسرين في الدراهم وما تبعه الا عنده مفرد
 سواء كان متصلا او منقطعا هي وان لم يكن حرف عطف
 الا انها كلكن العاطفة لمفرد على مفرد في وقوع المفرد بعد
 ولذا وجب فتح ان بعدها نحو قولك زيد سني الا انه سني
 والملاحون الذين راوها يعني لكن قالوا انها الناصبة لصب
 لكن للاسماء وخبرها في الاعراب كخوف كقولك جاني القوم
 الا حاراي لكن حار المكي قالوا وقد جي خبرها ظاهرا نحو

هذا الاستدلال

قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا الاية وقال الكوفيون
 الا في الاستثناء المنقطع يعني سوى وانتصاب المستثنى
 بعدها كانه منصوب في المتصل وتناوبت البصريين اولى لان المستثنى
 المنقطع يلزم مخالفة لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في لكن وفي سوى
 لا يلزم ذلك لانك تقول عليك ديناران سوى الدينار اللاني
 وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد
 بالا استدراكها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم
 ما قبلها مع انه ليس بداخل وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع
 بعينه فان قدمت المستثنيات اعلم ان البصريين
 لا يجيزون لعدم المسند على المستثنى منه والعامل جميعا قال
 بحرون الا زيد اقام القوم والكوفيون يجزونه
 فيجب نصبها في نحو قالوا غير زيد قال ابن ام قاسم ونائب
 غير ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو
 الظاهر من قول سيبويه واليه ذهب الفارسي في البدل
 والمشهور ان اسماها على حد اسماها ما بعد الا انتهى
 لكن يلزم من هذا ان يكون عاملة النصب في نفسها اذا قبل
 بان اداة الاستثناء هي الناصبة وهو مختار ان ما لك

فأيده كوزا عتبار المعنى في تابع المستثنى بغير نقول
 فلموا غير زيد وعمروا وعمرو
 انما في سواك
 ظاهره انه اتى به على انه مما الخلاف فيه وهي ما اذا كانت
 سوى اداة استثناء دليل صدر اللاحق وظاهره انه ليس مما
 الكلام فيه فاما ان يعتقد به ان الخلاف لا يختص بحاله الاستثناء
 او يمكن ان يكون مما نحن بصدد بيان يكون استثناء فغالب الاول
 ويكون المعنى لم يختلف سواك واعلم انه جعل مرجع الضمير
 اسم الفاعل او البعض الغنوم من الكل السابق ولم يخرج
 كونه راجعا الى المصدر والغنوم من الفعل السابق ويكون
 التعميم لا يكون هو اي المقام زيد امع ان هذا الذي صحح لانه
 لا يلائم ما الكلام فيه لان المراد اخراج واحد من القوم وهو
 لا يحصل بهذا الاول فتعين ما قاله
 قالوا
 ولا يخرج عن النصب على الظرفية الى اخره من وقوعها مبتدأ
 فسوال بالبرهان وانت المستثني ومنسوخته انزل لبلي ليس
 يعني ومنها سوى ليلة اني اذا الصبور ومجرونة بالحرف
 قوله عليه الصلاة والسلام ما انتم في سواكم من الاعم وقوله
 انوني لا يكون زيدا واسما
 من سوى انفسهم

ضمير مسرهما التزم ضمرا واسما وجوبا لمراعاة باب الاستثناء
 لان اصل الاستثناء ان يكون منصوبا نالما اداة الاستثناء حدث
 فمنها الفعل معنى اداة الاستثناء واخرجه عن اصل وضعه
 معنى ان يراد ان لا بد للفعل منه وما هو حق الاستثناء الذي
 اسبق للفعل اليه فاجعلوا ضمرا مستترا ونصبوا المستثنى
 على الخبر فوجد المرفوع الذي لا بد للفعل منه ولم يؤثر
 في كون المستثنى نالما اداة الاستثناء لانه مستتر
 او مستأمان فلا موضع لما الذي يظهر القول الاول
 لئلا يلزم التناقض لان جملة المستأنفة ليست من كلام المبيد
 اليه ولا كذلك على القول بالنصب على حاله لانه لا يكون قد ا
 في الاول وفي المستثنى تحلا وعدا وجهان احدهما
 الجر على انها حرفا جارا تاجرا المستثنى ككل منهما ولم ينصب مع ان
 نصبه هو الاصل للفرق بينهما حرفين ونصبهما فعلين فاعطى
 الحرف الجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل بالجر ولا ان
 عمل الحرف بالجر عليه وموضعها نصب فقبل
 هو نصب عن تمام الكلام في ابن ابراهيم في باب التمييز في
 شرح الفية عند العلاج على التمييز الراجع للايهام عن

النسبة ما فيه وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الكلمة التي
انتصب عن تمامها فهي فيكون العامل على قول من يقول ان
نصب عن تمام الكلام هو الكلمة وقيل لانها متعلقان
الي اخره معناه انها في موضع المفعول به كزيد مررت بها
متعديان ما قبلها لما بعدهما الا انها تعدية على جهة الساب
قوله الجر جاني وفي مفسره الى اخره اعلم ان
المصنوب بخلاف وعدا مفعول به اما عدا فتعمل متعددا واما
خلا وان كان بحسب اصل الوضع قابلا لانها لو كانت
الدار من كذا الا انه ضمن حيث جعل اداة استعنا معنى
جاوزت فيتعدي بنفسه واعلم اننا اذا جعلنا قاعا
ضرا عايدا على البعض الفهم من الكل السابق يفوت
المعنى المقصود لانه لا يدر من خلوا المجي عن البعض خلوة عن
الكل فالاولى ان يكون راجعا الى المصدر المفهوم من الفعل
السابق
الحال يذكر
ويؤتى اي باعتبار الصفة الراجعة اليها وتاخيرها اي
الصنف اخرج ففعل راجحا حال حسنة ومرجوحا
حال حسن وقد يؤتى لفظها قال الشاعر على حالة لو

ان في القوم حاتم على جوده لمن بالما حاتم
وتقع وصفان بتاتين ثلاث مسائل لا يقال كلامه في الشروط
للحال المتقدم ذكرها وهي الحال المؤشنة فلا يصح قوله
وتقع في ثلاث الى اخره بل في مسيلتين وتسقط الموكدة
لانها ليست بما هو بصدره لانا نقول لا نسلم ان هذه
شروط للحال المتقدم ذكرها بل لها والموكدة من حيث
هي هي وانما قلنا من حيث هي هي للاعتراف من الحال الموطئة
فان جودها قياس فيها بالمستق في ثلاث
مسائل احدها ان يدل على تشبيه اعلم انهم اختلفوا
في ما يدل نحو كوفي زيد اسدا اعلى قولين فهم من يقول ان
التقدير كوفي زيد مثل اسد وبدت الحارثة مثل كوفي بدت
مثل غض ومنهم من يقول ان التقدير كما قال المصنف
وحصول الدلالة على التشبيه على القول الاول لا الثاني
وعلى هذا فلا يحسن قوله احدها ان يدل على تشبيه مع
قوله اوله وتقع الحال جامدة مؤلدة بالمستق اذا اوات
بالمستق تفوت الدلالة على التشبيه لا يقال ان معنى قوله
وتقع الى اخره اي الحالة بحسب حقيقة وهو المثل المحدود

الذي يؤول بالمستق ويصح قوله ان الحال جامدة دالة
 على التشبيه فيستقيم الكلامان لانا نقول كلامه اخرا
 يرد هذا لانه قال لان اللفظ فيها مراد به غير معناه
 احمقني والتشبيه من قسم احمقته كادخلوا
 رجلا رجلا فيه نظر لان كلامه فيما لا يصح ان يراد به معناه
 احمقني وهو مشتق هاهنا الثلاث الاول
 هي مادة على تشبيه او مفاعله او ترتيب
 وانها لا تؤول بالمستق في كونه مفهوما من كلام ابن مالك
 في هذا البيت نظر لانه انما يفهم منه ان الكبير لكونها جامدة
 ومؤولة بالمستق او دالة على تشعير وانما عدا هذين
 قليل سواء امكن بنا ومله او لا لان اللفظ فيها
 مراد به غير معناه احمقني قال او لا احداها مادة على
 تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام حال التشبيه ولا ما
 في معناه لان كل واحد من زيد واسد استعمل في معناه
 احمقني في قولهم كوزيد اسدا نعم اذا اريد من اسد شجاع
 يكون فخاذا لانه لا تشبيه فيه ويحذف اظهر بطلان قوله
 اي شجاعا لانه منادى للتشبيه وكذلك الكلام في بدت

الحارسة قرا واما ماد دل على مفاعله فهو حقيقه ايضا لان معنى
 قولهم تجتهد يد ابيد بعثة ذ ايد بيد اي شيئا صاحب يد بشي
 صاحب يد وكل من اليمين اريد به معناه الحقيقي فلا يكون
 مجازا وكذا ماد دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا او ثم
 رجلا او رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب
 مستفاد من النفا او ثم عند ذكرها وعند عدمه منها مقدرة
 ولكن حذف للاختصار الثلاث ان يكون نكرة
 انما استرط ان يكون نكرة لانها لتقييد الحدث المنسوب الي
 صاحبها بحسن من الاجناس والدال على الاجناس النكرات
 لانك اذا قلت جازيدا احتمل اجناسا من المجيء فاذا قلت
 فاما مثلا تقييد بحسن القيام قالوا اجا وحده
 هو مصدر واحد كحد وحادا وحده مثل وعد بعد وعدا
 وعدة وفيه مخالفة الاصل من وجهين احدهما كونه مصدرا
 والثاني كونه معرفة وحا واجا الغير بقليل
 امرأة حيا اي كثيره لم المرافق والغير الساتراي جاوا
 جماعة كثيرة ساترهم بكثرة وجه الارض
 واصل صاحب الحال التعريف انما كان الاصل فيه التعريف

لانه معرفة المحكوم عليه والاصل فيه ان يكون معرفة
كان مقدم عليه الحال هذا موافق لما قاله في باب المبدا
وهو انه من جملة المسوغات للابدا بالتركه ان يحتر عنها
بطرف مختص مقدم عليها لجعل التقديم هناك هنا مسوغا
للابدا بالتركه ولحق الحال منها وفي في المعنى ان التحقيق
ان المسوغ في باب الملبدا للابدا بالتركه ان يحتر عنها
بطرف مختص والتقديم انما هو لرفع الياس الجنس بالصفة
وفي ايضا ان تقدم حال التكره عليها ليس لاجل تسوية
مجي الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون
صاحبها مضوبا وكلاهما الرضي يوافق ما قاله في المعنى
لمية موحشا طلال انما يكون حاله اذ اجوزنا الاختلاف
بين عامل الحال وذاتها فيكون طلال معمو لا لابتدا او حشا
لمية او نقول ان طلال مرفوع لمية وان لم يعتمد على شيء
متا على مذهب الاخفش والكوفيين وعلى هذا اقتضت عاملها
وان كثر بين على جواز الاختلاف بين العامل فيها وجب
ان يكون حاله من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون الحال
مقدمة على صاحبها ولما جاءهم كتاب من عنده

فيلزم منه ان يكون للمال مال وهو فاسد **قوله** وانما جاز هو
الكرم الناس رجلا الى اخره لما شرط في نصب المميز الواقع بعد اسم
التفصيل لونه فاعلا معني كان مقتضاه ان لا يصح النصب في نحو ما ذكر
لانه لا يصح ان يكون رجلا فاعلا معني لفساد المعنى لانه لو قيل
كرم رجلا على ان رجلا فاعلا بلوم لكان فاسدا اذ لا يصح ان يكون
كرم رجلا خبرا عن هو فلهذا احتاج الى ان اجاب بان النصب لا يمر
بالحال اليه وهو كون الفعل قد اضيف والمضاف ما دام مضافا
الى شيء يمتنع ان يضاف الى غيره **قوله** احداها يميز العدد الى
اخره انما امتنع في المسائل الثلاث لان وضع من المبينة ان تفسر
ومصحوبها اسم جنس سابق صالح للحال ما بعدها عليه نحو علون فيها
من اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل
لكن العدد لا على متعدد والمميز مفرد وفي الفاعل المعنوي
لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وكذا المحول عن المفعول
نحو ما احسن زيدا ادبا وكذلك اصله ما احسن زيدا **قوله**
ما احسن ادبه **قوله** ابرحت جارا هو من قولهم ابرحه الامر
اذا اعجبه قال الاعشى اقول لها حين جد الرجل ابرحت ربنا

وابرحت جارا اي اعجبت وبالعت وابرحه معنى الكرمه واعظه
اذا المعنى عظمت فارسا الى اخره اي عظمت فروسيك وعظم
جوارك لكن ليس هذا هو الاصل المعدول عنه لكن الاول ان يقال
ان فارسا عن فاعل عظم فيكون فاعلا معني لان ما هو بعينه فاعل
صناعة ومعني ومن ذلك نعم رجلا زيدا اي ما هو فاعل
معني وليس محولا عن الفاعل صناعة وانما كان منه لانه عن الضير
المرفوع يتبع وهو فاعل صناعة فيكون رجلا فاعلا معني
لا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما انما لا يتقدم اذا كان اسما
لكونه ضعيفا في العمل وكذلك الحامد لا يتقدم عليه لاجل ضعفه
واعلم انه يمنع تقدمه على عامله اذا كان اسما او فعلا جامدا بانفاق
احدها حتى في لغة هذا

قال ابن ولاد متي في لغة هذا بل معني وسط يقولون جعلته في مي
كي او في وسطه ويكون ايضا معني من قال شرين بما البحر البيت
الضير في شرين عابد الى السحاب وذلك لانهم كانوا يعتقدون ان
السحاب ياخذ من ماء البحر ثم يطرفه لذلك قال شرين البيت
لعل في لغة عقيل اي ومعناها الترجي ايضا عند من يقول انها طارة
وقد قدمنا في باب ان ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء

وانها منزلة منزلة الحرف الزايد ولا يتعلق بشئ وان المرفوع بعد
مرفوعها خبره وتلم في لامها انما طال ولم ليبين ان
هذا عند من تجر بها لا عند جميع العرب لان الذين ينصبون بها
لم فيها عشر لغات فيما ينفع وينفع المعنى لغير من
يستحق الضر وينفع من يستحق النفع وقيل ملاكاته
اي وان المصدرية مضمرة بعدها كما في جندكي يكرمني
والاولى ان يقدر اي الاولى ان لا تجعل جان بل تجعل حرفا مصدرا
ناصبا للمضارع الحمد آيا اي دائما من قوله تعالى
وسخر لكم الشمس والقمر وابين اي واهين انما قال وقد دخل
لبنه على انه قليل لا يتدح في كونها محسنة بالانكرات لكن هذا
على رأي من يقول ان الضير في رب معرفة اما من يقول انه نكرة
فلا يتأتى الاعتماد على قوله احدها البعض
علامته ان يكون في الكلام شي ظاهرا ومقدره هو بعض مجرورها
فلاولى نحو احدث من الدراهم شيئا والثاني نحو احدث من الدراهم
الثاني لبيان الجنس علامته ان يكون قبلها اسم
مبهم يصح حمل مجرورها عليه المالات ابتداء الغاية
علامة التي لا ابتداء الغاية ان يكون الفعل الذي قبلها له امتداد

او اوله امتداد مثال الاول سرت من الكوفة الى البصره
 والثاني خرج من الشام الى مصر فان السيرة امتداد والخروج
 وان لم يكن له امتداد الا انه اول لماله امتداد
 سبقها الى اخره اعلم انه اذا دخلت على امتداد امتنع ان
 يكون مسبوقه نهى وسبق النفي والاستعفاء
 استعفاء بجل ينظر في تخصيص هل دون غيرها من ادوات الاستعفاء
 ما اذا خلقوا من الارض مثال لطف المكان وقوله
 اذا نودي الى اخره مثال لطف الزمان قوله تعالى
 مما خطاها ثم لبس ان لم يكن اغراقهم بالطوفان فادخلهم النار
 الامراج خطاها ثم واكدها المعنى بزيادة ما في قروا
 ابن مسعود ومن خطاها ثم ما اغرقوا بنابر الصلة
 ويترب ملكا ابن القطاع ملك الله كل شي ملكا وملكاً
 السادس يقويه العامل الى اخره كذلك اذا حذف الفعل فانه
 يقوى باللام كقولنا اذا قلنا ان العامل الفعل المحذوف
 الذي هو ادعوا به لا يوجر الاجل اي انما يقسم بها
 في الامور العظام التي لها خطر فالانفال لله لا تقدم الحجام
 وهي بمنزلة قولك والله ومثله قول الشاعر لله يفتي علي

الايام ذوا حيد يسمى به الطيان والاش كحدة الخفده
 في قرن الوعل واجمع حيود وكل يتوفى القرن واكمل وغرها
 حيد وحيد ايضا الثاني البعده كخذه الله
 بنورهم فان قلت البيت التال للتعدي في بقية المواضع قلت
 بل ولكنها انحضت للتعدي ولم تغد غيرها كحلاف بقية المواضع
 فانها افادتها مع شي اخر فذلك افرد معنى التعدي وجعل
 قسما على حدة وهذا السؤال واجواب كبريان في اللام
 ايضا وما اشبه ذلك والسادس المصاحبة والاول
 والفرق بين الباء ومع ان مع تثبت المصاحبة ابتداء والباء
 دواما الثامن الظرفية نحو وما كنت بحارب الغزى
 قال في المعنى لما انكلم على اجملة الرابعة التي لها محل وذكر اشياء
 الرابع ذواتي قولهم اذهبت بدي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذات
 صفة لزم من محذوف ثم قال الاكثر ان هي معنى صاحب
 فالوصف بكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في
 وقت هو مظنة السلامة وقيل معنى الذي فالوصف معرفة
 واجملة صفة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم
 فيه ويضعفه ان استعمال في موصولة مختص بلغة تجي

ولم يقل احصا ص هذا استعمال هم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يستمع هنا الا الاعراب وان حذف العابد المحرور وهو الموصول بحرف متخذ المعنى مشروطا بالتحاق المتعلق نحو ويشرب بما يشربون والمتعلق هنا مختلف وان هذا العابد لم يذكر في وقت وكذا الاخر وصف قول الاخفش في بابها النفس ان اياها موصولة والناس خبر محذوف واجمل صلة وعابد اي من هم الناس على انه قد حذف العابد حذف لازما في نحو ولا سيما يوم فممن رفع اي لا مثلك الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العابد ولكنه نادرا فلا يحب اجماله عليه انتهى
 كقولك مثله شي هذا التمثيل واقع على رأي البعض واما المحققون فقالوا انها ليست زائدة فيه قال في الكشاف قالوا مثلك لا ينحل فبقوا التحل عن مثله وهم يردون فيه عن ذاته قصد والمبالغة في ذلك فسلكوا به طريق التثنية لانهم اذ انفوه عن من ليس به مسدود وعن هو على اخص او صافه فقد انفوه عنه ثم قال فاذ اعلم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كانه شي وبين قوله ليس مثله شي الا انما يعطيه الكناية من قايدها وكانها عبارة عن معتقبتان على

معنى واحد وهو في المماثلة عن ذاته وحتى لا يتألف الغاية الغاية لها معنيان احدهما ان يكون معنى الغاية والباقي ان يكون بمعنى جمع المسافة وحيث قالوا الى اوحى لا يتألف الغاية والمراد المعنى الثاني ولا يصح الاول لان نهاية الشيء لا امتداد لها ومعنى كى التعليل هذا اذا قلنا انها جارة وهو التعليل كما ذكره قبل حيث قاله والاولى الى اخره بقية الحرقنة الحبل اعلاه والحرقمة مكان وقوله مذحج اي سنين ومعنى قوله اقرب من اي خلون ان كان حاضر نحو منذ يومنا انما ترك المستقبل لانها لا يجوز ان اتملا وزيت للنكته هذا بالنظر الى الاستعمال لا بالنظر الى الوضع لان الوضع لا يوصف بكثرة ولا قلته من هذه الحروف ما لفظه مشترك اي اخره لما فرغ من ذكر معاني الاربعة عشر حرفا ذكر ما هو منها مشترك بين الاسمية والحرفية والفرق بين معنى كل من هذه الالفاظ اسما وحرفا اما اذا قلنا انه اسم يكون معناه في نفسه واذا قلنا انه حرف يكون معناه في مدخوله في مذومند طرفان باللفظ قال في شرح اللباب في باب الاضافة ان بعضهم ذكر ان مذ

ومند يقان مبتدئ واجله بعدهما مضاف لهما الزمان
مقدرا وهو الخبر والتقدير في قولك ما رأيتك منذ دخل
الشتا اول المدة او جميعها زمان دخول الشتاء في قوله
باتفاق نظر ولذلك قال في المساء ذهب ابو الحسن
الى انك اذا دخلت منذ ومند على اكله مطلقا انما مبتدآن
والخبر زمن مقدرا لهما عنده لا يدخلان الاعلى الزمان
وتنصرف لانا البيت مرده هذا الشاعر انه ينصرف
على كل حالة سواء كان ظالما او مظلوما
ما انما قال ترا دكلة تمام دون ان يقول ما الكافه ليصح
قوله فلا تكفهن فيبقى العمل قليلا تحذف رت
ويبقى عملها الى اخره الحاصل مما ذكره في رت ان حذفها
كثيرا واكثر وقليل واقل فالكثير بعد الفاء والاكثر
بعد الواو والقليل بعد بيل والاقل بعد وني مما
تقدم بكم درهم استريت ثوبك اي اذا اجرت
كما الاستغماية بحرف الجر فانت بالخيار في مبرها بين
ان تجره وتنصبه واذا جرت به يكون حرف جر مقدرا على
الصحيح وهو غير موقوف على سماع وانما كان هذا هو الصحيح

عند الجمهور قالوا لا محمولة على العدد الذي لا يحوم منه
وكذلك هي وفيه نظر لانه يلزم من حملها على ما لا يحجر ان لا
يكون جارة وانما هي محمولة عليه انما امتنع ان يحوم منه
لما نفع وهو منقود في كم ويلزم الجمهور ان يقولوا يحوم منه
العدد من وهو قد قالوا في باب التميز ان مبر العدد لا يضح
جوه من فالظاهر ما قاله ان في الدار زيد او اجرة
عمر او اي اذا تقدم بحرور مرفوع او منصوب وعطف عليها
بحرور مرفوع او منصوب فان الحرك يكون اذا كان بحرف
مقدر تقديره ما ذكره وانما قالوا هذا لا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين واقولهم مررت
برجل صالح الى اخره اعلم ان سيبويه حكى مررت برجل صالح
ان لا صالحا وطالحا والا صالحا فطالحا وقد لا يكون صالحا
فهو طالح وان لم يكن صالحا بل طالحا
قوله ولا تحذف النون التي تلها علامة
الاعراب هذا بناء على ان الاعراب بعد اخر الاسم لا على اخره
وقد صرح الرضي بان الاعراب بعد الاخر من غير فاصل لا
على الاخر لا معنى الاخر خلافا للرجح الاول ان

يقول لا معنى للحرف لمثل ما اذا كانت الاضافة على معنى
من فانه امر متفق عليه ولا كذلك التي بمعنى في وعلى
معنى في هذا اراي لبعضهم وصلح الاختار به صالحا
خبر عن المضاف اليه لا عن المضاف والتقدير وان يكون المضاف
اليه صالحا للاختار به عنه اي عن المضاف واستعني عن ذلك
لقرينه واعلم ان الصوري به اذا جعل فاعدا للمضاف اليه وفي
عنه المضاف بفتح كلام المصنف من غير تاويل ولا تقدير
فان انتفى الشرطان الى اخره اعلم انه ذكر اوله ان الاضافة على
بانه اقسام وحق بانه اذا انتفى ان يكون الاضافة على معنى من
تعين ان يكون معنى اللاحق وفيه نظرا انه يلزم من انتفاكها
معنى من تعين كونها معنى اللاحق مع وجود التي بمعنى في اللصم
الا ان يكون ذكر هذا تبعا للعايل بان الاضافة اما على معنى اللاحق
او من حسب وليس المراد من قولنا ان الاضافة بمعنى اللاحق او
معنى من ان اللاحق او من مقدور وانما المراد من ذلك القصد
الي ان المضاف انما عمل الجور لانه من معنى حرف الجر لان الاسماء
المخصصة لا حظ لها في العمل فالاضافة بمعنى كمال الملك
الي اخره الاولى ان يقول معنى اللاحق ان لم يكن المضاف اليه ظرفا

الاحرف

المضاف لان الاضافة على رايه لا تنحصر في التي بمعنى اللاحق ومن
حتى يلزم من انتفاكها بتبوت الآخر نوع لغيره
تعريف المضاف بالمضاف اليه في اللاحق وانما افادت تعريفنا
مع المعرفة لان وضعها ليعيد ان لواحد ما دل عليه المضاف مع
المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت
غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام ما بين
غلمان له مزيد خصوصية بزيد اما يكونه اعظم غلمانا واسم
يكونه غلاما له دون غيره او يكون غلاما معهودا منك وبين الخطاب
وبما كماله يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
كما كان نحو ابن الدبر وابن عباس قبل العلمية كذا هذا اصل ونبهه
م قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة كما في قوله ولقد امر على التميم يسبني وذلك على
خلاف وضعه فلا يطين من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه
معنى اللاحق ان معناه معنى غلام لزيد لان معنى غلام لزيد واحد من
غلمان غير معين ومعنى غلام لزيد الغلام المعين من غلمان ان
كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد انتهى
كغيره ومثل اذا اريد بها مطلق المان له الى اخره صريح في ان مثالا وغيره

لما حالنا ان احدهما ان لا يتعرف بالاضافة وهي ما اذا ارد مطلق
 المماثلة والمغايرة وانما لم يتعرفا حينئذ لان مغايرة زيد مثلا
 في قولك غير زيد بفعل كذا ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى
 اذ كل ما في الوجود الا ذاته مغايرة وكذا مماثلة زيد لا تخص
 ذاتا معينة الثانية ان يتعرف بالاضافة وهي ما اذا اشهر المضاف
 بغيره المضاف اليه او ثمة ثالثة في شيء من الاشياء كالعلم
 والكرم نحو غير المعصوب عليهم فان غيرنا تعرف بالاضافة
 لا تحصارا لغيره اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد الا
 المعصوب عليهم فغير المعصوب عليهم هم المنعم عليهم وكو زيد
 مثل طام اذا شهورنا الكرم وهذا ما عليه المحققون من ان
 غير او مثلا لما حالنا ان كما ذكر المصنف ولا شك ما ذكر
 بيل قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل لانهم اذا جعلوا
 غير فيه معرفة لا يجعلونه صفة لصالح بل يدعون
 المبرر ان غير لا يتعرف بالاضافة ايدا ولا بغيرها واما
 السرا في ان وقعت بين متفادين تعرفت فالاولى
 ابن السراج ان كان المتعارف واحدا تعرفت وقال ابن مالك
 وقد يعني لغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم

بكوني

بغيرها واما ما يكون اذا وقعت بين صدين وحمل عليه
 غير المعصوب عليهم تنبيه مما لا يتعرف بالاضافة ما وقع
 موقع النكوة التي لا تقبل التعريف رب رجل واحد وكم
 ناقة وفصيلها وفعل ذلك حصده وطاقتة ولا ابال نحو قيني
 لان رب وكم لا يحيران المعارف والحال واسم لا واحدا
 التنكيس لا كما لا يلزم من ارادة كمالها عدم التعدد
 يجوز ان يكون المشارك في كمال المماثلة والمغايرة متعدد افلا
 يلزم منه ارادة الكمال للتعريف فالاولى ان يقول لا اذا وقع
 بين الصدين وتسمى الاضافة في هذين النوعين
 الى اخره اعلم انه قسم في التشبه الاضافة الى خمسة وغير
 خمسة وشبيهة خمسة وجعل منه اضافة الاسم الى
 المسمى كوشهر رمضان وسعيد كرز والصفة الى الموصوف
 كوشحق غمامه وقال ابن عصفور في هذه غير خمسة وقيل
 خمسة ومن السببه بالمحضة اضافة المبلغ للمعتبر كونه
 اسم الاسلام عليكما وعكسه اقام بعدد العراق وسوقه
 لاهل دمشق الشام شوق مبرح وهذه الصفة
 تلامه انواع الى اخره اعلم ان اضافة المصدر خمسة خلافا

لا ينبرهان وابن طاهر يدل بعينه بالمعرفة قال ان
 وحدي بك الشديدا واني عاذرا من عذرت فدل على اوله
 يذكر ايضا الفعل التفصيل وفيه خلاف الاكثر وان على انه يعرف
 وانما لم يذكرها المصنف لان الصحيح عنده انما يتعرف ان الاضافة
 فانت بمحوش القوادى لفظ القوادى فبطنا
 شهد احوال القليل النوم وفي البيت ثلاثة احوال
 او نون التنسية كما في ضاربا زيد انما اقتصر ههنا على قوله
 او نون التنسية او اجمع في التحقير الحاصل بالاضافة اللفظية
 مع انه قال قبل انك حذف للاضافة نون التنسية وشبهها
 ونون اجمع وشبهه فذكر انه حذف اربع نونات لان كلامه
 هنا في اضافة الوصف الى معموله وهو لا يمكن ان يكون متبعا
 بالمتنى ولا باجمع فلهذا اقتصر على نوني المتنى والمجموع على
 حده واما رفع القبح الى اخره يلزم مما ذكرناه
 يرجح الفرع على الاصل لان الحرقة المصب ولا مانع منه
 لان من الفروع ما دلى على اصله بل منها ما لا يستعمل ابدا
 فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة الى اخره وذلك
 لانها اذا رفعت الوجه يتعين ان يكون رافعة لصيرم او للملايس

فصرم لان المرفوع لا يتعد وليس مع الوجه ضمير يربط
 الصفة بالموصوف فلهذا كان قسما لا شقاق
 الرفع انما كان متبعا حيث اضيف الوجه الى ضمير الموصوف
 لانه قد حصل الربط بين الموصوف والصفة بالتصريح والمضام
 اليه بحصول الاضافة اللفظية بحترزه عن الاضافة
 المعنوية وانما قال بال دون ان يقول اداة التعريف
 ليشمال قول من يقول بانها اداة تعريف ومن يقول بانها اسم
 موصول كالحمد هو صفة متبعية وقوله الشافعات
 جمع متاخر اسم فاعل وقوله الخوام التي تخوم حول الماعطتي
 وقوله بالاسر اصله من الاصل حذف النون للضرورة
 كالضارب زيد انما منع الجمهور اضافة نحو الضارب زيد لانه
 لا يحصل فيها تخفيف في اللفظ ولا رفع قبح واما الضارب الرجل
 فيالحال على الحين الوجه وجه الشبه ان كلامها صفة متبعية
 بال ومتنى ومجمع وتذكر وتؤدت وحوز الفراء
 الى اخره ظاهر هذا الكلام انه يخالف ولو كان متنى ومجموعا
 والظاهر انه لا يخالف في المتنى والمجموع احدا اذا اضيفا الى
 نكرة او معرفة لان التخفيف يحصل بحذف النون كما ان مراده

بالوصف ما كان نحو الضارب زيد وحيداً فلا يشكال
 مطلقاً شواً كانت تلك المعرفة علماً أو غم
 بخلاف الضارب رجل أي فانه لم يجوز بل منعه بعمامة الجمهور
 وقال التبريد والرياني في الضار بك وضار بك
 موضع الضم خفض وقال لا خفض نصب واغلم ان القليل
 بان الضم في الضار بك مضاف اليه قال بان الضار بك محمول
 على ضاربك المألوم فيه الاضافه من غير نظير الى كحقيقه لان الاضافه
 التي يقصد بها الخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز
 ان يقال ضارب زيد أو انما كانت لازمة لرفضهم الجمع بين النون
 والضمر المتصل المنصوب وذلك لانه لو قيل في ضاربك ضاربك
 لزم منه الجمع بين شيئين قد رفض الجمع بينهما وذلك لان النون
 يشعر بتام الكلمة والضمر المتصل في حكم تنبيه الاول فلو لم تكن
 الاضافه فيه لازمة لزم كون الضمر متصلاً ومتفصلاً في حالة
 واحدة وهو مرفوض فلما ثبت اضافه ضاربك من غير نظر الى
 كحقيقه جعل عليه الضاربك وبما الفرق بينهما بان الاضافه في
 ضاربك لازمة للضرورة الداعية ولا كذلك الضاربك وكذلك
 قال لا خفض في تعليل كونه في موضع نصب في ضاربك وذلك

لانه لو جمع معها لزم ما ذكرناه قبل فتعين حرف النون فرارا
 من المحذور وكذلك قال ان الضم في محل نصب في الضاربك
 وظاهر كلام غير الشيخ ان لا خفض لا يقول ان الضم في الضاربك
 في محل نصب وقطوعاً هو ما نقلنا عنه من التعليل فلتراجع الكتب
 المبسوطة تنبيه قال في صوامع المصباح انما ساء الضاربك
 والضاربة لانه في الاصل الضارب اناك والضارب اياه فلما
 اصف حصل الخفيف جدا فهو منصوب في الضاربك
 انما كان منصوباً في الضاربك لانه لا يضاف في هذه الحالة الا الى
 ما فيه الوجود انتهى ما فيه الامتناع ان يضاف هذا على رأي
 الجمهور فكما لا يجوز في الضاربك زيد الا بالنصب كذا في الضاربك
 محفوض في ضاربك انما حذر من سبويه في ضاربك بان
 الضم في محل جر ولم يحذر ان يكون في موضع نصب لاجل انه لا
 تنون فيه والنون انما يحذف لاجل ال وهي ليست موجودة او
 للاضافه وهي ممكنة فتعذر
 والضاربك الوجان قال في المساعده فاذ املت هذا ان الضاربك
 او هو الا الضاربك ضاربك كذا في موضع نصب ويكون سقوط
 النون للطول وكونها في موضع جر ويكون سقوط النون للاضافه

وقال المصنف ان الوحيين جازان في هذا باجماع وليس كذلك
بل جوازها قول سيبويه وقالت الخمرى والملازنى والمرد
وجماعة هو في موضع جرف قط اذا الاصل سقوط النون
للاضافة فلا تعدل عنه الا اذا العين غير كما في قولك هذان
الضاربان زيد انتهى وحمله ان رجلا اتيه قريب
انما مال ويحتمل ان كونه منه مرجوح لان الله تعالى لا يطلق
عليه مذكر ولا يجوز اضافة اسم لمراد فذلك في شرح الباب
واعلم انه لا يجوز اضافة اللقب الى الاسم كما يجوز العكس لان
اللقب اشتهر لان فيه العلم به مع تنوع اخرى من معنى التبع
فلو اتى به اولا لا غنى عن الاسم فلم يجتمعا انتهى
ولا الى صفة هذا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون
اضافة الصفة الى موصوفها محتجين بقوله تعالى حق البقن
وهذا عند البصريين موقوف وغلل البصريون ما ذهبوا
اليه بان الاضافة يراد بها التعريف او التخصيص والشيء لا
يتعرف بنفسه ولا يتخصص واعلم ان محل الجواز عند الكوفيين
اذا اختلف لفظ الصفة والموصوف ولا صفة
الى موصوفها اي لانها يخرجها عن وصفها يتقدمها وخروجها

عن كونها مابعد وخروج مبعوها عن كونه متبوعا ولا انه
يؤدى الى توهم اضافة الشيء الى نفسه ومن
موخر الثاني الى اضافة الموصوف الى صفة حبة الحقائق
انما نسبها الى الحق لانها ثبتت في مجاري السيول فيمر
السيول بها فيقلتها ومواطي الاقدام قاله الرضي الى
وتأويله مقدم ان يراد بالاول الى اخره محل هذا اذا نسبت
الى الاول ما ينسب الى لذوات اما اذا نسبت الى الاول
ما ينسب الى الالفاظ فلا بد من مجبنا ويل الثاني بالمستحق كما
في قولك كتبت سعيدا كذا فانه عين ان يقول كتبت هذا
المسمى الى قوله ومسجد المكان الجامع ذكر الشيخ الرضي
في تأويله ومسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا
اليوم جامع للناس في مسجد ومن الثلاث قولهم
جرد قطيفة قال في شرح الباب في تأويل جرد قطيفة
لانهم لما جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه
اسم غير صفة وقصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيره
اضافه الى جنسه الذي يخصص به واعلم ان الشيخ الرضي فسر

الجرد بالباء وقال في العباب القفيفة دثار مخل واجم
وطائف والافراد كغلام اي عدم الاضافة
ومنها ما هو واجب الاضافة المراد من وجوب الاضافة
كون الاسم ادا مضافا او ينقطع عن الاضافة لكنه في حكم
المضاف وهو انما يكون في كل اسم مضاف ولا يعقل مدلوله
الا بالنسبة الى غيره فذكر معنى ذلك الغير على سبيل الاضافة
ولا نستعمله العرب مقردا للتعرف مدلوله على سبيل الوضوح
وقد سوهو ان هذا المعنى يلزم بسببه الاضافة مطلقا في
كل اسم بهذه المثابة وليس كذلك لان الاب والابن وما
اشبههما لا تغفل الا بالنسبة الى غيرها ومع ذلك فانها تستعمل
غير مضافة نحو كلا وكلتا نقول كلا الرجلين وكلانا
وكلتا المرأتين وكلناهما وعند زيد وعند ولدي زيد ولده
وقصاري التي وقصاره اي غايته وسوى زيد وسولة
وزي وذات قال في باب الاسماء الستة وذا ولا ريب للاضافة
الغير الباء وهو مخالف لما ذكره هنا وتحقق الكلام في البابين
ان ابن ذلك قال في الالفية لما ذكر شرط اعراب الاسماء الستة
بالحروف وشرط اعراب ان يضمن لا للباء كجاء اخوا ابوك

ذا اعتلا وهو شامل لذوا وقال في السهل في باب الاضافة
ومنها ذوا وفروع ولا يضمن الي اسم جتن ظاهرا وكذا ولو
واولات وقد يضاف ذوا الى علم وجوبا ان قرنا وصفا والافوازا
وكلاما مسموع انتهى وهو صريح فيما ذكره الشيخ هنا وحينئذ يترك
العمل بما فهم في باب الاسماء الستة ويعمل بما هنا لا نه اذا تعارض
المفهوم والمنطوق قدم المنطوق لان دلالة اقوى
وهي ليك عند سيبويه كان اصله الباء لك البابين اي اقيم لامثال
امورك كما لم يسم في موضع من اب بالمكان اذا اقام به فقال
البيت بالمكان وليت بهم قبلوا الباء الثانية يا اشتقلا
كما قالوا تظننت واصلها تظننت والمراد من التثنية التكرس
ويكون المعنى الباء بالكثر كما في قوله تعالى ثم ارجع البحر كبرت
وان المراد بالتكرس ان كره بعد كره فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه وحذف زواتيه وزد الى الثلاثي ثم حذف الحار والداخل
على المفعول واضيف المصدر اليه وانما فعل ذلك ليقرع الجيب
بالسرعة من التلبية ويسمى لامثال المأمورية وقد حكى الخليل
ايضا ان الباء بالمكان يعني الباء فيكون ليك تثنية لئلا من غير
حذف ورده وقيل هو من قولهم دار فلان تلب دار اي

تجاهها اي انا مواجهاك ما تحت اجابه لك وعامل
 بسك من متناها هذا على انه ليس له فعل من لفظه
 اذا شق برد الى اخره كان من رغبات العرب الكاذبة انما اذا
 شق عند البضائع شي من توب وامر الود بينهما والاتجاها واول
 ابوا عبده كان من شان قتيان الاعراب اذا تجالسوا مع الفتيات
 للنزول ان يتما بتوا بشق الشاب طلبا لتاكيد المودة وشدة
 المعالجة في هذا ذك في البيت الوصفية مردود
 لذلك اي للتعريف ولان المصدر الموضوع للتكثير لم تثبت فيه
 الا كونه متفعولا مطلقا واعلم ان المصنف اعترض على الاعلم
 في قوله ان الكاف في هذا ذك حرف خطاب بثلاثة اوجه
 احدها انه سمع حنا بيه باضافة الى ضمير الخطاب وسمع ايضا
 لي زيد فتعين ان يكون الكاف في بسك اسما لقيام الاسم مقامها
 لان الاسم انما يقوم مقام الاسم وتاثيرها انهم حذفوا اللين وهي
 لا تحذف في مثل بسك الا لاضافة الثالث ان الكاف الحرفية
 انما تلحق الاسماء التي تشبه الحرف حنا بيه الحان في حنا بيه ضمير
 قطعاً فلكل الكاف كذلك ولم يحذفوها في ذالك
 انما لم يحذفوها لان الكاف حرف وهو لا يضاف اليه

وفيه رد على بنونس في زعمه انه مفرد قال ابو اعلى متعذر
 البنونس يجوز ان يقال اجري الشاعر الوصل مجري الوقف
 على الغنة من وقف على افغى وقال افغى بالياء ولا يحذف ما فيه
وقول ابن الناطم ان خلاف بنونس في بسك واخواته
 وهم انما كان وهما لان خلافتهم مقصورة على بسك لا عليها واخواتها
حيث في العام صدره ونطعنهم تحت الجها بعد
 ضربهم ببسك المواضي اجبى الرجل اذا جمع ظهروا وساقبه بعامته
 وقد حجبى بيديه والاسم الجبوة والجبوة تعادل حل جبوته
 واجمع جبي **وقول** واما نحو اذا السما انشقت الى اخوه اي
 هو مثل ما ذكر في ان المرفوع بعده فاعل فعل محذوف بضم
 الفعل المذكور بعده وحسنه فاجله الفعلية موجودة
 فعلى اضمار كان كما اضرمت هي الى اخوه انما احتج الى اضمار الفعل
 في قطلا البيت لان ادوات التخصيص تخص بالفعل وهلا
 منها وحضت كان لمناسبة المقام واما الاحتجاج الى ضمير
 الشأن فلم يتم لان معمولها **وقول** وهذا وكوه مما نزل
 فيه المستقبل الى اخره رد على ابن مالك في مخالفة سيبويه
 وحاصله ان ما احتج به ابن مالك لا دليل له فيه لانه وان

كان مستقبلا نظرا الى الظاهر الا انه لمحقق وقوعه ترك
 منزلة ما مضى فالزمن بمعنى اذا لا معنى ذا واعلم ان ابن عصفور
 اجاب عن الآية بانه انما يسهل حمل الزمان المستقبل اذ على اذا
 كان ظرفا فهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف
 او جملة اسمية فالاعراب ارجح انما كان الاعراب راجحا عند
 الكوفيين لانه قد قرئ بالوجهين في قوله تعالى هذا يوم ينفع
 الصادقين الآية الرفع والفتح فاذا قلنا بان الحركة حركة بناء
 لا اعراب كان معنى القرائتين واحدا وان قلنا انما حركة اعراب
 كما لقوله البصريون كان معنى القرائتين مختلفا لان على قراءة النصب
 لا يكون مشارا اليه والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه فحصل حينئذ
 تخالف القرائتين واعترض عليهم بقوله نافع الى اخره
 وجه الاعتراض انه قرئ هذا يوم ينفع وقرئ هذا يوم ينفع
 فان جعلنا الحركة حركة اعراب في يوم ينفع لزم ان يكون
 اليوم ظرفا لنفسه لانه مشار اليه على قراءه من قرأ برفع عدم
 التخالف وان جعلنا الحركة حركة بناء كما لقوله الكوفيين
 فلا استكمال واعلم ان البصريين القائلين بامتناع البناء حينئذ
 لا يبرء عليهم هذا الاعتراض لانهم يجعلون المشار اليه على قراءة

النصب غير اليوم فلا يلزم كون الشيء ظرفا لنفسه ولا
 قلنا امران متخالفان للكوفيين نعم في المعنى ان الكوفيين اجازوا
 اضافتها للنكرة المنخفضة نحو كلا رجلين عندك محسنان وحكما
 قلنا جار متين عندك مقطوعة يدها أي تاركة للغزل
 وكلا ذلك وجه وقبل يفتح الالف والباء الموحدة بمعنى الوجه وهو
 عطف تفسر لقوله وجه فلا يجوز كلا ريد وغر وجوز
 ابن الانباري ما كان على وزان البت اي بشرط ان يعطف عليه قوله
 مطلقا اي لا يسهل في تلك النكرة شرط فيضاف اليها سواء كانت
 مفردة او مثناة او مجموعة واحدى عضدا واحدى
 اسم فاعل مضاف الى ما المتكلم وهو خبر عن قوله كلا نظرا الى اللفظ
 كلا ومنها اي الى اخره حاصل ما ذكره في اي خمسة اقسام
 الموصولة والاستفهامية والشرطية والصفة والحالية يتعين
 اضافتها الى المعرفة في حالة الموصولية على الاصح واطرافها الى
 النكرة حالي الوصف والحالية نحو اياكم يا بني عرشها
 مثال للاستفهامية وقوله تعالى ايا الاجلين للشرطي وقوله
 تعالى فباي حديث للاستفهامية وقوله اي رجل جاك فالمراد
 للشرطي ومن لدنه على لغة الاعراب با خلاص صفة

الدال لان القراءة سند مسبعة قال في شرح اللباب وتشبه قولنا
 بالتون من حيث انها تحذف كما تحذف التون وتنصب التكة على
 التين بعده كما تنصب بعد الاسم التام بالتون ومن حيث ان
 الدال قبلها تقع وتنضم وتكسر كما ان ما قبل التون كذلك ولذلك
 التشبه تنصب بها العرب غداة خاصة تشبهها بالتين في
 راقود خلا واختص ذلك بغداة لكثرة استعماله لدن مع غداة
 فاستووا الحقة في الكثرة نحو لدن غداة حتى الادلجتها بقية
 منقوص من الظل قالص السادس انها لا تقع
 الا فضلة لقول السفر من عند البصرة الى اخره فان قلت
 قد قال في باب المستد ان الصحاح ان الخبر هو متعلق بالظرف
 والجار والمجرور فلا يكون الظرف عمدة واذا لم يكن عمدة
 فكيف يتوجه وقوع عند عمدة في قوله السفر من عند البصرة
 وان لم يتوجه ان يكون عمدة على ما اختاره او لا لكن
 يحصل الفرق بين عند ولدن من حيث ان لدن لا يقع نائبة
 عن الخبر بخلاف عند ومنها مع الى اخره انما اعربت
 مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب اصل الوضع لانها
 ملازمة للاضافة فضعفت مشابهاة الحرف

ومنها غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقته ما بعده
 اي لذات ما بعده ولا تريد المخالفة النوعية والا انتقض
 نحو زيد غير عمرو لان نوعهما واحد واذا وقع
 بعد ليس قيد لقوله بعد ليس ليجتزئ به عما اذا وقعت بعد لا
 فانه لا يثبت لها هذا الحكم صرح بذلك في شرح السند ورواه فيه
 نظر لان هذا الحكم يثبت لها نعت بليس امر بلا دليل ما انشده
 ابن مالك جوابا به نبح اعتمد نورنا لعن عمل اسلفت لا غير ثلث
 فقال لا غير بالضم والحركة اعرابا اتفاقا بالضم مع
 التون نقل شارح اللباب عن اللؤنس ان الفتح في لا غير فتحة
 بناء لا فتحة في لا رجل ومع فنان في الوجهين قبله
 وكذا في الوجه الذي يلي دليل قوله بعد في على انها تنى على الضم
 الا اذا نوى معنى المضاف اليه واسما الجهات كمن
 الى اخره هذا الذي ذكره في اسما الجهات لا تختص هذه الالفاظ
 التي ذكرها بل غيرها مما كان دالا على جهة من الجهات بدليل
 انه ذكر في الامثلة حلف بدل ذكره دون ومنها
 حسب اي يسكنون السين واما حسب يقع السين بمعنى المغذار
 تقول اعلم على حسب ما امرتك اي بقدر ما امرتك وعلى وفائه

فستعمل استعمال الصفات أي التكرار
ولكنها عند قطعها عن الإضافة إلى آخر حاصل ما يتجدد لها عند
قطعها عن الإضافة أن يكون بمعنى لا غير وأن يبنى على الضم دائما
وإن يلزمها أحد أمور ثلاثة الوصفية والحالية والتبديئية
فحسب كذا قلت حسبي أو حسبي أي تويت بمعنى
المضاف إليه لا لفظ فان أراد بكونها مكررة إلى آخره أي
إن أراد أن تتكرر ما حصل إذا قطعت عن الإضافة لزمه فساد
وإن أحدهما أن يكون استعمالها حال قطعها عن الإضافة بالضم
وهو غير صحيح لأنها إذا وُطعت عن الإضافة يجب بناؤها على الضم
وثانها أن التكرير طرأ عليها عند قطعها عن الإضافة وهو فاسد
الضمان لأن التكرير أضيفت أو لم تضاف وكلامها
ممتنع أي استعمالها حال قطعها عن الإضافة منصوبة وكونها
مع الإضافة معرفة وإنما كانا ممنوعين لأنها إذا قطعت
عن الإضافة لا يجوز أعراؤها بل يجب بناؤها على الضم ولأنها
مكررة حال الإضافة وعدمها لأنها لم تزد إلا
كذلك أي لم يستعمل في كلامهم إلا التكرير في جميع أحوالها فيكون
اشتراط التكرير ضارعا وإيضانا لا وجه لتوقفه

أي حيث قال - إلا أن نقل عنهم إلى آخره فلم يجوز من نصبها
مترانه مشهورا إلى آخره وأعلم أن جمع ما اعترض به المصنف وارد
على ابن مالك أيضا ما عدا الاعتراض الوارد على توقف أبي حيان في
اشتراطها على الحال في على إذا كانت معرفة أي إذا قصد
معنى المضاف إليه وأما عند ذكر المضاف إليه فهي معرفة لا تبين ذلك
ومقتضى قوله وأعرابوا نصبها إذا ما نكر أقبالا وما من
بعد قد ذكر أنه يجوز نصبها أي على قوله وما اظن شيئا إلى آخره
أي النصب على الظرفية أو غيرها وجوز أيضا فتحا وإنما لم يكتفوا
بوجوده لأن قد نقلوا ولا أولا عن ابن أبي الزبير أنها لا تستعمل
الأمجورية من فكيف يتصور مع كونها مجرورة أن يكون منصوبة
ولا أنها لم توجد في كلام العرب إلا غير مضافة ومن
غير الغالب أبدا في أولك إنما كان من غير الغالب لأن شرط
الغالب أن تعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وهو مفقود ههنا
أحدها أن يكون المضاف مصورا إنما حسن مثل هذا الفصل
أن معمول المصدر غير اجتنبي منه فالفصل به كذا فصل ولأن الفاعل
كجزء من عامله فلا يضر فصله لأن ترتبه منبهته عليه
سواء المضافات الأبطال أو الباطل طاهر دون الدخلة بطلان الطيران

وفي المثال ان البنات بارضنا يستنصر اي من لا ذنباعن والاجادل
الذي يظهر انه جمع اجدل وهو الصغر والنبات مثله الباء واخره
ثامثلته واما طرفه كقول بعضهم ترك بومًا الى اخره
قال معترض هذا المثال ليس بما الكلام فيه لان الكلام فيما اذا
كان المضاف مصدرًا او المضاف اليه فاعله والمثال مما اضيف
فيه المصدر الى مفعوله لان المعنى تركك يوما نفسك وهواها
شعبي في رداها فاصنف الى المفعول وحذف الفاعل وجوابه
انه يجوز ان يكون المعنى ترك نفسك اياك وحديث يكون من باب
اضافة المصدر الى فاعله فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال هو اكل
لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شيء واحد صح ان
يقال وهواها واكمل ان المصنف ذكره مثالا ويكفي مطابقة
المثال ولو على وجه محتمل والمضاف اليه اما مفعوله
الاول لم يذكر لاما قسما كناحت لوما صخرة لعل
صدره فرشي بخير لا تونن وموجي يقال رشت فلانا اصلحته
والعسيل مكثسة العطار التي يحج بها التطير ونعني
به معمول غير المضاف فاعلا كان اي معمول غير المضاف الذي وقع
الفصل بين المتضامين والمضاف فبان ايدما واذا جلاه والفاصل

والداد الذي هو فاعل وليس الفاصل الفاعل فقط بل هو واجار
والمجروور الشانته الفصل بفاعل المضاف الى اخيه فان قلت اذا
كان المضاف مصدرًا او المضاف اليه فاعلا اغتفر الفصل بينهما بالمفعول
واذا كان بالعكس لم يغتفر الفصل الا في الشعر فاحكم ذلك قلت
اذا كان المضاف اليه الفاعل يكون طلب المصدر له قويا فلهذا لم يغتفر
الفصل بينهما في السعة ولا كذلك اذا كان المضاف اليه المفعول
بدليل انه سرى بنصب مطر ويرفعه الى اخره وجه دلالة اذا
رفعنا مطرا يكون قد اضيفنا النكاح الذي هو المصدر الى المفعول
واذا نصبنا يكون قد اضيفنا المصدر الى الفاعل والحاصل انه لم يحل
من رفع مطر ونصبه طال العصر الفاصل بين المتضامين واكمل
انا اذا ارفعنا مطرا يكون قد اضيفنا المصدر الى مفعوله وصرحنا
بفاعله وهو خلاف الاكثر وان نصبناه يكون قد اضيفنا المصدر
الى فاعله وصرحنا بالمفعول وليس خلاف الاكثر واهل انا اذا
جعلناه من باب اضافة المصدر الى الفاعل وانه قد فصل بينهما
بالمفعول يكون مما هو جائز ثرا ونظما كقول من
ابن ابي الى اخيه ذلوع مثالا للفصل بين المتضامين صنعت المضاف
وفيه نظر لان ابي طالب كنيته فيكون شخ الا باطع تعنا لمجوع اي

طالب لا جزية وفي هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجزاء
الاول في الاغراب لا الثاني فقولنا نعت المضاف اي من جهة
الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا للجميع وانما جعله
نعتا لانه تابع له في اعرابه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما كان
لذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل التثنية
فصل في احكام المضاف للباء احلف في المضاف للباء فقبل مبنية
لاضافته للمبنى ورد باعراب المضاف للكاف والهاء وقبل معرب
تقديره في الحركات كلها وقبل تقديره في الرفع والنصب والفظا
في الجزاء لان الكسرة قبل الالف المناسبة وهي حاصلة باني كسرة كانت
متاملة او عارضة لا يقال وحدت قبل العامل وقبل التركيب
لاننا ندعي تبدلها عند التركيب كما في مواضع كثيرة من كلامهم
واعنقوا ابن القطاع اعنق الدابة اسرع وانفق
اجمع نقل ابن ابي قاسم في شرح التسهيل ان بعض العرب لا يقلب
بل يقول لداني وعلاي ولا يختص ذلك بينا المنتظم بل سائر
الضامير كقوله المنتظم فنقول عليه علينا عليك الى آخره
قال في التسهيل المصدر اسم
دال بالاصالة على معنى قدام فاعل وقال في المساعدة نحو حسن حسنا

وفهم فيها وتحرز بالاصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة وتكالفة
اما العلمية كخادم علم جنس واحد وانما تسمى لفظا وتعد تارة دون عوض
من بعض ما في الفعل كما غتسل غسلا وتوضأ وتوضأ وتوضأ وتوضأ
مصادر والتعبير عنها بالمصدر يجوز واختار بتقدير من نحو
قتل فانه خلا من بعض ما في فعله لفظا لا تعد رايد ليل ورود
قتل واختار زبا عوض من نحو عده فانه خلا لكن عوض عن
الفا المحذوفة الباء والاصل وعد هذا ان ونحوها مصادر حقيقة
م قال اوصا در عنه حقيقة قال في المساعدة نحو خط خطا وخطا
خيامة ثم قال او محازا قال في المساعدة نحو مات موتا ثم قال او
واقع على مفعول قال في المساعدة نحو ضرب ضربا
او مندوهم رايد الى اخيه المبدوعهم رايد لغیر المنفعة مصدر
لا اسم مصدر خلافا لما قاله الشيخ هنا واما اطلاق النون عليه
اسم مصدر احبنا قبحوز قال في شرح الشذور والناسخ اسم
المصدر وهو يطلق علامته اموزا احدها لعل اتفاقا وهو ما
يدعي بيم زائدة لغیر المنفعة كالمقرب والمقتل وذلك لانه
مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر المسمى وانما سموه احبنا
اسم مصدر يجوز الا يقال كلامه هنا في اسم المصدر نحو الف

ما قاله في الشدور لانه قال التاسع اسم المصدر والمراد به
 اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افاقة الحدث كالكلام والثواب
 وظاهره ان اسم المصدر قسم واحد لا تعد فيه وهنا جعله
 اقتساما لا نناقش كلامه هناك في اسم المصدر الذي وقع خلاف
 في عمله من البريقين وكلامه هنا في اسم المصدر فرحت هو
 هو ونزل لما قلناه قوله والمراد الى اخيه فلو كان هذا معناه
 لم نقل هذا الكلام فليشمل فهو اسم مصدر جعل
 اسم المصدر قسما مادك على مجرد احدث وقد قال ابن ابي قاسم
 وغيره حيث فرقوا بين المصدر واسمه ان اسم المصدر يدل على
 اللفظ الدال على احدث ومدلول المصدر نفس احدث اللهم الا
 ان يعال مراد فادل على احدث بنفسه او بواسطة كذا ذكر
 بعضهم والذي يجب اعتناؤه ان اسما كيدي ان المصدر واسمه
 يشتركان في الدلالة على احدث ويقتضيان وجه اخر وما
 ذكر في هذا الكتاب بيان لكلام ابن مالك وحينئذ يجب مطابقته
 له فما ذكره المصنف من الفرق بينهما مبني على رأي ابن مالك
 وعمل المصدر على فعله قال في التفسير يعمل المصدر
 يظهر امكرا غير محدود ولا منغوت قبل تمامه عمل فعله اجتزأ

نقوله مظهر اعمالا اذا كان ضمرا فانه لا يعمل عند جمهور البصريين
 واجاز الكوفون العمل بضمير فيقولون مرونك بزيد حسن وهو
 بضمير وفيه فيعلقون التام وهو نقوله مكبرا عما اذا كان
 مصغرا فلا يقال عرف ضربك بزيد او انما اتسع في هذين لقوة
 جانب الاسمية بالاضمار والصغرى ونقوله غير محدود
 عما اذا كان محدودا بالتام فلا يعمل تحت من ضربك بزيد
 ونقوله ولا منغوت قبل تمامه اي اخذ ما يتعلق به من
 مجرور وغيره عما اذا تحت قبل اخذ ما يتعلق به فلا يجوز
 عجت من ضربك الكثير بزيد الان المغت ببعده من شبه الفعل
 واما مع ما يجهن ضربك بزيد الان اعلم انه
 اذا اريد الحال كما في يجهن ضربك بزيد الان لا محل للمصدر
 الا ما والفعل لان والفعل لان ان علم الاستقبال واعلم
 ان ان اذا دخل على الماضي يقيه على ما كان عليه
 مضافا اليه وذلك لان الاستفرا دل عليه ومنونا
 اقدس انما كان اقدس لما سبته الفعل بواسطة التنكير فان
 قلت الا فعال لا تنصف بالتنكير فكيف يبع ان يكون التنكير عامة
 لما سبته الفعل قلت ليس المراد بتنكير الفعل انه تنصف بانه

نكرة بل المراد من كونه نكرة بأنه يتضمن ما يتصف به نكرة
 وهو الحدث واسم المصدر ان كان علما لم يعمل
 اتفاقا قال في السهيل ونعمل عمله اسم غير العلم وكان
 في المساعد ومنه حدث الموطأ من قبله الرجل مرارة الوتو
 وقوله اذا صح عون الخالق المرؤ لم يجد عسيرا من الامال
 الا بيسرا وانما لم يعمل العلم من اسم المصدر لخالقته المصدر
 في عدم قصد الشئع وأنه لا يضاف ولا يقبل ال ولا يقع
 موقع ما يوصل بالفعل وذلك نحو بره البره ونجار الفجرة
 مما دل على المصدر دلالة معينة عن ال لتضمنه الاشارة
 الى الحقيقة واما غير العلم من اسم المصادر فانه يساوي
 المصدر في المعنى والشئع وقول ال والوقع موقع الفعل
 ولذلك عمل عمله واعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم مذهب
 الكوفيين والبغداديين وقال البصريون لا يعمل الا في ضرورة
 وهذا الخلاف في غير مفعول ونحو من اسم المصادر هذه تعمل
 بلا خلاف وقول ابن عصفور في قوله اظلموا ان اصابعكم رجلا
 اهدى السلام تحيد ظلم انه من اسم المصدر الذي لا يعمل
 الا حيث سمع وهم انبي وعليد من المناقشة ما تقدم لانه

جعل المسمى من اسم المصدر والحق انه مصدر كما تقدم
 وان كان غيرها لم يعمل عند البصريين ان كان فعله متجاوزا
 للملاحة وهو من اسم حدث الدلائل قال في شرح السدور
 والبلات ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث
 فاستعمل له كالخلاج فانه اسم لللفوظ به من الكلمات ثم نقل
 الى معنى التكلم والنواب فانه في الاصل اسم لما يثاب به العمال
 ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون
 الى حوازا اعماله تسكنا ثم قال ومنه ذلك البصريون فاضروا
 لفظة المنصوبات افلا انتهى وعلى هذا ينبغي حمل كلام الشيخ
 هنا ويأخر ان يضاف المصدر الى فاعله انما كان اكثر لانه اذا
 اضيف الى فاعله لا يستنكر عمله فيما هو مضمحل خلاف ما اذا
 اضيف الى مفعوله لانه اذا اضيف اليه وصرح بالفاعل
 يستنكر عمله فيه لانه عمدة يحتاج الى عامل قوي والمصدر
 ضعيف في العمل وتقبل دعوى هو مصدر مضاف
 الى الفاعل من دعا الخبز مضاف الى المفعول
 ولو ذكر ال الفاعل والمفعول وتابع المجرور الى
 اخره قال في السهيل ويتبع مجروره لفظا وحلا قال

في المساعده فبحر او يرفع او ينصب فنقول عذت من اكل زيد
 الظرف الطعام فبحر الظرف وكذا باقي التوابع وعذت
 من شرب اللبن الصرف زيد بحر الصرف وكذا باقيها وان شئت
 رفعت الظرف ونصبت الصرف وكذا الباقي وعلى رأي
 من يضيفه الى المفعول العام فقام الفاعل ومنهم المصنف
 نحو عذت من شرب اللبن الصرف بالجبر والرفع اذ الم
 يدكر الفاعل وكذا الباقي وسنأتي المسيلتان وما احاط به
 من الاتباع على المحل هو مذهب جماعة من البصريين ومذهب
 المحققين منهم وهو قول سيبويه ومذهب ابو عمرو والى
 الجواز في العطف والبدل والمنع في النعت والتاكيد وتلك
 قال الكوفون لكن اذا اضيف الى المفعول وراعت
 المحل فلا بد من الفاعل عندهم نحو عذت من شرب الماء واللبن
 زيد وللبحر قراءة الحسن ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس
 اجمعون وقال ما جعل امرؤ القوم سدا الا اعتداد الخلق
 المحمدا وهذا شاهد على الكوفيين ومن اطرا اعتبار المحل من
 البصريين الاحصاء عنده اتباع اللفظ ثم قال في التسهيل
 ما لم يمنع مانع وقال في المساعده فنقول يجنبني كرامك زيد

وعمروا ينصب عمروا عطفا على محل الكاف ولا يجزى من اعادة
 المضاف قال ابن الانباري وليس يستعمل لان بعض العرب قاله
 وقرا قارئون تسألون به والارحام عطفا على الهاء انتهى
 قلت كيف يمنع ان مالك من مثل ما ذكر مع انه قابل بجواز العطف
 على الضمير المحرور بدون اعادة الجار ثم قال في التسهيل فان
 كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر حذ في تابعة الرفع
 والنصب والجور قال في المساعده يجوز عند اضافة المصدر
 الى المفعول الظاهر وعدم ذكر الفاعل في التابع مطلقا بلامة
 اوجه مفعول عذت من تطلب المرأة وضربها بالجور على اللفظ وبالرفع
 على تقدير فعل النائب وبالنصب على تقدير فعل الفاعل
 ويحتمل على المحل لتسهيل ما اذا اضيف الى الفاعل او المفعول هذا
 فان كان صلة لال
 الى اخره اذا كان اسم الفاعل صلة لال فحله حكم الذي ضرب هكذا
 ذكر سيبويه فيحتمل ان يكون مراده من تفسيره بالماضي انه
 اذا عمل بمعنى الماضي فلا ولي حوازه عمله بمعنى الحال او الاستقبال
 لانه كان مع تجزئته عن الامر بعمل بعناهما ولا يعمل بعناهما ويحتمل
 ان يكون مراده انه اذا كان اسم الفاعل محلي بالام لا يستعمل في كلامهم

عاملا الا ومعناه الماضي وانما كان كذلك لان المجزوء عن اللام لا يعمل
معنى الماضي فتوصل الى اعماله بمعناه باللام مسئلة اذا كان
اسم الفاعل صلة لا امتنع تقدم محموله عليه لان ما في جزاء الموصول
لا يتقدم محموله عليه فلا تعالى عمرو ازيدا ضارب واما اللام
في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فليست بمعنى اللام عند بعضهم
كالمآزني فانها عنده حرف تعريف فلا يرفع فيه تقدم ما في جزاء الموصول
عليه وقال ابن الحاجب في قوله تعالى اني لكامل من الناصحين الظاهر
ان لكامل في مثل هذا متعلق بالناصحين لان المعنى عليه فان اللام انما
جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما قرأ الاكثر من ذلك
لان صلة الموصول لا تعمل فيما قبله والفرق عندنا ان الالف واللام
لما كانت صورتها صوت الحرف المنزل من الكلمة منزلة جزوا بها صارت
كغيرها من اجزاء انتهى وقيل انها بمعنى الذي عند اخرين وفيه محمول
المحذوف وهو زهد واكائه لما قبل كانوا من الزاهدين لم يعلم
في اي شي زهدوا فاجبه لسائل ان يقول في اي شي زهدوا فقل
زهدوا فيه وقيل انه في قول الاضمار على شرطية التفسير بقدر
كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين والظاهر القول الثاني لما تضمنته
القول الاول من تقدم صلة المجزوء وهو الزاهدين وصلة قوله

فيه على المار اعني من وصلة المجزوء لا تقدم على المار
وان لم تكن عمل شرطية الى اخره قال في المساعد فصل بعمل اسم الفاعل
غير المصغر والموصوف بخلاف الكسائي اي في المسائلين ويقول
اخذا ابو جعفر الخطابي في المصغر وما في الكوفيين في المسائلين
ويقوله اخذا ابو جعفر الا الفرافان مذهبه مذهبه البصريين
وهو ان المصغر لا يعمل فلا تقول هذا ضارب زيد ايا الضرب لئلا
الاضافة وكذا الموصوف قبل العمل فلا تقول هذا ضارب عاقل
زيد اذ ان اخذ محموله جاز ان يوصف فتقول هذا ضارب زيدا
عاقل ومحل الخلاف في المسائلين الاعمال في المفعول ومن هذا يخرج
انما استدلاله الكسائي على اعمال المصغر من قول العرب اظنني
مرحلا وسورا فربما ليس بحجة للمدعي لانه انما عمل في الطرف
والطرف بكيفية ادنى راحة من الفعل وانما الاستدلال على اعماله
بعد الوصف بقوله وقابلة حتى على اظنه فخرج على ان حتى حال
من الضمير المستكن في اسم الفاعل او على ان اظنه محمول محذوف
اي قالت او تقول اظنه مفردا او غير مفردا فاجمع تثنيته ولا جمعه
سلامة ولا مكسرا اعماله فتقول هذا ضاربان زيدا او هؤلاء
ضاربون او ضاربات او ضارب عمروا كما تقول ضارب عمروا

وفرقوا بين الصغير والكبير مع انهما معا من خواص الاسماء بان
 التكسير جاء بعد استقرار العمل فكسب الجريان وفيه نظر
 ومن هذا نزع النحس الى قول الكسائي **قوله** لانه على حكاية
 الحال معناها ان تقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي
 كانه موجود في ذلك الزمان كانه موجود الآن وليس المراد بها
 ان اللفظ الذي في ذلك الزمان كلي الآن على ما يلفظ به كما في قوله
 دعي من زمان ان يجوز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ وقال
 جازاه معنى حكاية الحال ان تقدر ذلك الفعل الماضي واقع
 في حال المتكلم وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك
 تحضر للحايط وتصور له الشيء منه تقول رأت الاسد فاخذ
 السف فاقبله **قوله** يحول صيغة فاعل للمبالغة جواز
 اعمال امثلة المبالغة الخمسة مذهب سيبويه رحمه الله ومنع الزبادي
 والمبرد والمازني واكثر البصريين اعمال فيعمل وفعل واجاز الجرجاني
 اعمال فعل وخالف في فعل والصحح مذهب سيبويه ومنع الكوفون
 الاعمال مطلقا وزعموا ان ما جاء منصوبا معها على افعال فعل يعسر
 المثال قالوا وكذا لا يجوز لعدم المنصوب بعد هذه الامثلة ورد
 الاول بكثرة محكي المنصوب مع انشاد نظما والاصل عدم التقديس

وقد روي في الامثلة

ادراك الجريان بلفظ

والثاني سماع التقديم ومنه اما العسل فانما شراب واعلم ان حجة الكوفيين
 على منع اعمال امثلة المبالغة انها لما زادت على الفعل بالمبالغة اذ لا
 مبالغة فيه خرجت عن كونها عاملة **قوله** سوق سمانها اي سحر سمانها
 اي الابل يريد المبالغة في الوصف باجود **قوله** واما ما عدا الثاني
 الى اخره فية شيء لانه قال في باب الاضافة انه اذا كان المضاف وصفا
 متقدما الى معقولين فلك ان تصيغه الى الاول وتفصل بينهما بالتالي
 يجوز في الجرم مع كونه غير مثال وهذا حكم يوجب نصبه فهو مخالف
 لما تقدم الا ان يقال المضاف اليه قال المضاف تقدر فلا فصل
قوله واذا اتبع الجرو فاما الوجه جرو التابع الى اخوه قال
 في المساعدة ونحو المعطوف على مجرور ذي الالف واللام ان كان
 مثله نحو جأ الضارب الغلام والجارية او مضافا الى مثله نحو
 جأ الضارب الغلام وجارية المرأة او الى ضمير نحو جأ الضارب
 المرأة وعلاما والمسألة الاولى متفق عليها وحكي المصنف الاتفاق
 ايضا في الثانية والثالثة وحكي ابن عصفور عن المبرد منع الجري في
 الثالثة وتعين نصب وحكي السلوين عنه جواز الجر فيها وروي
 بالوجهين **قوله** الواهب المائة الجاهز وعندها زوي
 بحر عبد ونصبه وحكي ايضا عن المبرد ومنع الجر في الثانية الا ان

كان غير ذلك وفاقا لا إلى العباس كان يكون المعطوف علما أو اسم إشارة
 أو مضافا إلى معرفة غير منصوبة بال فلا يجوز عند المبرد جرز زيد في
 قولك هذا الضارب الرجل وزيد لعدم صحة الضارب زيد وأجاز
 ذلك سيبويه ومن حكاه عن سيبويه المصنف والستوبين وظاهر
 كلام سيبويه أنه سماع عن العرب فإنه قال مر قال هذا الضارب الرجل
 وعبد الله وجهه أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المبتوع ولهذا جاز
 رب رجل وأخيه وتفضل القول في تابع اسم الفاعل الصالح لنصب
 المفعول تلخص أن المفعول أن كان منصوبا نصب التابع نحو هذا مكرم
 زيد أو عمرو أو أجاز الكوفيين والبغداديون أن يكون مستند لمن يقول
 امرؤ القيس فظل ظاهرا اللهم فرب من منج صفيق شوا أو قد ير محل
 قالوا جرد بر عطفنا على موضع صفيق أو يجوز خفضه بإضافة منج
 إليه وخرج على تقدير منج أي ومنج قد ير أو بمعنى الواو لا جل
 بين وإن كان المفعول مخفوضا والتابع لغت أو تو كيد فقتل فقبل
 بحرف فقط نحو هذا ضارب زيد الفاعل لغته وقيل نصب أيضا وعطف
 البيان كاللغة وإن كان التابع بدلا أو عطف شق فالوصف أن عري
 من آل بكر نحو هذا ضارب زيد أخيك وعمرو ومجوز النصب عند من
 لم يشترط المحر كالأعلم فيقول أظال وعمرو أو من شرطه منع النصب

فان نصب في العطف ضمير له ناصبا وهو ظاهر قول سيبويه وإن
 قرن الوصف بالمتني أو جمع سلامة لذكر فالجر والنصب ذكره
 ابن عصفور والآن ترى فنقول هذا الضارب زيد أخيك وعمرو
 وإن شئت أظال وعمرو أو في جواز النصب بغير ضمير على شرط المحر
 وإن قرن بها وهو غير ذينك فالتابع أن عري من آل أو من الإضافة إلى
 ما هي فيه أو إلى ضمير ما هي فيه نصب نحو هذا الضارب الرجل أظال وزيدا
 وأجاز سيبويه العطف على اللفظ ومنعه المبرد وإن لم يعرف قد سبق
 ذكر جرحه من نقل على المبرد الخلاف فيه والنصب لا يخفى حكمة لعدم معرفة
 بعد ما تقدم انتهى تنبيه جوز في تابع مجرور اسم الفاعل أن يكون
 منصوبا بواو صرنا ذكر وجزم في تابع مجرور المصدر أن يكون مرفوعا
 أو منصوبا على المحل فما أحكه في ذلك **هذا ما**
أما في اسم المفعول وهو ما دل على صحت اسم المفعول
 وإن دل على حدوث لكن لا فائدة في ذكره في حده لأنه ليس من المستقاة
 ما يدل على صحت ومفعوله غرض حتى يذكر لأجل الاختراز به عري
 آخر بخلاف اسم الفاعل فإنه يشركه في الدلالة على الحدث وفاعل
 أفعال التفصيل والصفة المسببة فلا يكيد مذكور في حده ليجر عنهما
قوله ويتفرد اسم المفعول إلى أخيه فيه نظرا لأن اسم الفاعل

اللازم اذا كان مرفوعه سبيدًا يجوز لك ان تحول الاسناد عنه ثم
تنصبه **قوله** بعد تحويل الاسناد انما قال بعد تحويل الاسناد الى افعه
لان لا يصح اضافته الوصف الى مرفوعه لانه عنه ولا يصح حذف
مرفوعه لانه فاعل فلم يبق طريق الى اضافته الى مرفوعه الا بان
تحول الاسناد عنه الى ضمير يعود على صاحب الوصف ثم تنصب
المرفوع المحول عنه ثم تجزئ **قوله** انما قال بعد تحويل الاسناد
الملاحضه اعلم ان لغدي فعل بالفتح الكرم من لزومه
ولزوم فعل بالكسر الكرم لغديه **قوله** والذمى ذملت الابل
دميلا اي اسرعت **قوله** فقياسه الفعال ليس المراد من قوله
فقياس مصدره الفعال او الفعل ان كل مصدر يجوز فيه الامر ان
بل المراد انه اذا سمع مصدر هذا الفعل اصد هذا من الوزنين كان قياسًا
قوله كالرغب يتسريه الى انه جاءه مصدر على القياس
قوله وفي فعل نحو حسن اتي وشذ في فعل **قوله** انما قال
قوله غير انما قال **قوله** ثم حذف الالف الثانيه الى اخره اي
على اللاح كما قام اقامه اصل اقسام اقوم واصل اقامه اقواما
تعلت حركه العين الى الصحيح الساكن قبلها فصار ما قبلها مفتوحا
مع حركتها في الاصل فلبت الفاء لذلك لم اجتمع ساكنان حذفنا

[illegible]

جميع ما عدا فاعل من هذه الصفات يدل على الدوام والنبوت
 دائما والحاصل ان فاعلا اما ان يدل على النبوت او لا ان دل
 على النبوت فهو صفة والا فهو اسم فاعل **هذا باب**
اسماء المفعول ومنه مبيع ومقول ومرمى اعلم
 ان اصل مبيع مبيع فقلت منه اليا الى الساكن الصحيح قبلها
 ثم قلت الضمة كسرة ليشمل اليا لان اليا متى سكنت آخر ضمة
 اما ان تقلب الضمة او اليا ثم اجتمع ساكنان حذفنا بينهما لانه
 زائد ولا نه قرب من الطرف واصل مقول مقول فقلت ضمة الواو
 الى الساكن الصحيح قبلها ثم اجتمع ساكنان حذفنا بينهما ما ذكرنا
 واصل مرمى مرمى اجتمع الواو واليا وسبقت احدهما بالساكن
 وجب قلت الواو واو ادغام اليا في اليا لاختصاص المثلين **قوله**
 بشرط الا بيان بحكم مضمومة مكان حرف المضارعة انما لم بشرط
 فتح ما قبل الاخر على العبارة الاولى لان الفعل المضارع مما
 زاد على الملاحمة اذا كان مبنيا للمفعول لا يكون ما قبل اخره الا
 مفتوحا فلا فائدة في اسنائه لانه حصل الحاصل **قوله**
 نحو قد رورحم مثلا لان لما لم يعمل بمعنى فاعل **هذا باب**
الاسماء المفعولة لعدم اللبس لكنها لا يحسن فيه

نظرا لانه كان ان لمال في زيد كانت الاب ان الوصف مضاف
 الى المفعول ويكون المعنى انه كتب لفظ الاب وليس بشئ **قوله**
 لان الصفة لا تضاف لمفعولا الى اخيه ذكر الشيخ سعد الدين في
 حاشيته على الكشاف لما تكلم على قول الكشاف الذي ذكره على قوله
 تعالى مدح السموات والارض واذا قضى امرانا نقول له كن فيكون
 ان الصفة المستبهة لا تضاف لمفعولا الا عند صحة تحلها للضم
قوله فلا دور في التعريف المذكور عالم بكونه دورا لافعال الكهنة
 فالمعرفة بالصفة المستبهة موقوف على استحسان الاضافة لما هو
 فاعل في المعنى والمعرفة باستحسان الاضافة موقوف على النظر في
 معناها وهو ان ينظر في معناها الثابت لنا علما فيكون بحيث
 لو حوّل اسنادها عنه الى غيره لا يكون فيه لبس ولا يقع فتحسين
 حينئذ الاضافة الى الفاعل معنى **قوله** ومن ثم صح النصب في زيدا
 انا ضاربه اي لاجل ان مفعول اسم الفاعل يقدم عليه صح الاستغناء
 في نحو زيد انا ضاربه وامتنع مع الصفة المستبهة لانها لا تعمل فيه
 مقدما وتلا لا يعمل لا يفسر في هذا الباب **قوله** وامتنع
 في نحو زيد ابوه حسن وجهه الاولى ان يقال بقوله وجعل اب
 زيد حسنة لان في زيد ما لعا اخر وهو كونه غير سبي

وكلامة فما جعل منه نحو السيد **تجيب** يراى على ما ذكره فروق
اخرى وهي لا تعطف على محل نحو ظها ولا تعضل معجولها عنها
وتؤنث بالالف نحو حمر الوجه ولا تنصب الضمير ولا تعمل بحذوفا
ومرفوعها يجوز نصبه وجره ومرفوع اسم الفاعل ليس فيه سوى
الرفع **والسبب** والصفة مع كل من الثلاثة اما نكره او معرفة
فقولك او معرفة يقتضي ان ال فيها حرف تعريف وفي باب
الموصول قال ما يقتضي كون ال فيها اسما موصولا وانما ذكره هنا
صرح به في المعنى **هذا السبب** قال ابن اياز
في شرح الفضول السبع استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي
سببها وخرجها المنعج منه عن نظايرم فقولنا استعظام لان
التعجب لا يتصور الا مخمخوز في حقه الاستعظام ولذلك لا يرد
من الله عزاسمه فان جاء في الكتاب العرس ما ظاهره ذلك حرف
الى المخاطب كقوله تعالى فما اصرهم على النار اى هو لا محض تك
ان تعجب وقولنا زيادة لان التعجب لا يكون الا تما من يدوسقض
واما الحلق الثانية فلا يعجب منها وعنها احتز المصنف بقوله
غير ظفقه وقد شد ما اطوله وما اقصره وقولنا في وصف
الفاعل لانه لا يجوز التعجب من الفعل الواقع بالمفعول فلا يقال

ما اضر زيدا اذا تعجبت من الضرب الواقع به وقد شد من ذلك
ما اولعه بالشي وما اعجبه برأيه وقلنا حتى سببها لانه انما
يقع التعجب عند ذلك الاثر الى قولم اذا ظهر السبب بطل التعجب
وقولنا وخرجها المنعج منه عن نظايرم اقل نظيره لان ما كثر
نظايرم في الوجود لا تستعظم وقيل في تعريفه انفعال **تجيب**
النفس عند الشعور بما من كفى سببه وقيل هو تغيير النفس لما
ورد عليها من امر خارج عن العادة **قوله** وقال الاخفش
هي معرفة ناقصة اى لانها تحتاج الى صلة الا انه يقتضي ان يكون
معرفة بخير الصلة مع ان تعريفها لا غيرها كذا قيل وليس شيء
وما ذهب اليه الاخفش منعت لو جهتين الاولى ان التعجب
كما سبق بانه الايهام وعدم الايضاح والموصول تعرفه صليته
وتخصيصه فيتناهيان والثاني حذف الخبر وهو خلاف الاصل
فلا وجه للقول به مع الاستغناء عنه **والسبب** واجمعوا
على فعلية افعال انما اجمعوا على فعلية لانه على صيغة لم
يصنع عليها لا فعل بخلاف احسن فانه على صيغة يفتي عليها
الافعال والاسماء **قوله** معنى صار ذا كذا الى اخره ليس
من افعال الذي للتعجب لان ههنا فعل للتعبية وههنا فعل

الضرورة فلو قلنا ان افعل ما خوة من افعل الذي للتعجب لزم
 منه اختلاف معنى الهمزة فلما قال معنى صار ذا كذا وانما
 قلنا يلزم منه اختلاف معنى الهمزة لانه لا يمكن ان يكون الهمزة
 في افعل للتعجب لانه لا متعول معه تعدى اليه **قوله**
 قال ابن كيسان الصبر للحسن معناه عند ابن كيسان احسن باحسن
 يزيد اي افعل به ما تستيت من التجب البناء ورد بقولك يا زيد
 احسن تعمرو **قوله** وقال غيره اي محم قال بان فيه ضميرا
قوله ويجوز حذف المتعجب منه انما جاز حذفه مع افعل
 به وان كان فاعلا لانه في صورة الفضلة مسيلة لا يتعجب
 الا من مختص لا يقال ما اسعد رجلا من الناس لعدم الفائدة
 بل ما احسن زيد او ما احسن رجلا اتى الله لان المتعجب منه
 مخبر عنه من جهة المعنى ولذا حذف ان علم **قوله** مسيلة
 وكل من هذين الفعلين متموع التعريف قال ابن اراز عدم
 تعريف فعل التعجب لان المضارع يحتمل زمانين الحاضر والمستقبل
 والتعجب في الافعال ما هو موجود متساهد وقد تعجب مما
 مضى ولا يتعجب من المستقبل وكثير هو الاستعمال لفظ يحتمل
 الاستقبال للامير القين شكا ولذا كثر هو الاستعمال

اسم الفاعل لانه لا يخص زمانا فلا تقول ما يحسن زيدا ولما
 تحسن زيدا **قوله** وعلة جمودها تضمنها الى اخيه اي فلهذا
 جعلوا صيغتها لا تختلف لتكون دكرا مارة على ان كل واحد
 قد تضمن معنى لسرله في صله والا ليجر تضمنها معنى حرف التعجب
 لا يقتضي جمودها **قوله** واحدا اذا حلت بان اخولا صدق
 اقيم يدا راكح ما دام حزمها ومن الفصل بالمحور قول عمرو بن
 معدى كرب ما احسن في العجا لقاها والشر في الزيات عطاها
 والزيات لسكون الزاي واحده لربة وهي صفة ولدك سكنت
 عينها ومعناها الشدة والقحط ومنه خيلت ما اخرى يدي
 اللب ان سري صبورا ولكن لا سبيل الى القبر **قوله** وشد
 ما اذرع المرأة ابن القطاع في الاعمال ذرعت المرأة حوت
 يداها في العمل في ذراع فعلى قوله لا شد ود في ما اذرع المرأة
قوله ومثله ما اتمته من قولهم هو قمن كذا اي حقيق به
 واحده من قولهم هو جدر كذا اي حقيق به **قوله**
 نحو ما اظلم الليل وما اقر هذا الفعل في هذين المثالين بمعنى
 فعل **قوله** على هذين القولين اي من منع مطلقا ومن فصل
قوله ما اعطاه للدارهم الهمزة فيه للتنقل اي للتخذه

قوله الا ان مصدرها يكون مؤوولا انما كان مؤوولا لظهور
 معنى التثنية والمثنى للمفعول **قوله** فمن النوع الاول اي مما يكون
 مصدره الصريح منصوبا بعد اشد **قوله** والا فمن الثاني اي
 مما يكون مصدره مؤوولا **قوله** واما الجايد الى اخره فيجوز عليه
 ان يذكر ما فقد الفعلية من القسم الذي لا يتجرب منه البتة **قوله**
 ولا يتجرب منها البتة وكذا ما عدم معنى الفعلية لا
 يتجرب منه الا شذوذ **قوله** **قوله** **قوله**
قوله جامدان سبب جمودهما ليرزوما انشا الملاح والذم
 الذي هو من المعاني التي من حقا ان تؤدي بالحروف **قوله**
 او بالاضافة الباء زائدة لان ما بعد او تسمى لقوله لا الجسمية
 او بقدر قبل الاضافة مكتسبة ويكون قسمها لقوله مقارنين
قوله او الى مضاف لما قارنها وكجوز ان يكون مضافا للفهر
 ما فيه ال نحو قسم اخو المي ونعم شيهاها **قوله** او
 مضمرة مستترين اعلم ان اذا علم حلس الفهر يجوز ان يستغنى
 عن التمييز نحو من توفنا لوم اكعب فيها ولغيت واعلم ايضا انه
 لا يمنع منه زوال الابهام بدونه لانه كما به توكلدا نحو ان
 عدة السهور الابهام ونحو وقد علمت بان دين محمد خير اديان

الجملة

البرية وما فتحم المرد من رجل تهاجم لا يقال التميز رجل
 وهو لا ينفرد وحده فكيف يمثل لما افاد فيه التميز معنى
 زائدة باعتبار الامنة وهي تهاجم ونسبت اليه الافادة باعتبار
 انه هو المنفرد **قوله** وكجوز ان يكون خبرا لمبتدأ يجوز
 ان يصغورا ان يكون مسددا لهدف خبره وجوبا ورد بان علم
 ليس شي مسددا **قوله** وليس منه العلم نعم المقنى الى اخره
 هذا اذا رفع العلم بلا ابتداء اما اذا نصب بعامل محذوف فانه
 مع التثنية **قوله** وكل فعل بلائي صالح للتجرب **قوله**
 فعل بلائي زائد لذات قبل وفيه نظرا لانه لو قيل وكل صالح للتجرب
 الى اخره لا وهم دخول ما كان زائدا على يلا في هذا الحكم فان
 قيل قوله يجوز استعماله على فعل يفتح ايهام دخول ما زاد
 على الملاح قلت لا بد منه لان استعماله على فعل يفتح حيث
 لا حذف وحيث كان زائدا على يلا في ورد الى فعل بواسطة
 الحذف **قوله** فانه يجوز استعماله على فعل وذلك لان
 فعل المعنى مطبوع عليه ما هو قائم به نحو كرم او كطوبوع
 عليه خوفه وشعر اذا صار اطمينا **قوله** ولذي
 فاعل فعل ان تاتي به اسما وان تجر به بالباء لما تضمنه فعل

معنى التحيي عومل معاملة احسن من رجله واستمع ذلك في
نعم لعدم التخصيص ولذلك يستغنى عن اعله عزال نحو وحسن اولئك رقبتا
اي ما احسن ونحو من افعال على وفق ما قبله نحو ال بدون
كمره وارجالا لانه منزل منزلة ما الكرمه رجالا ولا يجوز ذلك
في نعم وقوله تعالى كبرت كمال الامر من **شع** مررت
بآيات جاديهن آياتنا من اجمع من الفاعل والتميز جاديهن
آياتنا وكذا جاديهن آياتنا واعلم ان قولك نعم زيد لا يحتاج فيه
الى ذكر المخصوص كما في نعم الرجل بل الفاعل هو المخصوص وهو
يعني نعم الرجل زيد في افاقة المدح مبالغة وان كان ذلك
فيه مدح من غير ان في فعل من المبالغة لانه لم يطوع عليه
او لم يطوع فعاد في فعل ما في نعم من المبالغة بالكثر او عموما
ومخصوصا لكن يمكن ان يقال فيما اذا كان فاعل فعل مفعولا
بالام وذكر المخصوص انه ابلغ لانه فسا وله فماله وزاد
عليه بما ذكرنا من بناء فعل المقتضي لفعل مطبوع او لم يطوع
فليست في جوابه **نحو** يجوز فيه ان يسأل عنه اي من
غير فعل **نحو** وقيل ركبنا وغلبت الغلبة فانه في
المتننى وهذا الصنف ما قيل يجوز حذف المخصوص كقولك الا

وليس كذلك واما نحو قوله لوقلت ما في قومها البيت فاجازة المصنف
في الاختيار وجعل الجريفي كالجريمن وجعله ابن عصفور ضرورة
فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبله من مجرور من
او في لم نعم اجملة وشبهها مقامه الا في ضرورة انتهى
او بعض اسم اي ولو كان المنعوت بعض اسم الى اخره ولا يجوز ان يكون
المراد او كان التعت بعض اسم لفساده **مسألة** ان لا يرد من حذف
الموصوف قول الشاعر انا ان جلا وطلاع الثنايا ان لم يجعل جلا
علما منقولا ومنه وعندهم فاصرات الطرف اي حور **الثانية**
يجوز وصف الصفة ومنعه بعضهم وعلل المنع بانها كاللعمل
والفعل لا يوصف ورد بان تصغيرها حارز والفعل لا يدخله
التصغير **نحو** فلم اعط شيئا ولم امنع انما جعل شيئا في
قوله ولم اعط شيئا موصوفا بطل بل محذوفا لانه لو لم يكن كذلك
لزم التناقض بين لم اعط شيئا ولم امنع **نحو** لما فرغ
وحيدا انما احتاج فرع ويحد الى صفتين لان البيت للمدح وهو
لا يحصل بآيات الشعر والجيد مطلقا بل بآياتها موصوفين
بالسواد والطول ومثله في حذف صفتين اكل امرؤ تحبسان
امرؤا ونار تو قد بالليل نارا اي مرؤا نارا ونارا نارة **نحو**

لم يتعرض لوجوب حذف المنفوت مع انه يجب نقول جأ الفارس
اي الرجل الراكب الفرس ولا نقول جأ الرجل الفارس ونقول
جأ صاحب اي الرجل صاحب لك ولا نقول جأ الرجل صاحب
واعلم ان اصل صاحب ان يطلق على كل ما يصحبك من حيوان وغيره
الا انه خص في الاستعمال بالرجل صاحب وليس من باب حذف
الموصوف وجوبا قولك جأ الاطلس وهو الذي في لونه غيره
والاورق وهو من الابل الذي في لونه بياض الي سواد بل لك
ان تصرح بالموصوف **قوله جأ الفارس التوكيد**
لمجد التوكيد في هذا الكتاب وحده في غير ما به تابع تقررا
المتبوع في النسبة او الشمول واما قوله بعد واما التوكيد الي
اخره فليس جأ التوكيد بل تقسيم منه وقوله في النسبة
اي تقررا في انه هو الموصوف الموصوف على سبيل الحقيقة
او ان الاسناد اليه لم يقع على سبيل الغلط او دفع غفلة السامع
عن سماع المسند اليه والتاكيد والتوكيد لغتان ومعناه
لغة الاحكام واصطلاحا ما ذكرناه **قوله سبعة**
الفاظ حاصل اللفاظ السبعة ان اثنين منها لا يختصان بشئ
دون اخر وهما النفس والعين واثنين يختصان بالمتن

٢٥
١٢٠
وهما كلا وكلتا وما يختص باجمع وما هو في حكمه وهو الباقي واعلم ان
المصنف لم يعد جميع اللفاظ التاكيد لانه بقي عليه ان يعد اجمع وما
تصرف منها وهو سبعة واحصون وجع ولعل عذره في ذلك انه يرى
ان التوكيد بها في الاكثر عند تقوية التوكيد كما اصله فلهذا اقتصر
على ذكر السبعة لانها الاصل بالنسبة الى اجمع وما تصرف منها وانما قلنا
في الاكثر لانه سيقول بعد وقد توكيد من وان لم يتقدم كل فيكون
كل منها مفيدا اصل التاكيد لانه فيك واعلم انه اذا اكد باجمع وما
تصرف منه لا يضمن الى ضمرا أصلا واعلم ايضا انها لا توكد بها وبالسبعة
التي ذكرها المصنف الا المعرفة وانما كان كذلك لان المعرفة تدل على
التخصيص والبعين والندرة على السبوع والعموم فالجمع بينهما
جمع من متدافعين لان هذه اللفاظ كلها معارف **قوله**
النفس والعين المراد بهما المفهوم من متبوعهما او ثقله الثقل واحد
الاتفال والثقل بالتحريك متاع المسافر وحبته فانه في الصحاح
قوله ويجب اتصالهما الى اخره لك ان نقول يلزم من هذا
الذي ذكره اضافة التي الى النسبة **قوله** فاما في النسبة
فلا تقع جمعها الى اخره قال ابن مالك في السهيل في باب كيفية
النسبة وجمي التوضيح ونحوها في المضامين لفظا ومعنى الى متضمنيهما

لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى واعلم
 ان ما ذكره هنا من جواز تثنية النفس والعين في التاكيد لم يكون
 الا ان كسان سماعا عن بعض العرب وكذلك الشيخ الرضائي وابن ابي
 واما من عداهم فقال بالمنع وما ذكره من ان غيره يعكس ذلك فشي
 لم نقل به احد وكل وجه صحيح وعامة لغته اي للجمع وما
 في حكمه ويجب اتصال بعض الموكدة اي اتصالها في اللفظ
 فلا يجوز حذفه عند البصريين واراثة تثنية وذكر في المعنى عن
 ابن مالك انه قد خلفه ظاهر كما في وهم القوم كل القوم بامر
 خالد وذكر اعراض الى حيان عليه وبحث معه فيما اعترض به
 في باب كل ويجوز كونه حالا هذا على رأي من يحيز
 لعدم الحال على عاملها الظرف اذا توسطت بين المبتدأ وخبره الذي
 هو الظرف والمصنف لا يجيز تبعاً للجمهور كما ذكره في باب الحال
 ويؤكد من اي كلاما عطف عليها وامتنع
 على الاصح اختصم الزيد ان الى اخره انما امتنع لان اختصم يقتضي ان
 يكون فاعله متعدداً واذا كان كذلك فيمنع التعدد وان لا يقل
 اختصم احد الزيد بن تم غدا عنه وقيل الزيدان
 اشترت العبد كله اي لا يبيع تعلق الشراء ببعضه
 وامتنع

ما قاله بعد البعض ان بعض العرب قال انها لا بلا ام ساء
 بالنسب وهذا المنسوب بالعطف قطعاً وهو مفرد لا جملة
 وهو دليل على عدم الاضمار حالة الرفع وما ذكره من انها اتفقت
 مع ذلك استغناء ما حقيقها هو قول ابن جني **اول**
 والتفصيل الظاهر ان المراد من التفصيل تفصيل المسند
 باعتبار تعلق المسند اليه به الا ترى ان القول يختلف باعتبار
 القائلين **اول** بالتقسيم اي تقسيم الكل الى جزئياته
اول بلجم مخرج او سافع ومنه جاء الخلافه او كانت له قدرا
 يقال سفع بناسيه اذا اخذها ومنه هذا البيت وقوله تعالى
 لتستغفن بالناسية **اول** لان متعاطف الواو المعطوف
 واحداً انسان فيكون قد جعل المعطوف عليه معطوفاً عليه
 محاراً وحاصل كلامه ان الواو اذا عطفت مفردة على مفردة
 يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فان كان ايجاباً كان
 ايجاباً وان كان سلباً كان سلباً وقوله المفرد بن بحر زيه
 عما اذا كان متعاطفاً الواو جليين **اول** ولا يجوز لكن
 عمر وعلي انه معطوف اي بل يجوز على انها حرف اسداء وهو
 حسدا حذف خبره للقرينة **اول** سلباً حكم الى لحيه

فعلى هذا يكون الاول كالمسكوت عنه **قوله** بعد الاولين
 اي الاحباب والامر وقوله وبعد الاخيرين اي المتقي والتهني
قوله واجاز المبرد الى اخره اي مع الوجه الآخر
 كونها نافلة الى اخره فعلى هذا يكون الاول كالمسكوت عنه
 كما في الاحباب والامر **قوله** واما لا يعطفها جواز
 ابن اخباز في النهاية ان يعطفها لا جملة نحو زيد قادم لا عمرو
 قاعد وتقيم زيد لا سافر عمرو **قوله** وان لا يصدق احد
 متعاطفها فيه شي لان ما قبلها ليس معطوفا وليس بشي
قوله فبقي عليه من شروط عطفه لا ان يقول وان
 لا يقتصر بالواو نحو ما جاني زيد ولا عمرو فلا هنا غير عطفة
 بدليل اننا نجد غير الاحباب **قوله** وهو حق ان كانت
 حقيقة من جهة السماع فلا استكمال وان كانت من جهة
 المعنى فلا يظهر مانع منه لان قولك جاني رجل لا زيد
 يحتمل ان يكون المراد برجل زيد فيتقيد بقولك لا زيد
قوله يعطف على الظاهر والضمير ترك التمثيل للضمير
 المرفوع المنفصل وقيل المحفوظ ليشمل الاسم المخفوض
 بالاسم او الحرف **قوله** ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض

انما قال ولا يكثر لئلا يلبس على انه ليس لازم اعادة الخافض **قوله**
 واله ابايك ابايك هو المعطوف ولذلك اعاد معه اله **قوله**
 قيل ومنه وصد عن سبيل ابيه انما قال وقيل بصيغة التمرين
 لانه لا يتحضر الاستدلال لانه يحتمل ان يكون محمولا لمصدر
 محذوف على رأي من يجوزون ونقله بعضهم عن سيبويه ويكون
 التقدير وصد عن السبيل **قوله** يحسن النفا الى اخره يرد على
 هذا الاختصاص ام المسئلة اجاز واحدتها مع المعطوف نحو
 فانا ادري ارشد طلابها فانهم جعلوا التقدير ام عني وقيل لا
 تعدى والمعنى هل طلابها **قوله** فالتجرت الملاوة فالتجست
 لان التي فيها او حينا ليس فيها العجرت **قوله** راك الناقة
 طليحان اي تعبان وهو خبر عن الراكب والناقة المحذوفة مع
 حرف العطف وانما كان كذلك لوافق المسند الخبر **قوله**
 وفي النوات العطف على محمولي عاملين وذلك لانه لو قيل ان يضا
 عطف على سودا وسحجة عطف على مرة لزم منه العطف على محمولي
 عاملين مختلفين لان العامل في سودا اكل والعامل في مرة ما
قوله لعدم الفارقة في تعقيد المحاجدين فصاحبة
 الايمان المنقول عن اهل التفسير ان المراد بالذين تبوا الدار

والايمان لا نصار وحيث قد يشك قول المصنف المهاجرين
لانما قسان متقابلان في العرف المصداق ان يكونوا هؤلاء مهاجرين
ايضا فيستقيم قوله وهذا على تقدير ان يقرأ المهاجرين
بكسر الجيم اما لو قرئ المهاجرين بفتح الجيم لاستقام كلام المصنف
لانهم هو جبراليهم لكن في هذا بعد كذا قيل والصواب ان يقرأ
بالفتح لان الآية في التثنية على الذين يحبون من هاجر اليهم مع انصافهم
بما تقدم فيكون هؤلاء مهاجرا اليهم لا مهاجرين وان كانوا مهاجرين
من حيثية اخرى **قوله** وكوز عرف المعطوف عليه الى
اخره وكذلك في ام المتصلة فانه قيل في ام حسبت ان يدخلوا
الحبنة ان المقدرا علمتم ان الحبنة جفت بالمكان ام حسبت **قوله**
بالفا والواو هكذا وجد في بعض النسخ المعتد وصوابه تقدم
الواو على الفا ليطابق التمثيل **قوله** وبكاهلا الى اخر المعطوف
عليه مرجحا مقدرا والمعطوف اهل وسهلا بنا على ان العامل
في اجمع واحد اي صادفت كذا وكذا الى اخره ومنهم من قدر
ذلك من عطف اجل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسببونه جعل
مرجحا واهلا منصوبين على المصدر **قوله**
البدل البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسي ربنا

ان بيدنا خبرا منها وفي الاصطلاح عبارة عما ذكر **قوله**
التابع المقصود باكل بلا واسطة ظاهر هذا الكلام ان المبدل منه
ليس مقصودا باكل كذا قيل وليس شي لان قوله المقصود باكل
بالنظر الى بقية التتابع لا بالنظر الى كل شيء حتى المبدل منه وكيف
يكون هذا مراد مع ان المصنف سيقول بعد هذا وان كان قصد
كل منها صحيحا فبدل اضرب وهو صحيح في ان كلاما من البدل والمبدل
منه لا بد وان يكون مقصودا في الجملة فلا بد وان يكون اكله صادقا
فتبين ان لا يكون هذا مراد فان قلت ما معنى قولهم المقصود
باكل قلت معناه انه حيث لو لم يذكر المبدل وذكر البدل لكان
اصل الكلام المقصود حاصلا وهذا هو الذي ميز البدل عن بقية
التتابع لانه ليس شي منها بهذا حيثية اذا علمت هذا علمت انه
لا حاجة الى قوله بلا واسطة لان الواقع بعدل او لكن ليس بهذه
الحيثية **قوله** وهو بدل الشيء الى اخره قوله لينبه به على
ان معنى قولهم بدل الكل هذا الذي ذكره لا ما يفهم من كلامه لفظ كل
قوله ثم عموا وصموا اكثر منهم ان جعلت كثير منهم بدلا من
الغدير من المتصلين اعني الواو من كنم منه توارد علامان على
معمول واحتمل ان جعلته بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف

فهو متوقف على جواز حذف البدل **قوله** وان كان قصد كل
 منها صحيحا فظاهر هذا الكلام ان كلاما من البدل والمبدل منه مقصود
 قصد صحيحا وعلى هذا فلا بد ان يفرق بين العطف في كل منهما
 والعطف بينهما ان البدل في هذا القسم مقصود على وجه نصير
 الاول كالمسكوت عنه فيجوز ان يكون مراداً وان لا يكون
 كذلك فلتأمل **قوله** ونحو قمت انت المراد يكون انت في
 قمت انت تؤكد العلاقة بجوز كونه مؤكداً اجماعاً لانه
 متعين فانهم يجوزوا فيه البدلية ايضا واماماهو مختلف
 نحو مررت بك انت مثلاً فالاجماع على انه يؤكد ليس غير
 والظاهر في رايك اياك جواز الوجهين والافعال الفارق
 بينهما ومن قمت انت **قوله** استيتني ابن مالك ما افاد
 الاضرب نحو اياي اياك قصد زيد **قوله** وكذلك نحو
 رايك اياك الى آخره اي اذا وقع ضمير منصوب منفصل بعد
 ضمير منصوب مفضل كان الثاني مؤكداً او فلان لا يكونان
 والتأني في هذا من الضمير على راي المصنف وجماعة لا يكون
 بدلاً **قوله** واجملة من مثله اي في كونه جملة سواء كانت من
 نوع او من نوعين اي كانت اسمية وفعلية ذكره في المعنى

في الباب الخامس في ايجاد السادسة قبل النوع الثامن منها فقال
 وفي بعض المباحث في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم من
 كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من فعلها بعضهم
 على بعض هذا مردود بان الجملة الاسمية لا تبدل من الجملة الفعلية
 انتهى ولم يبق دليل على منطاع ذلك انتهى **قوله** مثل لقوله تعالى
 ياتي انما ايضا عطفه لما ابدل فيه الفعل من الفعل والظاهر
 انه من ابدل الجملة الذي هو قسم ابدال الفعل من الفعل **قوله**
باب العطف **قوله** وهذه الاحرف ثمانية اختلفت في
 ادوات النداء فقيل انها احرف وهو الصحيح وقيل اسماً لدعوا
 المحذوفة من جملة الضمير الفاعل وقول ابن الطراوة النداء انشأ ودعوا
 خبر سهولان ادعوا المقدرا انشأ كبعث واقسمت **قوله** اصل
 يا عبداً ادعوا عبداً به فلما حرف تنبيه وادعوا فمؤد به
 الانشأ ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء انشأ
 او جبروا لحدفه استعنا بقرينة الحال وما جعلوه كالنائب
 عنه وهو **قوله** وفي باب الاستغانة وقيل ان را
 تدخل في باب الاستغانة لقول عمرو ابن العاص رضي الله عنها
 واعجباً منك يا ابن العاص ابن عقيل **قوله** وقمت فيه بأمر الله

يا عمرا الدليل على ان عمر مبدى به هذا انه الحق به الف الذب
 وانه قاله بعد موت عمر **قوله** واسم اكنس قال في الباب
 ويجوز حذف حرف النداء الامن اسم اكنس وقال السيد في
 الشرح والمراد باكنس هنا كل ما كان نكرة قبل النداء سواء عرف
 بالنداء ام لا وعلى هذا فكان الاول بالمشيخ ان يقول واسم
 اكنس من غير ان يضم اليه شيئا اخر لانه يكون شاملا لهذا القسم
 والقسم الذي ذكره بعد وبعد الاقسام سبعة وينبغي على ان
 الكوفيين كالحقون في القسم الثاني من اسم اكنس وقال ابن
 الحاجب في تحليل امتناع حذف يامن اسم اكنس انها لو حذفت
 لادى الى كثرة التحذف لان اصل يارجل يارجل الرجل فحذفت
 الالف واللام استغناء عنها بيا وحذفت اي لانهم ما اتوا بها الا
 وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقى يارجل وكرهوا ان يحذفوا
 من حرف النداء اسمي ولا دليل على ما قال وقال بعضهم انما امتنع
 حذفها معه لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفها لانه انما يستغنى عنها
 اذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتنبها لما يقول له
 وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معروفا بحرف النداء فذلك
 لا يحذف لان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن

بتأوه على اصل التذكير **قوله** والمعمد لوقال وصير مخاطب
 لكان اولي لان ضمير المتكلم والغائب لا نادى واعلم ان هذا ضمير
 الخطاب فيه خلاف وفتح ابوابا من مشقة والمالعون يؤذون
 يا انتا بان يا تنبيه وانت مستدا وانت الثاني تؤكد والموقوف
 خبر والمثاق الاول بان اياك منصوب معقد ردل عليه الظاهر
 ويا تنبيه واذا قيل يجوز قيا اياك هو القياس لانه مفعول
 حذف عامله ويا انت اما على بناء به ضمير عن ضمير نحو ما انما كانت
 اولا لانه لما اهرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز تجيئه بلفظ ضمير الرفع
قوله وصيت بك اللهم ربنا فلن اري اذن الها غيرك الله
 راضيا الله منادى حذف منه حرف النداء نحو يوسف اعرض
 عن هذا الا ان هذا الحذف شاذ خلاف يوسف اعرض عن هذا
قوله واسم الاشارة قال ابن الحاجب في تحليل امتناع
 حذف يامن اسم الاشارة انها لو حذفت لادى الى كثرة التحذف
 لان اصل يا هذا يا اي هذا وفيما قال نظر وقال بعضهم لا يجوز
 حذفها من اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما اشار اليه
 للخطاب وبين كون الاسم متساويا اليه وكونه منادى مخاطبا
 شافرا لما اخرج اصل وضعه جعله مخاطبا بسبب النداء

اجتمع الى علامة ظاهره دالة على ذلك وهي حرف الذا فائدة
اللهم المنيح المستددة فيه قايه مقام حرف الذا وانما اخرج
تبركا بالابداه باسمه تعالى واسم الله تعالى انما امتنع
حرف حرف الذا من اسم الله تعالى والضمير لان تذا كل منها
على خلاف القياس فلو حذف حرف الذا لم يدل عليه دليل
واحد انما يكون للدليل وانما امتنع احد حرف من اسم اجتنس
المعنى لانه معرفته بدا وحرف التعريف لا حذف مما تعرف به
قوله واقتد محذوق اي بالمحذوق حذف منه حرف الذا
وهو مثل يضرب لكل مضطر نخل بافتدا المالك تخلصا لنفسه
عن الشدايد **وقوله** واصبح ليل اصله بالليل ومعناه
ادخل في الصباح وصر صبحا بالليل قبل اول من قال هذا المراد
طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا عند النساء فجعلت تقول
يا خرا الفتيان اصبحت اصبحت فيقول لا فرحت الي خطاب
الليل كانوا تستعطفه لفرط مستفتها فقالت اصبح ليل فذهب
مثلا يضرب في شدة طلب الشيء **وقوله** وذلك عند البهرس
ضرورة وتشد ود الضرورة راجعة الى النظم والشدود
الى التثنية **وقوله** يجب فيه ان يبنى الى اخره انما يبنى على

حركة لان بناءه عارض غير لازم ليحصل الفرق بينه وبين
اللازم البناء وبنى على الضم لانه لو بني على الكسر التيسر بالمتاد
المضاف الى ما المتكلم المحذوف ياوه الكتاب بالكسرة عنها نحو يا
غلام ولو بني على الفتح التيسر بالمتاد المضاف المحذوف الله
اكتنا بالفتحة في بعض اللغات نحو ما غلام **وقوله** سوا كان
ذلك لتعريف سابقا هذا هو الصحيح وقال به ابن السراج وزعم
الميرد والفارسي زوال تعريف العلية ورد بها الله با هذا
يانت **وقوله** يا زيد الفاضل كان عليه ان يقول والفاضل
والظاهر ان مراده بالرفع والنصب بقربنه قوله اولا يرفع
العالم ونصبه وعلى هذا فليس عليه ان يقول والفاضل **وقوله**
ما يجب نصبه لم يتعرض لناصبه وذكر في آخر باب تعدي الفعل
ولزومه ان حذف ناصب المنادي واجب ولم يذكر تعدي
وقد اختلفت في عامل المنادي فقيل انادي مضمرا ورديان
الذا النساء وانادي خبر واجيب بانه منقول كعبت وقيل
مضروب بيا واخواتها على انما اسما افعال وقيل حروف
نايية عز الافعال وقيل حروف لم تدب وعلى هذا فيا زيد
كلام العقيد من حرف واسم **سيلة** اذا جعلت زيدا وعمرا اسما

ثم ناديتهم نصبتهم للطول **قوله** ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
اي لانه الجز والثاني من العلم فيمتنع ندأوه **قوله** او غير محضه
شامل لما كان المضاف مقترنا بال ولما كان عاريا منها نحو يا
احسن الوجه ويا حسن الوجه الا ان الصورة الاولى تمتنع لانه
لا ينادي دافيه ال الا في اربع مسائل ليس الصورة الاولى منها
لانها اسم الله تعالى واكمل المحل كونه المنطلق زيد واسم الجنس
المستبه به نحو يا اكليفة هيبه وضروية الشعر نحو عباس يا
الملك المتوج **قوله** وان كانت معينة الى اخره الطاهر
ان هذا حكم الذي قاله كله فيما اذا اريد بثلاثة معينة
وسلاتين ثلاثون معينة وانما قلنا ذلك لان المنادي انما ينادي
اذا كان مفردا معين وكذلك لا يجوز في تابعه الوجهان اذا
كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالجمع معين
لا يستحق كل منها بتأويل الظاهر فيه نصيبا كما لو سمي رجل
بثلاثة وثلاثين **قوله** وعرفت الثاني بال لانه اسم الجنس
اريد به معين فلا بد من ادخال أداة التعيين عليه وهي
ال **قوله** ومنع ابن خروف الى اخره وجه كونه مردودا
انه لا يمنع من ادخال يا على الجز والثاني لانه ليس جزء كلمة

حتى تمتنع ندأوه ولان التحير في الاحاق انما يكون حذر
لا موجب لا دخال ال اما مع موجب ادخال ال وهو
استعمال اسم الجنس في معين فلا **قوله** الى علم اعم من
ان يكون ذلك العلم مفردا او غيره **قوله** والثالث ما
يجوز ضمه وفتحه قال السيد في شرح اللباب واذا
وصف المنادي المضموم بابن او بابنة لا يثبت وهو اي
ابن بين علمين تنادي معه اي مع الابن على الفتح والظاهر
ان المصنف تبع في هذا عند الظاهر فانه قال جعل الابن مع
الاول شيئا واحدا او ينادي على الفتح فتكون حركة الاول وحركة
الابن عنده نكارة حذرها بمنزلة كلمة واحدة نحو خمسة عشر
وقيل انها حركتا اعراب والصحيح ان حركة الاول حركة نداء
وحركة الابن حركة اعراب والاولى ان يقول المصنف رحمه الله
هكذا اذا وصف المنادي العلم المضموم بابن المتصل بوصفه
المضاف الى العلم اخير فتح هذا المنادي كثر استعماله فاجتزأ
بالعلم عن نحو يا رجل ابن زيد وبالمضموم عن المنادي المضموم
وبالمتصل بوصفه عن نحو يا زيدا الطريف ابن عمرو وبالمفصل
الى العلم من نحو يا زيدا ابن اخينا فان المنادي في هذه الامثلة

لا ينبغي على الفتح لعدم كره استعماله فيها واعلم ان طاهر
 كلام المصنف يدل على وجوب فتح المتادى ما هو مذهب
 بعضهم اسى ما اردت نقله اذا علمت هذا علمت حسن ضيق
 المصنف رحمه الله تعالى **قوله** ولا اثر للمصنف بعد
 ينظر في حكمة ذلك والذي يظهر لي كره الاستعمال
 في الاول دون الثاني فناسب التخفيف **قوله** وان
 فتحه مع قوله والا فاللاني واجب البصب لا يستقيم
 على شئ من المذاهب الاربعه لانا اذا لم نضم الاول فهو
 الثاني على المذاهب الثلاثة معرباته وعلى المذهب الرابع
 حركة كل منها حركة بناء فلا يستقيم قوله فاللاني
 واجب البصب هكذا ذكر بعضهم وفيه نظر لانه لم يرد بالفتح
 هنا حركة البناء بل اراد بها الحركة الاعرابية يدل لما
 حكاه عن سيبويه والمبرد والقرا وقوله فاللاني واجب
 البصب لان كلامها على المذهب الثلاثة معرب واما قوله
 وقال بعضهم الى اخيه استيناف حكاية مذهب قائل
 ببناء **قوله** والثاني مفتوح بها اي تؤكد لفظ هذه
 مسكه يفصل فيها بين المتصايعين في النثر ولم يذكر هذا

في باب الاضافه **قوله** وقال القدا الايمان مضافان
 الى اخيه يلزم على قوله تواردها ملين على محمول واحد
 وهو بحيرة واما من قال انها مركبة تركيبة خمسة عشر
 فلا **قوله** اعبدا الهمة في اعبدا اللند **قوله**
 ووافق الناظم والاعلم الى اخيه الذي يظهر في تحليل الفرقه
 بين العلم واسم الجنس في الضرورة ان اسم الجنس اصل بالنظر
 الى العلم والاعراب اصل بالنظر الى البناء والعلم فرع عن اسم
 الجنس والبناء فرع الاعراب فلما ان اضطررنا اعراضا
 الاصل للاصل والفرع للفرع **مسألة** ذكر بعضهم انه اذا نودي
 العلم الذي فيه الب يتوصل اليه بندا الموصول الذي هو
 من يجعل العلم خيرا عن مسدا اجملة الواقعة صلة فتقول
 بامن هو الرجل حال كونه علما قصدنا قوله قال ابن الجار في
 النهاية اللاني العلم وهو ينقسم الى دافيه اللام والى عارثن
 اللام فلما بآتيه اللام نحو الحارث والعباس فالخوئون يختلفون
 في ندائهم فمنهم من قال نادى واحجوا على ذلك بانه ورد
 في كلام العرب قاله رؤيه انك باطرت نعم احارث وقال

خفاف ابن نذبه السلي اعلم ان الذي بيننا اي ان تجاوزنا ربح
ومنهم من قال لا يجوز نداءوه وهو الظاهر لانه ان نودي وفيه
الالف واللام لا يجوز لدخول حرف النذاعليهما لقولك باكارث
وبالعباس وان حذفنا منه لم يجوز لانه تغيير لصيغة العلم
فاما ما استدلوا به من نذايه لمجول على الضرورة ويجوز ان
تكون التسمية عند نداء الشاعر وتحت بكارث وعباس
لا باكارث والعباس فان قلت فكيف السبيل الى نذايه حينئذ
قلت قالوا اني من مقول يامن هو اكارث يامن هو العباس
اذ تعبر هذا علمت انه لم تنقل عن احد من النحويين حوازيه
مع ال واعلم ان الشيخ قد قال في باب المعرفة بالاداة فصل
من المعرفة بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى النقي بالاعلام ثم قال والملائي كالتجمل للربا ثم قال
وان هذه لازمة الا في نداء او اضافة اسمي وهذا ان القيسمان
الذان ذكرهما الشيخ بدرو وغيره من النحويين علي انهما من قبيل
الاعلام الغالبة واذا جمع بين ما ذكره الشيخ وما ذكر
غيره يكون الشيخ رحمه الله تعالى قد اختار القول الاول

ولك ان تقول على سبيل البحث انه لا مانع من نداء العلم الذي
فيه ال لانه انما منعوا نداء ما فيه ال لانه لو نودي لزم
منه اجماع تعرفين وهم لا يحجون بين تعرفين وهذا
غير موجود في نداء العلم المقترن بال لانه لا يستلزم معرفة
الاسم الا ان يكون المنع لاحل الصولة اللفظية كما قالوا في
الوصولية حيث منع كجهر ورو وعلما بالمضارع وفيه نظر
لانه منقوض بخوبيا المنطوق زيد وبالكيفية هيبة **قوله**
وزاد عليه المبرد ما سمي به الى اخره اي فيكون يا الذي قام
جايزا على رايها مستغلا على راي سيبويه **قوله** والمالئة
اسم الجنس اي اسم الجنس الذي سبه به غير فانه ليس
المراد من قولك يا خليفة هيبة الامن سبهه بالكيفية
قوله ولا يوصف اسم الاشارة ايدا اي سواء كان في
باب النداء او لم يكن فانه لا يوصف الا بما هو منصوب اليه واعلم
انهم اختلفوا في نعت اسم الاشارة فمنعه قوم وجوزوه
اخرى وهو الصحيح **قوله** الا بما فيه التبع انما لك
في هذا الشرط ولم ازلها مخالفا وهو شا مل للمعرف بالاداة
والوصول الذي فيه ال لان ظاهر الجبش لما ان ذكر امثلة كلام

كتاب ابي الحسن في بيان احوال العرب
المضاف للمؤلف

ابن مالك ذكر قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا وقيد
ابن مالك في شرح التشكيل بان يكون اسم الاشارة عارضا
من الكاف واجارة ابن كيسان قال وهو اقل من العاري
منها **اول** احدهما التعت المضاف المقرون بالك
فان قلت كيف يجوز رفعه مع انه مضاف وقد اوجبوا
نصب المنادي المضاف مطلقا اي سواء كانت الاضافة
محصنة او غير محصنة **ثاني** واختاره اخطيل وسيبويه
انما اختار الرفع ليكون على صورة المنادي **ثالث**
وقال المبرد ان كانت ال التعريف الى اخره انما اختار المبرد
النصب اذا كانت ال للتعريف لانه بعد سببها عن سببه
المنادي فالاولى ان لا يكون على صورة المنادي واختار
الرفع حيث كانت زائدة لان وجود الزائد كلاً وجود
وحيد فلم يبعد عن سببه المنادي فاختار الرفع
ليكون على صورة المنادي لغرب شبهة منه **رابع**
المنادي متصرف للما الى اخره اختلف في الساكن والحركة
في المتكلم ايها اصل فذهب قوم الى ان الحركة اصل لانها
كلمة وصنعت على حرف واحد فحقها ان يكون متحركة

وقوم

وقوم الى ان الساكن فيها اصل لانها لا تستعمل الا موصولة باخر
قبلها ولا حاجة الى تحريكها **ثاني** قلب الكسرة فتحة الى اخره
مقتضاه ان يكون اصل يا حسرتا يا حسرتي مع الياء وكسر ما قبلها
تم قلبت الكسرة فتحة فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الغدا
ثالث بلهف ولا بليت الى اخره اي اذا قلتي شي كذا وكذا
لا يرجع بقولي يا لهفي وباليقيني فعلت ولا لو اني فعلت
كذا وكذا **رابع** اصله يقول يا لهفا اصله يا لهفي فقلت
الكسرة فتحة والياء الغلة تحركها وانفتاح ما قبلها **خامس**
ومنه من يكتفي من الاضافة الى اخره الذي يفسر ان هذا
المعنى حذف كلا من الياء والكسرة ثم يعامله معاملة ال اسم
الفرد لمعين فيضم اخره وعلى هذا لا يكون لفظ المضاف اليه
مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف قد فرض
الكلام في المنادي المضاف اليه المتكلم **سادس** وانما فعل
ذلك الى اخره وذلك لانه اذا كثرت فيه نداه مضافا ثم
نودي غير مضاف صورة يكون قد دل دليل على انه مضاف
نية لانهم كانوا القليل على الكثير غا لبنا قلنا سارج اللباب
وانما يجوز حذف الياء وقلبها الفاء في المضاف الى يا المتكلم اذا

وللعلم مستغلات له **هذا الباب الثاني من قوله**
حكم المنادي ظاهر في هذا ان من المنادي والمندوب
قد اجمعت المذهب والامر كما ان المنادي هو المطلوب
اقباله بحرف تايب مثاب ادعوا القضا او تقدر او المندوب
هو المتفجع عليه بيا او بوا لا غير **قوله** وهو المتفجع
عليه الاول ان يقول بيا او بوا حتى يحترز به عن نحو
تجعت على زيد وفي الشبهيل لا يندب اسم الجنس اذا
كان مفردا واخر بز به عنه مضافا فانه يجوز مقتضاه
انه اعم من ان يكون مضافا لمعرفة او لنكرة وكلاهما المصنف
بخلاته **قوله** الا انه لا يكون نكرة لان المراد بالندبة
توحيد العبد للمتفجع ^{عليه} المندوب والاعلام بوقوع مصيبة
عظيمة وهذا المطلوب لان احكامنا في المعرفة وعبارة
ابن كاجب وما حب للباب ولا يندب الا المعروف الا ان
ساحب للباب قال الا الاسم المعروف فصرح بالموصوف
وهي تقتضي ان الله بها وحده ليس كاف بل لابد ان يكون
المندوب معروفا لان كونه معرفة لا يستلزم كونه معروفا
ويثبت فالعلم الذي ليس معروف لا يندب ويعتضى كلام

الشيخ

الشيخ رحمه الله جواز ندبته **قوله** والامح ان الغالب
انه يختص بالالف هذا شامل لما كان مندوبا بيا او بوا وقال
الا ندبني يجب لحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض
قوله او تنون في صلة نحو ومن حضر بير زمزمه
فان قبل صلة من هنا لا تنون فيها لان زمزم لا ينصرف للعلمية
والثانية قيل بيا فيها تنون معدود وقد صرح به غير الشيخ
رحمه الله **قوله** او في مضاف اليه نحو واغلام زيد اعلم
انه لا خلاف بينهم في ان الالف في الندبة تلحق المضاف اليه
وان لم يكن مندوبا لسدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
مع انه لو لحق المضاف لا يفصل عن المضاف اليه وانهم اختلفوا
في احاطتها بصفة المندوب فجمهور البصريين على انها لا يلحقها
فلا يقال وازيد الطريف بل وازيد الطريف وذلك لانه
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ووجب
يوتس والكوفون الى جواز احاطتها بالصفة وحيد
يقال وازيد الطريفة ولم ان يقولوا اتصاله اتصاله بالصفة
وان كان انقص من اتصال المضاف بالمضاف اليه في اللفظ
الا انه من جهة المعنى ثم وذلك لان الصفة عبارة عن الموصوف

وصادقة عليه خلاف المضاف اليه فانه لا صدق على المضاف
من قال يا عبد بالكسر الى اخره اي على لغة من
حذف الهمزة وحركى عنها بالكسر وعلى لغة من حذفها وجعل
الباقي اسما مبنيًا على الفهم وعلى لغة من جعل الكسرة فتحة
والياء الفاء وعلى لغة من يسكن الياء لك ان تحتمه بل الف المبدية
وحينئذ يكون قد حذفت الالف على لغة من يقول يا عبدا
والياء على لغة من يقول يا عبدي **هذا باب**
المركب غير مستغلات الى اخره معترضه جواز
ترخييم المركب المبرحى كما في حضر موت وبعليك والامر
كذلك **قوله** نحو قول الانبي الى اخره راجع الى قول
معرفة وقوله يا جعفر راجع الى قوله غير مستغلات
وقوله ووا جعفر الى قوله ولا مندوب وقوله يا امير
المؤمنين الى قوله ولا ذي صانعة وقوله ويا نابط شر الى
قوله ولا ذي سنان **قوله** ابا غر واصله يا يا غر و قد
منه حرف الذاء ثم رخم المضاف اليه بحذف تاء التانيث
مع انه ليس مناد **قوله** ولا يجوز ذلك في نحو انسان
لمعين اي لاجل انتفاء العلمية وقوله ولا في نحو زيد

ولا في نحو حكم وذلك لان انتفاء الزيادة على التلاوة **قوله**
وذلك اذا كان الذي قبل الاخر الى اخره هو شاملا لما كان
الاخر زائدا ايضا ولما كان اصلها الزايد كما في مروان والاصلي
كما في منصور واما اسما فلا تخلوا اما ان يكون مرثلا للتسمية
او منقولا من اسم جامع اسم وهو الظاهر فان بنينا على الثاني
فهو الية التي هي اخره بدل عن واو هي لام الكلمة عند الجمهور
لان وزنه افعال وزايدة على اي يعصم بنا على ان وزنه
فعلا **قوله** ساكننا هذا بنا على قول من يطلق احرف اللين
على الالف والواو والياء سواء كانت ساكنة ام لا لكن المحققون
لا يطلقون احرف اللين على حرف العلة الا اذا كانت ساكنة
قوله ترجوا كجاء هو باي الهملة العطف **قوله** لانه
ليس في العربية الى اخره هذا لتعليل ظاهر في الاجدى
والادلى واما في ياتي فغير ظاهر لانه مبني والمبني يجوز
انه يكون اخره واذا اذ ازمة مضموما ما قبلها اللهم الا ان
يكون هذا الامتناع شاملا لما هو معرب ولما هو مبني بنا غير
لازم فلا اشكال **قوله** بايد ال الواو الى اخره ثانيا قلت
متعني تعليل ما علل به قلب الواو الفاء في هذه الكلمة ان قلب

النا على لغة من ينتظر ايضا فاما بالعلم لعل عليها قبل عالم
يقلب لان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود
تؤذيرا على لغة من ينتظر ولا كذلك على لغة من لا ينتظر
قوله كما في همزة الهضرة العباد يستوي فيه المذكر
والمؤنث ومسألة علم فليس التاني للفرق بين المذكر والمؤنث
قوله تساعة اما اصله اما منه فحذف التاء وابقى
ما قبلها على فتحه ولو كان مرخا على لغة من لا ينتظر لقال
اما ففعل بهذا انه مرخم على لغة من ينتظر وخيل في حسن
الدوبه عليه **قوله** **باب** **الانصاف** **قال**
الاصح **قال** **الاصح** وما اصله النذاب الاختصاص وذلك بان
تأتي بآي وتجريه مجراه في النذاب من جهة والمحي بها التنبه
في مقام المضاف اليه ووصف اي يدي اللام وذلك بعد
ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن واننا
لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله
بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاضل نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال بالكرام الضيف او
في معرض التصاغر نحو انا المسكين اي اختصا بالمسكنة

في نسخة اخرى

من بين الرجال او المجرد بان المقصود بذلك الضمير لا لاختصار ولا للتباعد
نحو انا ادخل بها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النذاب
وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
لا المخاطب وانما نقل من باب النذاب الى باب الاختصاص لشاركة
معنوية بين البابين اذ المنادي ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله
ولا يجوز قرب باب الاختصاص لظهور حرف النذاب مع اي لا لم يسم به
معنى النذاب الحقيقية كما في بارند ولا محارزا كما بقي في المنج
منه والمندوب وكسر استعمال علم النذاب في الحال من معناه
بالكلية وحال ظاهري ووصفه من ضم الاول ورفع الثاني
كالحال في النذاب لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في
محل الضمير لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا
كما قيل في نحو سواقت ام قعدت ان قعدت وان كان
في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مصدر
مبتدأ معطوف عليه اسم اخر اي سوا قبله مل وتعود كل كما
يجي في حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم
منسوب وال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرب الناس للضيف او مضاف نحو قوله صلى الله

عليه وسلم انا مع اس الانبياء فينا بل اي قلة كلام وقولم نحن ال
فلان كرماء وربما كان المصنوب علما قال بنا فيما يكشف الضباب
قال ابو عمرو وان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر
وال داهل وبنى قال انا بنى نبتة لا نفرا قول لا شك ان الاربعة
المدكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص محصورا فيها قال
المصنف المعروف باللام ليس منقول عن النذ لان المنادي لا يكون
ذالام ونحوها بها الرجل منقول عنه قطعا والمصنف يحتمل
الامير ان يكون منقول عن المنادي ونصبه بيا المقدرة
كما في اياها الرجل او ينصب بعلم مقدر كاعني او اخص او
امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى ان ينصب انتصاب
نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال اجمع منقول عن النذ
او انتصابه انتصاب المنادي اجرا الباب الاختصاص
مجري واحد اتم نقول لكنهم جوزوا المنصب ودخول
اللام في نحو نحن العرب لانه منادى حقيقة ولا يظفر
في باب الاختصاص من حرف النذ المذكورة مجازا معناه للام
وقد ياتي الاختصاص باللام والاضافة بعد ضمير الخطاب
نحو سبحانك اللهم العظيم وبك اهل الرحمة التوسل قال الواو ان

لان

كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير العاين نحو مرت
به الفاسق او بعد الظاهر نحو اكرمك المجيد او الذايم نحو وامرته
حالة الخطب **باب** بك اسه نرجوا الفضل في هذا المثال
شد وذا ان كونه ضمير خطاب وكون المحصور على السه ومن
الشروط ان لا يكون تكلف ولا اشارة **باب** **باب**
باب فالعامل محذوف لذوما اي لانه كثر التثنية
بايا فيجعل بدل اللفظ بالفعل **باب** فنحو اياك الاسد ممنوع
على التقدير الاول انما يمنع اذا كان باعد باقيا على معناه اما
اذا ضمن معنى فعل متعدي الى اثنين بنفسه فالظاهر كوا
واكتفى ان يقال انه لا يقتصر على بعدو باعد ولا على احذر بل
الواجب بعدو فعل يودي الغرض والا فلا لمقدر ليس امرا متعبدا
به حتى لا يعدل عنه **باب** جاز على الثاني انما جاز على
الثاني لان احذر ينصب المفعولين ويصل اليهما من غير واسطة
فتقول احذر كذا كلاما باعد لان حذف حرف الجر من غير باب
نصح وسكرو من غير ان وان وكي خاص بالشعر **باب**
لنذكر لكم من التذكير وهو الذم والاسل هذا المراد به الشغل
الطويل للشعر **باب** لان المستحق للاضافة انما هو المظهر

لا المضمي لان المضمي لا يضاف لانه لا يتعرف بالاضافة ولا يتخصص
 فلذلك امتنعت اضافته **وقال** وناقت اسه وسقياها
 مثال لما ذكر المحذر منه مع العطف عليه واهل التمثيل
 لما ذكر فيه المحذر مع العطف عليه ومثاله نفسك والاسد
هذا باب في بيان انما والمراد الى اخره لا يصح
 ان يكون تفسير الاستعمال لو ردد ما ذكرنا وانما في تفسيره
 ان نقول ان يكون حكم فعله في العمل **وقال** كونه اذا
 عاملا غير معمول ان اراد بكونه عاملا غير معمول بالنسبة الى
 الاسماء والافعال فهو صحيح والا فغير صحيح لان الافعال
 تكون معمولة اذا كانت مفعولا رعة كذا قيل في اجواب الصواب
 ان يقال ان اراد ان الفعل لا يكون معمولا للفعل فهو صحيح
 والا فغير صحيح الا ان المقام بابي ما ذكر وما ذكرنا ثم اعلم
 ان الفعل الماضي اذا وقع شرطا او مجزا الاداة عاملة
 يكون في محل جزم فيشكل على قوله كونه ايدا عاملا غير
 معمول **باب** فخرجت المصداق والصفات هي خارجة
 بقوله ما ناب عن الفعل معني لانها لا تدل على حدث والظان
 وظاهر قوله ما ناب عن الفعل معني ان اسم الفعل موضوع

للحدث والزمان وسيأتي منه ما هو مخالف لهذا حيث نقول
 ولعمل اسم الفعل عمل مسماه فان المسمى لا لعمل الا اذا كان
 لفظا وظاهر هذا انه موضوع للفظ الفعل وهو قول كما
 ان تفسير اسم الفعل ما ناب عن الفعل **وقال** ومه
 يعني انكففت نفسه بانكففت وتبع من قال لا يحسن تفسيره
 بانكففت منه متعدد وهو قاصر وقيل قد سمع فيه التعدد
 نحو كففت زيدا عن كذا والالزام نحو كففت هو **وقال**
 والدليل على ان هذا اسم فعل كونه متبينا لا يلزم من كونه متبينا
 ان يكون اسم فعل لان كثيرا من الاسماء متبني ومع ذلك ليس باسم فعل
وقال والدليل على بناء كونه غير ممنون لا يلزم من كونه
 غير ممنون ان يكون متبينا وحق العبارة ان يقول والدليل على
 بناها انها استوفت الحروف المعجمة في كونها ايدا عاملة غير
 معمولة **وقال** وكتاب الله عليكم الى قوله مؤولان قال
 في شرح اللباب ان كتاب الله مصدر مؤول لنفسه لان قبله
 حوت عليكم افعلتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم فكانت قال
 كتب الله ذلك عليكم كتابا **وقوله** دلوي دوتكا يجوز ان يكون
 دلوي خبر لمبتدأ محذوف بعد من هذه دلوي او دلوي مبتدأ

وغيره دونك اي قد امك او منصوب بفعل بقدر تقديره
خذ وفي المعنى للمصنف انه لا يجوز ان يكون التقدير دونك
داوي لان اسم الفعل لا يحذف دون محموله **هذا**
الاسماء لعل هذه التسمية مزيا بالتعليق
كافي افعال المقاربة **والاسم** احدها ما حو طويه الى اخره
يعني في الاكتفاء بها وليس هذه الالفاظ مسندة لصن
لان ذلك يخص بالعقل بل لما احرى الله العادة ببر و
البعير عند سماع نبح مخففا كذا ومسددها قيل ذلك
لها يقع ما جرت به العادة فاسما الافعال من المركبات
واسما الاصوات من المفردات **والاسم** مما يشبه اسم الفعل
قال ابن ام قاسم في شرح الاعمية يعني في الاكتفاء بها لكن يقال
اسما الافعال لا بد لها من مسند اليه ان لم يكن ظاهرا كان
مقدرا فلم يحصل الاكتفاء بها فمكن ان يقال اسما الافعال
معنى الامر بكتفي بها اي لا يحتاج الى التصرح بالصهر لانه
مستتر فيها وجوبها في في الصولة الظاهرة بكتفي بها وهذا
النوع من اسما الاصوات هو معنى الامر **والاسم** جاتا
قال الاموي جاتا الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت حتى

حتى **والاسم** اخترازا من نحو قوله يا داوميد انما كان اخترازا
عنهما وما شا بهما لانه حو طبه بهما بالاعين الا انه ليس
مكتفي بهما بل لا بد من انضمام قوله الا اجل او نحو **والاسم**
لصوت اي لحكاية وكذا ما بعده **فائدة** عن تعجب عن سلة
عن الغراف قال سمعت الغراف يقول غراق غراق لصوت الغراب
وطاق طاق لصوت الضرب والطقطقة **حكاية** ذلك
الليت عن كليل يقول العرب في حكاية صوت حوافر كليل
على الارض خبطططق والسد جرت كليل فقالت
خبطططق خبطططق م قال وسدت سدت حكاية صوت
جرع الابل الماء وقد طبقت بها اسعار العرب م قال وغرق
غرق حكاية صوت العذرة وفي الحديث ان الشمس ليقر
يوم القيامة من الناس حتى ان يطونهم تقول غرق غرق قال
والدبدبة حكاية صوت الدبادب كانه دبدب قال
وخاق باق كانه حكاية صوت ابي عمير في زرب الغلغم
وقداراد ان تملح فما افلح ذكره في فقه اللغة وسر العربية
التعاليبي **والاسم** حفيضة ساكنة
وتفيلة مفتوحة وهما اصلان عند البصريين قال الكليل

التوكيد بالثقيلة ابلغ والكثير **والله** ويؤكد بها الامر
لستنى من صيغة الامر افعل في التعجب وحيات بان معناه
انجز وان كان لفظه الامر على الصحيح **والله** او كان حالا
انما يؤكد بالتون اذا كان حالا لا بالثقل لانه لا يستقبل
فحصل التثنية في **والله** هلا من اصله ثنتين حدثت
نون الرفع لم اجتمع ساكنان او لانه قد حذف **والله**
قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن ايمانكم بالهابطة
الناهية وزعم قوم ان لا تصيبن ايمانكم وهو وهم **والله**
اصله لا تحقين الدليل على ان اصله لا تحقين انه لو لم
يكن مبنيا لاجل توكيده بالتون لكان يقول لا تحقن بحرف
حرف العلة **والله** ان اسبه
الحرف اي المسبه المحصور الذي ذكره في اول الكتاب **والله**
والاعراب اي وان لم يسبه احرف والاصرف اي وان لم
يسبه الفعل صرف **والله** والصرف هو التون الى حرف
هذا على راي المحققين واستدلوا له بان مطا بق الاستقاف
من الصرف الذي معني الصوت اذ لا صوت في اخر الاسم
الا التون وبان الساع متي اضطر الى صرف الممنوع تونه

وقيل

وقيل قد صرفه للضرورة وان لم يكن هناك حواصلا قال
بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتون ولمسكوا بان مقتضى
من الترف وهو الثقل في الجهات والجر زيادة ثقل وكذلك
قيل للصرف انما اي اشد صرفا من غير الصرف في حركات
الاعراب وبان الاسم انما يمنع من الصرف لسبه الفعل فيدعي
ان يمنع ما لا يكون في الفعل وهو الجر والتون والكتاب
عن الاول انه وان سلم ان الصرف مقتضى من الصرف وهو الثقل
لا يكون التون من الصرف في شيء لانه ليس من الثقل في شيء وعن
الثاني ان الالف واللام لا يكونان في الفعل مع ان وجودهما لا
يسمى صرفا كذا قيل وفي هذا الكتاب نظرا لان المدعى انه اذا شبه
الفعل منع منه ما منع من الفعل لا ان كل ما منع منه الفعل
يسمى صرفا **والله** ان اسبه الفعل اي بان يستعمل على علمين
فرعين من فروع شعبة او ما يقوم مقامها فيشابه الفعل
اذ ذاك لانه مستعمل على فرعين احدهما من جهة اللفظ
وتأنيتهما من جهة المعنى لانه مشتق من الاسم وهو الصحيح
واقادته موقوفة على الاسم **والله** هو الفاعل لهذا التون
اي هو الاسم المعرب الفاعل لهذا التون ولو حمل على الاسم

الفائدة لهذا السور لزم منه دخول الأسماء المبينة في غير
المنصرف مع أنها ليست منه **وقد** وخو مسلمات الظاهر
أنه أراد جمع المونث السالم وأما ما سمي به منه نحو عروضة
فإنه غير منصرف ولا كلام فيه وهذا الذي ذكره بناء على أن
الشون فيه للمقابلة كما هو مذهب الجمهور وأما الرضى
فقد ذهب تبعاً لبعضهم إلى أن السور فيه للصرف وإنما
لم يحذف إذا سمي به لأنه لو حذف لتبعد الجحر في السقوط
فيتعكس أعراب جمع المونث السالم فيبقى لأجل الضرورة
وكان ينبغي أن يرد الله يري أن الشون في جمع المونث السالم
للمقابلة والصرف وإذا سمي به لمحض للمقابلة ولا مانع من
أن يبيد حرف واحد فلا بد من وكان على المصنف أن يستثنى
الضم باب المتني وما الحق به لأنه يصدق عليه أنه فائدة
لهذا الشون مع أنه منصرف على قياس ما قاله ولتقابل أن
يقول كيف يسميه منصرفاً مع أنه لم يقيم به الصرف
لأنه الشون الدال على معنى يكون الاسم به أمكن والأولى
أن يكون جمع المونث السالم وباب المتني تسمياً برأسه وهو
لا منصرف ولا غير منصرف أما أنه ليس منصرفاً فلنقد الصرف

وأما أنه ليس غير منصرف فلنقد مشابهة الفعل كذا ظهر
وكذلك الكلام في الرجل على ما ظهر لي لأن ظاهر قولهم أنه منصرف
وكذلك جمع المذكر السالم وما حمل عليه **وقد** مقصودة إلى آخر
ليس على ظاهره لأن سببوه قال في آخره في حواها بدل من ألف
الثانية وإن الأصل حمري برنه سكري فلما قصد والمدرادوا
قبلها ألفاً أخرى وكجعم بينهما محال وحذف أحدهما بناً على الغرض
المطلوب لأنهم لو حذفوا الأولى لفات المذ ولو حذفوا الثانية لفات
الدلالة على الثانية وقلب الأولى أيضاً محل بالمد المطلوب
فلم يبق إلا قلب الثانية وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى
للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث الفعل ومونث
فعلان وهو واه لأنه يعنى إلى وقوع علامة التأنيث حسواً
وذهب أيضاً بعضهم إلى أن الألفين للتأنيث وهو واه أيضاً
لعدم التفسير إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين إذ علمت هذا
علمت أنها ليست ممدودة نظراً إلى أصلها بل بالنظر إلى حاله التلطف
وقد كوضوح هو بفتح الكا اسم جبل بالمدينة **وقد**
الموازن لفاعيل أخرج بقوله الموازن نحو صياقله وصيارفه
رسوا كانت الموازنة موجودة لفظاً كساجداً وتقديراً كدواب

قوله واذا كان مفعلا منقوصا نظيره الى الاعم الأغلب
وذلك لان ابدال الكسرة فتحه قليل بدليل قوله قد وهي في
عرف المصنفين للتقليل وانما اخرج الى هذا لان المنقوص
الاسم العرب الذي اخره بالارمة مكسور ما قبلها وهذا
الحذف يصادف في علي ما تبدل كسرتة فتحه وبأوه الفاء
كعذارا ومدارا اصله عذاري ومداري تجمع عذري ومدري
قوله اجري في الرفع والجري مجري قاض وسار الى اخره اعلم
ان جمهور النحويين على ما ذكر المصنف من انه مجري في الرفع واجري
مجري قاض واما اجراؤه في النصب مجري دأهم فلا اتفاق وذهب
بعض النحويين الى ان جره كنصبه على قاعدة باب ما لا ينصرف واعلم
انه اذا اجتمع في كلمة موجبا الاعلال ومنع الصرف قدم موجب
الاعلال على منع الصرف لانه قوي وهو الاستئصال الظاهر
بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة لثنية
وان الجري في هذا النوع تابع للرفع عند جمهور العرب ولو
قدم سبب منع الصرف لتبع الجري النصب وهو خلاف ما عليه
جمهور العرب اذا تقرر هذا فنقول اصل غواشي غواشي بنون
الصرف استنقلت الهمزة على الياء حدث فاجتمع ساكنان اولها

مترجده فناء لا اجتماع الساكنين ثم وحدنا صيغة منتهى الجموع
موجوده تقديره لان ما حذف لعلته في حكم الموجود فند فناء تنوين
التمكن واحتمل تنوين العوض حذرا من رجوع الياء بسبب زوال
التقاء الساكنين في اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على
بناء تمهيد ومحملي كونه جمعا متصفا بالفرعية **قوله** حمل
على موازنة من العري أي وهو اجمع الذي لا نظير له في الاخذ
وان سمي بهذا اجمع مقتضاه ان اجمعيته لا تعتبر
بل الاعتبار بالصيغة **قوله** وانكر ابن مالك عليه لوجه انكار
ابن مالك لانه تشبه وقد نقله **قوله** مثل كشاجم اي لانه
لم يسمح كشاجم موضوعا لشيء ثم نقل الى العلمية بل ارجل للعلمية
قوله وهو ما وضع صفة الى اخره لا بد ان ينضم الى الوصفة
احد الامور الثلاثة اما الالف والنون او وزن الفعل او العدل
وارضا سوا طرا عليه الاسمية ام لا هذا مذهب جمهور خلافا
لبعضهم في اشتراط لزوم الوصفية لتختص منع الصرف وانما قلنا
لتختص لان قوله وربما الى اخره ظاهر في ان هذا البعض يقول
بالصرف قليلا ولبعضهم في عدم اشتراط كونه صفة بطريق
الوضع **قوله** فعلا ان الى اخره نقل من خط المصنف اجز فاعلى

لفعلا ناستى استندت جملانا ودخنانا وسخنانا وسيفنا
وصحنانا وصوحنانا وعلانا وقشوانا ومصنانا وموتنانا وندينا
وانتجص نضرانا الحبلان الكبير البطن والدخنان الكبير الدخان
والسخنان من السخونة يقال يوم سخنان وليله سخنانه
والسيفان الرجل الطويل يقال رجل سيفان وامراه سيفانه
والصحبان الصاحي يقال يوم تحبان وليله صحبان والصوحان
لستيد الصلب من الدواب والعنان الكبير النسيان والقشوان
العليل اللحم والمصان اللبم والموتان الميت القلب والندمان
المنادم لا النادم فان ذاك يقال في موته ندمى لاندمانه
والنجران النجراني وفي ذلك يقول الشاعر نجرانه قد ولدت
نجرانه **بشرط** ان لا يقبل التراب ان يكون موته
على فعلانه **واما** ذوالوزن الى اخره لقابل ان
يقول ما اكله في انهم قصر والوزن الذي هو شرط في تأثير
الصفة على الفعل ولم يتصرفه على الفعل في تأثير الصفة على
الفعل ولم يتصرفه على الفعل في تأثير الصفة مع ان الوزن
شرط في تأثير كل منهما **واما** صرف اربع لا حاجة
الى ذكره والاعتدال عنه بما ذكره لانه ان نظر الى الكلام فيه

هو

النفي الى اخره قال ابن مالك قول الزمخشري في انمودجه
ان لا يابد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل وان
لا يروا تسخنا الله من اهل الرؤية وهذا لزم قاله ابن مالك
ضعيف لان الحامل له على نفي الرؤية كون الزمخشري النفي
لان اعتقاده عدم الرؤية الحاه الى هذا واعلم ان قول الخويزي
ان ان لبيت لتابد النفي مع القول بانها النفي سيفعل متناقض
وذلك لان سيفعل مطلقه وتقبض المطلقه الدائمة فلو لم
نكن لتابد النفي لم يكن قولنا ان نفعل يقتضيا لقولنا سيفعل
لانه على ما قالوه من عدم التابد يجوز ان يكون النفي منقبضا
على طاقه والاثبات على اخرى فالحق انما لتابد النفي كما ذكره
الزمخشري لا سيما ومدلولات اللفاظ ليست راجعة الى
اعتقاد واحد وهو عدل وقد نقله فان قلت فبلى ما اخترته
يلزم نفي رؤيته الله تعالى وهو خلاف مذهب اهل السنة
والجماعة قلت لا يلزم لانه قد رطل تابد نفي الرؤية بدليل
وليس قبلها الى اخره انما اختار مذهب الجمهور لانه
لا دليل يدل لمخالفتهم **محل** الاسم اي سواء كان مرفوعا
كما في زيد يضرب اي يضرب او مجرورا كما في مرفوف برجل يضرب

او منصوبا كما في حاورت رجلا ضرب اي ضاربا **قوله**
وكذا مع دغاية اخبار في المعنى هذا تقع دعائية واستند عليه
قوله احدها ان انما قدما على خواتمها لانها ارسخ قدما
من اخواتها في العمل لانها للبصب داما ولا كذلك اخواتها **قوله**
وقد نظهر في الشعر انما ظلال في الشعر لانه لا يجوز ظهورها في الشعر
عند البصر من **قوله** ويتبع من المصدرية انما تعينت
المصدرية في هذه الحالة لان الجار لا يدخل على الجار واما
تعيين التعليلية عند تاخر اللام عنها وان فلانا لو
جعلناها مصدرية عند تاخر اللام عنها للزم منه
الفصل بين حرف المصدرى وسلبه باللام وهو لا يفصل
بينه وبينها باللام ولا غيرها ولو جعلناها مصدرية عند
تاخر ان عنها للزم ان يدخل حرف المصدرى على مثله
وهو مستغنى فتعين ان يكون تعليلية لانه ليس ثم قسم ثالث
قوله ويجوز الامر ان الى اخره وذلك انه يحتمل ان يكون
البتدوير لاجلا فتكون مصدرية وتحتمل ان يكون تعليلية
فتكون ان ضمته بعدها واما جواز الامر في اليك ان
نظير فلانة وحدها بمعنى ان يكون كي مصدرية وهو

اللام

اللام قبلها وما معنى ان يكون تعليلية وهو ان بعدها **قوله**
في نحو كذا اي حيث لا لام معها ولا ان او حيث كانا معها **قوله**
الثالث ان اعلم اننا ام الباب لانها تعمل ظاهريه ومقدرة ولانها
متفق عليها وكان الاولى ان يذكرها بعد ان لوخرها عن اذن
لكثرة احكامها **قوله** ثلث ان البصب لانها استبعت ان
الثقله في جهة اللفظ والمعنى والاختصاص بنوع واحد فعملت
البصب لذلك وانما لم تعمل البصب والرفع لانها فرع عنها فان
قيل فلم لم تعمل الرفع دون البصب مع انه عمل لاجلها قيل ليس
في كلامهم حرف يرفع ولا يبصب ولهذا بطل قول من قال
ان لولا هي الرافعة للاسم وايضا لو رفعوا بها لم يظهر طاعك
قوله نحو وان تصوموا يريد به ما كانت ان فيه مصدرية
غير مخففة من الثقيلة وباشترط المصدرية خرجت
الزايدة والتفسيرية **قوله** وبعضهم يراها الى اخره
ظاهرا كلامه ان هذا مختص بان وعليه فيقال لم اختصت بهذا
احكم دون كي مع ان الاخرى مصدرية **قوله** وتأتي ان مقسمة
الى اخره اي التي لم تقيد بكونها مصدرية ولا بشي اخر
قوله فالمقسمة هي المسبوقة الى اخره لم يذكر هذا الا

شرطا واحدا وقد ذكر في غير هذا الكتاب شرطا اخر وهو ان
لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا بعدا واحترز به عن مثل
كبت اليه بان ثم وزاد في المعنى شرطا اخر وهو ان لا يكون
مدخولا الاجلة فلو قلت عندي عسجد ثم اردت ان تفسره قلت
اي ذهب ولا يجوز ان ذهب والذي يظهر ان قوله هي السبوة
الى اخره يعني عما ذكره في المعنى واما الشرط الذي ذكره في غير
قالا هرا انه ايضا لا حاجة اليه لان ما ذكره هناك **قوله**
والزائدة هي التالفة اعلم ان الاكثر في زيادتها ان تقع بعد لما
التوقيفية وانما اذا وقعت بين لو وتخل القسم بان تكون
تخل القسم مذكورا كما مثل وتارة يكون متروكا لقوله اما
وانها ان لو كبت حرا وما باكرات ولا العتيق هذا على قول
سبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في هذا حرف جي
به لربط الجواب بالقسم وان زيادتها بين الكاف ومحفوضها
نادرة وانها تزداد بعد اذا القول فانه مله حتى اذا ان كان
معاطي يد في كجة الماء غامر واما الا خفش فانه يقول انها
تزداد في غير هذه المواضع وانما تنصب المضارع كما تجر من الباء
الزائدة ثانيا الاسم وعلى ما ذكرنا لا يكون زيادتها مقصورة على

ما ذكره **قوله** ونحو افلا يرون انما مثل بقوله افلا يرون لبيبه
على ان المراد بالعلم ما دل على التحقيق لا لفظ علم محض **قوله**
وتحوز في تالية الاطن الى اخره قيد بالظن لان جواز الوجهين مخصوص
بهذه الصورة **قوله** اعلم انه يرد عليه قوله تعالى واخر دعوانهم
ان الحمد لله رب العالمين اما اننا ليست تفسيره فلا تم تقدمها
جملة واما اننا ليست المصدرية التي تنصب المضارع فلان تلك
لا تدخل على اكل الاسمية واما اننا ليست مخففة من الثقيلة فلان
المخففة منها لا تقع الا بعد علم او ظن ومما مفقود ان هذا واما
اننا ليست زائدة فلان هذا ليس من المواضع التي تزداد فيها على رأي
الجمهور نعم على رأي الاخفش يستقيم ان يكون زائدة والذي يظهر
ان ان في هذه الالة مخففة من الثقيلة واعلم انه لا يشرط
ان تتقدمها علم او ظن وقد ذكره هذا بعضهم **قوله** والرابع
اذن اختلف في اذن هل هي اسم او حرف الجمهور على انها حرف وعلى
القول بحرفيتها فالصحيح انها بسيطة لامركية من اذ وان وعلى
القول بالبساطة فالصحيح انها الناصبة لان مضمة بعدها
قوله وهي حرف الى اخره هذا قول سيبويه وذهب السليبي
الى ان هذا لازم لما في كل موضع وذهب الفارسي الى ان هذا في الاكثر

لأننا قد نتحقق للجواب بدليل أنه يقال أجبك فتقول إذن اظنك
صادقا واعلم أنه إذا وقع عليها فالصحيح أن نونا تبدل الفاء
تسببها لما بدت نون المصنوب وقيل يرفع بالنون لأنها كنون
لن وأن وبنني على هذا خلاف في ثبوتها فاجمهور كتبونها
بلا لاف وكذا رسمت في المصاحف والملازم والمبرد بالنون
وعن الفراء أن عملت كبت بالاف والاكبت باليون للفرق
بينهما وبين إذا وبعه ابن خروف قال في المعنى **تسبب** قال
جاءت من الخوين إذا وقعت إذن بعد الواو والفاء جاز فيها
الوجهان نحو وإذا لا يلتصق خلفك الا قليلا فإذا لا يوتون
الناس نقرا وقرى شاذ ابا النضبة بها والتحقيق أنه إذا قيل
ان تزرني أزررك وإذن أحسن اليك فإن قدرت العاطف
على الجواب جزمتم وبطل عمل إذن لوقوعها حسوا او على
أجالتين جميعا جازا الرفع والتعجب لتقدم العاطف وقيل
يتعين التعجب لأن ما بعده مستأنف أو لأن المعطوف على
الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن اليه ان عطفت
على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهب ان انتهى **والله**
اول فصل بينهما القسم الذي يظهر ان الشرط الاتصال ويختص الفصل

عدها بالقسم لأن الشرط احدهما **والله** احدها بعد اللام انما
لزم افتما ران بعد لام الجحود فالوا لا ن ما كان زيد ليضربك فغنى قولك
كان زيد سوف يضربك او سيفضرك والموجب ليس معه ان لا ظاهرة
ولا مقدرة فالزموا نفيه افتما ران ليضربك لفظا ونظرا من
هذا انما مزودة لتأكيد النفي واعلم ان انضاب المضارع بان مضمر
بعد هذه اللام هو مذهب البصريين واما الكوفيين فقالوا ان اللام
نفسها ناصبة وتظهر اثر الخلاف في نحو قولك ما كان محمدا طعنا منك
لياكل بنصب طعنا منك مقدما على ما كل فانه لا يجوز على رأي
البصريين لأن ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفيين
لأن اللام لا تمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وعلى رأي الكوفيين
جاء قول الشاعر لقد غدتني ام عمرو ولم أن مقانلها ما كنت حيا لا سمحا
والله ماض وظهره ما كان ماضيا لفظا ومعنى وما كان ماضيا
معنى لا لفظا **فانك** ان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزم الاخبار
بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز قلت الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر
عن الجثة جائز وان لم يحز الاخبار بالمصدر عنها دلالة الفعل
بصيخته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد لزم
افتما ران فضا ومنحط في سلك الفعل **والله** الثاني بعد او

اعلم ان محل الفعل المنصوب بعد الواجب ان كانت معني الا
على انه طرف لما قبل او نحو في مضاف اي كثرها الا وقت ان تستقيم
والجران كانت معني الى يتاويل مصدر مجرور بها والتي معني الى
اي لا لزم منك الى وقت انقضاء حتى **قوله** الثالث بعد حتى
اي الجارة لخرج الابتدائية والعاطفة **قوله** ويرفع الفعل
بعدها الى اخره اي اذا اجتمعت هذه الامور الثلاثة كان رفع
المضارع واجبا وسواء كان كونه حالا حقيقة او بالتاويل **قوله**
خلاف ما سار الى اخره وذلك لانه لا يستقيم باي الا عند
حصول العلم بالسببه واجهل في الفاعل فيجب الرفع لوجود
شروطه فان ما بعد حتى واقع في الحال فله سبب ولا كذلك
اسرت حتى تدخلها فان النسبة ليست واقعة بل محمولة
للمتكلم فلا يصح الرفع لفقدان السببية لان الدخول ليس سببا
غري الشك في النسبة **قوله** حتى تدخلها اذا كان الفعل مستقبلا
او مؤولا به فحتى جاره وان كان حالا او مؤولا به فحتى ابتدائية
وعامة كونها للحال او للمؤول به صلاحية جعل الفاعل في
موضعها ويجب حينئذ كون ما بعدها فضلا متسببا لمن ثم
وجب المنصب اذا دل على حدث غير واقع كما في التقى ولا يستفهم

قوله وكذلك كان سري امسا علم ان كان سري امسا له
ثلاث طالات اما ان يقدر كان تامة فيجب الرفع لان ما بعد
حتى حال مسبب فضله وكذا ان قدرت ناقصة واجزا امسا
او يقدر حتى مع ما بعدها خبرا فان المنصب واجب **قوله**
والخامس بعد قاء السببية اعلم انه اذا كان قبل قاء السببية
اسم يصح عطف الفعل عليه فلا اشكال في محل هذا الفعل من الاعراب
لانه تابع لذلك الاسم في اعرابه نحو ليكن منك زيادة فذكر منك
وانما كان له محل من الاعراب لانه اذا كان مفعولا باضمارا ان
يكون في تقدير مصدر فلا بد له من موضع من الاعراب فان
كان قبله اسم يصح عطفه عليه عطف عليه وان كان قبله
فعل قدر انه في تقدير مصدر ويجعل معطوفا عليه والا يكن
قبلا ذلك الاسم فالرفع في محله واجب اذا كان الفعل المنصوب
بعد الفاعل غير من له الاول بان يكون الفاعل لفاعلين نحو ايتني
فلا كرمك وانما وجب الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على
مصدر مرفوع متزعم من الفعل الاول على افعال الحصول والكون
لان التقدير ليكن منك ايتنا فذكر كرام قني ولا يجوز تقدير المنصب
بان تعال ان التقدير افعلا ايتنا فذكر كرام قني لنفسه والمعني

لأن الفعل الثاني لغير من له الأول فلا يمكن بعد الفعل فان قيل
لم يجوز ان يكون من قبيل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
قيل لا نه لا يكون مما نحن بصدده ويكون من باب عطف اجل اذا كان
الفعل للاكمل متبني بليت غير داخله على ضمير الشأن فالنصب حينئذ
واجب سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاعل له الفعل الأول أو
اخره نحو ليتك تأتينا فاحدثك وليته يأتينا فيحدثنا وليته
عندنا فيحدثنا اذا المعدر بليت اتيانا منك فحدثنا مني وليت
اتيانا منه وليت استمرار منه عذرنا فحدثنا منه لا يقال
محوز ان يكون التقدير وليته لان منه اتيان فحدثت لانا نقول
هذه زيادة متجاوزة لكلامه حينئذ فيجب ان يقع ليت على نفس
المصدر الذي ينزل الميعل منزلته ولو احدث بعد من الظاهر
امكن ان يقال في قولك فاكركمك (ممكن الذي يقع اتيانا فاكركم
مني بهذا الغرض لما لا يقتضيه الكلام وعدول عما يقتضيه
المقام اما اذا كانت ليت داخله على ضمير الشأن وكان الفعل
المنصوب لغير من له الأول فالرفع واجب وهو داخل تحت
القسم الأول ان يقال ليت يأتيني فاكركم لان التقدير ليت
يكون منك اتيان فاكركم مني ولا محوز النصب باضمار فعل اذا

يستقيم ان يقال ليت الشأن بفعل انت اتيانا فاكركم اما مني
وفما عدا هذين القسمين الوجهان من الرفع والنصب وما عدا
هذين القسمين فشان الأول ان يكون الفعل المنصوب بعد التام
له الأول سواء كان متمني بليت أو لا والثاني ان يكون متمني بليت
داخله على ضمير الشأن والفعل المنصوب لمن له الأول وانما جاز
الوجهان لانه يقع ان يكون التقدير في ايتني فتكرمني لكن مثل
اتيان فاكركم او فعل اتيانا فاكركم ما وكذا في ليت يأتيني
فتكرمني يقع ان يقال انه في بعد بليت الشأن يكون منك اتيان
فاكركم او ليت الشأن تفعل اتيانا فاكركم اما هذان كله على ما ذهب
اليه الاكثرون واما على قول من يقول ان ما بعد الفاعل بتقدير مبتدأ
محذوف فالحكم يكون ابدا مرفوع المحل بالابتداء **والنفي** بنفي او طلب
الى اخره منحي ان يكون مراده بالنفي المحض النفي الذي لا يكون معني
الحقيني نحو ما نزال تأتينا فتحدثنا فانه بمعنى الحقين حتى يدخل
فيه ما هو في الاستعمال جار مجري النفي نحو طلب ايتني فتحدثني
وانما اشترط كون المضارع في جواب هذه الاشياء حتى يحصل له
الشبه باجزاء هذه الاشياء لما كانت غير ثابتة المعنوي شبهة
الشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع فيكون ما بعد الفاعل محذوفا ثم اعلم

ان المصنف قد ذكر في شرح السدور ان شرط الاستفهام ان لا يكون
 باداه تليها جملة اسمية خبرها جامد وذكر انه لا يجوز النصب في
 هل الخول زيد فاكرمه وقال ابو علي في المسائل المشككة فري فضاغفه
 نصبا ورفعا فالرفع من وجبت احدهما ان يعطفه على لغرض وهو
 صله الذي والاخر ان يكون مسندا فاما النصب فتضعيف
 الا ترى ان الاستفهام انما هو عن فاعل لا قراضا عن الاقراض
 نفسه واذا كان كذلك لم يكن لقولك اتقرضني فاشكر اذ
 الاستفهام هنا انما هو عن الاقراض ولهذا اجاز سيبويه رحمه الله
 رفع الفعل بعد حتى في قولهم ايم سار حتى يدخلها لان السير يتيقن
 به غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن الفاعل ولم يجعل منزلة
 قولك اسرت حتى يدخلها في عدم حواز الرفع لانك لم تثبت سيرا
 ووجد النصب الحمل على المعنى وذلك لان معنى من ذا الذي يقرض
 الله قرضا حسنا ا يكون قرض فحمل نصبا عنه عليه كما ان قوله
 تعالى من يظلل الله فلا عار له ويذره فممن حرم على المعنى اي
 من يظلل الله لا يهدى ~~من يظلل الله~~ اذا علت هذا علت ان النصب
 في جواب الاستفهام لا بد وان يكون المستفهم عنه بنفسه عنه
 ما بعد الفاء واعلم انه شرط في الدعاء ان يكون بلفظ الفعل الموضوع

له حتى يتبع نحو قولك غفر الله لك فتدخل الجنة بنصب تدخل
قوله تعالى والسي كذبهم الى اخوة قال اكثر
 النحويين ان ما بعد فاء السببية مصدر مقدر معطوف
 على مصدر الفعل المتقدم بعد فاء لان لم ينصب المضارع
 بعد الفاء في هذه المواضع لم يصح العطف في قولك زرني قالوا
 لا لعلا لانه لا يصح عطف المعرب على المبني الذي لا يكون له محل
 من الاعراب ولا معنى لان الغرض ليس عطف خبر على امر وانما
 الغرض ان الطلب في هذه الاشياء غير النفي لشيء الا طرفين اي
 ما قبل الفاء وما بعدها كما ان النفي يشتمل على ابواب على فما بعد
 الفاء متعلق بحرف بالجملة المقدمة وانما سماه النحويون جوابا
 وان كانت جملة واحدة ولم يكن كالحزب والمسايسة له في ان الثاني
 سببه الاول محو زرني قالوا كذبهم ليكن منك زيارة
 فاكلام مني فكون الطلب شاملا لها ونحو ما تاتيها فتدركها لا يكون
 منك ابتداء ولا حديث فيكون النفي ايضا شاملا لها واستبعد
 هذا بعضهم وقال انما صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب
 قصد للتضييق على ان ما قبلها سببا لما بعدها وذلك
 لان المضارع المرفوع ظاهر في معنى احوال ففي الصرف الى

المصنف تنبيه على ان الفا في الظاهر ليس لعطف اكلة على اكلة
 لان المضارع المصنوع مفرد وتخليص المضارع الى الاستقبال
 الاتي باخر اية ففيه دفع كون الفا للعطف وتقوية كونه
 الجزافا كون ما بعد الفا مبتدأ محذوف الخبر لان فا السببية
 انما تدخل على اكلة **والطلب** ليشمل الامر والهي والدعاء
 والعرض والتخصيص والتبني والاستفهام هذه سبعة مع
 النفي صير المجموع ثمانية وهذه المسئلة التي عبر عنها بمسئلة
 الاجوبة الثمانية وانما اقتصر المصنف على هذه الامور دون
 ما عداها من اقسام الطلب لان المصنف لم يسمع لعبد او المعية
 في المواضع المذكورة الا في خمسة منها فلما اراد اجمع بينهما في
 التمثيل بالسموع اقتصر على هذه فان قيل لم يثبت بالاستفهام
 قلت تركه لاجل ان حكمه قد علم لما ان تكلم على المحترزة واما
 المصنف بدون تعدد نفي او طلب محض كما في قول الشاعر سائر
 منزل النبي نعيم واكثر ما يحجزها ستر حيا ضرورة واما قول
 بعضهم ان الاصل واسترحن بنون التوكيد اخففه وابدالها
 في الوقف الفا مهرب من ضرورة الى ضرورة لان توكيد
 الفعل في غير الطلب والقسم والشرط ضرورة واما نحو كانك

والعلينا فثبتنا فاول بالبقى اي لست بوال علينا
 فثبتنا لانه لما شبهه بالوالي علم انه ليس بوال اوجب
 التباين من المسبه والمسبه به فان التشبيه المعتمد
 لمعنى النفي قد يلحق به واما التشبيه المقصود منه
 احقيقه لا النفي فلا حوز فيه ذلك واما انت غير قلام
 فثابتنا بالصب فقد اجاب قوم وان لم يكن جاريا
 في الاستعمال مجرى النفي نظرا الى انه في معنى النفي ومنه
 الاكثرون نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف
 نحو قلما بلما في مكروني وكذا قل رجل وقل رجل
 فانه يجوز فيه الصب عند اجمع لان هذه الكلمات مجرى
 مجرى النفي الصرف في استعمالهم **والطلب** قوله نحو لا يعصى
 عليهم الى اخره مثالان للنفي احدهما للفا والثاني للواو
والطلب ولا تطغوا الى اخره مثالان للنفي اولهما للفا وثانيهما
 للواو **والطلب** يانا ق الى اخره مثالان للامر الاول
 للفا والثاني للواو **والطلب** وقد اجمع المصنف الى اخره
 انما تعرض المصنف للكلام على هذه الامة لان الخوئين
 قد رضوا على انه لا يجاب باجواب للطلب ولا للنفي ولا يجاب

ايضا كل منها جوابين والامة الكريمة في الظاهر اما من باب
 الجواب للجواب واما من قبيل الجواب بجوابين واما امتنع ان
 يجاب جواب هذه الاشياء لان الذين يجاب انما هو هذه الاشياء
 لا جوابها لانها ليس منها واما امتناع الجوابين لواحدهما لان
 جوابها مستببه بجواب الشرط وكما ان الشرط لا يجاب بجوابين فكذا
 ما هو منزلة قوله التالي تقرير اي استنفها ما تقريرها وهو
 حاكم المخاطب على الاقرار بما مر قد استقر عنده بيقينه او يقينه
قوله اذا لم تزد الاستنفها كحقيق في كون مثل هذا محترزا
 عنه نظرا لهم قد ذكرنا من السواهد قول القائل الم اكل جاركم
 وتكون بيني وبينكم المودة والاخاء ولا شك ان المراد بالاستنفها
 التقرير ومثله قوله تعالى فلم يسروا في الارض فتكون لم يلوب
 ليعلمون بها واعلم ان الشيخ في شرح السدور لم يسترط في الاستنفها
 هذا الشرط ومثله هذا البيت **قوله** وبقييد الفناء
 بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين اي حيث لا يكون
 معها سببية ولا معية **قوله** الم تسأل الرفع الى اخره
 ظاهره ان المانع من النصب كون الفاعل ليس للسببية ومقتضى
 ما قاله من انه احترز بالمحض من النفي التالي لتقريره ان يكون

المانع

المانع كون النفي تاليا للتقرير وعلى هذا فلا نسب عدم ذكره
 هنا لكن على ما احضرنا يكون المانع من النصب كون الفاعل
 ليس للسببية **مسألة** اذا قيل ما تاني في فاعل مركب فلك
 في هذا التركيب اربعة اوجه احدها ان يجعل التاء عاطفة
 لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيجب حينئذ رفعه لانه مركب
 المعطوف عليه في اعرابه ويكون النفي شاملا لهما وعلى هذا
 فالمعنى ما تاني في فاعل مركب تانيا ان يجعل التاء عاطفة ما
 في خبرها على كجملته المصدرة بحرف النفي فيجب رفعه وحينئذ
 يكون ما في خبرها متبعا لانه ليس في خبر النفي او يجعل التاء
 لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها متبعا لفظا ومعنى
 استنفها فانه ان تعذر متبعا على مبتدأ محذوف وحسب رفعه
 ايضا ويكون متبعا ايضا ويكون المعنى ما تاني في فاعل مركب
 لكونك لم تاني وذلك اذا كنت كرها ابيانه ويوضح هذا قولك
 ما زيد قاسما فيعطف على عبه اي فهو لا ينتقل فتسوته يعطف
 وقد ظهر بما قلناه الفرق بين الوجه الثاني والاوّل من
 جهة ان النفي في الوجه الاوّل شامل للمعطوف والمعطوف
 عليه وفي الثاني مختص بالمعطوف عليه الثالث ان تعذر

الفا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر الما اول
ما قبلها ونعذر البقي منصبا على المعطوف ووزن المعطوف
عليه فيجب حيد النص بان تضمنه وجوبا والتقدير
ما يكون منك اتيان بعقبه مني الكرام بل يكون منك ولا
يكون مني الكرام الرابع ان نعذر الفا لعطف مصدر الفعل
على مصدر الفعل الما اول مما قبلها ولكن نعذر البقي
منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب
عنه وقد اتفق ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان
فكيف يكون مني الكرام اذا علمت ما ذكرنا علمت ما يجوز
من هذه الالوجه في قوله تعالى لا يقضي عليهم فيموتوا
وما لا يجوز **قوله** اذا العطف بعقبه كجزم اي كل
من العطف والسببية مشتق لانها ما يترتب عليها وهو
لجزم عند العطف والنصب عند قصد السببية **قوله**
وتقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن وعلى هذا فالواو
لاستيناف اي ولك شرب اللبن وعلى نعذر النص
فكون الواو للحال واما على نعذر الجزم فكون عاطفة
قوله واذا سقطت الفا الى اخره اعلم انه اذا سقطت

الفا فلان في الفعل الذي بعدها ملاحه اوجه جرمه على ما ذكر
ورفعه باحد وجهين اما على الاستيناف نحو قولك فكان
المخاطب سأل لما اذا اقوم فقال لانه يدعوك اذ على الوصفية
والحالية ان كان نحو قوله تعالى نصبت لي الاله ويتبين احد
الامر من اي الرفع على الحالية والاستيناف اذا لم يقصد الجزؤ
ولم يكن قبل الفعل اسم نكرة **قوله** وقصد معنى الجزؤ لانه
اذا قصد معنى الجزؤ انجزم الفعل وجوبا واذا لم يقصد
فلا يجرم النتيجة لانه لا يقتضي الجزم **قوله** جوابا للشرط
مقدرا الى اخره اختلف في عامل الجزم في هذا الفعل على ثلاثة
اقوال احدها ما اختاره الشيخ وهو مذهب الجمهور وثانيها
انه بالطلب لنيابته من باب الجازم الذي هو الشرط المقدور في
وثالثها انه بالطلب لتضمنه معنى ان الشرطية ومذهب الجمهور
ارجح من الثاني لان الله تعالى يودي معناه والطلب لا يودي
لا يودي معناه الشرط ومن الثالث لان الحذف والتضمن وان
استركا في ان كلا خلاف الاصل لكن في التضمنين تغير معنى
الاصل وايضا فتضمن الفعل معنى كرف اما غير رافع او
قليل واعلم ان من مال كذا بطل بقوله تعالى قل لعمري

الذين امنوا يقيموا الصلوة مذهب الجمهور في ان الحازم هو اداة
الشرط المقدرة بعد الطلب قال لان تعدس يستلزم ان لا يخلف
احد من القول له ذلك عن الامتنان لكن التخلف واقع واجاب
ابنه بان احكم مستند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتل
ان الاصل نعم الكرم ثم حذف المضارع وانبت عنه المضارع
اليه فان رفع وانقل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالامان مطلقا بل المحاصنين منهم وكل مومن مخلص
قال له الرسول اتم الصلاة اقامها وقول المبردان العذر قلم
اقموا يقيموا واجزم في جواب اقيموا المعذر مردود لان اجواب
لا بد له من الخلف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ايتني الرمك او
في الفعل نحو اسلم ندخل الجنة او في الفاعل نحو اتم ولا يجوز
ان يتوافقا فيها وايضا فان هذا الذي قاله في غايه ما يكون
من التعسف تنبيه قال الشيخ الرضي وانجرام الجواب
الاشياء لان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه
الاوائل كلها فيها معنى ان قل ذلك انجرم اجواب ومذهب
غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعد ما وهي دالة على ذلك
المقدر ولعل ذلك استنكارهم اسناد انجرم الى الفعل ليس

ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يحزم الاسم المضمر معنى ان
فعلين فالمانع من حزم الفعل المضمر معنى ان فعلا واحدا انتهى
فان قلت هذا مشكل لان معنى الشرط لا بدله من فعل الشرط ولا
يجوز ان يكون الطلب نفسه فعل الشرط ولا مقتضى له مع حرف
الشرط لما فيه من التعسف ولا يجوز ان يكون فعل الشرط مقدرا
بعيده لغيرها ظاهرا بدون حرف الشرط بخلاف اظهارة معه
قلت انه مقتضى له مع حرف الشرط وليس فيه تعسف كذا قيل
وفيه نظر فليست امل على ان المانع ان يمنع عدم جواز كونه مقدرا
بعيده لانه اداة الشرط موجودة **وليس** وشرط الكساي
الى اخره اي فان الكساي لا يشترط لزوم تقدير ان في موضع
التي بل يوافقهم حيث امكن وبخلافهم حيث لا يمكن تقدير ان لا
وتقدر ما يناسب المقام **وليس** فاجزم على الابدال اي
من لا يعبرن **وليس** واخفى الى اخره فصل ابنا جنين وعصفور
بين اسم الفعل فاجازا النصب اذا كان من لفظ الفعل نحو ترال
فيمجدك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه وهو قول حسن **وليس**
ولا خلاف في جواز انجرم الى اخره الظاهر مع الكساي لو
ساعده النقل وقوله بعدهما اي ما ذل على الامر من اسم

معل او خبرنا ان قلت لا شيء اتفقوا على جواز الجزم واختلفوا
في جواز النصب مع ان في كل من الموضعين لا بد من قصد السببية
وقوله اذا سقطت اعلم انه اذا سقطت الفاعل من اجواب فانت
مخير بين ان تعصده معني الجزا فتجزم وان لا تعصده وترفع
ولو قيل مكانك محمد بن الحارث لا خلاف **قوله** والحق الفراء
الي اخره هذا الذي قاله الفراء عند الجمهور من باب النصب
في جواب التمني لانهم قالوا ان لعل قد يتسم معني التمني
فينصب المضارع المقرون بالفاعل في جوابه وانما سمت معني
التمني لانها لما كرت في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقعه
ملازم للتمني اجريت مجرى التمني في انتصاب المضارع بعدها
اذا كان مصدرا بالفاعل باضمار ان وانما كان في لعل في الآية
معني التمني لان فرعون اللعين لما كان يدعي البلوع الى اسباب
السموات حالة كونه مرجوا له ذكره بلفظ لعل وكان ذلك
محالا فصار لعل يعني ليت **قوله** احدهما اللام اذا لم
يسبقها الى اخره هذه اللام تكون دلالة اقسام احدها التعليلية
وثانها لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة والامر بالآل
وبالتي تكون ما بعدها تقيضا لما قبلها اي في مقتضاها

خوفا لقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا لانهم قصدوا
ان يصير قرة عين لم قال بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وحزنا
الثالث الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد انه
ليبين لكم **قوله** وجب اظهارها نحو ليل الى اخره انما وجب
اظهار ان لانها لو اضرمت لآل الى قولك لا تضيوا الى مثلان
هما لام كي ولهم لا وقيل لو حدثت ان حصل في ذلك تناقض
وهو زيادة حرف لا حاجة اليه وهو لا وحذف حرف يحتاج
اليه وهو ان فاظهرت هربا من ذلك وفيه نظرك لان الكلام
ان يقال لا يحتاج اليها في هذا المقام لانها تارة تكون نافية
وتارة تكون مؤكدة والاحتياج اليها على بعد كونها نافية
ظاهرا فلا فائدة معني تاسيسيا وفي الثاني اخط منه **قوله**
ليلا يعلم لافيه زائدة **قوله** والاربعة الباقية الى اخره
اعلم انه يلزم من هذا الكلام مع الكلام الذي قبله ان يكون
لكل من او والفاعل والواو محالان احدهما وجوب اضمار ان وذلك
اذا كان او معني الى او الا وكان كل من فاعل السببية وواو
المعية واقعا في جواب الطلب او التمني المحض وثانها
جواز الاضمار وهو فيما اذا عطفن على اسم صريح واما ليس

لها الاجواز الاضمار لما يل ان يقول ما الحكمة في الاقتصار على
هذه الاربعة ولم حصت ثم لجواز الاضمار دون وجوه
او يرسل فري ايضا لو ان لي بكم قوة اداوي
بضرب اوي ووجه كوجه او يرسل **او يرسل** لولا
توقع معبر المعبر ما يعرف عن فعل الخير وارضاءه ما
اثر الشاعر المساوون لغيره في السن على المساوي له في سنة
لما عافت البقر كانت العرب اذا رأت البقر قد
عافت ورود الماء تعد الى الثور فتضربه فتزد البقر الما حينئذ
ولا تسمع منه خوفا من الضرب ان يصيدها وانما امتنعوا
منه زهبا لصنعها عن حمله بخلاف الثور واعلم انه يروي
وضري بدل قتل وعلى هذا فالمراد بالقتل الضرب وقوله
لم اعقله فيه ضبط ان احدهما فتح الهمزة وكسر القاف
وفتح اللام والمراد به الربط على هذا وتا بينهما ضم الهمزة
وفتح القاف واللام وعلى هذا فالمراد به ما اراد بالاول
ايضا ومعنى البيت انه يضربه لان خوف غيره **او يرسل**
وحازم الفعل يوعان الى اخره الجزم في اللغة القطع وسميت
هذه الكلمات جوارم لانها تقطع من القول حركه او

حرفا واعلم انهم قالوا انما عملت هذه الكلمات الجزم لانه
لما كان ما بعد لم معنى الماضي والماضي مبني اعطي حاله مناسب
البناء وهي الساكن وهذا التحليل غير شامل بل هو مقصور
على لم ولما وما الى الفراء انما عملت لم الجزم وان الضرب لقوة لم
الا تراها غيرت المعنى الذي يعين فيه اللفظ وان لم تغير وضعه
ما عطيت اقوا اعراب الفعل وهو الجزم وان اخا الرفع
وهو الضرب لان عامله كعامله اذ لم يغير اللفظ وقال ابو
سعيد السيراني ان اصل الجوارم وعملت الجزم لانه لما
طال مقتضاها افضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ما التته
تم حمل عليها لان كلاهما يتقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال
ولم الى الماضي وكذلك ما واما لام الامر فخرجت لان امر المخاطب
موقوف الاخر فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه متله في
المعنى وجعلت عليها لاني الهى من حيث كانت ضد الما وفيه
نظر من جهة حمل الاعراب على البناء لانه قد انكر على ابن الخطاب
مثل هذا **او يرسل** او دعاه اخل يسمى التماس في الهمزة واللام
الطلبين وكان عليه ان يكرهما **او يرسل** فعلى المنتكلم اي الذي
يبدأ بالهمزة التي للمتكلم والذي يبدأ بالنون التي له ولم يجمع

قوله الجرافيم هو الشخص الكثير الأكل **قوله** واللام
 الطلبية أي الموضوعه للطلب واعلم ان حركتها الكسرية وسليم
 بفتحها واسكانها بعد **قوله** ويرى الربوب القطيع من
 بقى الوحش بعد الفاء والواو أكثر من حركتها وقد يسكن بعد
 ثم قرئ في السبعة لم يعضوا باسكان اللام وجه يرد على
 من خصه بالشعر ولا فرق في اقتضاها الجزم بين كون
 الطلب مراً نحو لينفق أو دعاً نحو ليقض علينا ربك أو التماساً
 كقولك لمن يسأولك ليفعل فلان كذا إذا لم يرد الاستعلاء
 عليه وكذا لو خرجت إلى غير الطلب كالتى يراد بها ولصاحبها
 الجزم نحو من كان في الضلالة فليهدد الآية أو التهديد نحو
 ومن شأ فليكفر وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاماً لمخاطب
 استغنى عن اللام بصيغة الفعل غالباً نحو قم وانعد وجب اللام
 ان شئت الفاعلية نحو لتعني حاجتى أو المطلب نحو ليقم
 زيد أو كلاً ما نحو ليعن زيد كما جئى ودخولها على فعل المتكلم
 قليل وأقل منه دخولها في فعال الفاعل المخاطب وقد يعرف
 في الشعر ويبنى عليها كقوله محمد بن قيس نفسك البيت
 ومنه المبرد وأجاز الكسري حتى في النثر لكن بشرط تقدم

قل وجعل منه قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
 أي ليقموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أنه
 يقع في النثر قليلاً بعد القول الجبري كقوله ذلك لبواب لرب
 دارها يتدن فاني حموها وبازها أي لتأذن فحذف اللام وكسر
 حرف المضارعة ثم قال وليس كحذف ضرورة لتكنه من ان يقول
 انذن واعترض عليه بان ما قاله خالص من ضرورة ضرورة
 وهي اثبات صحة الوصل في الوصل وليس بشئ لأنها بيتان
 لا بيت مصرع فالهز في أول البيت لا حسوه **قوله**
 والمجرم والقلب الأول عدم ذكره لأن هذا هو اكما مع بينهما
 ولا بد منه في تحقق كونها ادا تي مع جزم مع ان الكلام فيما هو
 جازم فيعلم منه قطعاً انها مشتركة في الجزم ولا كذلك ما
 يشتركان فيه غيره **قوله** ويجوز انقطاع إلى آخره لا يقال
 من المواضع ما لا يكون نفي لم ينقطع فيه بل يجب اتصاله نحو
 لم يزل ولم يبرح ولم ينك فليف حكم بجواز انقطاعه لا نا
 نقول ليس وجوب الاتصال لأجل ان النفي لم يزل لأجل ان
 المتني هو هذه الافعال أو يقول ان هذا حكم ثابت لها في كلمة
تنبيه اعلم ان لم لنفي نفي ولما لنفي قد فعل فيكون نفيها

اوكد من نفي لم واعلم ايضا ان بعضهم قال بتركيبها والحق بساطتها
لعدم دليل التركيب واصالة البساطة **قوله** ومن ثم
امتنع لما اجتمع الضدان اي لانه لا يتوقع نبوت اجتماعهما
واعلم ان الغرض من اذا كان يتوقع اجتماعهما يصح ان يكون رافعها
مجردا بل ما نحو لما يتم الزيدان وذلك لان الغرض من الامتنع
اجتماعها **قوله** وجازم لفعلين الى اخره ما يحرم فعلين
احد عشر وهو ينقسم سته اقسام احدها ما اوضع لمجرد
تعليل الجواب على الشرط وهو ان واذا ما مثالا وان تعودوا
نعد واذا ما نفى اقم الثاني ما اوضع للدلالة على من يعقل
ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سواء حيزه الثالث
ما اوضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو
ما ومهما نحو ما تفعلوا من خير لعله الله مهما تاتاه الآله
الرابع ما اوضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو
متى واين لقوله ولكن متى ستر هذا القوم رافدا وقوله
اين نوميك تات من غيرنا الخامس ما اوضع للدلالة على
المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ملائمة اين وانا وحيثما لقوله
تعليل اينما يكونوا يدرك الموت وقول التالفة خليلي

اني تاتيان تاتيا انما وقول الآخر وحيثما تستقيم بقدر ركبته
بخا السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهو اي
فانها بحسب ما تضاف اليه في ايهم يعم اقم معه من باب
متى وفي اي الدواب ترك اركب من باب ما وفي اي يوم
تضم اضم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب
اين **قوله** ورد الناظم الى اخره اعلم انه اذا بدينا على
جواز الرواية بالمعنى وهو الصحيح فلا يحسن الرد بما ذكر
اين مالكا على الاكثرين الا اذا كان كل من رواة ما ذكر عزني
الاصل وهذا الذي ذكرت ينفع في كثير مما استدركه اين مالكا
على تبوت ما يدعيه واما الآيه فانما تكون رد اعلم الا اذا
قالوا ان تابع الجواب كالجواب في جميع احكامه ولم تنفل عنهم
قوله انما حصوا هذا النوع بالضرورة انما حصل الاكثرون
هذا النوع بالضرورة لانا اذا اعلنا الاداة في لفظ الشرط ثم
جي بالجواب ما ضيما كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه
عنه وهو لا يجوز **قوله** ورفع الجواب الى اخره اي ليس هذا
مختصا بالضرورة اما الحزم فظا هو لان الشرط والجواحقها
ان يكونا مجزومين ولما امتنع حزم الشرط لكونه مبيها جزم

الجرح لخدم المانع منه واما الرفع فقال عبد القاهر رحمه الله
لان الجزأ تابع للشرط ولما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا
حمل الجزأ عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع
فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى اذا علمت هذا علمت
فساد قول سيبويه حيث قال ان الرفع على نية التقدم
والتأخير وقول المبرد حيث قال انه سدر الفاعل قبل الفعل
لان ما ذكرناه مختص بالضرورة وليس كاجتنابها وعلت ايضا
فساد قول الرضي حيث قال انها لما لم تعمل في الشرط لم تعمل في
الجزأ فتكون جازمة لشيء واحد وهو الشرط لعدم الالة بلزم
منه ان لا يكون الجزأ معولا لاداة الشرط لا لفظا ولا قدرا
هذا مع ان كلام سيبويه يخرج عن ان يكون جوابا بل يجعله
دليلا للجواب مع ان فرض المسئلة في ان جواب واعلم انه اذا
عطف على الجواب المرفوع حمله اخرى فخلها مضارع يكون
فيها على رأي عبد القاهر وحيث ان الرفع على اللفظ والجزم
على المحل وكذا يظهر على رأي المبرد واما على رأي سيبويه
فلذي يظهر تحت الرفع وكذا على رأي الرضي ايضا فتأمل
فان الفاجب انما كانت الفاعل واجبة دون غيرها

لما سبقتها للجزأ معنى من حيث ان معناها التثقيب بلا فصل
كما ان الجزأ متعقب على الشرط كذلك **والله** وذلك بحالة
الاسمية انما وجبت الفاعل عند كون الجواب جملة اسمية لان
ان لما لم يوثق في معناها اتيح الى ما يربطها بها واول
الاشياء الفاعل وكذا عند كونه جملة انشائية او مقرونا بتثقيب
او بقدره في التحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا
وما تحقق لا يتقلب وكذا عند كونه متفيا بلن واما وجوبها
في المقترن بما فلم يظهر حكمته ويمكن ان يقال انما وجبت للاجل
ان ما لها صدر الكلام وهو مانع من عمل ما قبلها فيما بعدها واذا
ثبت هذا فاستمع ان يكون شرطا واذا استمع ان يكون شرطا وجبت
الفاعلية **قوله** تعالى وان الهمم هم انكم لم تكونوا
فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدر الوجبت
اللام الموطنة بينهما عليه مردود لان دخولها الكري لا واجب
وقيل ان ان لما كانت للتعليل حصل الربط بها **والله**
ويجوز ان تغني اذا العجائية انما اغنت اذا العجائية عنها لانها
اي الفاعل تفيض التثقيب **والله** ان كانت الاداة ان
فيه نظرا لانه قد اغنت اذا عن الفاعل مع ان اداه الشرط غير

ان كما في قوله تعالى اذا اصاب به من نكاح من عباده اذا لم يستبرأ
وقوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون اللهم
الا ان يقول ان اذا استبد او ما بعدها خير في كل من الايتين
فلا اشكال حينئذ **باب** ان كانت الاداة ان مفروضة لا محله
ما لم يكن من باب ان خير الخيرة ذلك ان تقول لا تخلصوا اما ان
يكون مراده بقوله من شرط فعل الشرط او جملة فان كان الاول
فسلم ما ذكرت وان كان الثاني فمنوع لان ان خيرا لم يحذف
فيه جملة الشرط بل بعضها وكذلك وان احدى من المتركين اليه
لم يحذف فيه جملة الشرط بل فعله قال في شرح السذور لما
تكلم على جواز حذف الشرط ان شرطه ان يكون واقعا بعد واو
وعلى هذا يحل كلامه هنا والا فاذ انتفى العطف لا يجوز اكد
وان اقترنت ان بلا وانما احتقت ان بهذا دون غيرها من
ادوات الشرط لانها الكردور ان في الكلام منها فحذفوا شرطها
طلبها للتخفيف وذكروا في المعنى في فصل ما اذا من حرف الميم
ان بعضهم يجوز في قوله تعالى وما يكمن من نعمه فمن الله ان
يكون ما شرطية وان الاصل ما كمن ثم حذف فعل الشرط وعلى
هذا فلا يشترط ان يكون الاداة ان لكن هذا التجويز غير

صحيح لانه مخالف لما قاله المتحولون **باب** عن جواب قسم
تأخر عنه يصدق حيث كان مذكورا كالمثال او مقدرا
ملفوظا بما يدل عليه لين اخرجوا لا يخرجون معهم فان اللاحق
تدل عليه او غير ملفوظ به نحو وان اطعمونهم انكم لم تكون
فانه لم يذكر فيه ما يدل على القسم وقول بعضهم ان الجواب
للشرط على تقدير الفاء مردود لانه مختص بالشخص **باب**
باب قول قتيلة قالته مخاطب به النبي صلى الله عليه وسلم
لما قتل اخاه فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم حن لفظها
وقال لو سمعت هذا لما قتلته **باب** وتقتضي امتناع شرطها
الى اخره عبارة الجمهور انها لا امتناع الثاني لاجل امتناع
الاول ومعناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفا الاول من غير التفات الى ان علة العلم
بانتفاء الجزا ما هي واما المنطقيون فانهم يستعملونها للحصول
العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفا الثاني
علة للعلم بانتفا الاول ضرورة انتفا الملزوم بانتفا الازم
من غير التفات الى ان علة انتفا الجزا في الخارج ما هي وقوله
تعالى لو كان فيها آفة الا انه لفسدتا وارد على هذه القاعدة

لكن الاستعمال السالغ على قاعدة جمهور النحويين لا يحسب
اللغة اذا علمت هذا علمت فساد قول ابن الحاجب انها لا تستلزم
الاول لا تستلزم الثاني لا كما يقول الجمهور لان الاول على قولهم
سبب والثاني مسبب وانتفا السبب لا يدل على انتفاء السبب
لجواز ان يكون لشيء اسباب متعددة واستحسنة المتأخرين
اما الاجل ما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفا
الملزوم لا يدل على انتفاء اللازم بل الاكسر بالعكس وسبب مخالفة
لهم عدم الفرق بين الاصطلاحين فافهمه انتهى واختلف
في هذه هل تنفي الاستلزام ام لا مذهب الجمهور انها تنفيه
ومذهب السلوين وتبعه ابن هشام والخضر ادى الى انها لا تدل
عليه املا بل على التعليق كما دلت ان عليه وتدل بالاجماع
على استلزام ولا تبوت وهذا القول مردود لان كل من سمع
لوقوع علم عدم وقوع الفعل من غير تردد واختلف ايضا
في كيفية افادتها الاستلزام فذهب جماعة من النحويين وكثير
من المعربين الى انها تنفي استلزام الشرط والجواب جميعا وهذا
باطل نواضع كثير منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم
الملائكة الاية ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الاية وبيان

ان النحويين

ان الشيء اذا استلزم تبوت نقيضه فاذا استلزم ما قام تبوت قدام
وبالعكس وحينئذ فيلزم في الاية الاولى تبوت ما نتم مع عدم
نزول الملائكة **قوله** تعالى ولو سئنا لرفعناه بها
مثل به لما كان سبب الثاني منحصرا في الاول وهو واضح لان
كل شيء من الاشياء الموجودة بسبب عن شئيه الله تعالى **قوله**
كما قال الجميع في ان وصلتها انما اتفق الجميع على ان مع ما في
جزئها فاعل يفعل محذوف لان ما المصدرية لا توصل الا بحالة
فعلية **قوله** اما ما مضى معني لم يذكر حكم هذا القسم ولعله
تركه لظهوره وتقديره فامر فاعلمه او فيمنع الامر
قوله وتؤكد **قوله** دائما راجع الى التوكيد والشرط
لانها لا تختلفان عنها سواء كانت للتفصيل ولا وقوله غالبا
راجع الى التفصيل **قوله** يدل على الاول اي كونها حرف شرط
ومراودة بقوله تجي الفاء اي على سبيل اللزوم والافعال المجزئة
لا يدل عليه خوفا مما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربحهم
واما الذين كفروا فيقولون الاية ووجه الدلالة ان الفاعل لا يصح
ان يكون عالمة هنا اذ لو كانت عالمة لم تدخل على خبر المبتدأ
اذا المبتدأ لا يطف خبره ولا يصح ان يكون زائدا اذ لو كانت

زائدة لصح الاستغناء عنها ولما استغنى هذا ان يعين كونها المجزأة
قوله وعلى الثالث اي كونها للتفصيل وقوله استغنى عنها
 اي يتبع ما وقعت فيه اي يتبع النحويون موافقها فوجدوا كونها
 للتفصيل غاليا بالبابا لشيء الى استعمالها في الشرط والتوكيد **قوله**
 ومنه فاما الذي في قلوبهم زيف لايه اي مما كانت فيه اما للتفصيل
 قوله تعالى واما الذين الاتيه قال في المعنى انما قد يترك تكرارها
 استغناء بذكر احدا الغنمين عن الآخر او بذكر بعضها
 في موضع ذلك التسمي وجعل من الاول قوله تعالى فاما
 الذين ادعوا اليه الاية ومن الثاني هذه الاية اذ انقرب هذا
 علمت ان مراده بقوله يترك تكرارها تركها مع مدخولها الذي
 هو احدا الغنمين به دليل قوله استغناء بذكر الى آخره وعلت
 ان قوله والراسخون الى آخره ليس قسيما لما تقدم بل الى
 عليه ولهذا قال هنا قسيمه في المعنى **قوله** والمعنى واما
 الراسخون الذي يظهر ان المقدير واما غنمهم فيقولون لانه
 اعم فائدة مما ذكر لان القائل بقوله الذين في قلوبهم زيف
 من ليس في قلبه زيف لا الراشح في العلم لكن المستف نظر الى
 لفظ الراسخون فجعل المعنى راجعا اليهم **باب**

الاحبار والوك والافعال

قوله بعدم الضم وسملة قد تجب امور اخرى
 في بعض الصور منها اذا اخبر عن زيد من نحو جاز زيد وعمرو فوجب
 التوكيد او الفصل واعادة الجار في سررت بزيد وعمرو وتبدل
 الاعراب في الطرف والمفعول له **قوله** واذا قيل سرتا
 زيد قربت من عمرو والكرم جاز الاخبار عن زيد قد يفهم من هذا
 ان كل مضاف اليه يصح الاخبار عنه وليس كذلك فان المضاف
 اليه ان كان في علم كذا بي بكر لم يجوز الاخبار عنه لانه لو اخر
 لم يكن خبرا اما في نحو غلام زيد وتوب عمرو فحوز **قوله**
 نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه الى اخره مثال
 الاخبار عن المتضاميين الذي سره قربة من عمرو وابو زيد كما
 ذكره المسنف واما قوله او عن العامل والمحمول معا فغنه
 شي وينبغي ان يقول وصفته ومثال الاخبار عن العامل والمحمول
 وصفته ان يقول الذي سرتا بزيد قربت من عمرو والكرم ويكون
 في سرتا ضمير مستتر على الموصول الذي هو عبارة عن الخبر
 الذي هو قربة من عمرو والكرم والفرق بين قربة في باب الاخبار
 واسمه ان رفعة في اصله على الفاعل وفي باب الاخبار على

الجزية **قوله** السابع ان لا يكون في احدى جلتين الا اخره
 تبقى من الشروط ثامن وهو انه يصح كونه خبرا من جهة الافادة فلا
 يخبر عن المدخول المطلق المؤكد ويخبر عن العددي والنوعي وتاسع
 وهو جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن الظروف التي لا تنصرف
 وانما امتنع الاخبار حيث كانتا مستقلتين لانه يلزم منه
 عطف ما لا يصح ان يكون صلة على ما هو صلة الخبر الفاعل وهو ممتنع
 اما اذا كان العطف بالغا فانه يصح الاخبار **قوله** وان
 يكون مثبتا وفي نسخة الاصل مقدمات بدل مثبتنا وبه يخبر عن
 الاخبار عن زيد من قولك ما زال زيد عالما لا متناع جعل
 الفعل صلة لا لا وكذلك خلفه لانه نصير ما فاعلا بين ال
 وصلتها **قوله** العود **قوله** بحسب حالها
 اي تنظر الى لفظ اسم اجنس واسم اجمع لا الى مفردهما فان كان
 معاد الضمير على اسم اجمع او اسم اجنس مذكرا نعت العدد وان
 كان بعبارة الضمير عليها مونا ذكرت العدد وان كان بعبارة
 بالوجهين جاز لك الوجهان في العدد وقولي لا الى مفردهما
 ليس المراد به ان لهما مفردا من جهة اللفظ بل من جهة المعنى
قوله حال الواحد اي الذي هو من مفرد اجمع **قوله** ثلاثة

اشخص اي بالثبات دائما **قوله** الشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث
 واذا اعيد الضمير عليه انما يعاد مذكرا فلذلك يوثق العدد اذا
 اضيف الي جهة سواء اريد به مذكرا ومؤنث **قوله** ومحصو
 المعصومي التي قاربت البلوغ **قوله** قال المعبر حال الموصوف
 قال في التسهيل وان كان المعدود صفة ثابتة عن الموصوف
 اعتبر غالبا حاله لا حالها **قوله** نحو ثلاث مائة اعلم ان القياس
 ان يقال ثلاث مائة او مئتين لان حق الملائكة والعشرة وما
 بينهما ان يكون مئتين جمعا مكسرا من ائنيبة القلة مجرورا بالاف
 واقتراف التمثيل على تسع مائة لانه لا يقال عشر مائة بل
 الف لا كما يقال خمس عشرة مائة **قوله** ويضاف كجمع
 التصحيح شروع في بيان تخلفا لشرط الثاني اعني قوله مكسرا
قوله ويضاف لثلاث الكثرة شروع في بيان تأخر الشرط
 الثالث اعني ان يكون اجمع من ائنيبة القلة **قوله** نحو ثلاث
 جوار اي لانه لم يستعمل لكل من هذه الملائكة جمع فله **قوله**
 نحو ثلاثة الى اخره انما كان اشباع قياسا لان مفردة تسع
 بكسر الفاء وفعال قياس في فعل كعمل واحمال **قوله** فاذا
 تجاوزت العشرة الى اخره لما فرغ من بيان العشرة التي تضاف

الى العدد وشرع في بيان حكم آخر وهو ما تركب مع غيره من العدد
قوله احد عشر قال في الشهيل وبما قيل واحد عشر
وراحد عشر وواحدة عشرة اسمي ومعناه العدد المحموس
وتحيز ذلك كله مفرد منصوب الى اخره اي ما راد
على العشرة الى المائة فما فوقها **قوله** فيحوز في العدد غير
اثني عشر انما استثنى عشر واثني عشرة لان عشر في اثني عشر
بحركة النون في اثنان وكذلك عشرة مع اثني عشر وكما
انه لا يضاف كل منها مع النون كذلك لا يضافان مع ما
هو خالف عنها **قوله** نحو احد عشر زيدا الى اخره
احد عشر ك مع احد عشر زيدا برفع الراء في الاول وكسر
الراء في الثاني مع بناء الكلمة الاولى على الفع اسمي ولم يثقل
به في حالة النصب لان حالته اذ ذاك حالة البناء نحو رايت
احد عشر ك فلا يظن بكونه معربا الا ان يعذر ان حركته
بحركة اعراب **قوله** كما في تعليل اي في اعراب الجزاء اخر
لحسب لا في اعرابه ومنعه من الصرف **قوله** فانه وضع
على ذلك من اول الامر اي وضع اسم فاعل من اول الامر
قوله توهمت ايلات اي علامات وقوله مجرؤا اي

مع قطع النظر عن كونه مضافا الى شيء آخر **قوله** وزعم
الاخفش الى اخره محل الخلاف فيما اذا استعملته مع اصله
قوله وزعم الناطم ان ذلك جائز الى اخره حاصله
ان ابن مالك يعضل فيقول ان كان اسم الفاعل من اثنين
عمل الامر بالنصب والجر وان كان من غير اثنين لم يعمل
ومستندة انه سمع ثبيت الرجلين اذ اکتتا ثمتها ولقائل
ان يقول ما ذكرته مستند لابن مالك لا يطابق ما الكلام
فيه لان الكلام فما استثنى من عدد لا من فعل **قوله**
مع ما دون اصله اي لمرتبة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين
مع انه لصدق عليه انه مع ما دون اصله **قوله** ويجوز
حينئذ اضافته اي اذا استعملته مع ما دون اصله ليعيد
معنى النصب **قوله** وهو انحصار العدة اي ليعيد ان
الموصوف به لبعض تلك للعدة المعينة **قوله** متركبا مع
العشرة العشرة هي اللفظة الثانية وقوله ثانيا مع العشرة
العشرة هي اللفظة الرابعة **قوله** وتضيفه الى التركيب
الثاني اي فيقول هذا ثالث تلاثة عشر **قوله** الثالث ان
تخذف العقد الى اخره اي فتقول ثالث عشر فان قلت

انه يحصل اللبس فيما اذا حذفنا العقد من الاول والشف
من الثاني فينبغي ان يحتج بحصول اللبس قلت لا لیس لنا
اذا اعرينا الاول والثاني او بيناه يعلم قطعاً ان هذا التركيب
مستتر من تركيبين لان الاصل كما قدمه المصنف ان ثاني
باربعة الفاظ وثبتي كل اثنين منها على الفع **والثاني**
السادس ان يستعمل معها اي مع العشرة وقوله لا فائدة معني
رابع ثلثة اي تعني مصر الابلثة اربعة بنفسه **والثالث**
دون ما استقى منه الوصف اي بمرتبة واحدة **والرابع**
ولیس لك مع ذلك ان تحذف الشف وذلك لانا اذا حذفنا
العشر من الاول والشف من الثاني واعرينا فقلنا رابع
عشر لا تنفك التركيب لم يعلم انه ما اخوذ من تركيبين
الكناية في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شي معني لفظا كان او معني بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه اما الالهام على بعض السامعين كقولك جاني
فلان وانت تريد زيداً وقال فلان كبت وكبت اول ساعة
المعبر عنه كفن في القرح او الفعل القبيح كوطيت وفعلت
عن جامعت والتخاطب بالحدث او للاختصار كالغياير الى جمعه

الى متعدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير
القري او لغير ذلك من الاعراض والمكثي عنه ان كان
لفظا فقد يكون المراد معني ذلك اللفظ كقوله كان
فعلة لم تملأوا كبها ديار بكر ولم تخلع ولم تحب اي خولة
ومررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد بخبر ذلك
كقولهم افعل صفة لا ينصرف فان المراد الكلمة التي اولها
همزة زائدة بعدها فاساكنه بعدها عن مفتوحة بعدها
لا مرفيكون على هذا كم الاستغناء مية كناية لانا ليسوال
عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسما الاستغناء
لان كل ما سवाल عن معين غير مصرح باسمه وكذا اسما الشرط
كلها كنايةات لان كلمات الشرط والاستغناء بمعني اي الموضوع
للعين شرط اكان او استغناء ما يكتفي بهذه الاسما شرط او
استغناء ما عن المعينات غير المحصورة احتصارا اذ اكان
بطول عليك لو قلت مكان ابن زيد في الدار ام في السوق
ام في الحان الى غير ذلك من المعينات وقول ابن ارجب
ليس نحو من وما وكيف كناية متنوعة اذ كثير اما يجري في
كلامهم ان من كناية عن العقلا وما عن غيرهم وقولك انا

وانت ليس كناية لانه تصرح بالمراد وظهر الغائب كناية
اذ هو ذاك على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بظاهر
فيه ويقال كنت بكرا عن كذا او كبرت قاله الرضي ثم قال
واعلم ان جميع الكتابات ليست بصفة فان فلان وفلان
منها بالانفاق والمحامد بان ثم قال قال المصنف المراد
بالكتابات الفاظ مبهمة تعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسر
اما كناية على المخاطب او لنفسه فلم لا يكون من هذا
القبيل على ما قررنا مستغفاهم كانت او جريه ولا لفظ
كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية عما وقع
في كلام متكلم مفسر او لا كيت وذيت في قولك كان من الامر
كيت وكيت وذيت وذيت بلي قولك قال فلان كذا او قال
كيت وكيت داخل في حقه وكان خارج عنه نحو قولك كان
رجلا عند راسي **وقيل** ويقترقان في حصة امور
قال في المعنى **خاتمة** ان يميز الجريه واجب الخفض ويميز
الاستغفاهم مضمون ولا يجوز جرس مطلقا خلافا
للقرن والزجاج وابن السراج واخرين بل يستلزم ان جرس
كلمة بحرف جرس يجوز حده في التمييز وجهان القصب وهو

الكثير والجري لبعضهم وهو من مضمون وجوبا لا بالاضافة
خلافا للزجاج اسي وانت اذا تأملت فما ذكره هذا وفيما
ذكر في المعنى وجدت انما يقترقان في ستة امور وهي
ان كم الاستغفاهم يميز لمضروب مفرد الى اخره وان الجريه
تختص بالماضي وان المتكلم بها لا يستدعي جوابا وان الكلام
معها محتمل للتصديق والتكذيب وان المبدل منها لا يقترن
بهمه الاستغفاهم وان تمييز الجريه واجب الخفض الى اخره
واعلم ان وجوب خفضه مشروط بما اذا لم يفضل بين كم وميمها
اما اذا فضل وهو مختص بالضرورة فلا يجب **وقيل** ويجوز
جره عن الى اخره ظاهرا انه لا يجوز عند فقد ما ذكره وهو
مذهب الجمهور واستدل له بوجهين احدهما ان كم الاستغفاهم
لا تصلح لعمل الجريه فقام مقام عدد مركب والعدد والمركب
لا يعمل الجريه فقام مقام مقامه وثانيهما ان الجريه بعد كم الاستغفاهم
لو كان بالاضافة لم يستلزم دخول حرف الجر على كم فاستلزم
دليل على ان الجري من مضمون لكون حرف الجر الداخلة على كم
عوضا من اللفظ **وقيل** مضمون انما كان الجري من
مضمون لا يغيرها من حروف الجر لان التمييز اذا جاز بحرف

ظاهرا نأما يكون بها فاذا احيى الى ما يعمل الجبر وهو مقدر فلكن
ما يحترظ اضر الان المقدر فرع المظهر **ولم** والخرية
لمجرورا نأما كان مجرورا مفردا اذ انة وجمعا اخرى لان كم
الخرية بمزلة عدة مفرد يضاف الى مميز وهو على ضربين
احدهما يضاف الى مفرد والاخر الى جمع فاستعملت توحين
اجرا لها مجرى للضربين فيقال كم امرأة رأت كما يقال مائة
امرأة رأت ويقال كم رجال صحبت كما يقال عشرة رجال
صحبت اذا علمت هذا علمت ان التميز اذا كان مفردا يكون
كم كناية عن نحو مائة مثلا لا عن اقل منها لان العدد الذي يضاف
الى مميز المفرد نأما هو المايه والالف وما يتضاعف منهما
وعلمت ان كون التميز مفردا ابلغ معناها من كونه جمعا
لأنها على هذا التقدير يكون كناية عن عدد هو اكثر مما اذا
كان التميز جمعا لمرات كثيرة وبما ذكرنا يظهر قول
المصنف والافراء الى اخره **قوله** الشكر عمة لك
باجرير قال ان الحاجب في تمييز مثل كرم عمة لك باجرير
وخالة ملاحه اوجه وقد حذف في مثل كرم ما لك وك
ملك قال الرضي البيت للفرزدق وتعامه فدعا

قد حلت على عشاري ثم قال ووجه البعد في عمة كون
كرم خيرة على ما تقدم من جواز نصب تميزها عند بعضهم
او استغناء منه وان لم يرد معنى الاستغناء لكنه على
سبيل التهنك فانه يقول نفس الحار ثابتة الا انه ذهب
عني عدد الحلقات والجر على ان كم خيرة والرفع
على كون المميز اما مصدر او مبتدأ كحلته نصبا وجرأ
قال نصب على الاستغناء على سبيل التهنك والجر على الاخبار
واما طرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهنك وجرأ على الاخبار
وبرفع عمة بالابتداء او كصفتها والخر قد حلت ولم
في التوحين منصوبه المحل اما مفعول مطلق لخر المبتدأ
او ظرف له كما تقول احضرتين زيد ضرب امر وقتين
زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استغناء
كان او لا اما الاستغناء منه فلو حرب تنكر المميز
المصوب فاما الخيرة فلا نأما كناية عن عدد مبهم
ومعروف كذلك والخرض من ابتداء بيان جرس ذلك
المعروف والمبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف
وقع التعريف ضايعا ولم في حاليتها مفردا للفظ مذكر

قال الاندلسي يجوز لكل على اللفظ نحوكم رجلاً خائفاً وحاذراً
وكذا الخبره وقال بعضهم كم مفرد اللفظ فجمع المعنى
فينبغي على هذا ان لا يعود عليها ضمير المتنى وهو الخوف لانه
لو حاز ان يستفهم بك عن عدد الجماعة الذين حازوا المخاطب
مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين خائفاً
لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على متنى او مجموع وجه التفرع
بالبدنه وايجز كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل
رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين
لا استغناء ولا خبراً ويجوز كم امرأة خائفاً وحذراً
وحال جملة على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير
عائداً الى المسند البعيد المستد بالضمير من الخبر وهو جملة
ولا تقول كم رجلاً ونساء حاذراً يعطف الجمع على ميم
الاستغناء مية عند البصريين واما قولك كم ساءه وتخلتها
فلو ان المعطوف ايضا نكرة على ما يتبين في باب المعارف
وقد جوز بعض النحاة كم رجلاً ونساء لانه يجوز في التابع
ملا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المايه الهجان
وعندها **والله** فدعا يقال رجل افدع بين القدح

وهو المعوج الرسغ من اليد او الرجل فتكون متقبل الكف
او المذمر والرسغ موصل الوظيف من اليد والرجل
والوظيف مستند الذراع والساق **والله** ميم
الخبره مفرد اي وكذا ان كان جها صرح بذلك ان الناطق
والله وعليها اي على كم التي ميمها مجرور والي ميمها
منصوب وقوله لا تنما نجات وخلاص اي كم التي ميمها
مجرور والي ميمها منصوب **والله** والثالث للجماعة
اي التي في حلت وعلي هذا فالضمير المستتر مفرد نحو الجروع
انكرت **والله** **والله** قال عمرو
قام زيد اعلم ان الظاهر من جعله قائم زيد من باب الحكاية
بالمعنى ان الحكاية اللغوية اشترط فيها الاشارة باللفظ
على الوجه الذي اتى به المتكلم من غير بعدم **والله** **والله**
والسؤال باي اي لا يسأل بها الا عن النكرة ويصير فيها ان
تكون مذكورة كما قلنا ان الناطق وهذا الشرط يوجب من كلام
الشيخ حيث قال لمن قال رأت رجلاً وامرأة الى اخره
لانه فرض المسئلة في السؤال على ملفوظ به وظاهره انه يستغنى
حيث لا يكون ملفوظ به واعلم انك اذا استغفرت باي عن

معرفة لم يكن فيه الحكاية بقول ذاقيل رات زيدا ومرت
يزيدا اي زيدا بالرفع ولم يجزاي زيدا كما جاز من زيدا والفضل
بين الموضوعين ان من مبني واي معرفة فاذا قلت اي زيدا
كنت جعلت احدا الجزين مخالفا لآخر في الاعراب لفظا
ومعنى فغير طبعه وسطل حكم الا مبتدا لانه لا يكون مبتدا
وخبر امثله عين واذا قلت من زيدا لم يكن كذلك لاجل ان
من لا يظهر الاعراب في لفظه فاذا نصبت زيدا افتات
من زيدا لم يكن احدا الجزين مخالفا لآخر في اللفظ فيجوز
ذلك حتى كان من ليس بواحد من الجزين وما احسن قول
ابي علي حيث تكلم على قولهم انهم اجمعون ذاهبون حين
خالقوا بين المؤكدة والمؤكد اعرابا انهم حوزوا الرفع حملا
على موضع ان مع الاسم اذ كان في المعنى كقولهم اجمعون
وتحسن ذلك ان الضمير في اللفظ واحد لم يظهر فيه عمل لان
فصار كانه لا عمل فيه لان بوجه وان كان في التقدير منصوبا
متغيرا عن حكمهم اذ اقلت هم منطلقون ولم يحوزوا ان القوم
اجمعون ذاهبون بل وجه التصيب لاجل ان التصيب قد ظهر في
القوم لفظا فاذا رفعت اجمعين اختلف المتابع والمتبوع

١٧٠
لفظا فعدا عند راي الموضعين بالاعراب الظاهر في اللفظ
فتكبروا فيه الاختلاف ولم يعتدوا بالاعراب التقديرية
اذ كان الاختلاف لا يوجد ظاهرا فاعرفه فانه من
وجمع ظاهره انه يشمل جمع النقص والتكسير وقال ابن الناطم
وجمع تصحيح موجود فيه اوصاح اوصفه انتهى وهو يشمل
تحو قولك ذاهبين من قولك مرتت ذاهبين وتحو قولك
مرتت برجال لانه وان لم يكن جمع تصحيح الا انه صالح
لان يوصف به فيقول مرتت برجال ذاهبين ويتمنع بالحكاية
على قول ابن الناطم في جبال من قول من قال رات جمالا
لان جمع التصحيح ليس موجودا فيه ولا صالحا لان يكون
وهناك اذ ارات في بعض النسخ وعندى ان في التمثيل كمال
لما تمتنع منه الحكاية على راي ابن الناطم نظرا لانه صالح
لان يوصف بجمع تصحيح المونث فيقال جبال شامخات
وهي اشارة صادقة على ما قلنا لانه قال اوصاح له ومراده
بجمع التصحيح الذي هو اعم من المذكر والمونث وذلك ان
يقول المصنف وان اطلق في الجمع يكن ان يكون مراده
به ما ذكره ابن الناطم ويؤيد ما ذكرناه انه لما مثل

مثل مجمع التصحیح وبما هو ملحق به **م** التواناری
البت فيه شدود من وجهين أحدهما انه حكى مقدار غير
مذكور والثاني انه اثبت العلامة في الوصل وهذا هو
الذي قصده المصنف **و** عمو اظلاما بحية الجن
لان عيشهم ينعم في الظلام **ت** نفسه اعلم انه اذا انفتح ما
قبل الثاني منه فانك تقف بالما وان سكن تقف بالثاني
و وان كان المسؤل عنه علما الى اخره قال ابن الزايم
واذا سئل من عن علم المذكور نجى به من بعد مقررة لبعاطف
فاهل الحجاز يكون فيه اعراب الاول ثم قال بعد هذا بطنين
واما غير الحجازيين فلا يكون بل يحيون في العلم المسؤل عنه
بعد من بعد اطف كما في قولك لمن قال مررت بزید ومن زید
نعتن الرفع عند جميع العرب ولا يحكي غير العلم واجازة
يونس رحمه الله حكاه كل معرفة فيقول لمن قال رايت علاج
زید ومن قال مررت بعلاج زید من علاج زید ثم قال قال
سبحان الله ولا اعلم له موافقا في حكاية العلم معطوفا
او معطوفا عليه غير علم خلاف فمنهم من منع ذلك ومنهم
من اجازة فيقول لمن قال رايت سعيدا وابنه من سعيدا

۱۷۱
وابنه ومن قال رايت علاج زید وعمروا من علاج زید وعمروا
واذا وصف العلم بان حكى بصفته كقولك لمن قال مررت
بزید ابن عمرو ومن زید ابن عمرو فان وصف بغير ذلك
لم يحك بصفته بل ان حكى حكى بدونها وربما حكى المضمون
كما حكى المنكر فيقال منين لمن قال مررت بهم ومنون
لمن قال ذهبوا ومن العرب من يحكي الاسم المنكر مجردا من الي
ومنه قول بعضهم ليس بقرشياردا على من قال ان في الدار
قرشياردا ونحو ذلك ومثله قول من قال دعنا من قرنان
فاما قول الشاعر فاجبت قایل کیف انت بصاح حتى
ملكت وملتی عوادک فليس من هذا القبيل لانه من حكاية
الجمال لا من حكاية المفرد لانه جواب الاستفهام وجواب
الاستفهام لا يكون الا جملة فصاح على هذا خبر مبتدأ
محذوف والمقدر فاجبت قایل کیف باننا صاح ثم حذف
المبتدأ وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع ويروي
فاجبت قایل کیف انت بصاح بالجر على قصد حكاية اسم
المفرد كانه قال فاجبت قایل کیف انت بهذه اللفظة
انتهى بلفظه وفي قول من سعيدا وابنه سؤال وهو ان

بئال هل هذا لازم في احكامه للعلم المعطوف عليه او على
سبيل الجواز حتى يجوز ان نقول من سعيدا فحسب
الاول فيقولون من زيد الى اخره اعلم انك اذا قلت
من زيد المن قال رايته زيد انكون قولك من زيد استدا
وخبر او تكون من خبرا مقدما عند الجمهور ومثدا عند
سبويه وزيدا في محل رفع على الاسد عند الجمهور وعلى
الخنزير عند سبويه وكذلك من زيدا بحذف والرفع
وانما قلنا انه في محل رفع لانه مستغنى بحركات احكامه
الاول فاجازون بخبر ونحكاية اعرابه انما اجازوا
حكاية اعرابه رفعا لوهم ان المسؤال عنه غير المذكر
باب الثاني **الاول** وفي ما تاتي الى
اخره كل اسم لا يخلوا اما ان يكون موصوفا على الذكر
او التانيث والذكر هو الاصل فلهذا استغنى عن
علامة وهي ما تاتي او الف والتا اكر استعمالا من الف
فلذلك يستغنى بتعديرها في بعض الاسماء عن الاظهار
تحويد وعين وكلف والتانيث فرعه فلا يحتاج الى
علامة **الاول** او الف قبلها الف انما قال او الف

١٧٩
ولم يقل وهي اما مقصورة او ممدودة كما فعله بعضهم لان
اكثر ان الف التانيث واحدة غير منقسمة الى مقصورة وممدودة
بل هي مقصورة دائما وقبلها يسمي لاجل الف التي تكون قبلها
في بعض الكلمات **تفصيل** انما قلت الف التانيث التي بعد الف
مهمزة لان الف اذا وقعت بعد الف زائدة تقبض ثمرة لئلا
يلتقي ساكنان وقد اتوا اسما كثيرة بتا مقدرة واعلم انه يستدل
على ما هو مؤنث بتا مقدرة بتانيث نعتة نحو الكف المشوية
لذيه وتانيث خبره كما في يد زيد بسوطة **الاول**
وسقوطها من عدده وذلك لانه قد تقرر في باب العدد
ان اللاحه والعشر وما بينهما يذكران مع المؤنث فيسقط
التا من ثلاث علمنا ان الزايع مؤنث **الاول** ويثبتونها
في تصغيره اي لان التصغير يرد الشيء الى اصله **الاول**
ولا تدخل هذه التا في خمسة اوزان اي لا تدخل الفصل
صفحة المؤنث من صفة المذكر في هذه الاوزان المذكورة
مع بقاها على اصلها من كونها صفات ولعلم منه انه اذا
تجدد منها شيء عن الوصفية تجري مجرى الاسماء في كونه
غير جار على موصوفه ولجنته التا كونه نطيحة وذبيحة

واكلالة السبع **قوله** وما كانت امك بغيا اصله بجوبا
ثم ادغم اي بعد القلب للواو واو والضم كسرة **قوله** واما
قولهم امرأة ملولة الى اخره اتي به ليجب عند ما قال
لانه على يقول ومع ذلك لحقته التا **قوله** فساد الى
اخره اي مع كونه مخالفا للقياس محو ك على ما لحقته التا
فارقته قياسا وانما حمل عليه لانه من اعداء العدو وهم يحلون
الصد على صده كما يحلون النظر على رطبه **قوله**
ولو كان فعول بمعنى مفعول الى اخره انما لحقته التا اذا
كان بمعنى مفعول لا فاعل لانه معنى فاعل الزمنه معنى
مفعول فهو اصل له **قوله** نحو جل ركوب وناقه ركوبة
ومن هذا رغوته معنى مرغوته اي موضوعه **مسألة** قال
ابن الناجم وقد ليسبه فعيل الذي كقتيل بفعيل بمعنى فاعل
وقد ليسبه به فعيل بمعنى فاعل فالاول كخضلة ذميمة وفعلة
حميدة والثاني كقوله تعالى ان راحة الله قريب من المحسنين
وقوله تعالى من يحيى العظام وهي رميم **قوله** فان
قلت مررت بقتيلة الى اخره لقايل ان تقول ما اكله
في انهم ياتون بالتا للفرق بين المذكر والمؤنث مع فعيل

اذا خيف

اذا خيف اللبس وامر بانواها في الاوزان الاربعة اذا خيف
اللبس **قوله** وشد مقلته المبقاة الذي يوقن بكل
ما يسعد وقالوا رجل مقدامة للبطل ومعزاة للذي
يعزب بما شئته عن الناس في المرعى والظاهر ان التا فيها للبا
قوله ومدعس المدعس الزمخ يدعس به اي يطعن
قوله لعزل الواحد الى اخره دخل فيه اكثس من المخلوقات
الغير المصنوعة نحو خله ونخل ومن المخلوقات المصنوعة
نحو جرة ولبن ولينة وقلنس وقلنسوة وسفين
وسفينة **قوله** وكعكسه في حياة وكفاة عليه ان بقي صح
يقول وسيارة وسيار وميارة وميار والجيا واحد
الجياة وهي الحمر من الكاه **قوله** كعدة اصلها وعدت قلت
كسرة الواو الى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها التا
قوله كاستعني واستاعته واليا فيه لمعني والتا عوض
منها ان التا في الجمع عوض من اليا التي في المفرد ومثله ازرني
وازارته ومهدني ومهالني **قوله** كزندق وزندقه
قياس جمع زندق زناديق كقيديل وقناديل لكنهم قالوا
مزنادقة على ان التا عوض من اليا التي لا معنى ومثله حجج

كعش اي وهو للذك
لا يشبه في كعش لوصف

صوابه
فيه

ومحتاجه **فول** كواحدة الموزج الحق وجميعه على
 موازنة والقياس موازج لكنهم اتوا بالتالي في جمعه للذلة
 على أنهم عربوه **فول** كمنجة التاء في لجة التاكيد التاني
 لأنه لا مذكر يقال بلها من لفظها وكذلك تاء التاني
 فيها لتأكيد لأنه ليس بأزايها ذكر من لفظها **فول** قد يكون
 التا لازمة فيما يشارك فيه المذكر والمؤنث كربعة يقال
 رجل ربعة وامرأة ربعة وفيما يخص بالذكر كربعة للنجار
 وقد لا يلحق التا صفة المؤنث استغناء عنها فما كان من
 الصفات مختصا بالمؤنث ولم يقصد به قصد فعله من
 افادة الحدود كوحايف وطلامت بمعنى ذات اهلية
 للحيف والطم دون تعرض لوجود الفعل فلو قصد
 انه يحد فلها الحيف والطم في احد الازمنة لحقت
 التا فقبل حايفه وطلامته واما ما اتيه فيه فلم يلحقه
 التا فهو خمسة الاوزان التي ذكرها المصنف قبل **فول**
 لا يخلوا الاسم الذي اخره الف من ان يكون تلك الالف
 التي في الاخر اصلية اي منقلبة عن اصل او زائدة اما
 للتاني او للحاق او للتكثير وذلك لأنه انما انما لا

سبقتها الترمز املين هي اصلية كعضا او يسبقها الترمز
 املين هي زائدة للتاني ان منعت الاسم من الصرف اول الحاق
 كعلقي لبنت وخبركي للذي طال وقصر رجلاه او للتكثير كقبتك
فول جدا يقال حمار حيدى اذا كان ميل عن طله اي
 يحفل منه **فول** فان كان فعلى اسم اي ليس جمعا ولا مصدرا
 ولا صفة فيكون الفه للحاق او للتاني **فول**
 كأرطى قال في الصحاح هو شجر من شجر الرمل وهو افعل
 من وجهه وفعلى من وجهه لانهم يقولون ادم ما روط وادم
 من رطى وقال في التسهيل فان كان في صرفة وجهان فعلى
 الفه وجهان اي ان يكون للتاني وان يكون للحاق كما ذكر
 في شرحه وذلك لتعني الحزم بان الفه زائدة وان ورته فعلى كما
 ذكره المصنف وهو خلاف ما في الصحاح واما علقي فهو اسم
 بنت وذكر في الصحاح عن سيبويه ان الفه للتاني وقال
 غير للحاق **فول** اما مصدرا لذكرى سغى ان لا يعيد
 فعلى جمعا من الاوزان المشهورة وتقتصر عليه اذا كان مصدرا
فول وذلك جعلى الى اخره اي فان كان غيرهما فالفه
 للتاني ان لم ينون كصيري وللحاق ان نون نحو ليبي

للذي ياكل وحده وان سمع بالوحدين في الغد وجمان كذا
 وخلق من الخلافة قال عمر رضي الله عنه لولا اخلقني
 لاذت وهجري بمعنى العادة وحديثي وقوله لاذت اي كنة
 مودنا وقولنا هجري بمعنى العادة منهم قولهم هجري اي
 بكره لا اله الا الله اي عاداته في المأجزة قول لا اله الا الله
 وحديثي مبالغة في الحديث **قوله** فعلى اذا كان اسما يجوز
 صرفته وترك الصرف بناء على ان الله للتأنيث وتركه بناء
 على ان الالف للحاق **قوله** ونحو خبطي ليس من الاوزان
 الى اخره كونها ليست مختصة لا بنا في كونها من الاوزان
 المشهورة في المعنوية **قوله** كطرفا الطرفا شجر الواحد
 طرفه وبها سمي طرفه ابن العبد وقال سيبويه الطرفا
 واحد وجمع والحطل تتابع المطر والدمع وسيلانه **قوله**
 كما شورا هو مهدود وحكي ابو عمر والسبيل في
 رحمه الله فيه العجز وقال ابو امية صور لم يحي فاعولا في
 كلامهم الا عاشورا والمضار ورا الضرا والساو ورا والداو
 الدالة وخابورا موضع **قوله** من اوزان المعنوية التي لم
 ينبه عليها فعلى كقريتي وفوقلي كخوزلي وفوقلي كخوزلي

لذت وفعول كفيضوي وفعلا يا كرحا يا وفعلا كاربعا
 لصرب من متي الارنب وفعلوئي كرهيوئي وفعلوئي
 كخند قوئي وفعلي كخبيخي وفعلي كخبيري وفعلي
 ككوزي للعظم الارنبه وفعلي كخبيخي وفعلي
 كرحيا وفعلا يا كبرد راي اسم موضع وفوقا لي كحولا
 يا اسم موضع ايضا **قوله** وانما هو باجمع الى اخره يعرض
 به عليه في الصبط **قوله** وفرما هو بالفاء ذكره في
 الصحاح وهو اسم موضع وامر يذكره في مادة القاف
قوله الممدود وهو الاسم الذي
 اخره ممدود بعد الف زايدة كوكسا وحمرا بخلاف شاء
 وراي ما الله بذلك من اصل وهو لا مما هو مبني لانه لا
 يسمى ممدودا **قوله** غارت بين الشين ابن القطاع
 غري به غري اولع به ولزقه في المقصور لا بن ولا
 الغرام صدر غارت غرامدود **قوله** كقري اصل قري
 قري ومري **قوله** معطي اصل معطي معطي ومستدعي
 مستدعي **قوله** كأعطا اعطا اصله اعطا واقلت
 الواو الفاء قلت ممدود ثم اعلم ان كلامه هنا يقتضي ان

الممدود هو الاسم الذي
 الممدود هو الاسم الذي

المتقلب حمزة هو الالف لانه جعل القسم هو الاسم المعتل
 بالالف وكلامه في باب الابدال بعضي ان المتقلب حمزة
 هو الواو والياء **قوله** وارتابي فتعل من الراي والتدبير
قوله ومنها ان يكون مفردا يكون مفردا فعلة القاي
 مهدودا لا غير **قوله** فهذا انما يدرك قصره الى اخره
 اي القسم الثالث من الاسم المعتل بالالف **قوله** اجعوا
 علي حواز قصر المهدود حكاية الاحماع على الجواز في الحلة
 لاني كل صورة وذلك لان لفرا تيد الجواز ضرورة بما اذا
 لم يكن للمهدود قياس يوجب المذكالهوا والحذاذا، وكان
 للمهدود قياس يوجب المذكفعلا افعل لم يقصر ورد عليه
 بقوله فلو ان اطبا البيت **قوله** سيخني الذي
 اغناك عني ابن القطاع غني غني كرمالة انهي فلا لغنا
 يكون من باب مدم المقصور **قوله**
قوله كغيره **قوله** وهو نوعان احدهما
 ما يجب قلب الفهيا وسوا كانت الالف في هذه الصورة
 منتقلة عن واو كما في مهلبني او لم تكن كذلك كما في جلي
قوله وشذني حمي حيوان القياس حيوان بالياء

قوله الثالث ان يكون غير مبدلة اي لم يعلم اصلها
 ما هو بالهواو واو **قوله** وهو اربعة انواع الى اخره الحاصل
 ان حمزته اما زائدة او اصلية او بدل عن اصل فالاصلية
 نحو قرأ وديها ككسا، والزيادة اما للتانيث نحو صخر او حمرا،
 واما للاحاق كعلبا، وقوبا، وان الحقة يجب سلاتها ان
 كانت اسلا ويجوز فيها الوجدان ان كانت بدلا عن اصل
 والتصحيح ارجح من الاعلال فكسا ان ارجح من كسا وان يجب
 قلبها واو ان كانت بدلا عن الف التانيث ويجوز فيها الوجدان
 والاعلال ارجح من التصحيح اذا كانت بدل حرف الاحاق كعلبا،
 وقوبا فعلبا وان ارجح من قلبها ان **قوله** الثالث ما ترح
 فيه التصحيح على الاعلال اراد بالاعلال قلبها واو اي الاعلال
 المعهود ولا يريد مطلق الاعلال لان قلبها بالاعلال ايضا
 وهو شاذ وكلامه فيما هو قيس ككسا وجنا انما مثل بما يعلم
 انه لا فرق بين كون الحقة التي هي بدل عن اصله عوضا عن
 واو ويا وهو من كسوت ومن جيت **قوله** هذا باب **قوله**
قوله **قوله** المذكر الشايل **قوله** اعلم انه حذف
 لهذا جمع بالانقوص وكسرتها اي كسرة الياء تم اعلم ان اصل

القاصيون القاصيون والداعون والداعيون والموسون
الموسون والاعلون الاعليون استقلت الضمة على
البا في القاصيون والداعون حذفت فاجتمع ساكنان
اولهما حرف مد ثم قلبت الكسرة التي قبل الواو ضمة لئلا
يلزم قلب الواو ياء الساكنة كما ان كسرة وحذفت الالف في
الموسون لاجل التقاء الساكنين وانما قلبت الفتحة ضمة
لتجانس الواو لا هنا لاستقلال قلبها وقلبت الياء الفاء في
الاعليون لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لا التقاء الساكنين
وانما لم يقلب الفتحة ضمة لتجانس الواو لما قلنا قبل واعلم
ان الكوفيين قد قالوا ان ما الفه زايده يكون حكمه حكم
المنقوص واجازوا في جمع موسى موسون وموسون
بناء على ان وزنه معتل من اوسيت راء اذا حلقته وكوه
فعلى من ماس راسه موسًا حلقه فموسون يفتح السين
بناء على ان وزنه معتل والالف غير زايده وموسون
بضم السين على وزنه فعلى والف غير زايده **ولم**
ولم يعطى المهد وحكمه في التثنية اي فبحسب بقا المزة على
حالتها في الجمع اذا وجب بقاؤها في التثنية ويجب قلبها في الجمع

واوًا

١٧٧
واوًا حذفت وجب القلب الياء في التثنية وكوز الوجهان في الجمع
ولما رجع الصحيح او الاعلال حذفت جازة لك في التثنية **ولم**
وضا كما يجمع بالواو واليون وهو من قسم الصيغة قال في
الصحيح الوضأة الحسن والضمافة يقول منه وضو الرجل
اي صار وضيا وتوضات للملاحة والوضا بالضم والمد الوضي
هذه المسألة **تتعلق بحركة الاسم في الجمع**
السالم **م** اذا كان الجمع بالالف والتا اسما قوله اسما حذرت
به عن كونه صفة نحو صعبة وصعبات وقوله غير معتكها
بحرزه عن الرباعي نحو زيب وزينات **ولم** وان
كان مضموم الفاء الى الاسم الملاحة الذي هو ساكن العين
غير معتكها ولا مدغمها **ولم** ان لم يكن الفاء مضمومة الى
اخره قيد في حواز الاتباع اي انما يجوز اتباع التا العين
للفاء حيث كانت مضمومة او مكسورة اذا انتفى حالة ضم
الفاء كون اللام ياء وانتفى حالة كسر الفاء كون اللام واوًا
ولم وهذا بل تحرك نحو ذلك لم يستقل هذا بل حركة
العين للمعتل حال كونها فتحة لغرضها عيديم وغيرهم
استقل الحركة على عين المعتل مع تحرك ما قبلها **مسألة**

باب في الكسر بول وهو ما تغيرت فيه صفة الواحد بقى عليه ان يقول لفظا او تقدير المدخل فيه نحو فلان وهذان ودلص فالمدح نظير فعل وكتاب واجمع نظرا سد وجمال هذا مذهب سيبويه فالفرق بين المفرد واجمع بالتقدير لا غير **قوله** كصنو وصنوا ان المراد بالزيادة زيادة ليست في تقدير الانفصال والاجمع المذكور السالم بزيادة الالف في تقدير الانفصال لانها قائمة مقام علامة الاعراب **قوله** كاسد واسد اي المادة واحدة والصيغة مختلفة **قوله** كزسل وذلك لان جمع رسول حصل فيه شيان تغير شكل ونقص واومنه **قوله** او من اي زيادة ونقصان وتبدل شكل وهذه الملائمة مجتمعة في علمان لانه حصل فيه نقص الالف التي كانت قبل الميم وزيادة الف ونون بعد الميم وتغير لشكل غلام بكسر فاءه واسكان عينه **قوله** موضوعة للند القليل وانما قال موضوعة لبيان انه اذا استعملت في الكثير لا يكون على سبيل الوضع **قوله** وقد يستغنى الى اخره ببناء الكثير عن بناء القلة وقد اجتمعت

نبانة دل عن الآخر في قوله تعالى تلاءم قرو **قوله** احدهما فعل اسما صحيح العين المراد بالاسم مقابل الصفة ولا يريد به الاحتراز عن الفعل والحرف وهذا احد اطلاق الاسم **قوله** وانما قالوا عبد لغلبة الاسمية لما حكمه بامتناع جمع فعل صفة على افعال دخل فيه عبد ايضا لانه فعل صفة فاجاب لعدم مخالفة التماس لاجل ان معنى الاسم غير الصفة صار غالبا فكانه ليس صفة **قوله** وشديقا ساعن اي لانه معتل العين بالياء وقوله قاسا اي لاسما لانه كثير في السماع بخلاف انوب وكثيف فان ورودها قليل **قوله** وسماعا انوب واسيف اي لا يجمع على افعال نحو سوط وبيت وان كان كل منهما اسما على فعل لانه قد اعتلت عين الاول بالواو والثاني بالياء **قوله** الثاني الرباعي اي النوع الثاني مما جمع على افعال **قوله** وشديقا شهاب اي اغرب واشتهر سادان **قوله** الثاني افعال اي من صيغ جموع القلة **قوله** وهو لاسم تلاتية مختز به عن الصفة كما تقدم **قوله** اولانه على غير فعل اي يفتح الفاء وسلون العين

وهو صادق بتسعة صور فَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ
 وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْ
 وافراخ وازناد القياس احمك وازند وافرخ لان المفرد
 فعل يفتح اليا وسكون العين صحيحا وواحد اجمال
 جمل يفتح الحاء لاجل بكسرها لانه ليس بها هو بصدده
 وهذا يظهر حكمة قسائل المصنف بالاية لان ما فيها لا
 يلتبس بما واحده جمل بكسر الحاء واهمال قياس في جمل
 بكسرها لانه ليس على فعل **فعل** اثبات افعلة
 اي التال من صيغ جموع القالة **فوال** وهو لا يح
 يخرز به عما هو صفة **فوال** كوطعام وخمار وغراب
 فيه بها على انه لا فرق بين مفتوح الفاء ومكسورها ونصونها
 في جمع ما هذا الجمع وبه برعيف وعمود وما تقدم على
 انه لا فرق ايضا بين كون المدة الفاء او ياء او واو **فوال**
 مضعفي الهم او معتلها يريد مضعفي الهم ما كان
 عينة ولا منه من نوع واحد فتقول في جمع نبات ابته
 وفي جمع زمام ازمه واصلها اثبتة وارممة فلما
 اجتمع مثلا نقلت حركة اولاهما الي الساكن قبله

ثم ادغم احد المثلين في الآخر وتقول في جمع قبل واصله
 قباي وفي جمع انا واصله اناي اقية وانية واصل انية
 اانية ابدات المرة الثانية من جنس حركة ما قبلها كما
 ستعرفه **فوال** وهو محفوظ في نحو ولد تقول في جمع
 ولد ولدة وفي جمع قتي فتية وفي جمع شيخ شيخه وفي
 جمع ثور ثيرة واصله ثور سكت الواو وانكرت فقلت
 ما وتقول في جمع ثني ثنية وفي جمع غزال غزلة وفي جمع
 غلام غله وفي جمع ضبي ضبة وفي جمع خصي خصية **فوال**
 والثاني فعلا اي النوع الثاني مما يجمع على **فعل** **فوال**
 بخلاف نحو عجزا اي يقال اعجز لكبير العجز **فوال** الثاني
 فعل اي من ابيته الكثرة **فوال** وفي اسم رباي بده قبل
 لام ليس المراد به رباي الاصول بل ما كان على اربعة احرف
 وخرج بالاسم الصفة كما تقدم وبالرباعي تخرج ما كان على
 ثلاثة احرف وما كان على خمسة احرف كما في صحيفة **فوال**
 وشدة عنان العنان بالفتح اسم المطر وبالكسر اسم الذي يتعاد
 به الواية الا على الاعلى والاسفل للاسفل **فوال** ويحفظ
 في نحو نسراي آخر اي ليس قيا سا فيما ذكر وذلك لان نحو نسرا

وحسن ليس على أربعة احرف وكذلك نحو صحيفة **والا** اذير
 تقتضي ما ذكره ان يكون قياسا في جمعه لكنه اسم رباعي بده قبل
 لام غير معتلة وليس مضاعفا للام والمدة الف والجواب
 عن هذا ان نذيرا ونحوه خارج بقوله اسم لان المراد بالاسم
 ما ليس صفة ونذير ونحوه من قبيل الصفات **والا**
 كالبرى تقول الكبرى والصغرى كذا في نحو حلى اي لانه ليس
 اني انحل **والا** وشدة في نحو بهمة المانع في بهمة تونه
 صفة ليس على فعل وفي رؤيا ونوبة وقرية وبدرية وكحة
 شيان انتفا فعله وانتفا الوصفية تقول ليم وزى والاصل
 رؤى تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب الفاء ثم حذفت
 لا لتقا الساكنين ونوب وقري والاصل قري ففعل كما قلنا
 وبدر ولحي والاصل لحي ونخم **والا** ونحفظ في نحو حاجة
 جمعها حوج وذكرى ذكر **والا** وهدم اي وهو التوب
 انكاف **والا** وقاض وغاز تقول في جمع قضاة وغزاة
 وزملاء والاصل قضية وغزوة ورمية تحرك حرف
 العلة والاع ما قبله قلب الفاء **والا** نحو كامل وساجر
 وسافر وبار تقول كله وسحره وسفره وبره قال تعالى

واما السحرة فيكون بايدى سفره كرام بره
 وفعل بيت اصل بيت ميوت اجبعت الماء والواو وسبعت
 احدا بما بالسكون وجب قلب الواو بما واد غلام الماء
 الماء عند اجتماع المثلين **والا** نحو قوط الى اخره تقول
 في جمعها قوطية ودرجة وكوزة وديبة وتقول في جمع
 غير غزوة وفي جمع قرد قردة وفي جمع ذكر الذي هو ضدا
 لايتى ذكره وفي جمع هاد رهيدة **والا** ومونيهما اي
 مونى ضارب وصائم ونذر في نحو غاز وعاف اصل غاز غارز
 وعاف عافوا لانها من العزو والعفو استقلت الة على
 الواو وحذفت ثم حذفت الواو لا لقلب الساكن ووجه ندورها
 اعتلال لامها وتقول في جمع غاز غزى وفي جمع عاف عافى
 الا انهم قالوا في جمع غاز غزى كما قالوا في جمع سائر سائر
 نحو خريدة هي المرأة الحسناء تقول خيرة ونفس ورجاك
 عزك في جمع ما ذكر ووجه ندورها انتفا وزن فاعل واعلم
 ان الاعزل هو الذي لا سلاح معه من الرجال **والا** كقوله
 ابصارهن الى الشبان اليك وقد اراهن عنى غرض هذا يقال بصر
 صاد كما يقال بصر حاذق وابن الناطم او ردها البيت على ان

صداد فيه جمع صادة وهو مبنى على انه راجع الى السوقة والشيخ
كثارا ان صداد راجع الى الابصار فيكون جمع صا لان واحد
الابصار بصير توصفه على انه فاعل فاعلة كقوله ما ذهب
اليه ابن الناطم **وقوله** نحو كعب وقصبة مثالان للاسمن
وقوله وصوب وخذلة مثالان للوصفين والخذلة بالحاء
المججمة والذال المهملة المبرلة المتبعية الساقين والذراعين
وقوله ونذر في باي الفا نحو بع وجه شذوذ انه يلزم
منه الابتداء بآثار مكسوة وهو ثقل جدا والبعر احدى
يربط للاشد في الزينة قال الهذلي اسأله عنه فلهما رالك
مقيما بامناح كما ربط البعور في المثل اذ من بعور الزينة
اكفزة في راس الجبل تحفر للاسد وذلك قولهم بلغ السيل الزبا
وامناح في البيت اسم مكان ويقول في جمعة يعار وفي جمع
صعب صعباب وفي جمع صبيحة صبياع **وقوله** وفعله غير
معتلى اللام مثاله فتى فلا يجمع هذا جمع وقوله ولا مضغفها
يريد به ملا كانت عيشة لامة من نوع واحد ومثاله طلال
فلا يجمع على فغلا ايضا **وقوله** لغضبان وغصبي وندمان
وندمانة امثاله فعلان بفتح الفاء وموئبة **وقوله** ويحفظ

فقال انما حفظ في هذه الامور ونحوها لانها ليست مما يجمع على فعال
فما **وقوله** وآمر هو اسم فاعل بمعنى قاصد وموئبة
الامة بمعنى قاصدة هذا هو ظاهر كلام المصنف ويشهد
له قوله وموئباتهن ورايت في نسخة من ابن المصنف
وآمر وقد كتبت عليه خف ليراد انه مخفف وليس مشددا
ثم رأت على الحاشية امر بتخفيف الميم جمع امه واصلا أمو
ثقلت الهمزة على الواو فحذفت فالتقاء ساكنين في السوك
فحذفت وعوض عنها التاء جمعت على افعال فقل أموا لكن
العرب ليس في كلامها اسم معرب اخر واو قبلها ضمة وما
ادرك ما وجه العدول عن جملة على امر بتشديد الميم اسم
فاعل بمعنى قصد **وقوله** وقد يكون مقصورا الى اخر اي
فيكون قد جمع على القياس الا انه حذف منه الواو لضرورة
الشعر **وقوله** الا في ملاحه استئنا من قوله ومضمونها
وعلى هذا فان كان فاعل يضم الفاء مضاعفا او معتلا المعين
او اللام لم يجمع على فغول قيا **وقوله** خلت الاياص
جمع الايصر وهو جبل قصير يسد في اسفل الجبل للوتد والنوى
حقيقة حول الجبل لئلا يدخله المطر ويجمع على نوى على فغول

وبني تبع الكسرة الكسرة وأنا أعدتوني المرة فيقولون أنا
على الغلب مثل ابارر و ابارر ذلك في الصحاح **قوله** اذ
تؤبأ اصل يؤبأ عربيا اجمعت الواو والياء وسيقت احدا
بالساكنين قلبت الواو ياء والضم كسرة لتسليم الياء ثم ادغمت
احدى الياءين في الاخرى **قوله** وحفظ في فعل كاسد الى اخره
قال ابن الناطم وحفظ الضم في نحو شاهد وصال وبالك فيقال
شهود وصلي وبكى انتهى واصلاها صلوئ وبكوي اجمعت الواو
والياء وسيقت احدا كما بالساكنين قلبت الواو ياء وادغمت
احدى الياءين في الاخرى لاجل اجتماع المتلين وقلب الضمة
كسرة لتسليم الياء **قوله** او فعل كذلك اي واوى العين واعلم
ان قوله او فعل تحتل ضبطين احدهما فتح كل من فائه وعينه نظرا
الى الاصل وتاثيرها فتح فائه وساكن عينه نظرا الى الحالة التي
هو عليها حال التلغظ لان الواو لما انقلبت الفاء في جميع ما
ذكر من الامثلة انقلبت العين من الحركة الى الساكن **قوله**
وقل في نحو صنوا الى اخره وذلك لان تنقل فعاك بضم الفاء وفعل
بضم الفاء وفتح العين وفعل بضم الفاء وساكن العين وفعل
بفتح الفاء وساكن العين وعلى هذا فصنوا وخرطان وعمران

وصيرا واصله صوران وحيطان وظلمان وخرطان مما يحفظ
ولا يقاس عليه **قوله** وبكر في يلاحة محتل وحصن احدهما ان
يكون بحرف يقاس عليه وتاثيرها ان يكون كثيرا لكن لا تحت يقاس
عليه لان الكثير لا يستلزم ان يقاس عليه والظاهر ان مراده الاول
لان ابن الناطم صرح بانه مقيس في اللاحه التي ذكرها **قوله**
وحذف في التمثيل به نظر لانه صفة وقد اخرج به بقوله اسم
قوله وقل في نحو راكب الى اخره اي قل في فاعل كراك
وركان وفي فعل كاسود وشودان وفي فعاك بضم الفاء
كزقاق وزقان واعلم ان سيبويه رحمه الله حكى عن بعضهم
خوار وخوران والكثير حوار وحيران وقال قوم حوار
بالكسر **قوله** الخامس عشر فعلا قال في الالغنة ولكم
وتخيل فعلا كذا الماضاها فاعلا وقالا ابن الناطم
ما نضه من ابيته جمع الكثرة فعلا كذا وهو مقس في فعل
يعني فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا محتل اللاح
وذلك نحو طريف وطرفا وكريم وكريما وكثير فمادك على مدح
كعاقل وعقلا وصاح وصالحا وشاعر وشعرا والى ذا الاسان
بقوله الماضاها ما يعني ان نحو عاقل وصاح وشاعر مشاهير

لنحو خيل وكرم في الدلالة على معنى كالغريزة فهو كالناب
 عن فعل فلماذا اجزا بحراه ويحفظ فعلا في نحو حيان وخليقة
 وسمي وود وود وود وود ورسول ورسول انتهى وفي
 كلامه اشكال لانه جعل معنى ما ضاهها ما كان دالا
 على معنى هو كالغريزة وهو مدح او ذم وذلك الدال
 ليس على فعل وحيد فيعترض عليه في قوله ويحفظ
 فعلا في نحو حيان وسمي وود وود فان هذه صفات
 تدل على مدح او ذم ولم يدخلها فيما قبلها وهو عاقل وصالح
 واما الشرح رحمه الله فحل قوله لما ضاهها بما كان على
 فاعل وهو الدال على معنى كالغريزة وهو اخص مما قاله
 ابن الناطم من جهة اللفظ واعلم من جهة المعنى لان المعنى الذي
 كالغريزة لا يستلزم ان يكون مدحا او ذما وحيد فلا
 يرد عليه ما ورد على ابن الناطم وما فعله الشيخ رحمه الله
 اولي مما فعله ابن الناطم لان ابن الناطم قد صرح بان نحو حيان
 وما ذكر معه مما هو محفوظ وهو دال في مفهوم ما حمل
 كلام الناطم عليه وكان على الشيخ رحمه الله ان يقول صفة
 لمذكر عاقل غير اني اخره **ش** كناية متال لفاعله

اسماء كاذبة

اسما وكاذبة خاطئة مثالان لها صفة تقول نواص وكواذب
 وفواطي واصل نواص نواصي **و** نحو قوامها القاصما
 حجر من حجرة اليربوع التي يدخل فيها والراصطا احد
 حجرية ايضا الا انها التي تخرج منها التراب **و** وسعيد
 علم امراة قال ابن مالك في شرح كافيته لمرات فعلا جمعا
 لاسم جنس على وزن فاعيل فيما اعلم لكنه بمقتضى القياس
 جاز في العلم المؤنث كسعيد جمع سعيد علم امراة **و**
 كومة وسعلاة الى اخره تقول في جمعها موام وسعال وهبار
 وعراق وحباط وقلاس واعلم انه اذا حذف ثاني الزايد
 جاء على مثال فعال نحو حبان وقلاس وقوله وفعل اسم
 كعجرا او صفة لا مذكر لها كعذرا الاسم والصفة منذرجان
 تحت فعلا **و** ويشترك الغالي بالكسراي بكسر الهمزة
 قال ابن الناطم ويشترك فعال وفعل فيما كان على فعلا اسما
 كعجرا وصحار وصحاري او صفة كعذرا وعذار وعذارى
 وكذلك يشترك فعال وفعل فيما اخره الف مقصورة للتانيث
 او الالحاق نحو جلي وحبالي وذفري وذفاري وذفاري
 انتهى ولم يتعرض لما انفاه المصنف فان غرض الذي ياتي اليه بدوارة

على الشيخ **فان** وليس لعلالي ما يفرد به الى اخوه منه نظر
فان السيد عبد الله في شرح لمرئى ابن الحاجب على ان
حرهي صفة وهي الشاة التي تشبه الفل جمع على تعالى
بالفتح لا غير لان الصفة اتقل من الاسم فاجاب الخفيف
بها **اولي** **فان** خلاف مصري وبصري لان باءه متجردة
للسبب فلا جمع هذا اجمع قال ابن الناطم ولا تقال لبري
وبصري فعلى هذا اناسي ليس جمعا لاسي وانما هو جمع
انسان واصله اناسين فابدا لواء النون باءا قالوا انطربان
وطرابي ومن العرب من يقول اناسين وطرابين على الامل
ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جنبي وتركبي جنابي وترائي
وهذا لا يقوله احد انتهى والظاهر ان ابن الزاظم والشيخ
رحمهما الله انما ارتكبا ما ارتكباه في اناسي حق بخرجاه عن
كونه جمعا لاسي ومن ذلك قولهم خاري في النسب
الى خبره ثقل الباء الفاء ومن ذلك حذفهما لكان في مثل هذلي
وقد شئ منسوبين الى هذيل وقربش قد جاء الاصل انشد
صاحب الكتاب هذيل قد عوا اذ ابي فلا حضرت ابا هذليا
من عطارفة نجد **فان** انشد ايضا بجل فريسي اذ امدعونه

رشته

سريع الى داعي النداء والتكريم ومن ذلك اباري بضم الهمزة في
النسب الى وبار ووجه شديده ان صدره ضم بعد ان كان مفتوحا
واما قلب الواو وسمعة فليس ساذ الان الواو اذا انضمت جاز
همنها نحو اقيت اذ اصله وقتت وقالوا ايضا ساذا ملحي
وقتي في النسب اليه ميلم خراعة والي فقيم كناية عن فرقة
بين هذا وبين ان يسمى ميلم وقيم من غيرهما ومن ذلك قولهم
صناني وهراني في النسب اليه صنعاء وهران وقولهم بحراني
في النسب اليه البحرين وقولهم في النسبة الى الطلح ابل طلاحيه
ورقباني وجماني وكحاني للعظيم الرقبة واجمة والحيمة
فان كذا رنق لعل في جمعه خدارق وفي فرزدق فزارق
والاجود خدارق وفرارذ **فان** وجب حذف خامسه
اي حيت لا يكون مسبها للحروف التي تزداد **فان** وانت باختيار
في حذف الرابع هذا مذهب سيبويه وقال البيرد لا حذف الا
اذا مس ومحل الخلاف ما اذا لم يكن الخامس من الزوائد
ويجب حذف زايد هذين النوعين الى آخره محل عدم حذف
الزايد الذي هو لين قبل الاخير اذ كان رابعا اما اذا كان
خامسا في قرطوبس فانه يحذف مع الكلامين والرابع بشرطه

وفي بعض النسخ الا اذا كان لينا رابعا وهو شهد لما قلناه وما
يصح كلام المصنف به وانه وعلى هذا الاستثنا راجع الى الرأى
المزيد لان حرف اللين لا يكون رابعا قبل الاخر الا في الرأى
المزيد وعلى هذا فتقول في قوطيس قراطيب كما تقول عشارف
في عضر فوط **المصنف** ويظهر في مزيد الدلالة في غير المقدم
اي ما كان من باب كبرى ومن باب ايمر وحمرا وسكري ومن
باب ساحر ورام وصائم مما تقدم البينة على مثال جمعه
ولم يذكر انه جمع على شبه فعال لا يجمع على شبه فعال
هذا **المصنف** **التصغير** **تغيير** في اللفظ
والمعنى كالتكسير اما تغيير اللفظ فانك اذا قلت رجلا في
رجل كنت قد صفت الصدر وزدت بالثالثة واما تغيير
المعنى فهو انك اذا قلت رجلا او حجير كنت قد وصفت
بالصغر ولا كذلك لو قلت رجلا او حجير ولما كان التغيير
في جمع التكسير أقوى من التغيير في التصغير لانك اذا قلت
رجالا مثلا كنت قد صيرت الدال على الواحد دالا على
الجمع ولا كذلك لو قيل رجلا فان المعنى باق ولكنك
احدثت فيه وصفا وكان الثقل وتبين المفرد والجمع اكثر

من التناوت بين الكبير والصغير كان صيغ جمع التكسير كثيرة
خلاف صيغ التصغير اذا علمت هذا علمت حكمه تكثير الصغ
في الجمع دون التصغير ولما كان التصغير وصفا في المعنى
فيح ان يقول هذا رجل ضوئرب زيد كما في هذا ضارب
طريف زيدا وذلك لان الفعل لا يوصف فاسم الفاعل اذا
وصف بعد من شبه الفعل فلا يعقل عمله فان قلت انما
اولى بالاشتغال من العمل هو اسم الفاعل المصغرا والموصوف
المكثرون فكذلك يظهر ان اسم الفاعل اذا صغر كان البعد عن الفعل
لان الدال على الوصف فيه امر كان في نفس البنية ولا كذلك
الذي ذكر وصفه بعد ولهذا يجوز ابواب على في قوله اذا فاقد
خطبا فرحين رجعت ذكرت سليمان في الخطيب المبين ان
يكون فرحين نصبا بفا قد مع وصفه خطبا وقال ايضا انه
نصب بفعل مضمي **المصنف** ضم الاولى اي حيث لا يكون مضمونا
والا فلغيري وحباري اذا صغر الالفتم اولها لانه مضموم ولكن
ان يقول المصنف ان جعل حكم عاملا وان ورد عليه مثل ما ذكرت
يقول ان هذه الصفة غير تلك تقدير كما في فلان اذا استعمل
مفردا او جمعا **المصنف** لان الثاني غير مفتوح الي اخره يسير به الي

ان في كل منها ما نعين **وان كان في المصغر متجا وزا للثلاثة**
 اي بان كان رابعيا او خماسيا **واعلم انه يستثنى الى اخره**
 هذا الاستثناء راجع الى غير اللاتى لانه هو الذي حصه كذا ما
 بعدنا **الضغير** **فانما كشجه** لان ثانيا التانيث لا يكون
 ما قبلها الا مفتوحا او ساكنا هو الف والالف لا يكون ما قبلها
 الا مفتوحا دائما **واعلم ان الصحيح ان الدال على التانيث في حراء**
 هو الالف المنقلبة مضممة وما قبلها مدة زائدة **واعلم ان المصنف**
 لو ادخل هذا القسم تحت علامة التانيث التي هي الف لان هو با
 لانه يصدق على الدال من حراء انما قبل الف التانيث الا ان المصنف
 رحمه الله لما حاول التنبه على ان الف التانيث هي الاخيرة
 وان التي قبلها مدة زائدة خصها بالذكر **والرابعة ما**
 قبل الف فعلا ان الى اخره ليس المراد به ما كان مفتوح الفاك
 في سكران او لم يكن كما في عثمان وسواها كان اسما ام صفة كما
 مثلنا **سما** في مسايل في الظاهر انما قال في الظاهر
 ليقينه على انها في التقدير اما على مثال فنجعل له ونجعل
 وقد راى الضغير وازداد على ما قبل ذلك الشيء اي
 بقدر كذا الضغير لم يزد الا على ما هو مجرد من تلك الزيادة

حتى يكون الزنه المعينه موجوده **تفصيل** **اعلم انه يقال في**
 تضغير قرفصا قرفصا وفي تضغير خنطلة خنطلة وفي
 عبقرى عبقرى وفي بعلبك بعلبك وفي تغير زعفران
 زعفران وفي جليلان جليلان وفي مسلمين مسلمين وفي
 جعفر بن جعفر بن وفي مسلمات مسلمات **اعلم ان كلام قرفصا**
وخنطلة وعبقرى على زنه فتعقل وان بعلبك على زنه
فبعل وكذلك كل من زعفران وما ذكر معه على زنه فبعل
ايضا **وان كانت سادسة كالتغوى تقول في تضغيرها**
لتضغير **فان بعد مدتها مدة حذفت انتها شئت**
 اي ان شئت حذفت المدّة وابقت الف التانيث وان شئت
 عكست والمدّة في جبارى الف وفي قريشا اليك لان قبلها حركة
 مجازية فحبرى على ان المدود في المدّة وحبرى على ان المدود في الف
 التانيث وقريشا مثل حبرى وقريث مثل حبرى وانما جاز
 حذف الف التانيث المقصودة دون المدود لانها العبد عن
 تقدير الانفصال من المدود لعدم امكان استقلال النطق بها
 فبقاؤها محل بالزنه دون المدود لانها في تقدير الانفصال
 فتدناى نحو قيمة قيمة من القوام وديمة من الدوام

وميزان من الوزن فيقال في تصغيرها قويه ودوية وموزين
ونقال في باب بوب إذا أصله بوب **قوله** نحو متعد
أصل متعد متعدي أبدات الواو تاء وأدعت في التاء الأخرى
لا اجتماع المثليين **قوله** فإنه غير لين أي لأنه تاء مشددة
فوق **قوله** خلافا للرجاج والفارسي مقتضا قولهما
أن تكون العبرة بأصل يائي المصغر فإن كانت ليناً فقد أبدل
ليناً آخر وأبدل تاءاً كما في متعد فإنما نقولان برده إلى
أصله **قوله** أعلم أن ألف المصغر إذا كانت تاء تية وهي منقلبة
عن ياء فإنها ترد إليها في التصغير وإن كانت منقلبة عن
واو أو زائدة أو مجهولة أو منقلبة عن همزة فإنها ترد إلى
الواو في التصغير فإنما حصل لها ترد إلى الواو في أربع صور
والأولى في صورة واحدة **قوله** وقالوا في عديد
إلى آخره كان مقتضى القياس أن يقال في التصغير عويد
لأنه من عاد يعود فإنما صله عود قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها قالوا فيه أصلها الواو وإنما خالفوا القياس
لأنه ليس بتصغير عود لأنه عويد **قوله** وهذا اكتم
ثابت في التفسير أي رد الدين إلى أصله انتهى في جمع التفسير

ثابت كما هو في التصغير لكنه بشرط أن يتغير أول المكسر بالغ
قوله وسه ويد أصلها سه ويد وحرج وإنما
مثل هذه الأمثلة حتى يستوفى الأصول الثلاثة **قوله**
أن كان قد بقي بعد حذف حرفين إنما يرد المحذوف حيث
كان أصلاً بشرط أن يكون ذلك الاسم قد بقي بعد حذف ذلك الأصل
على حرفين أما إذا لم يبق على حرفين بل تنوعت إلى ثلاثة كما في المنقوص
الذي حذفت لامه ونوعت إلى ثلاثة بعد حذفها واحدها زائدة
نحو شاك من قولك هذا شاك السلاح فإنك تصغر من غير رد
فتقول شويك وذلك لأن مثال فعليل يمكن به رد زائدة فلم يحج
إلى الرد ولا كذلك ما هو على حرفين بعد حذف فان قلت فإذا
صغر نحو شاك على ما ذكرنا وأردنا أن نعرجه رفعاً وحراً ونصباً
حالة التصغير قلت الذي ظهر لي أن نعرجه بأعرابه الأولى الذي
كان له قبل التصغير فنقول قد أشويك ومررت بشويك
بضم مقدرة في الأول وكسرة مقدرة في الثاني ونقول
رأيت شويكاً يرد الياء وجعل الأعراب عليها أو بعدها من
غير فاصل كما هو التحقيق فإنه من التصغير نوع يسمى نوع
تصغير الترجيم وهو تصغير الاسم بحروية من الزوائد

فان كانت اصوله ثلاثة ردا الى فعيل وان كانت اربعة ردا
 الى فاعل قال سيبويه رحمه الله في تصغير ابراهيم اسمعيل
 بزنة وسميخ ومراوده تصغير الترقيم وعلى ما قال فيظهر
 ان وزن ابراهيم اقبح لثمن واسماعيل اقبح لثمن **قوله**
 وتصغير الترقيم ان تعمد الى ذي الزيادة الصاكعة للثمن
 فتجد فيها ثم توقع التصغير على اصوله **قوله** الصاكعة
 للثمن اي في حالة التصغير دليل قوله ولا في كونه خارج
الح اخره وذلك لان تصغيره متبدخ خرج لا يمكن
 الا بعد حذف زائدة لانه لو بقي حالة تصغيره لخل بزنة
 التصغير ومع ذلك لا يسمى تصغيرا متبدخا خرج بعد حذف
 زائدة تصغير الترقيم لان هذه الزيادة واجبه احذف
 واخراصل ان تصغير الترقيم لا يقال في المصغرات الذي
 حذف زائدة وجوبا **قوله** احد وهو ما لعمري مشتق
 من احد فاصوله ثلاثة فلهذا ردا الى فعيل **قوله** تصغير
 ما لا يلتبس من مؤنث الى اخره اي انما يلحق بالتانيث في
 التصغير بشرط ان يكون المصغر تائنا كما ذكره وان لا يحصل
 بسبب كحاق الياء في التصغير لبس نحو شجر وبقر فانها

تلائمان مؤنثان واذا صغرا لا يلحقها التائنا لولا حقيقتها لقل
 شجيرة وبقرة فلم يدراهما تصغيرا شجرة وبقرة ام تصغيرا
 شجر وبقرة **قوله** وكذا ان عرشت تلائنته اي تلحق التائنا ايضا
 حيث عرشت تلائنته بسبب التصغير كما في تصغير الترقيم
 فانك تحذف زائدة فاذا حذف زائدة وما رتلائنا وهو
 لمؤنث ولا يحصل بسبب كحاق التائنا ليس فانك تلحقها قياسا
 فتقول في حمر احميرة وفي جلي جيلة وكذا اذا عرشت تلائنته
 بسبب التصغير الذي هو غير تصغير الترقيم كما في ثما فانك
 تقول في تصغيرها سميته لانك تحذف الهمزة لانها لو بقيت لخلت
 بزنة التصغير فوجب حذفها وحديث يصير الاسم مؤنثا وهو
 تائني ولا يحصل بسبب كحاق التائنا ليس في التصغير فيجوز حديث
 كائنا وقال في شرح اللباب يقال في تصغير سميته لانه يعود
 في حال التصغير الى ثلاثة احرف لا اجتماع ثلاث ياءات فيجوز حذف
 الاخيرة نسيلا **قوله** في تصغير ورا واما م وقدام وزينة
 واميمة وقديمة والقياس ان يقال وري على فاعل واميم
 وقديم على فاعل وفعيل قال السيد في شرح اللباب
 اعلم ان ورا ان كان لامه حمزة فمروا به كذا سارت به يكون انما را

البا في تصغير شاذ وان كان لامه واو او ياء مثل كسب وروا
من وريت بكذا يكون تصغير وريه لا غير حذف الاء الثالثة
فلا يكون فيه شد ود كما في سمية تصغير شام **والسنة** ولا
يصغر من غير الممكن الا اربعة انما لم يصغر غير الممكن لان التصغير
من جملة البصا ريف وغير الممكن لا يدخله شي من البصا ريف
فلذا كان تصغير هذه الامور مخالفا للاصل وانما صغرت
هذه لانها لما شابهت الاسماء المتكئة بكونها توصف ويوصف
بها استبيح ذلك فيها لكن على وجه خولف به تصغير الممكن
وشابهت الاسماء المتكئة ايضا من جهة انها متني وتجمع **و**
السنة وتثنيتهما وجمع الذين فيه مسامحة لان الذين
واللذين والذين ليس شي منها متني ولا جمع بل اللذان
واللتان صيغتان دالان على المتني والذين دالان على الجمع
لان شرط المتني والجمع مفقود فيهما **والسنة** بقا اولها على
حركته اي لا يضم كما هو القاعدة بل يبقى على ما له من ضم او فتح
والسنة وذلك في غير المختوم الى اخره قلنا السيد في
شرح اللباب وسيبويه حذف العوض في المتني والجمع نسيان
لا التقاء الساكنين فيقول اللذان واللتان والذين

والذين يغم الاء وكسرهما في الجمع والا خفش حذفها لانسيان فيقول
في الجمع بفتح الياء كما في المصطفون والمصطفين **والسنة** والاصل
فتيا الى اخره اي الاصل في ذ او ذ ياء وتيسا بتلات ياءات فقصد
التخفيف حذف واحدة فلم حذف يا التصغير لئلا لها على معني
ولا الثالثة كحاجة الالف الى فتح ما قبلها فتعين حذف الاولى
وعلى هذا فكون يا التصغير تامة كما ذكر **والسنة** اللذان واللتان
اي في تصغير الذي والتي وقوله اللذان واللتان في تصغير
اللتان واللتان فان قلت اذا صغرتا اللذان على لغة من حذف
النون ماذا صنعت قلت الظاهر اننا ان راعينا خوف اللبس بتصغير
الذي فيمتنع التصغير على هذه اللغة وان لم نراع خوف اللبس
فلا يمتنع التصغير **والسنة** ولا يصغر ذي انفلا قل لا لالباس
قد وقع اللبس في مواضع من التصغير منها حميد فانه تصغير
لاحد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان **والسنة**
النسب المنسوب هو الملحق اخره يامسند وده لتدل
على نسبتها الى المجرى عنها لا يقال هذا احد المنسوب اليه لان
الذي تلحقه الياء هو المنسوب اليه لا المنسوب لاننا نقول
المراد بعد الاتحاق كما نقول المتني الذي تلحقه الف ونون رفعا

تريد ان متني بعد الالحاق لا قبله والذي يظهر عدم ورود
 هذا السؤال لان قوله لتدل الى اخوه في تعريف المنسوب
 يردده نعم لوقيل المحقق اخوه يا مشدودة لورده واعلم ان النسب
 من خواص الاسماء واما نحو اخشوشني في اخشوشين وتمددي
 الذين هما فعلا لان الامر من قول عمر رضي الله عنه اخشوشنوا
 وتمددوا اي تشبهوا به في الغلط فانهم كانوا اهل خشونة
 في المطعم والمشراب فانه لما اول بان النسبة الى لفظ الفعل
 دون معناه **والاول** اذا اردت النسب الى شئ اي الى قبيلة
 او بلدة او آب او غير ذلك الى اخوه اي اذا صادف الاسم كقته
 تغييرا من احد هما لفظي وهو ما ذكره المصنف والثاني معنوي
 وهو ان الاسم بصيغة واحدة وانما صار صيغة لانه قد اخرج به
 معني الفعل وذلك لان اصل قولك مررت ببرجل مصري ينسب
 الى مصر ثم اقيمت الياء المشدودة مقام ينسب الى مصر ثم تنزل
 منه منزلة حزة **والثاني** فيصير حرف اعرابه اي لتنزلها
 منه منزلة الآخر **والثاني** ان تكسر اي اخوه انما
 يخص بالكسر لان الياء قد وقع بعد ساكن **مسألة** اذا قلت
 هاشمي لم يكن للياء موضع من الاعراب كما لا يكون لتا التانيث

ولذلك جبر الاعراب عليها كما جرى على التا وكان ما قبلها على
 حالة واحدة في جميع احوال الاعراب كما ان ما قبل التا كذلك
 ولو جاز ان يكون الياء في موضع جريا مضافة هاشم اليه
 لوجب ان تقع في موقعها اسم مجرور فتقول هاشم زيد
 مثلا كما تقول في غلام غلام زيد واذا كان كذلك كان
 ما يقوله البند ادبوت من ان قولهم رأت اليتيم يتم عدي
 قد ابدل من التا في اليتيم يتم عدي محالا ولو حار الياء
 لما جاز ان يقول رأت يتم يتم عدي فيضع الذي لعقدون
 فيه الياء من الياء موضعها مع انه لا شبهة في استحالة
 لان فيه اضافة الشئ الى نفسه واذا كان كذلك علمت ان الجر
 في يتم عدي على ما ذكره ابو اعلي من ان المضاف مقدر
 مكانه قال رأت اليتيم صاحب يتم عدي ثم حذف صاحب
 ولم يجعل المضاف اليه مكانه كما في واسأل القرية ونزل
 منزلة الملقوط ج كحروف الجر اذا اضمرت نحو قولهم زيد
 يريدون ورب بلدي وما حكاه يونس مررت ببرجل ان زيد
 وان عمه ويريدون ان مررت بزيد وان مررت بعمر وعلي
 قوله اكل امرؤ خبيرا امرؤا وانما توجب بالليل نارا

لان نار مجرور باضافة كل اليه حال كونها مقدرة اذ لو لم
يضم للزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممنوع
عند اكتمال وجود ذلك انك تعطف نار المحفوضة على امرور
المجرور بكل ونارا المنسوب على امرور المنصوب بتجريد
والعامل في التابع هو العامل في متبوعه **قوله**
فالاول نحو كرسى اليها ان في كرسى قبل ان ينسب اليه لا
يراد بهما معنى النسب اذ ليس ثم شئ سمي كرسيا حتى ينسب
اليه وكذلك في احمرى الى اذ المراد النسبة الى احمر
وكذلك في عارية بل هما بمنزلة التانيث في عرفة وظلمة
اذ المراد بهما معنى تانيث اصلا **قوله** ولهذا كان
تخاتي علما برجل تخاتي بالتشديد على زنة مفاعيل فيكون
غير مصروف لانه على صيغة منتهى الجموع هذا اذا كان
علما من غير نسب اليه واما عند النسب فانما يجعل تلك
التي المشددة التي تحصل صيغة مفاعيل بها ذاهبة تقديرا
والتي الموجودة غيرها فتذهب الصيغة التي يحصل منع
الصرف بها فان قيل صيغة مفاعيل ايضا موجودة حالة
النسب فكيف صرفته قيل لانها ليست حاملة للكلمة

يطريق الاصاله بل بالعرض والمعتبر في الاصل حذوها
الاول لا الثاني والحق ان صيغة مفاعيل ليست موجودة
حالا للنسب لان وزنه مفاعي لا مفاعيل **قوله** والثاني
نحو مري وزن مري غير منسوب اليه مفعوله واما وزنه
منسوبا اليه فمفعي ولما ووزن تخاتي منسوبا اليه مفاعي
فلهذا كان مصروفا وقوله والثاني اي ما كانت فيه احدا قلا
زائفة والاخرى اصلية والزائدة في مري الاولى المنقلبة
عن واو مفعول وبديل لما قلناه قوله وبعض العرب الى اخره
قوله ويقول في طي اليها الاولى اصلها واو لانه من طويت **قوله**
الثاني تا التانيث اي مما حذف لاجل يا النسب وانما وجب
حذف تا التانيث لانها لو لم تحذف ادى الى الجمع بين تائي
تانيث من حيث انه يصير صفة بالنسبة فتحري على المؤنث
كسائر الصفات وذلك قولك مررت بامرأة بصرية فلو
ابقيت التا لوجب ان تقول بصرية بالجمع بين تائين
وقول المتكلمين في ذات ذاتي الى اخره وذلك لانهم ابتدوا التانيث
التي يجب حذفها وقوله ومواها الى اخره لانا اذا سبنا الى
ذات فلا بد من حذف تايها ثم ردة محذوفها اعني اللام واذا

رُدَعَادَتِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَتْحَةِ فَيَصِيرُ عَلَى تَقْدِيرِ ذَوَاتِهِمْ لِقَلْبِ
الْأَلِفِ وَأَوَّافِيْقُولَ ذَوِي وَإِذَا تَشَبَّهْنَا إِلَى خَلِيفَةِ حَرْفِنَا
الْثَّامِنَةِ لَأَنَّهُ تَابَا الثَّانِيَتِ وَالْيَا أَيْضًا لَأَنَّهُ بَا فَعِيلُهُ الْوَاجِبَةُ
أَكْهَفُ فِي السَّبَبِ نَحْمُ لِقَلْبِ الْكُسْرَةِ فَتَحَةً فَيَقُولُ خَطْفِي
وَالثَّانِي لَا يَتَّعِ إِلَى الْآخِرَةِ أَيْ إِلَى الْفَتْحِ الرَّابِعَةِ مَعَ ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ
مَتَّحِكٌ لَكَيْفَ يَكُونَ إِلَّا فِي الْفَتْحِ الثَّانِيَتِ أَيْ هَذَا الْقِسْمُ مَقْصُورٌ
عَلَى الْفَتْحِ الثَّانِيَتِ لِأَنَّ الْفَتْحَ الثَّانِيَتِ مَقْصُورٌ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ
وَالْأَوَّلُ كَحَبْرِي هُوَ الْقَرَادُ وَالْأَيْتِيُّ حَبْرِي كَاهُ **سَوَلَتْ** فَالْأَوَّلُ
يَتَّعِ فِي الْفَتْحِ الثَّانِيَتِ إِلَى الْآخِرَةِ إِذَا سَبَّ إِلَى الْمَقْصُورِ فَلَا يَنْ
كَانَتْ الْعَهْدُ زَائِدَةً لِلثَّانِيَتِ حَدَّثَتْ وَأَنْ كَانَتْ خَامِسَةً
فَصَاعِدًا كَحَبَارِي وَحَبَارِي أَوْ رَابِعَةً مَتَّحِكًا ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ
كَحَبْرِي وَحَبْرِي وَهُوَ كَحَارِ التَّسْرِيعِ وَالنَّاتِجَةُ لَعَبْدٍ وَالْجَمْزِي وَكَذَلِكَ
الْفَرْسُ وَأَنْ كَانَتْ رَابِعَةً سَاكِنًا ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ جَارِفَةٌ كَحَرْفِ
وَقَلْبِهَا وَأَوَّافِيَا شَرَّةً لِلَّامِ أَوْ مَقْصُولَةً بِالْأَلِفِ كَقَوْلِكَ فِي السَّبَبِ
إِلَى جَلِي جَلِي وَحَبْلَوِي وَجَلَاوِي وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ وَأَنْ
كَانَتْ الْفَتْحُ الْمَقْصُورُ زَائِدَةً لِلْأَكْثَرِ فِي كَالْفِ الثَّانِيَتِ
فِي وَجُوبِ كَحَرْفِ وَأَنْ كَانَتْ خَامِسَةً كَحَبْرِي وَجَبْرِي وَفِي

جَوَازِ الْحَرْفِ وَالْقَلْبِ إِلَى الْوَائِي فَفَصْلٌ بِالْأَلِفِ أَنْ كَانَتْ
رَابِعَةً فَيَقَالُ فِي السَّبَبِ إِلَى عِلْقِي عِلْقِي وَعِلْقَوِي إِلَّا أَنْ
الْثَّانِي أَجُودُ خِلَافَ مَثَلِهِ فِي الْفَتْحِ الثَّانِيَتِ وَأَنْ كَانَ الْفَتْحُ
الْمَقْصُورُ بِدَلَامِزِ أَصْلٍ فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً قَلْبَتْ وَأَوَّافِيَا
وَقَتَوِي وَعَقْطِي وَعَصَوِي وَأَنْ كَانَتْ رَابِعَةً قَلْبَتْ وَأَوَّافِيَا
أَيْضًا وَرَبَّاحِدَتْ فَيَقَالُ فِي مِلْحِي مِلْهَوِي وَقَدْ يُقَالُ مِلْهِي
وَأَنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجَبْ أَحْكَفُ خَوْصِطْفِي
وَمَصْطَفِي وَأَيْضًا لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْأَقْسَامَ كُلَّهَا هُنَا
لأنه صيغٌ ذَكَرَ مَا جَبَّ حَرْفَهُ **وَالْقَلْبُ** فِي خَوْصِطْفِي
خَيْرٌ مِنْهُ فِي خَوْصِطْفِي أَيْ الْقَلْبُ فِيمَا الْفَتْحُ مُنْقَلِبَةٌ عَزَاصِلُ
خَيْرٌ مِنْهُ فِيمَا كَانَتْ الْفَتْحُ لِلْأَكْثَرِ وَأَكْهَفُ فِيمَا كَانَتْ الْفَتْحُ
لِلْأَكْثَرِ خَيْرٌ مِنْهُ فِيمَا كَانَتْ الْفَتْحُ مُنْقَلِبَةٌ عَزَاصِلُ
الرَّابِعَةُ مِنْ خَوْصِطْفِي وَمِلْحِي أَيْ مِلْهَوِي مَا هِيَ فِيهِ سَائِلٌ
فِي فَعْلٍ كَثِيرٌ وَعَلَى هَذَا الدَّرَجَةِ فَيَقَالُ مِلْهَوِي
وَدَيْلِي وَأَيْلِي **وَالْأَوَّلُ** مَجْرِي سَلْبَانٍ أَيْ فِي لَزُومِ النُّونِ
وَالْأَلِفِ وَالْأَعْرَابِ عَلَى النُّونِ أَغْرَابٌ غَيْرُ الْمُنْفَرِقِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالزَّيَادَةِ
وَالْأَوَّلُ مَجْرِي عَسَلِينَ أَيْ فِي لَزُومِ الْيَاءِ وَالْأَعْرَابِ بِأَيِّ كَانَتْ

على النون وعلى هذا حذف **قوله** مجرى هرون اي في
لزوم الواو وجعل الاعراب في النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجم **وقوله** مجرى عربون اي في لزوم الواو
والاعراب على النون منصرفا **قوله** واما ما جمع الى
آخيه اراد تخوات ما كان جمع مؤنث سالما ومفردة
اسم ليس بصيغة **قوله** واما نحو ضخايات اراد بنحو
ضخايات ما كان مفردة جمعة صيغة **قوله** وبخلاف نحو
مهمم هو اسم فاعل من هووم مسموم اذا نام فهو مهموم
ثم تغيرت احدى الواوين فصار مهموم فقلت يا
وادعت وعوض يا عن الواو المحذوفة فصارت مهمما **قوله**
وكذا القياس ان يقال في طي الخ وذلك لاجل انه اسم متصل بآخر
يا مكسورة اذ غم فيها اخرى فحقها ان تحذف وتبقى الالف الاولى على
سكونها **قوله** الثاني يا فعلة اي لفتح الالف انما حدثت يا
فعلة لاستكراه نوال الامثال التقليل للبارين والشرين
فيما هو قريب من التلاقي المحذوف لا ندلما حدثت التاكيد لحدث
الالف ايضا لان حذفه يذكرك حذف **قوله** كخفيفة وخفيفة
مثلهما لينبه على انه لا يشترط في هذا الوزن ان يكون علما

بل يجب حذف يا فعيله مطلقا **قوله** وتحرك ما بعدها انما
قال وتحرك ما بعدها لان تحركه من جملة الشروط ايضا **قوله**
فيلتقي بعد الحذف مثالان فيثقل اي على بعد ر عدم الادغام لان
الادغام ممتنع لانه لو ادغم لا يتبين النسبة الى الجل الذي هو
فعل فامتنع الحذف لاجل ادايعه الى احد هذين الحذوين وهو
اما التثقل او اللبس **قوله** ولا يجوز ذلك في نحو قليله هذا
تقييد لما اطلقه او لا فيعلم منه ان يا فعيله انما تحذف اذا
لم يلتق مثالان بعد حذفها وذلك اذا كانت العين مصعفة
وانما استثنوا مصعف العين واما معتلها كما في فعيله وفعله
فلم يستثنوه وينبغي ان يسأل عن حكمته وحكمته ان حذف الالف
في فعيله يضم الالف اذا كانت العين معتلة لا يؤدي الى قتل العين
الالف الذي يلزم منه كثرة التفسير لان ما قبل العين مضموم
فلا يقلب لان من جملة شروط قبل حرف العلة انفتاح ما
قبله وهو منقود مع ضم ما قبل العين فيقول في قومية
قوله **قوله** الرابع واو فعوله الى آخيه وانما حدثت
الواو حلا على يا فعيله لسيبه واو المديا به لتساوئها في المدة
والحل لان كل منهما بعد العين وليس حذف المدة من فعولة

لاستقلال لان اجتماع الثقلا المتخالفة ليس كاجتماع
الثقلا المتماثلة **والا** كوز ذلك الى اخره ليعلم منه
انه يستلزم الحذف واوقعوا له شرطان ان لا يكون العين
معلة ولا مضاعفة انتهى وانما امسح الحذف لانه لو
حدث للزم قبل العين الفاء لتحركها وما بعدها وانفتاح
ما قبلها فيكثر التغير **ثم** ثقل الباء الثانية
الفا انما ثقل الفاء لاجل تحركها وما بعدها وانفتاح
ما قبلها وقوله ثم ثقل واوا لاجل ان المنسوب
اذا كان اخره الفا ثقل واوا عند النسب اليه **والا**
او بدلا من اصل فا لوجهان اي فابتاعوها بالنظر الى انها كالمالية
لقيامها مقام اصل وايد الباء نظر الى انها ليست اصلا
فاية قال مولف هذا الكتاب عفا ببدله ورجه وعفاه
بمنه وكرمه لا يسا من طالب من كثرة تحبيري في هذا الباب
فاني هديته تديرا لم يستعمل عليه كتاب غيره وبنت
فيه على امور حفية وصيرتها كالشئ في الوضوح بعون الله
لغالي واذا ثقل المصنف استراح الطالب وبالعكس **والا**
ينسب الي صدر المركب هذا هو السليح اذا اراد النسب

الى المركب وقد عني من حركى المركب اسم على فاعل وينسب اليه
كقولهم في حضرة من حضري وفي عهد شمس عيسى وفي يوم الثلاثاء
تيلي **والا** ومعدي او معدي لانه اذا حذف الحرف الثاني
صار الاول منقوصا واما المنقوص الرابعة فذكر ان اولها
حكم الف المنقوص الرابعة الساكن ثاني كلمتها في جواز حذفها
وقلها واوا خوقاضى وقاضى **والا** وربما الخوقاضى ما حذف
فيه ليس ظاهرا ان الحاق ليس امرا واجبا وانه قليل واعلم اننا
اذا نسبنا الى صدر المركب او عجزه الالباس حاصل **والا** واذا
نسبت الى ما حدثت لامه ردتها وجوبا الى اخره انما وجب رد
اللام اذا كانت العين مختلفة لانه لو لم ترد للزم منه ان يكون الاسم
المتكسر على حرف واحد ولا نظيره في كلامهم وذلك لانه لو قيل شيء
بغير رد للزم ان يكون المنسوب اليه شيا وهو على حرف واحد
لان الالف تسقط للثبوت وللعلة التي ذكرناها ابدلوا من الواو في قول
بعد حذف الباء مما لا يتسلط الثبوت عليه بالحذف ولا كذلك الجيم
لانه حرف صحيح يحتمل الحركة فلا تسقطه الثبوت واما قولهم خالط
من شيا خيا شيم وفاقلاجل انه موضع الحقة الثبوت الا في حالة قليلة
واذا لم يلحق لم ير الاسم على حرف واحد **والا** كساة املا شوهة

حذفت اللام فتحت الواو لان ما قبل التاء لا يكون لام مفتوحا ثم قلبت
 الفاء تحريكها وانفتاح ما قبلها والوزن ففتح قبل العلق **قوله**
 فنقول سبأبي الى اخوه انما قال الجمهور سبأهي او لم نقولوا
 كما قال ابو الحسن لان الحركة لما ثبتت للواو على سبيل التزويد
 لاجل تاء التانيث ثم رد في النسب كان ذلك كالعارض فلم
 يعدل عن الذي ثبت له في اكثر الاحوال فترك متحركا واذا
 بقيت الحركة لزم قلبه **قوله** واو الحسن يقول شوهي
 انما حكم بان اصله شوهي يسكون العين لان باب فعله اكثر من
 باب فعله **قوله** او في جمع تصحح اي بالالف والتاء وكذا
 لم يثقل الابه ولقائل ان يسا لغير اعتبار الرد في جمع الصحيح
 بالالف والتاء دون الواو والنون **قوله** ويقول في ذوات
 اي بمعنى صاحبه وهي مونت ذو والغداة منقلبة عن واو واصلها
 ذوي حذفت الياء فصار الواو حرف عراب في ذي مال وذو مال
 وذو مال فلما اتفهم اليه تاء التانيث انقلب الواو والفاء لان
 ما قبلها لا يكون لام مفتوحا فوزن ذات فحة ويدل على ان العين
 واوردتها في وانما قلنا ان لامها مكافاة لان باب طوت اكثر
 من باب موه فاذا اردت ان ينسب اليها حذفت الياء على القاعدة

حذفت

فبقي الاسم على حرفين باسما حرف لين فترد اللام فتعود
 العين الى الصحة فيصير على عدد رد وانتم تغلب الالف وا
 فيقولند ذوي وانما قلنا برد اللام لئلا يلزم بقا اسم متكن
 على حرف واحد **قوله** كما نقول في ابن اذا اردت محذوفه
 لينبه على ان رد محذوفه ليس واجبا لان لامه انما اردت
 في جمع محمول على جمع تصحح بالواو والنون ولم يرد في تنبيه
 ولا جمع تصحح بالالف وتا الذين يعتبر الرد فيهما **قوله** لان ما قبلها
 ساكن صحيح انما قال ساكن صحيح لان تاء التانيث قد يكون قبلها
 ساكن لكن يجب ان يكون غير صحيح فتصحح حصل الاحتراز عن تاء التانيث
قوله وذلك مسلم اي كونا ليست التانيث وقولهم ولكنهم
 الى اخوه جواب ليونس **قوله** بدليل سبلة كجمع اي بالالف
 والتاء وذلك لانهم ردوا الحذف من المفرد وحذفوا التاء الذي فيه
 ثم جمعوا بالالف وتا مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوا
 على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اخوات وبنات
قوله وتركها قتيما عدا ذلك نحو بدوم وشفة وذلك لانهم
 لما حذفوا لام كل منها وتركوا بها بالرد في تنبيه ولا في جمع لتركب
 الرد بل انت باختيار في الحذف والرد **قوله** اسمي لكن ان نقول

اسمى يضم الحصة وكسرها لان المنسوب اليه يجوز فيه الهمزة
اسمى لما فرغ من المحذوف اللام شرع فيما حذف فاداه او عينه
فقاله واذا نسبت الى اخره **ف** كرى علما لانه لو
لم يكن علما لم ينسب اليه لان النسب من خواص الاسماء
ومما فعل فاذا احصا علما اسفل من الفعلية الى الاسمية وضح
ان تنسب اليه **ل** لانه يصير يرى يوزن تجزى بصورته
يرى لاجل رد عينه اعني التمرة وثبتت فتح فاية قبل الرد
ف فيجب حينئذ حذف الالف انما وجب حذف اللام
لان لام المقصور الرابعة المتحرك ثاني كلمتها يجب ان يحذف
ويرى كذلك **ف** وقيل اس قول ابي الحسن الى اخره ابو الحسن
اذا ارد المحذوف يرد الساكن الى اصله واذا ارد المحذوف اعني الهمزة
رجعت الف الى ساكنها فتصير يرى يوزن حرجى واذا نسبت
اليه على قوله كتبت باختيار في حذف اللام وقبلها واو الا ان المقصور
اذا كانت الفه رابعة وثاني مدهى فيه ساكن كتبت باختيار في
حذفها وقبلها واو **ف** فانقلبت اليه الفاء ثم الالف واو
اي انقلبت الفاء الى حركتها وانفتح ما قبلها وانقلبت الالف واو
لان الف المقصور الثالثة يجب قبلها واو **ف** وعلى

قول الى

قول ابي الحسن وشيئ وذلك لانه لما ارد المحذوف عاد الساكن
الى ساكنه واذا عاد الى الساكن امتنع قلب اليه الف لانه لا يقتضي
له فيقول وشيئ بكسر فائه وسكون عينه وكسر لامه ثم يا الشب
ف واذا نسبت ببناء الى الوضع فحتل الثاني ضعفته
قال السيد في شرح اللباب قد قرر ان الكلمة الثانية اذا
جعلت علما للفظ وقصد اعراها شددت الحرف الثاني منها
سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثر من الكم ومن الهك
ومن اللو ليكون على اقل اوزان المعربات مع انه لا يلزم منه
التغيير في اللفظ والمعنى معا بخلاف ما اذا جعلت علما لغير
اللفظ فلانه لا يشدد الحرف الثاني منها اذا كان صحيحا فيقول
جاني كم ورايت مثلا لانه لو شدد لزم منه التغيير في اللفظ
والمعنى معا واما ان كان الثاني حرف علة فيراد حرف من
جنسها وان لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا للاضطرار
الى الزيادة وذلك لانه لو اعربت نحو لو وفي ولا بلا زيادة شيء
عليها لتقطعت حرف العلة لا لتقاها ساكنة مع التسوية
فيبقى العرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وكذلك
يزاد عليها حرف من جنسها فيقال هذا لوفي ولا بهمة فانه

لما زدت في الآخر ألف أخرى قلت حمزة هربا من تجاوز الساكنين
 اسه لا يقال قوله او لامع انه لا يلزم منه التغير في اللفظ والمعنى
 معاً ممنوع لان الكلمة قد صارت علماً على لفظها فانقلت الى
 معنى لم يكن لها قبل اللب لا لتغير في المعنى لا نقول المعنى
 المقصود لم يتغير لانه اذا جعلت علماً على لفظها يكون اليه
 مع كونه اداة على معناها **وتقول** في لا علماً لا بالمد
 وذلك لاننا لما ان زدنا حرفاً من جنس الحرف الثاني اجتمع
 الفان فقلبتا الثانية حمزة هربا من تجاوز الساكنين **وله**
 والاي او لا وى اي لان الحمزة اذا كانت بدلاً من اصل تحوز
 فيها الوجدان بقاؤها وقلبتا واوا **ويشبه** الى
 الكلمة الدالة على جماعة انما قال الدالة على الجماعة لدخل
 فيه اسم الجمع واسم الاجناس **وله** كانهما يجمع ناصر
 مثل صاحب واصحاب وقيل جمع ناصر بمعنى ناصر كشراف وشراف
وله في غير ذلك مرد المكسر الى مفردة انما رد الى مفردة
 لاستقلال اللفظ بجمع مع ما النسبة مع ان النسبة الى الواحد
 يفيد ما يفيد النسبة الى الجمع لان المقصود النسبة الى هذا
 الجنس والنسبة الى الواحد تفيد مع موافقة واحد

اياء في اللفظ واعلم ان محل الود الى المفرد حيث كان مفرد قياساً
 مستعمل اما اذا كان له واحد غير قياسي فقيس بنسبته الى لفظ
 الجمع كما سني في جمع حسن لانه لما كان واحداً غير قياسي فكانه
 لا واحداً له وقيل ينسب الى واحد نحو حسني وكذا ينسب
 الى لفظ الجمع وان لم يكن له واحد نحو عباد يدي في عباد يد
 قال سيبويه كون المنسب اليه على لفظه اقوى من ان يحدث
 شي لم يتكلم به العرب ذكره في شرح اللباب لا يقال يرد عليه
 نحو شعوبي في شعوب جمع شعب بالفتح وهو ما تشعبت من
 قبائل العرب والعجم فانه ينسب الي الجمع من غير رد الى الواحد
 لاننا نقول هذا مثلاً وكل يانه منسوب الى لفظ الجمع المذكور في
 قوله تعالى وجعلناكم شعوباً وقبائل ومن معنكم لا تعلم تسكوا
 بظاهر الالام فلا يفضلون العرب على العجم اذ الفضل عندهم
 بالتقوى فلان قلت لم يجعل شعوباً من قبيل كلاب وانما
 علمين ولا تخاج الى تناول قلت لان الشعوب قبل النسبة لم
 يكن جارا بمجرى العلم وانما حوى محواه بعد احاطة بالنسبة
 به وذلك لان الطائفة الذين لا يفضلون العرب على التجم الشعوبية
 لا الشعوب فانه انما قال يرد المكسر الى مفردة ولم يقل يرد

اجمع الى مفردة لان جمع التفعّل لا يرد الى مفردة بل تحذف منه
علامة الجمع **والجواب** واما نحو انما روكلاب علمن الى اخره انما
لم يكن هذا النحو مما ليس يصدده لانه فرض الكلام في الدال
على الجمعته وهما في هذه الكلمة ليسا كذلك لانه لم يقصد
فيهما معنى اجمع فلا يستعمل ولو اريد النسبة هنا الى الواحد
لا يفيد لان العلم هو اجمع لا الواحد **مسألة** لو سميت جماعة
برجال و اردت ان تنسب اليه فظاهرا كلاج المصنف
انما ينسب الى لفظه من غير رد الى الواحد لانه قال
ينسب الى الكلمة الدالة على جماعة اذا سميت الواحد
الى اخره فربما اذا سمي به جماعة يكون قد اشبه
الواحد **والجواب** واحمري او حمراوي اي اذا اردت النسب
الى حمراويا لا حمري قلت احمري لان مفردة حمراويا اذا اردت
النسب لخمراويا قلت حمراوي لان الهمزة للتانيث
وهمة التانيث يجب قلبها واوا في النسب **والجواب** وذلك
غالب في الحرف الى اخره قالوا البياع العطر والبتوت
وهي الكسية عطار وعطري وبتات وبتى **والجواب**
وحمل عليه توما الى اخره ظاهرا انه لا يرتضيته وذلك لانه

يكون من باب الشاذ **والجواب** وليس يرد الى اخره وجه
شده وده انه ليس بحرفه **والجواب** كقولهم اموتى بالفتح وبصرى
بالكسر سمع في بصرى التثنية اميه بضم الهمزة نسبوا اليه
بفتح الهمزة على خلاف القياس واما ادب الواو او افليس
على خلاف القياس بل هذا مال المصنف بفتح الهمزة **والجواب**
ويذكرى كحذف الالف حق النسب الى البادية يادى او يادوى
لانك تحذف تا التانيث فيحصر منقوصا وفي ياديه وحمدان
اكدف والقلب وعلى قولهم فكانتم نسبوه الى تدا اسم موضع
مخصوص **والجواب** وجبولى وجبرورى جلولا بالمد فربه
بناحية فارس والنسب اليها جلولى على غير قياس مثل جدورى
نسبه الى جدورا صحاح وجرورا موضع تظا هرا الكوفة
اجتمع فيه اوائل الخواارج واعلم ان الحروري يستعمل في كل
مخرجي سواء كان منسوب الى حروري ام لا **والجواب**
الوقف للعرب في الوقف ثلاث لغات اشهرها ما اوقف المصنف
عليه والثانية لغة ربيعة حذفت الثنون مطلقا والوقف
بالساكن مطلقا ومنه قوله اوله جذا غنم وحسن حديثها
لقد تركت قلبي بها هيا دنف والثالثة لغة الازد ابدال

التنوين مطلقا الفاعل بعد الفتح وواو العدا الضمة وباء بعد
الكسرة وقال المازني انما لغة قوم من الخيل ليسوا فصحاء
وان تبدل الفاعل بعد الفتح لستيتي منه المؤنث
بالتاء فان تنوينه حذف مع الفتح كما حذف مع غيرهما وبديل
التاء في اللغة المشهورة ومن وقف بالتاء فعلى مذهبي
منهم من يقف ويبدل من السون الفاعل بعد الفتح فيقول رايت
قائما **قوله** نحو مر اسم فاعل من اري اصل اري ازاى
وعلى هذا فامرؤى الراوية البقرة ولا مبهى واعلم
ان القاعدة اتيات هذه البقرة في الماضي وحدها من المضارع
قال تعالى ارايت ان كذب وقال الم يعلم بان الله يرى وقد
نعكس ضرورة دلل الشاعر ارايت ان جاءت به املودا
وقال الآخر اري عيني مالم تره بابه كلاتنا عالم بالترهات
قوله ولم يحذف الياء في الوقف كما ذكرنا اني لانها لو
حذفت لادى الى الاجحاف لانه يصير الكلمة على حرف واحد
لكن لتأويل ان يقول هذا الاجحاف حاصل في الوصل فلم لم
يختص به فيه كما اجتنبوه في الوقف على ان الوصل اصله
فكان اولى بالاجتناب **قوله** فان كان مرفوعا او مجرورا

اي سوا كان منكرا او معرفا فانه يجوز اثبات بابه وحدها
ولكن الارجح من الوجهين محلف فان كان منكرا فالارجح
الحذف وان كان معرفا فالارجح اثبات **قوله** ولكن
الارجح في المتن الحذف حجة من اثبت الياء في المنكر المنقوص
حالة الوقف ان الياء انما حذفت لاجل التنوين ولا تنوين
في الوقف فوجب ان يعود الياء وحده من حذفها من المعرف
في الوقف انه قدر الوقف على المنكر حذف الياء والتنوين
ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى
قوله ان يقف بالسكون وهو الاصل انما كان الاصل الامر
احدهما ان الوقف ضد الابتداء والاسد الا يكون بالسكون
فينبغي ان لا يكون الوقف على متحرك حتى يكون صفة مضادة
لصفته والثاني انه موضع كلال نادرين باحرف الاحوال وهو
السكون **قوله** والثاني ان يقف بالدروم الدوم اخفا
الصوت بالحركة مطلقا اي في الحركات كلها ويحتاج في القفل رياضة
ومغنة الفل وابطوا حاتم في المفتوح **قوله** وشبهه خمسة
امور ايضا وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا قال في السهيل
الوقف بالنقل الى متحرك لغة نحية انهي فلما ذكر السه

يكون سباع جميع اللغات الالهة **والله** ولا يستقل هو الشرط
الثالث وحينئذ يكون معطوفا على يكون من قوله يكون واقبل
الاخر ساكنا **والله** ويختص الشرطان الاخيران اي ان لا
يكون الحركة فتحه وان لا يودي النقل الى بنا لا نظيره **والله**
فيجوز النقل في نحو انة تخرج اخبيا فيقال في الوقف اخبيا
والله وان ادى الى صيغة فخل اي بكسر فاءه وضم عينه
والله واذا وقف على ثا التانيث التزمت التاء هذا مشكل
لانه قري ولا ت بالتاء والهاء في الوقف قال اثير الدين واما
رُبْتُ وُلْتُ ولعلت فلا لقياس على لات سارج فيوقف عليهم
بالوجهين وفي قوله عيسى نظر لان الوقف على لات بالهاء ليس
قياسا واذا كان كذلك فكيف يقاس عليه **والله** وجزا انفاؤها
وايدالها فتقول في الوقف ثمة بالتاء وان شئت بالها وكذلك
الكلام في صلاة وزكاة ومسلمات او هذا مردود باجماع المسلمين
على وجوب الوقف اي حيث اراد الوقف وجب ما ذكره الا فالوقف
على موضع مخصوصه ليس واجبا **والله** فمن فتحه اي بالانكسار
والياء التي هي صلة هي والواو في هو وقوله ما ليه اصله تعالى
باب اعلم ان القصد من الامة تناسب الاصوات وميرورها

من نط واحد يبين ذلك انك اذا قلت عايد كان لفظك بالفتح والالف
تصعدا واستعلا واذا عدت الى الكسرة كان اخبيا وتسفلا
فيكون في الصوت بعض الاختلاف فاذا املت الالف قرب من
الياء وامتزج بالفتح طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعه
بعد الالف ونصير الاصوات من نط واحد وذاك ان الفتحه والالف
اذا لم يتجردا من التصاعد راسا فانها اذا جذبا الى مجرى الكسرة
قل التصادم لان طاهر العلوي هبوط وهذا نظير اشتباههم
الصاد زاي الليناسب كما في صد ورقانهم اشر بو الصلاد صوت الزاي
لان الصاد بما فيه من الصغر والداد في الكسر حصل بعد الاشراب
تناسب الاصوات الواقعه فيها فانهمه **والله** وهي
ان يذهب بالفتح الى اخره قال ابن الناطم الامة هي ان نحو
بالفتح نحو الكسرة وما لالف نحو الياء وظاهر كلام الشيخ انها
اي الامة عبارة عن عمل واحد وظاهر كلام ابن الناطم
انها عبارة عن عملين والظاهر هو كلام الشيخ رحمه الله لانه
اذا انحاز بالفتح نحو الكسرة لزمه قطعان نحو بالالف
نحو الياء لان ما ذكره ابن الناطم ليس شاملا لجميع اقسام الامة
لانه يخرج عنه ما لم يكن بعد الفتحه الف **والله** واغا

و اصل عن محمد بن
ابن ابی السائب و ابی
محمد

اسئل خوفناة الى اخره هذا وارد على قوله من يامطر فـ
لانه في الصورة ليست الياء التي ابدت الالف منها متطرفة
بحواجه ما ذكره **والثاني** كون الياء تخلفها اي الثاني
من اسباب الامالة كون الياء خلف الالف في بعض التصاريف
ومراده بكونها تخلفها ان يقوم مقامها فائدة الالف التي هي
من اسباب الامالة على يلاها اضرب احدها ان يكون منقلبة
عن الياء حال كون الالف طرفا كما في رمي وثانيتها ان يكون
زائدة اما للثانيتها نحو جلي او لا كحلق نحو ارطى وثالثها
ان يكون طرفا منقلبة عن الواو اذا كانت في فعل فعلى هذا فلو
رجع المصنف هذين السببين الى واحد كما فعلنا كان حسنا
قوله كقولك قلبي وسجى اي لكون الياء تخلف الفهما في بعض
التصاريف ابن القطاع سجي الليل سجوا سكن رجه قلت التي
قلا وقلا ابغضته وحكى ابن الاعراب في قلبيته اقلاه ولم يحكه
غيره **قوله** بخلاف نحو قال وطلك سيد صرح بعد بان
طال وزنه فعل وان قادم فعل فماله في فصل كيفية الوزن
قوله الرابع وقوع الالف قبل الياء مراده الياء المفتوحة
لان الياء مطلقا وذل لك لانه لم يقل احدا بان الياء في مباح موجبة

للامالة مع ان الالف هي هنا قبل الياء الا ان ابا علي قال في التكملة
وكذلك اذا كانت الكسرة او الدال بعد الالف واعتبر عليه الشراح
بان الياء لا تأثير لها في الامالة في مباح واما ذال للكسرة الا ترى
انك لو وضعت موضعها حرفا اخر كانت الامالة جائرة ولو
كانت تأتي لاجل الياء لوجب ان تذهب بذهابه كما انك لما كنت
املت لاجل الكسرة في عالم ذهب ان تبيل بذهاب الكسرة نحو عالم
من قوله سبحانه رب العالمين ثم قال ونحو ان يقال ان الياء وان
كانت لا تذهب الامالة بذهابه فانه لو كدامرها وبشارت الكسرة
في استدعائها يدك على ذلك انك املت لها على الانفراد في الصياح
فيكون مقصوده ان مباح يكون للياء فيه تأثير مثا في الامالة كما
يكون اذا كان قبل الالف انتهى **السادس** وقوع الالف الي
اخره دخل فيه نحو مباح وهذا يعلم ان الياء بعد الالف لا تأثير
لها واما هو الكسرة **السابع** او يحرف من احدها الى اخره
مقتضاه صواب فصل بين الكسرة والالف لا تنال نحو يضربا وعله
بان الالف حاجز وكذا منع الامالة فيما اذا كان الفاصل
اكر من مع الالف نحو يقتلها **والاول** كرايت عمدا اي
الذي وقعت فيه الالف بعد الف في ذلة وقد املت

الالف الاولى لسبب وعما دام هذا القليل لان الف الاولى
قد اميلت لكونها واقعة بعد كسرة قد فصل بينها حرف
فتما الف الاخيرة لاجل الاولى وكذلك الكلام في كتابنا
فصل والثاني اي ما اميلت فيه الف لكونها واقعة
بعد الف في كلمة اخرى قد اميلت لسبب **واحد** وشرط
المنع بالراء كونها غير مكسورة يصدق بان يكون مفتوحة
او مضمومة **والثاني** واتصالها اي اتصال الراء بالالف
اسما حال كونها قبل الف كما في فراش او بعد الف كما في
خار من هذا حار وعلو هذا الصريح قبلها عائد الى الف
لا الراء لانه لو اعيد اليها لعند المتأخر لان الاولات
اعني فراشا وراشدا **اقول** وشرط الاستعلاء الى اخره
قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في باب الامالة من شرح
شرح الايفلاح والتكلم لا يعلو ما نصه اعلم ان هذه
الحروف فيها استعلاء وتضعيفا لصاد والصاد والطاء
مطبقة والباء في منفتحته ومعنى الافتتاح ضد الانطباع
وهو ان لا يرفع اللسان الى الحنك فيطبق بذلك على الحرف
تقول الخاء فتراه تخرج وقد انفتح ما بين اللسان

واحنك وكل واحد موافق للآخر في الاستعلاء فاذا وقعت
هذه الحروف قبل الف او بعده لم يعل نحو قولك طاهر وطالم
وذلك ان الامالة اخذت وتسنل من حيث انك قبل الف
خوالي وهذه الحروف تتصل بعد في الحنك واذا كان كذلك
حصل الاختلاف وكما اميل فقبل عالم وشيبان لان
الف المنخبة فيها استعلاء والكسرة عارية منه وفيها
اخذت فاريدان يستوي في الف بعض الاخذت والاخذت
فيشاكل الكسرة والباء كذلك ترك الامالة في نحو طالم وطاهر
ليكون الف بتفتحها مشاكلة للمستعلى واما اذا وقع
المستعلى بعد الف بحرفين فان الامالة لا تقود بذلك
نحو مناشيط وشبهه بحللاب من حيث ان الكسرة توجب
الامالة والطاء تمنعها فكما جاز ان تمال الكسرة مع حجر الحرفين
بينها وبين الف وهما الباء واللام كذلك يجوز ان يترك
الامالة للطاء في مناشيط مع حجر السين والياء بين
المستعلى والالف واشبهه من حللاب مناشيط درهمان
وذلك انه يغضل بين الحرفين الى الف وتتصل هي به
وهو الميم وبين الكسرة حرفان كما ان بين الف والطاء

حرفين واما من امال فلجبد وليس بحسن واما امالهم
صفات وقفاف فلان المستعلى قد انكسرت فانت اذا القطت
بالمستعلى وهو مكسور ثم املت كنت تنصعد بالصوت
ثم تنحدر بالامالة وفي واقدر كنت اذا املت انحدرت
للامالة ثم اذا القطت بالمستعلى تنصعدت والاعذار
بعد التصعد اخف من التصعد بعد الانحدار فذلك
حسن **قوله** الا ان كان مكسورا نحو طاب اي الا
ان كان حرف الاستعلاء مكسورا فانه لا يمنع بل لك
ان قبل تبعها لاهل الامالة في صفات **قوله** وكذلك
الساكن بعد الكسرة نحو مصباح من امال مصباحا ونحو
فلان المكسرة اذا جاوزت الصاد الساكنة قدرت كانهما
اتصلتا بالصاد فصارت كصفات ومن ترك امالته فليقتضه
فتح الباء في مصباح كانهما على الصاد فقبل مصباح والاول
اذهب في حديث الاتصال وذلك انك اذا قلت مصباح
كان الكسرة بحسب الصاد من حيث ان الحركة بعد اكر
بدلالة ما تراه في باب الادغام فاذ اقلت مصباح كان
الفتح في الباء غير ملاصقة للصاد من حيث ان الباء تفصل

سهما وانما كانت تكون ملاصقة لو كانت الحركة قبل اكر
حتى بعد ران الفتح قبل الباء وذلك حال لا يكون لان اكر
اول ثم الحركة اذا علمت هذا علمت حكمه كون الكثر العرب على
امالة هذا النحو **قوله** ومن العرب لا ينزل هذا منزلة
المكسور اي من العرب منزلة ينزل الساكن الذي هو حرف استعلاء
وقبله مكسور منزلة حرف الاستعلاء المكسور وعلى هذا فيكون
ما غل من الامالة عنده **قوله** ولا نحو لزبد مال لا تفصل
السبب اي لان سبب الامالة وقوع الالف بعد الكسرة حال
كونها في كلمة وهي هاهنا واقع بعد كسرة لكنها من غير كلمتها
قوله ودار الفترار مع وجودهما اي مع وجود حرف الاستعلاء
والدالمفتوحة لان كل منهما سبب في المنع **قوله** فلا
تمال نحو الا لأجل الكسرة اي لا تمال الالف الا التي هي اذ
استثننا لأجل الكسرة لان من اسباب الامالة وقوع الالف بعد
الكسرة مفصولا بينهما بحرفين احدهما ساكن وذلك لان الامالة
نوع من التصريف وهو لا يدخل في اكر ولا فيما يشبهه الامالة
قوله ولا الى لا اجتماع الامرين اي وهما كون الالف واقع
بعد الكسرة وكونها ترجع الى الباء **قوله** اكر حرف لا تمال الفاتحة

وذلك نحو حتى والي وعلي وذلك ان الامالة ضرب من التقرف
واكثر العرض فيها اذا جاءت في الالفات ان نزل على ان
اصلها ما والكحرف لا يتصرف فيها ولا يكون الفاتنا متقلبة
عن ياء ولا واو واما اذا سميت بها فانك تليها لدخولها في
جمله الاسماء واما بلي فاميل لانه اكتسب ثكنا بان اعني غنة الكلمة
تقول اليس زيد عندك فيقول المجيب بلي فيتم الكلام به وتجري
مجري ان يقول زيد عندني فلما وقع موقع الجمل جاز ان يتصرف
فيه وكذا يا لملك وقع موقع الفعل في النداء صار ياء زيد كيري
زيد فاميل وان كان لا يمال نحو ما ولا بوجه واما اذا فمال
لانه اسم ولم يمل ما في حال كونها اسما لانه يكون حرفا ثم ان كانت
اسما فهي اسمة المبنيات بالحرف لا مشنعا منها من ان تستقل بنفسها وذا
افوزي منها الا تراها تستقل بنفسها تقول جاني ذا ورايت ذا
ومررت بذا وله تصرف اخر وهو انك تصفه فنقول ذا الرجل
وليس كذلك ما واما حروف المعجم نحو بانا تا فاميلت لاجل
انها اسما مبنية وهي وان كانت لا تشق ولا يتصرف فيها ليست
حروفا وكذلك قال ابو علي انها ليست كقد يعني ان ياء اسم وضع
لحرف الذر هو في قولك يزيد كما وضع ذا على المشار اليه وقد حرف

جاء المعنى وقال بعضهم انها لما استقلت بانفسها فقلبت قاصدا
ذكر التبعي باننا فلم يحج معها الي جزء اخر صار كيلي في مقامها
مقام كاتم تمام وهذا لقرب ما وذا ان التبعي بمنزلة من صوت
صوتها ليدان حرسه او تدكر حركة على حرف ليعرف وليس
يقصد كاتمنا فاما لقصد المجيب بلي الا تراه يريد ان يقول هو عندك
فالامالة فيها من حيث انها اسما فقط من شرح النحلة لاي على
لعبد القاهر الجرجاني تنبيه الحجاج علما والباب والمالك
والناس ونحو مسموع فيه الامالة ولا يقاس عليه ذكره ابن المصنف
قوله خلاف نحو اعوذ بالله من الغير اي لان الفتحة على الياء فلا
تدال لان الشرط كونها في غير **قوله** ومن غير كاي لان الساكن
في غير كاي فلا تدال فتحة الغين لان شرط اما لئلا ان يكون الفاصل
بينها وبين الساكن هو **قوله** والثالث هذا الثاني
اي الثالث من الحروف التي تدال الفتحة قبله تا الثانية **قوله**
وعن الكسائي امالة هذا السكت ينبغي ان يقول وعن الكسائي امالة
الفتحة قبل هذا السكت **قوله** والصحيح المنع وفاقا للعلب
وابن الانباري انما كان الصحيح عنده المنع لانه يدرك ان الامالة قبل
هذا الثاني لا لجل السكت الذي ذكره وهو مفقود في هذا السكت

هذا باب التصريف قوله وهو تعبير في بنية الكلمة قال ابن
 الناطم تصريف الكلمة هو تغيير بنيةها بحسب ما تعرض لها من المعنى
 كتغيير المفرد الى المتني واجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل
 واسم الفاعل والمفعول لهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال
 ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها يسمى علم التعريف والتعريف
 اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة مما حرد فيها من اصاله وزنا
 وصحة واعلال وسببه ذلك **قوله** كتغيير المفرد الى التثنية
 واجمع لو قال الى المتني والمجموع لكان اصوب **قوله** ولهذا
 التغيير من احكام كالصحة والاعلال الذي يظهر ان الاعلال
 والصحة وكيفية ليس علم التعريف وانما العلم بها يسمى علم التعريف
 كما قال ابن الجاحظ علم يعرف به احوال ابنية الكلمة التي ليست
 باعراب وكذا ذكر ابن الناطم فيما نقلناه عنه في قبل وظهر كلام المصنف
 مخالف لما لانه قال وتسمى تلك الاحكام علم التعريف فينبغي
 ان يكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير وتسمى معرفة تلك
 الاحكام علم التعريف وحينئذ فلا اشكال **قوله** ونحو
 ق زيد الى اخره مثال لما حدثت لامة وعينه وقم مثال
 لما حدثت عينه ونحو ذلك **قوله** وغايته انما هي المجرور

عن الثلاثي الى الرباعي واخماسي لكونها اصل لكثير الصور في
 باب التانيث والاقطار على الخمسة لكون على قدر احتمال
 نقصانها وزيادة **قوله** واقله الثلاثي علم منه ان
 اقل ما ينبنى عليه الاسماء المتكئة والافعال في اصل الوضع
 بلاه احرف لانه اعدل الابنية لاخفيف خفيف ولا ثقيل
 ولا تقسامه على المراتب الثلاث المبدأ والمنتهى والوسط بالشو
 ولما احتجته لكثير الصور المحتاج اليها في باب التثنية **مسألة**
 قال ابن الناطم لم يزد في الخامس الا حرف مد قبل الاخر كعندليب
 طيب ونقص ثوب اوله بحة مجردا او بها التانيث كقبحري
 وقبحراه ولا ينجلا وز الاسم سبعة احرف الابهاء التانيث
 او نحوها **قوله** والى مزيد فيه المزيد فيه ما بعض حروفه
 ساقط في اصل الوضع تحقفا او تقديرا وهو قد يبلغ بالزيادة
 سبعة احرف وان لم يكن خماسي الاصول نحو اخيرا واستحياب
 واخر نجام **قوله** والثاني يكون محرطا اي بالفتح والكسر
 والضم هذه ثلاثة والساكن رابعها فليس وفرس وكلف وعضد
 امثلة مفتوح الفاحير وعنب وابل امثلة مكسور الفالذي
 اهل منه فاعل عينه **قوله** والمهملة منها فيل اي لا تهم

كرهوا الانتقال من الكسرة الى الفتحة لان الكسرة ثقيلة والفتحة
 انقل منها وليس كذلك عكسه لان فيه خلاصا من زيادة
 ثقل ولذلك لم يملوا فاعل بل خصوه بالفعل ونهوا
 على الاصل بدليل لان ذلك ليس لما منع بل لتقصدهم تخصيص
 الفعل به **قوله** واما قراءة ابي السمال الى اخر لما
 ان قال ان فعل بضم عينه وكسرة فانه مهمل علم ان هذه
 القراءة ترد عليه فذكرها ليجب عنها **قوله** دليل
 اسم لدوسية يقال دال بدال دالا ودالا مشية
 فيها ختل اي خدغ **قريب** حاصل الابنية التي للرباعي
 المحرسة فعلل بفتح ال اول والثالث كجحف وهو
 النهر الصغير ومكسورهما كزبرج وهو السحاب الرقيق
 ومن اسم الدنيا ايضا ومضمومهما كرمج ومكسور ال اول مفتوح
 الثالث كدرهم ومكسور ال اول مفتوح الثاني كعطل قبل
 هو اسم لدمر خروج نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة
 والسلام من مازاده الا حشش والكوفون فلان قلت **قوله**
 ان ما جاء على فعلل بضم ال اول وفتح الثالث جاز فيه فعلل
 بضم ال من غير عكس فلم يلزم من هذا ان يكون فرعا ولم لا

فيه

يكون

يكون وقوعه بطريق الاتفاق وهو اصل برأسه كعطلل بضم ال اول
 والثالث فانهم قد ايقنوا به فقالوا عا طت التافه في عوطط
 اذا استهنت الفعل وما لي من ذلك عند ذاك بدخا وابه مفكوكا
 غير مدغم وليس هو من الامثلة التي استثنى فيها فكل المتلدين
 لغیر الا كحاق فوجب ان يكون للاكحاق وانما الحق والاصل فاكواب
 لا نسلم ان فكل الادغام للاكحاق بنحو جحدب وانما هو لان فكل
 من الابنية المختصة بالاسم فقياسه الفكل كما في جحدب
 وطلل وحلل وان سلمنا انه للاكحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا
 بالاصول مانه قد اكح بالمزيد فيه فقلوا افحس فحقوق
 فاكحق باجرجم فكما اكحق بالفتح بالزيادة وكذا فاكحق بالفتح
 بالتحفيف **قوله** بدتن للخب وبرجل لكسا مخطط وعرفط
 لسحر في البادية وجمشش للافعي العظيمة وقد كسبه الشي اكفر
 وقد عملة المرأة القصير وما ليعظم القد غل والقد عمله
 الصمغ من الابل **قوله** امثلبا الى اخره فعلى ما قال ابنية فعلل
 بفتح ال اول وثانيه واسكان ثالثة وفتح رابعة ومثاله سفجل وفحلل
 بفتح ال اول واسكان ثانيه وفتح ثالثة وكسر رابعة وفحلل
 بكسر ال اول واسكان ثانيه وفتح ثالثة واسكان رابعة وهو

قرطعت وفعلل بضم اوله وفتح ثانيه واسكان ثالثه وكسر رابعة
 ومثاله قد عمل وجب من للاسد علبط للفتح واصله
 علابط لانه لم يات على هذا الوزن حتى الا وقد سمع بالالف دسه
 جندل للمكان ذي الجندل واصله جندل **قوله** في نحو
 خرفع الخرفع بضم اوله وفتح ثالثة الفطن الفاسد شرم بكسر
 اوله **قوله** في الفعل واقله لانه اي اقل اصوله ثلاثة والزيادة
 اربعة وانما نقص اكثر اصوله عن اكثر اصول الاسم لانه فرع الاسم
 والقاعدة حط الفرع عن الاصل ولان التصريف في الفعل اكثر
 منه في الاسم فلهذا لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم
 فلم يجز المجرد منه اربعة والمزيد فيه ستة **قوله** كقرب
 الى اخره انما كانت في الماضي مبدية للفعل على مفتوحه لان الفتح
 اخف من الكسر والضم فاعيان اقرب الى **قوله** وغايته
 ستة اي غاية المزيد من كل منها والثلاثي الاصول منه ما يبلغ
 بالزيادة اربعة وضارب وجمهور وسلفاه اذ القاء على
 فضله وحسه كان طاق واقتدر وتعلم وتغافل وتسليق مطاوع
 سلبق وستة نحو استخرج والعس واخار وكذا الرباعي
 الاصول يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احترق

سبعة

واقصر واستعرف طريق العلم بالزيادة **قوله** وطل دمه
 قال في الصحاح طل دمه واطل دمه وطله واطله اسم اهدر
 قال ولا يقال طل دمه بالفتح والواو عبيد والكسائي يقولانه
 وقال ابو عبيد فيه ثلاث لغات طل دمه وطل دمه واطل دمه
 واما اهدر فلانه يستعمل للمفعول والفعل كما صرح في الصحاح
 ببناءه للفعل واعلم ان ابا زيد لم يمنع بناء طل للفعل مطلقا
 بل منعه مسند الدم فلا يقال طل دمه اما لو اسند لغير
 الدم وتعلق به على انه مفعول فلا يمنع من بناءه للفعل كما
 مثل بقوله طله الله **قوله** في تخرج الايضاح والتكلم ينبغي ان
 يعلم انك اذا قلت ضرب فلان في حرف التكرير من ذهبين احدهما
 ان الاولى زائدة والثاني ان الثانية مزيدة والاولى اصل فعلى
 المدفوع الاول يقول اذ اصدت اللغظ بالدا فرعتي وعلى
 المدفوع الثاني تغزل وقيلس الاول ان الاولي ساكنة والثانية
 متحركة والا ضعف اولي بان يكون مزيدا الا ترى انه ليس هنالك
 حرف الترخيط من حروف المد في الزيادة وهي سو لان في
 الاصل بدلالة ان لها ما لا يحرك وهو الالف انتهى **قوله**

وكذلك في طال وحب اصله طال طول وحب حب
قوله وكذلك في اصطرناي تقول في كل من اصطر
 واذكر افضل وعلى هذا يكون قد ابدلت الطاء من التاء
 والدال من التاء **قوله** فتقول في نأ قلح اصل نأ ناي
 فعدمت اللام الى موضع العين واخترت العين الى موضع
 اللام **قوله** **الحروف** **التي** **تتصل** **بالواو**
 اعلم انه متى تكرر حرف مع اكثر من اصلين فهو زائد ان
 كان مثل اللام كطببات او مثل العين وليس مفصولة
 باصل كقتل وعققت لان الذي ليس مفصولة باصل يصدق
 بصورتها الاتصال والانفصال بزائد او مثل اللام والعين
 كقتل او مثل الفا والعين كمرس وان كان المكرر مثل
 الفا وحدها كغرقف او مثل العين مفصولة باصل كحذر
 حكم بالاصالة لان الاشتقاق لم يبدل في شي منها على الزيادة
 وكذا التكرر مثل الفا والعين بدون اصل ثالث كسهم فانه
 حكم فيها باصالة المكرر من لان اصالة احدها واجبة تكميلا
 لاقل الاصول وليس اصالة احدها باولى من اصالة الاخر
 فحكم باصالة اللام مع الا ان يدل الاشتقاق على الزيادة كالم

امر من لم فانه ماخوذ من الملت الذي اصله لمتم ابدل من تاي
 الامتال مثل الفا كراهة تو اليهما فصلا لم **قوله** قال
 الناطم الى اخر مراده باللازم ما هو لازم لفظا وتعدرا او ما
 هو لازم لتعدرا وعلى هذا فلا ترد الواو من كوكب ولا النون
 من قرفل لانها ليسا لازمين من جهة التقدير وكذا لا ترد
 فا وعد وعين قال ولا تم غزالا لانها لا رمة تعدرا **قوله**
 وفي التعريفين نظروا الى الناطم الاصل فيما يصدق به بين الزائد
 والاصل ان الاصل يلزم في تضاد لف الكلمة ولا يحذف في شي
 منها وان الزائد يحذف في بعض الضاريف كالف ضارب وميم
 مكدم وتا احتدى وقد يحكم على الحرف بزيادة وان لم يسقط
 كنون قرفل لان الدليل دل على زيادته على ما بينت في اصل
 الوضيع كما سبق عليه وعلى هذا الذي ذكره ابن الناطم
 بجمل كلام ابيه ولا يرد عليه ما ذكر الشيخ رحمه الله **قوله**
 حتى يريد بقية احرف الكلمة على اصلين الاضافه في بقية
 احرف بيانية والمراد بالاحرف الاصول والمعنى حتى يزيد
 اصول الكلمة على اصلين **قوله** قلت يلزم على هذا ان يكون خروج
 ونحو مستملا على زيادة لان اصوله زادت على اصلين واجواب

ان اللام مفروض حيث ترد دنا في حروف الكلمة هل كلها اصول
او بعضها زايد ودرج وحق لا يتردد في كون حروفه اصولا
بل حكم من اول الامر بان حروفه كلها اصول **فان قيل** لاي شيء
حلت كلامه على ما دلل وصرفته غزطا هصر **قيل** لانه لو بقي على
ظاهرة اللزم منه احكم على زيادته اول اللام في جلب لانه
يصدق حسدا انه زادت بغيره حروف الكلمة على اصلين **فان**
قيل اذا حمل كلامه على حتى يكون بغيره حروف الكلمة اكثر من اصلين
فصل يكون صحيحا **قيل** لانه ينتقص نحو جلب لانه حينئذ يمكن
احكم بزيادة التحيم لان بغيره حروف الكلمة تزيد على اصلين
كحقتل ورنه ففعل والممر من الذاهي ما حو
من المراساة وهي القوة وورنه فعفيل وهو وزن نادرو الصبح
الشديد ورنه ففعل وقرفه ورنه ففعل وسندس
فعلل كلكه امر من الملت واصله لمته بزيادة مثل العين
ثم ابدل من دنا في الامثال مثل الفأ كراهة توالها فصار لم
قوله **فان قيل** متل الكوفون الى اخره اعلم ان ما كان على اربعة
احرف وهو مبني من حرفين فحروفه كلها اصول عند البصريين
سواهم استقلاله اولاد اما الكوفون والذجاج فهم المفاون

فهم يمولون انه زائد مبني من حرف مماثل للثاني وهو لقول
غير مبني من شي والزائد على رايهم وراي هو الثالث الذي
يصح استقلاله **قوله** **فان قيل** فتراد الالف بشرط ان يصحب الي اخره انما
حكم بزيادته اذا صحت اكثر من اصلين لان اكثر ما صحت فيه الالف
اكثر من اصلين معلوم زيادته بالاشتقاق وما سواه محمول
عليه وان صحت اصلين فهي محمولة من اصل الا في حرف وشبهه
وقوله اكثر من اصلين اي اصولا اكثر من اصلين **قوله**
وعلم ما حو من العهد وهو القوة وعصي قطعة من العنم وسلامي
جبل **قوله** **فان قيل** ورنه الالف في قبال ورنه اصلية
لانها لم يصح اكثر من اصلين وقوله من باب سمس اي ما كان رباعيا
مركبا من حرفين لا يصح استقلاله **قوله** **فان قيل** في غير مضارع اي
لا تراد اليه مصدر قبل اربعة اصول في اسم اصلا وانما تراد مصدر
قبل اربعة اصول في المضارع كحيد حرج **قوله** **فان قيل** وذلك
في نحو صرف ورنه **قيل** وجوه ففعل وقضيب فعيل
وعجوز ففعل وحذر **قيل** فعليه وعرفته فعلوه وبنت وسوط
اي لم يصح اليه والواو اكثر من اصلين فيها اصلا **قوله** **فان قيل** مما زيدت
اليه مصدر قبل ثلاثة اصول لعلم وهي الناقة القوية ويؤيؤ هو

طارذ ومخالب وهو مركب من حرفين لا يعبر اسقاطا لانه فيكون
 حروفه كلها اصولا فيكون وزنه فعلا ووعوه مصدر
 ووعو اذا صوت ووزنه كذلك لان الواو فيه صدر وكذلك
 وزنه لان الواو فيه اصله لا زاد صدرا والياء في يستغور
 اصله لان بعدها اربعة اصول وذلك لان الاشتقاق
 لا يدرك في مثله على زيادة الياء وزعم بعضهم ان واو وزنه
 زائده على وجه التدوير لان الواو لا تكون اصلا في بنات
 الاربعة والصحيح انها اصل واللام زائده عليها في نحو
 فحل يعني الفح فان لزادة اللام اخرا تظاير بحلاف زيادة
 الواو او لا وعلى ما قلنا توزنه فعلا فلامه الاخيرة زائدة
 فان يستغور شجر يستاك به قال في الصحاح في مادة
 شعر يستغور الذي في شعر عروبة موضع وتقال شجر
 وظاهر كلامه ان الياء زائدة وكذلك التاء والواو وكلام
 السخ هو الحق **والسنة** وهو مصدر قال في الصحاح في مادة
 محد ومحدد اسم من اسماء النساء وهو فعلا لا سبويه
 الميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادغم الحرف مثل مقتر
 ومرة فثبت ان الدال ملحقته والميم لا بدغم **والسنة** وذلك

في نحو مسير ومشيح هما مثالان لما زادت فيه الميم بالشروط
 التي ذكرها وقوله كلاف الى اخره الميم فيه اصلية لانهم ابتدوها
 في الاشتقاق **والسنة** وهو المصدر في الصحاح
 المرعوي هو الزغب الذي تحت شعر العنق وهو فعلا
 لان فحل بالميم وانما كسر وا الميم اتباعا لكسر العين
 اسى ولو كانت الميم فيه زائدة لقالوا توب مرعش
 لا مرعش فلما لم يمت في الاشتقاق حكم باصالتها **والسنة**
 وتوارد الهمزة المصدرية بالشرطين الاولين الشرطان للذان
 يستترطان لزيادة الهمزة كونها صدرا وتياخر عنها ملائمة
 اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكان حسنا لانه قال الهمزة
 المصدرية **والسنة** نحو كبايل هو اسم موضع باليمن وهو با محدد
 قبل الياء وذلك لان تنقلا المصدر في كبايل ولا تنقلا اصول
 الملاحة في اكل ولزيادة الاصول على الملاحة في اصطلح **والسنة**
 بخلاف نحو ما وشاء على فعل ولدا الظبي الذي يخرج ومشي
 والبناء الخبر وجمعه افعال بخلاف نحو امان وسنان وذلك لان
 الف كل من سنان واما ان لم يسبق باصول الميم من اصلين
والسنة وتوارد الوزن متاخرة بالشرطين اي وهما ان

هذا باب الابدال الابدال جعل حرف
 مكان حرف والاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف بقلب او
 حذف او اسكان فني مال ابدال واعلال وفني قلب وما اشبهه
 اعلال بغير ابدال وفني ثرات عكسه **قوله** الاحرف التي
 تبدل الى اخره البديل في الحروف على ضربين الاول ان يرا دكون
 الحرف عوضا من حذف فحق الكلمة كما في اقامه والثاني ان يكون
 وضع لفظ موضع لفظ كوضع الواو موضع الالف في مؤثر اصله
 متقن والذي من هذا الباب الضرب الثاني لا **قوله**
 لغير ادغام محترزه عن ابدال اللام راي قال ركب وما اشبهه
 لانه ابدال شايع لكن لا ادغام **قوله** نحو قولهم اصيلا ن
 تصغير اصيل على غير قياس الاصل الوقت الذي بعد العصر الى
 المغرب وصرح كلام الشيخ بسبب ان اصيلا تصغير اصل مفردا
 وقال بعض شارحي بيان الفصل الاصيل جمع اصيل وهو
 الوقت الذي بعد العصر الى المغرب وحبته اصال وقد نجي
 جمعه على فعلا ن كرعيف وزعفران فاصيلا اصله اصلان
 على وزن فعلا ن ثم صغر وهو على بناء جمع الكثرة على الساد
 نصارا اصلا لا انتهى وهو مخالف لكلام الشيخ وهو الظاهر

قوله وفني نحو على في الوقف قيد في اضطلع وفني نحو على
 اي انما يقع هذا الابدال التبادلي في الوقف لا في الاصل **قوله**
 اصيلا والجمع وعلج فعلى هذا يكون قد حقت بالجمع ابدال
 الصاد لاما والياء جيم **قوله** وقال مال الي ارطاه الارطى
 منجوز من شجور الرمل وهو فعل من وجه وافعل من وجه لانهم يقولون
 اديم ما روط اذا دبغ بورقه ويقولون اديم مرطى وقد اطلقت
 الارض والحرق التبادلي على ان الالف ليست للتأنيث والحقف
 الرمل وقوله فاعل الجمع اصله اضطلع ابدال الصاد لاما وقوله
 ابواعلج اصله ابواعل ابدال التاء المستدرة صيما وتامه المطعمان
 السهم بالعمشيج وبالعداء كمثل البدرج يقلع بالود وبالصبيح
قوله كقولهم هيداك ولهنك الاصل اياك ولانك وارتقة
 وارتت وارتحت **قوله** نحو كساء وساء الحمرة في كساء وساء
 ودعا بدل عن واو وفني طبيا وفنا وبنيا عزيا تا اصل كساء
 كساد ودعاء دعاء وساء ساء ولا هذا من الكسوف والدعوة
 والسمود اصل طبك فطبا وبنيا بنيا وفنا فناي واعلم ان
 القول بان الحمرة بدل عن الواو والياء في نحو ما ذكر قول غير
 المحققين واما المحققون فانهم يقولون انها بدل عن الالف

التي هي بدل عن الواو والياء والذي دعاهم الى هذا هو ان الهمزة
 لا تقارب الواو والياء مقاربه الالف فاكلما نقلتا بهما الى الالف
 ثم صير الالف مخرجة اقوى عندهم لان الهمزة من جنس الالف ولما
 كانت الفتحه قبل الواو والياء المتحركين فوجب قبلهما الفاء
 نزلت الالف في كسار ونحو الفتحه اذا كانت منها فقلب الواو
 والياء كما قلبت للفتح **قوله** بخلاف نحو قاول ويابغ
 الى اخره اي فان لم ينطرف فيها وقوله ونحو غز والى اخره
 وذلك لانها وان كانت طرفا لكنها لم يقع بعد الف زائده وهو
 يصدق حيث لا الف اصلا نحو غز ووجبت كان هناك الف
 ولكنها اصلته كما في **قوله** الثانيه ان تقع احداها
 عند الى قوله نحو قاييل وبابغ قاييل من القول فتمزته متقلبه
 واو وبابغ من اليبغ فتمزته عن **قوله** بخلاف نحو عين فهو
 عاين الى اخره لان قال عاين وعائز بالهمزة بدل عن الواو والياء لان
 كل واحد منهما لم يعمل في الفعل اي لم يقلب الفاء فلا في الصحاح
 عين عينا عظمت عيناه والقشور رنت والقشور والقشور
 الايل والواو زائده **قوله** نحو عجايز وصحائف جمع عجوز
 وصحيفه والواو في عجوز زائده والياء في صحيفه زائده وكل

من غيرهما

منهما حرف مد وذلك لانه حرف علة قبله حركة مجازيه ولذلك
 ابدل كل همزة في اجمع على صيغة فاعل واما واو قشور فهي وان كانت
 زائده لكنها ليس قبلها حركة مجازيه فلم تكن مددا فلم تقلب همزة في
 قشاور واما الياء في معديته فهي وان كانت حرف مد لكنها ليست
 زائده لانها من العيش **قوله** وان كانتا في موضع اللام
 ابدلت الثانية تاء هو اذا طنت مفتوحة بعد مكسورة او كانت
 مكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او كانت مكسورة بعد
 مفتوحة او مكسورة او مضمومة مثال الاول ان يبنى من ام مثل
 اصبع بكسر الهمزة وفتح الياء فيقول الام ثم ينقل حركة اليم الى الساكن
 قبلها ليتكن من ادغام الميم في الميم ثم تقلب الهمزة يا فيقول ايم
 ومثال الثاني والثالث والرابع ان يبنى من ام ايضا على وزن اقبح
 بفتح الهمزة او كسرهما او ضمهما مع كسر الياء فيقول الام والام
 والام ثم يفعل ما ذكرناه والى هذه الاقسام الثلاثة اشار المصنف
 رحمه الله بقوله او كانت الثانية مكسورة وعلى هذا فعنده
 او كانت الثانية غير طرف واكحال انما مكسورة لانه جعل هذا
 القسم تسبيحا لما كانتا فيه طرفا **قوله** فيقول في مثال مظهر
 من قرا قراي اصل قراي قراا التقي في الطرف ههنا ان فوجب

من غيرهما

ابد الـ الثانيه ما فان قيل قد حصل موجب الادغام في هذه
 الصورة ايضا وهو اجتماع المثلين مع سكون اولهما فالقياس
 ان ندغم الاولى في الثانية لا ان نعمل كما في سأل حيث كانا
 عن الكلمة قلت لان الطرف محل التعبير فلم يعتبر فيه ذلك
 كما اعتبر في نحو سأل والحاصل انه اذا اجتمع موجب
 الاعلال والادغام فلا يخلو اذا ان يكون في العين او
 في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان
 كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة ما ذكرنا
قوله فان كانتا في الطرف الى اخره انما ابدلت المتطرفة
 با مطلقا لان الواو ينظر فيما يجاور الـ **قوله**
 وان لم يكن طرفا الى الـ الثانية وهي اذا لم يكن طرفا
 لم يكن الثانية طرفا من باب اولي **قوله** ان يبنى من قراء
 مثل جعفر فتال جعفر قراء او زبرخ قراء او يترثن
 قراء **قوله** كقولك في علاج غليم بالـ تصغير وقعت
 قبل الف علاج لانها لا يراد الا ثالثة كما تقدم ثم قلت الالف
 با وادغمت بالتصغير ههنا لان يا التصغير لا يكون
 الا ساكنة وهذا وجب قلب الالف يا لانه لا يمكن النطق

والمصدر الثاني

بلا

قوله

بالالف بعدها كما فعلت يا بعد الكسرة **قوله** احداها ان يقع
 بعد كسرة وهي اما طرف الى اخره انما ابدلت الواو حيث كانت
 طرفا لانه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها عرضة لسكون
 الوقت عوملت بما تقتضيه السكون من وجوب ابدالها بما توصل
 الى الحذف ومن ثم لم يتاثر بالـ وهي غير متطرفة كعوض وعوج
 الا اذا كان مع الكسرة بعضها لمحوض وحياض **قوله**
 كرضى الى اخره الاصل رضو وقوو وعففو والغازو والذغو
 لانها من الرضوان والقوة والعفو والغزو والدعوى
قوله او قبل بالتانيث كشجيه واصليها شجوها لانهما
 من الشجوق فتعمل بالواو قبل بالتانيث ما فعلت بامتطرفة
 لان تا التانيث في حكم الانفصال والكسرة الى اخره اصل
 الكسرة الكسوة لان مفردة كساو وغازيه غازوة لانها من الغزو
 ففعلت بالواو قبل يا التانيث ما فعلت بها لو كانت طرفا
 لان تا التانيث في حكم الانفصال **قوله** الثانية ان يقع
 عينا لمصدر فعل اعلت فيه الى اخره امثلة انما ابدلت
 الواو يا في هذه المواضع لانه لما اعتلت الواو في الفعل
 استثقل بقاؤها في المصدر بعد الكسرة وقبل حرف

كساو وغازيه

ما حملوا غير عليه وليس لهم في جمع ثور

يسببه اليافعات جلا المصدر على فعله يقلبها **اول**
وتصح الواو وتحرك في الواحد اي قياسا لاسماءها كما استخود
وقال المراد انما قالوا ثير لكون القلب دليلا على انه جمع
ثور من الحيوان لا جمع ثور من الالفاظ وذلك لانهم لما قالوا
الى جمع ثور من الحيوان ثيران بالقلب حملوا ثير عليه وليس
لثور جمع ثور من الالفاظ بل حمل جمع في القلب عليه **والله**
واما قول الحجازيين العضوي فتشاد قياسا فيهما استعمالا
قال السمين في اعراب سورة الانفال العضوي ثايت
الاقصى والاقصى لا بعدد والقصور والبصر من عبارات
اغلبها ان فعل من ذوات الواو ان كانت اسما ابدلت لامها
يا تم يثلون نحو الدنيا والعليا والعضيل وهذه صفات
لانها من باب افعال التفضيل وكان العذر لهم ان هذه وان
كانت في الاصل صفات الا انها جرت مجرى كوا مذكورا
وان كانت فعلية صفة اقرت لانها على حالها نحو الحلوى ثايت
الاصل ويضو اعلى ان العضوي ثايت وان كانت لغة الحجاز
وان العضيل قياس وهي لغة تميم ومن نفس على شدة العضو
يعقوب ابن السكيت وقال الرخشي واما العضوي فكالمفرد في

بج

يحميه على الاصل وقد جاز العضا الى ان استعمال العضوي اكثر
لاكثر استعمالا استصوب مع تجي استصواب واعيدت مع اعادة
اسم وقد قرأ زيد بن علي بالعدوق العضا فجاءها على لغة تميم
وهي القياس عندهون والعيان الماسية وهي المعلولة القليلة
العكس اي ان كانت صفة ابدلت نحو العليا والدينا والعضيا وان
كانت اسما اقرت نحو جزوي كقوله اذا راى جزوي هجت للعين عيرة
فما الحواير فضلا وبتريقه وعلى هذا فالحلوى تشاد لا قرار لامها
لكونها صفة وكذا العضوي عندهون لانها صفة وقد ترتب على
هاتين العبارتين ان عضوي على خلاف القياس فيهما وان قضيا
هي القياس لانها عند الاولين من قبيل الاسماء وهم يقلبونها يا وعند
الآخرين من قبيل الصفات وهم يقلبونها ايضا يا وانما يظهر الفرق
في الحلوى وجزوي فالحلوى عند الاولين تصححها قياسا لكونها صفة
وتشاد عند الآخرين لان الصفة عندهم تغلب واوهاما واخرى
عكسها فان الاولين يقلبون في الاسماء دون الصفات والآخرين عكسهم
وهذا موضع حسن يختلط على كثير من الناس فلهذا ليجتهد ويعني
بالشد ود شد ود القياس لشد ود الاستعمال الاخرى ان استعمال
المتواتر بالعضوي **وهي** ان كنتم للرؤيا غير من كان القياس

صوب
اقرت مع

الرويا بابدال اللمعة واوا من غير ادغام **قوله** نحو قوتون
 القياس صوتين وايم بقلب الواو واوا دغام الماء في اليا
 عند اجتماع الملتزم وكذلك القياس صبا وعمة
قوله ويجب ان اعلمت اللاحق الى اخره وذلك لانه
 كان يعال على تعدد الابدال شي وعي بابدال
 الواو الاولى تايم ابدال الثانية تا ايضا لاجتماع
 اليا والواو وتسبق احدهما بالسكون **قوله** او فصلت
 اللام من العين كما في صوام فلان في لامه الميم وعينه
 الواو وفصلت بينهما بالالف **قوله** فا ارق النيام
 القياس النوام لان اللام قد فصلت من العين فحقه التقية
قوله وحسب سلاحتها ان تحركات الى اخره هذا راجع
 الى قوله ساكنه لان بعيد السكون يخرج المتحركة **قوله**
 او ادعت راجع الى قوله مفردة لان مقوله مفردة يخرج
 ما اذا كانت مدغمة كاشتفا الافراد حينئذ **قوله**
 ويجب في هذه اي فيما كانت في جمع قلب الهمزة كسرة لتسلم
 اليا اي لانه شرط في قلبها واوا ان يكون في غير جمع **قوله**
 كميم اصل ميم ويضف ميم يضم اولها لانهما جميعا اذ
 في

كهن

تغلا الذي هو ثعلب يضم اوله وسكون ثاينه كما في حمز
 جمع اجمرو **قوله** وهي اما لام فعل كنهو الرجل اصل
 نحو يني لقولهم في مصدرة ثنية وقصوا صله قصي
قوله بخلاف نحو تواني توانيه الى اخره انما ابدلت
 منه توانيا كسرة لانها الواو تبدل بل تعبت على حالها لزم
 ابدال اليا واوا فيلزم منه صيرورة اسم متمكن اخر
 واوقبلها ضمة لازمة وهو موقوف في كلامهم فقلت
 الهمزة كسرة لتسلم اليا فرارا فلو كان ما ذكرناه **قوله**
 فانك تقول رموان اصل رموان رمان لانه من الرمي
قوله الثالثة ان يكون لام الفعل الى اخره انما ابدلتوا
 اليا واوا في فعل اسم لا صفة ليمر قوا بين فعل اسم وصفة
 وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة وكان احمل
 للثقل **قوله** نحو تقوى وشروى شروى عيني املك
 قال الجوهري شروى الشيء مثله اسبي ومثل الشروى الشوى
 والبغوي يعني البغيا والثنيا **قوله** وقال الناطم وابنه
 يجوز من عين فعل صفة الى اخره اعلم ان ظاهر كلام ابن الناطم
 انه مسموع لانه قال ما نصه اذا كانت اليا المضمومة ما قبلها

في رسم اسماء الالهة والجن والانس

عينا الفعل وضمنا جاز تبدل الضمة كسرة وتصح اليا وابقا
 الضم وانبدال اليا واوا كقولهم في اني الكيس والاضيق
 الكيسي والضيقي والكوسي والضوقي ترديد بين حمله
 على مذكر تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى وقوله
 حمله على مذكر تارة راجع الى الوجه الاول اعني تبدل
 الضمة كسرة وتصح اليا وقوله وبين رعاية الزنة اخرى
 راجع الى الوجه الثاني اعني انقار الضم وانبدال اليا
 واوا ومراوده بقوله حمله على مذكر تارة اي من حيث
 ان اليا صحت فيه لا غير **قوله** صحت العين في بيان طول
 اليا والوا وفيهما عين ما هما فيه وصحت كل واحدة منهما
 لسكون ما بعدها مع كوننا عننا وكذا الكلام في جورت
قوله السادس ان لا يكون احدها عينا لفعل الى اخره
 انما التزم التصح في عين هذا الفعل لان هذا الفعل وما كان
 من حقه مختص بالالف وانما هو موافق في المعنى لا فعل
 نحو احول واعور واصيد البعير واعتن فحل عليه في
 التصح وحمل المصدر على فعله فقبله هيف هيفا وحول حولا
 وعور عورا وعين عينا **قوله** الثامن ان لا يكون الواو

عونا

عينا لا فتعل الى اخره اعلم ان حق افتعل المعتل المعين ان
 تبدل عينه الفاء لوجود مقتضى وعدم المانع من الابدال
 وذلك نحو اعتاد وازناه فان اصلها اعتود وازنبت
 فان ايان معني تفاعل اعني الاشتراك في التفاعلية
 والمفعولية حمل عليه في الصحيح ان كان من ذوات
 الواو نحو احتور فان كان من ذوات اليا وجب اعلاله
 نحو ابتاعوا واستاقوا اذا اصلها ابتعوا واستيفوا
 اذا اتصار يوايا لسوف اذا اتصار يوايا لسوف لان اليا
 استه بالالف من الواو وكانت احق بالاعلال منها
قوله التاسع ان لا يكون احدها متلوه الى اخره انما
 وجب اعلال احدهما دون اعلالهما لئلا يتوالي اعلالان
 وانما اعلت اللام دون العين مع انه قد وجد مقتضى اعلالها
 ايضا لان اللام طرف والطرف احق بالتغير ولا كذلك
 العين لانهما كصفت بكونها حسوا **قوله** نحو آت في اسهل
 الاقوال الى اخره حاصل الاقوال التي حكاها ان منهم
 من قال ان اصلها آتية بفتح اليا بين ومنهم من قال آتية
 بكسر اليا الاولى وفتح الثانية ومنهم من قال آتية يسكون

مورنا ففعله كنبقة

قوله لانا ففعله كنبقة

جاء في نسخة بخط اليد العيب

الباء الاولى دفع الثانية ومنهم من قال ان الباء الاولى
 وكسر الباء الاولى دفع الثانية فان ينسأ على القول الاول
 كان القياس اعلال الباء الثانية على قاعدة ما تقدم على
 القول الثاني كان الاعلال حينئذ قياسا لان اعلال
 الباء الثانية قد تقدمت منه الافتتاح ما قبلها فلا يقتضي
 له خلاف العين اعني الباء الاولى فانه قد وجد مقتضى
 اعلاله وعدم ما يمنع الا انه يلزم على هذا القول
 عدم الاعلال على الادغام والمعروف بعدم الادغام
 على الاعلال عند اجتماع ما يقتضيهما وان ينسأ على
 الثالث فالقياس الادغام وحينئذ يكون قد اعلت
 الساكن وان ينسأ على الرابع فالقاعدة تقتضي بقا عينه
 فلو حذف يكون حذفها غير موجب فقول المصنف
 رحمه الله فانه يلزم اعلال الاول دون الثاني على
 القول بان اصلها اتيه بفتح الباءين واعلال الساكن
 اي على القول اتيه تسكون الباء الاولى وحذف العين
 لغير موجب اي على بعد ان يكون اصلها اتيه

من غير ان ينسأ على
 الباء الاولى

من غير ان ينسأ على
 الباء الاولى

بانها

بوزن فاعله

بوزنه فاعله وقوله يلزم على الاول لعدم الاعلال الى اخره
 اي على القول بان اصلها اتيه بكسر الباء الاولى دفع الثانية
 انتهى ومثل اتيه غايه وطايه وهو السطر والدكان
 ايضا وثايه وهي حجارة صغار يدعها الراعي عند متاعه
 فيشوي عندها وقوله ويرجأ شيريه الى ان هذا اي اعلال
 العين وتصح اللاح قليل وانما فتحت اللاح هنا لانها
 حست بتا التانيث والعين قد سبقت لمقتضى الاعلال
 فاعلت **قوله** فانه يلزم اعلال الاول دون الثاني
 الى اخره هذا على بعد ان يكون الاول مذكور وقيل انه
 يلزم اعلال الاول دون الثاني اي القياس العكس ويلزم
 اعلال الساكن مع ان القياس الادغام ويلزم حذف العين
 لغير موجب **قوله** العاشر ان لا يكون عينا لما اخره
 زيادة الى اخره يمنع من قلب الباء والواو والفاء ليجزها
 وانفتاح ما قبلها لو هذا عينا في ما اخره زيادة تخص الاسم
 لانه سلك الزيادة بعد شبهة ما حقه الاعلال وهو
 العمل فيصير له كخصوصي ولا يجي منه مفعلا الا
 ما شد من كونه انا واما نحو قوله فتحييه شاذ شذوذ

على وزن فاعله

رُوحٌ وَغَيْبٌ وَعِقَّةٌ لَان تَا التاليفت غير مختصه **فصل**
في ابدال التاء من الواو والياء انما ابدل كل من الواو والياء
تاء فيما ذكر لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما
من قرب المخرج ومنافاه الوصف **قوله** وما تفرق منها أي المضاعف
والماضي والامر واسم الفاعل والمفعول **قوله** ونقول
في افتعل من الارار اسر والتيس في افتعل اذا كان حرف اللين
فيه بدلا عن الحرة التي هي فالكلمة ان لا تبدل تاء لانه لما اجتمع
همزتان او لاهما همزة الوصل وثانيتها فالكلمة وهي ساكنة
فالقاس ان تبدل من حركتها ما قبلها ولا تبدل تاء لانهما
ليست فاولا يتوالى اعلا لين على تقدير ابدلة تاء **قوله**
لان هذه التاء تبدل من همزة الى اخره فالحاصل انها انما تبدل
من الياء بشرط ان يكون فاء وهي اصلية **قوله** وشده قولهم
في افتعل من الاكل انكل القياس انثقل والاصل انكل ابدلت
الحرة الثانية تاء من حركتها ما قبلها **قوله** ونقول
الجهري في اخذ انه افتعل من الاخذ اعلم انهم اختلفوا في
حذف الهمزة او ان التاء فيه بدل عن همزة وان اصله اخذ
لانه لما اكثر استعمال اخذ من الاخذ يوهم ان التاء اصلية

فبنوا اخذ ايضا من اخذ وصاحب الصحاح وجماعة مشوا على
الاول وبنوا على الثاني وصحح قوله بما حكي عن العرب اخذ
تخذ **فصل** في ابدال الطاء الى اخره انما وجب
ابدال الطاء من التاء فيما فاقوه ما دنا الى اخره لما بينهما من
مقاربة المخرج ومباينة الوصف اذا التا من حروف
الهمز وحروف الاطباق من حروف الاستعلاء **قوله**
وسمى حرف الاطباق الا ولى ان يقول وهي حروف الاطباق
لان ظاهر عبارته ان حروف الاطباق ليست متحدة فيما
ذكر لانه لا يلزم من تسميتها بحروف الاطباق ان لا يكون
غيرها كذلك **قوله** اصطر اصله اصتبر واصطرب
اصترب وكذا نكبة بقية الامثلة **قوله** ولا يدغم لما ذكرنا
في اصطر وهو ان الضعيف لا يدغم الا في مثله **قوله**
وبعضهم يعكس ظاهره ان السايغ انما هو ابدال المعجمة هملة
وان ابدال الهملة هملة نليل وهو ظاهر يدل اجماع القراء
السبعة عليه لانهم لا يجعون الا على المختار **قوله**
نحو خلوق فخر الصام لوجاء على الكثير لقل الخلوق في الصام
قوله نحو انبعث انبعث مثال لما كان النون والباء فيه

وهو كله ومن عينا لما اجتماعيه من كلتيه واعلم ان
ان في النطق بالوزن الساكنة قبل الباء الاختلاف
مخرجها مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء اذا
وقعت النون ساكنة قبل الهمزة قلت ميمها بها فخرج
الساكن والنون في الغنة وليس في النطق بها قبل الباء عشر
ان في النطق بالوزن الساكنة قبل الباء عشر
الواو في خوف الغلالة لما نقلت حركة الواو الى الساكن
الصحيح قبلها وكانت غير مجالسة للفتحة قلت الغلالة
في الاصل وانفتاح ما قبلها وقلت ايضا في خوف يالاها
لما نقلت كسرتها الى الساكن الصحيح قبلها وكانت غير مجالسة
لتلك الحركة قلت ما ساكنها اثر كسرة **ول** ومنع
النقل ان كان الساكن معتلا انما امتنع حيث كان الساكن
معتلا لان النقل انما هو للتخفيف لان حرف العلة في نفسه
ثقل واذا اخرج من ازيد ثقل فثقل حركته الى الساكن
قبله حيث كان صحيحا لمحصل التخفيف لان اخرج الصحيح
لا يستقل عليه الحركة اما اذا كان معتلا فثبت
النقل اليه لان اخفه التي تحصل من المنقول منه بخلفها

ذلك الثقل الذي كان في المنقول منه في المنقول اليه واما
امتناع النقل في فعل التعجب فلانهم حملوه في التصحيح على
نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزيد وهو فعل
التفضيل واما امتناع النقل في المعقل الام قليل لا يتو الى الاعلان
واما المضاعف قليلا يجمع الساكنان على غير حدة **ول**
فالاول كقيام اي ما استبهم في رزنة دون زيادته ومقوم
مستبه ليقل في الوزن **قوله** فانك تقول تتبع بكسر سين
الي اخره اي بعد ثقل حركة الياء الى الساكن الصحيح قبلها
قوله فان استبهم في الوزن والزيادة معا وجب
التصحيح انما وجب التصحيح اذا اسبه الاسم المضارع الى الزيادة
والوزن معا ليمتاز عن الفعل لانه لو اعل في هذه الحالة
لا التيسر بالفعل **ول** واما نحو يزيد الى اخره حاصله
ان في الظاهر يترا اي انه مما اسبه الفعل في الوزن
والزيادة معا واعلى وحقه وجوب التصحيح فاجاب
عنه بان الاعلال ثبت له قبل التسمية فليكن مما الكلام
فيه وهذا فقد علم من كلامه انه لا يغير اعلا له الذي
ثبت له قبل التسمية لانه اذا كان لموجب **قوله**

والثاني نحو مخطط قال ابن الناطم الغمال كسواك ومخطط
لاخطاه في الاعلال المذكور لمخالفته الغمل في الوزن
والزيادة واما تبعل فكان حقه ان تبعل لانه على وزن
تعلم وزيدته خاصة بالاسماء ولكنه حمل على مفعال
لستبه به لفظا ومعنى في التصحيح انتهى وقد
حذف نحو وامام الى اخره اي ربما ثبت حذف التاء المعوض
بها وانما حملناه على التعليل لان قد في عرف الصغرى يقصد
التقليل مع ان ما في الواقع كذلك **ولم** مثال الواو مقول
ومصوع اصلها مقول ومصوع واصل مبيع مبيع
ومدين مديون تقلت الضمة في مقول ومصوع واصل
مبيع مبيع ومدين مديون تقلت الضمة في مقول ومصوع
الى الساكن الصحيح قبلها فاجتمع ساكنان اولهما مد وكان
القاس ان يحذف لانا حذفنا الثاني لكونه زائدا قريبا
من الطرف وكذلك مبيع ومديون الا انا قلنا قريبا كسرة
لسلم اللام والا لو بقيت لوحت قلبها واوا لكونها ارضية
قلبتكس ذوات الاء بذوات الواو **وقول** وان
كان الفعل مضارعا وامرا واتصلا يكون نسوة جازا الوجهان

اي مضارعا على مبتدأ كسر العين او امرا فلهذا المضارع ك
وقول وقد اختلف وعاصم الى اخره قال ابن المصنف
في شرحه على الالفية قوله وتقرن تفرقا اشارة الى قراءة
نافع وعاصم وتقرن في يوتكن اصله اقترن من قولهم
قربا للمكان تقر معنى تقر حكاها ابن القطان ثم خفف باحذف
بعد ثقل الحركة وهو تادرا لان هذا التحفيف انما هو للكسور
العين انتهى فيكون على ما ذكره قد ثقل حركة العين الى
الفاءم حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ثم حذف في
وقول ولان المستور قررت الى اخره قال في الصحاح في
مادة قرر يقول منه تيررت بالمكان بالكسر اقرقرارا
وتيررت ايضا بالفتح اقرقرارا وقرورا وقررت به عناء
وقررت به عناء ترة وقرورا فيها اسى واحاصل على
ما قلناه السخ ومما حيل الصحاح ان تيرر بالفتح لا يكون الا من
يقرب فتح القلاف الذي حقه الاتمام لا غير فعلى هذا يكون مثل هذا
موقوفنا على السماع واعلم ان تيررت بالكسر حور فيه الا وجه
الملاية واما مضارعه فليس فيه الا الاتمام وان تيررت
بالفتح ليس فيه الا الاتمام لانه على فعل بالفتح وان مضارعه

اعني اقتربا لكرحوز فيه الوجهان اعني الاتمام والحذف بعد نقل
الحركة **هذا الباب الادغام** الفزار حده اذ غمت الفرس
اذا حجتته وادغمت الثياب في الوطاء اذ حطمتا فيه وادغام
الحرف في الحرف هو ادغام الساكن في المتحرك الهسي والادغام بالشدة
عبار بالبحر من وبالتخفيف مذهب الكوفيين وحده ابو علي
يقوله ان فصل حرفا ساكنا حرف مثله غير ان يفصل بينهما
بحركة او وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعا واحدا والظاهر
ان قوله فيرتفع الى اخره ليس من تمام احد من تفرع على ما فهم منه
وقال بحرف مثله لان الحرف لا يمكن ادغامه في مخالفة فلا ادغام
المقارب في المقارب قلب الاول الى الثاني نحو من واق فانك
تقلب النون واو اتم بدعها في واو واق وقال في غير ان يفصل
بينهما بحركة او وقف لمتاني الاتصال لان كلاهما حركة والوقف
اذا تطل من الحرفين فصل بينهما اما كون الوقف فصلا فبين
لانه حبس اللسان عن استمراره في عمله فاذا وقفت على حرف
ثم اخذت في اخره كان الماخوذ منقطعاً عن الموقوف عليه مستأنفا
لعمل اخر ولذلك قيل وقف ثم ابتداء فاذا قلت مدد في مد كنت
حبست اللسان عن الدال الثانية حينئذ لم يحصل الاتصال

ودخول في مثله فاذا قلت مد كنت امررتة في عمل فاصبتها به
امامة واحدة وحينئذ يحصل الاتراج واما كون الحركة فصلا
فتعلق بحرفه مرتبة الحركة من الحرف وهي لا تخلو من ان يكون
قبل الحرف او بعده او معه لا قبله ولا بعده لا جائزان يكون
قبله لان الحسن كنه ولا جائزان يكون عليه لان الحرف عرض
والعرض لا يقوم بالعرض فيعين ان يكون بعده وعلى هذا فلا
يدمر عدمها لتصل اتصال احد المتلين بالآخر الهسي واعلم ان
العلة في الادغام انك اذا القطت حرفين مختلفين رقت اللسان
عن موضع ووضعته في موضع اخر ليكون مثله مثل القدم برعها
عن مكان وضعها في مكان واذا القطت بمثلين كنت برفعه عن
موضع وبعينه اليه حتى تانك تصرفه عن جهة وتكسبه الى ورائك
يدفع في صدر قدمك وهي تريد المنفود في سعيها فيرد لها منعكسة
ومعلوم ان سني الطباع على الخروج من شيء الى شيء وان العود
الى شيء واحد حلق المطبوع وداخل في التكلف وتطالب للكراهة
واعلم انه لما في توالي المتلين من النقل رفضوا في كلامهم تركيب
الحروف المتقاربة الخارج نحو الكاف مع الجيم والقاف مع الجيم
والقاف مع الكاف وليس المراد مطلق التقارب بل تقارب

مخصوص الثاني ان لا يصدر اولها انما امتنع الادغام
 حيث تصدر اولها لانه لا يبد من تسكينه عند ارادة الادغام
 واذا ساكن تصدر الاستدابة **الثالث** ان لا ينصل اولها
 بدغم خمس وذلك لانه التقدير مدغم فيه وحيد يتعدى الادغام
 لانه لو ادغم لزم تسكينه ليدغم فيلزم منه فك الادغام الذي
 كان قبل **سبب** اعلم ان الحروف على اربعة اصناف حروف
 متبانية غير متقاربة ولا متناشبة وحروف متماثلة وحروف
 متقاربة فاذا التقى المتبانيان فليس الا الاظهار في كلمة
 كانا او في كلمتين متحركا كانا او ساكنا واذا التقى متماثلان
 في كلمة كانا او في كلمتين والاول منهما ساكن فقد اجعوا على
 ادغام الاوّل في الثاني وان كان الاوّل منهما متحركا فكلهم يظهر
 الا ابا عمرو ورجحه انه مدغم الاول في الثاني في ادغائه
 الكبير واذا التقيا متقاربين والاول متحرك فجميعهم يظهر
 الا ابا عمرو ورجحه انه فانه في ذلك مذهبنا في قرأته واذا
 التقيا متقاربين والاول ساكن فانهم اختلفوا في ذلك في
 تسعة احرف الباء والتاء والثاء والذال والزال والراء
 والتا واللام والنون فاعلم ان كثير وحفظ رجحنا انه

جميع ذلك في القرآن الاثنا التاليت فانما ادغماها في حرفين
 الدال والظا نحو مات طايغه وقوله تعالى اجبت دعوتكما
 واظهراها في غير ذلك **الرابع** ان لا يكثر من قول
 لا اله الا الله وانما امتنع الادغام في الملحق لا داه الى
 ذهاب مثال الملحق به **والخامس** انما امتنع الادغام
 في الاربعة المذكورة لحقه فعل واختصاص غير بالاستماع فان
 قال عبد العاهر في شرح الايضاح والتكلم لا في علم ان
 حرفي التضعيف اللذين هما اللان اذا كان الثاني منهما في
 موضع تحريك بل خشيت فيه جاز الادغام وتركه وذلك في
 نحو فعل نحو حي حشي وفي افعال واستفعل وفاعل اذا است
 للمفعول خواحي واستحي وجوي كالعق واستلني ولربي
 فاحركة لازمة في ذلك كله لانها المفتحة التي بيني عليهما مثال
 الماضي وليست عارضة فنزل تلك في ذلك الادغام نحو
 حي زيد كما قاله سبحانه ويحي من حي عن ميتة تكن اليها الاولى
 التي هي عن تدعها في اللام كما قالوا في ندد وطب ويقول
 في احي واستحي احي واستحي ينقل حركة اليها الاولى التي هي
 عين الي فالفعل التي هي خاتم مدغمها في الي التي هي لام فاقلت

امد واستمد امد واستمد ويقول في حوى حوى وتساكن
 الياء وسقط حركتها لان واو فاعل لا يحمل ثقل الحركة اليها
 وتحجر منها ومن الفاء الذي هو الحاء ان سقل اليه كما نقلت
 في احيى فالادغام اذا افتقر الى شريطين احدهما ان يكون
 الياء الاخيرة متحركة حركته لازمة فان الحركة اذا كانت عارضة
 لم تجز الادغام وذلك لقوله سبحانه اليس ذلك يقاد ر على
 ان يحكى الموتى لا يجوز ان يقول يحيى الموتى وان كان بمنزلة
 قد احيى في تحريك الياءين لاجل ان هذه الحركة للاعراب
 هي تنزول سقوط علامتها وذلك اذا قلت هو يحيى والشرطه
 الثانية ان لا يكون الياء الاولى مفتوحة فانها اذا انفتحت
 انقلبت الثانية الفاء كقولك في افعل واستفعل وفاعل
 اذا كانت لفاعل احي واستحي وحايا الاما احي واستحي
 وحايا فتقلب التي هي لام كما انقلبت في ابقى واستبقى وباقى
 فان قلت ما الذي يمنع من الادغام في هذه الحال وقد حصل المثلان
 نحو جاني واحي فيكون كالصحيح في امد في امد وماد في ماد فليجاب
 ان المقصد في الادغام رفض اجتماع المثلين وكراهية ما يوجب
 اللفظ بما متفرقين ظاهرين وحروف اللين قد جعل

من الامور فيها ان تقلب اذا تحركات مع انفتاح ما قبلها فاذا كانت
 حيث يتاخر فيها القلب لم يحجج الى الادغام لان القلب قوى وذهب
 في المعنى الذي وضع لاجله الادغام وذلك المعنى ازالة المثلين وذلك
 انك اذا قلبت احد حرفي اللين الفاء فقد صرفته الى حرف اخر وليس
 كذلك الادغام لانه لا يزيل اجتماع المثلين واذا كان كذلك كان
 الواجب ترك الادغام الى القلب اذا امكن لانه اجمع للعرض وازيد
 في كنفه لانه التضعيف المستقل سيما في حروف اللين وامر ان
 اخر ان احدهما ان في ترك القلب خلافا للاصل المطرد في حروف
 اللين والثاني انك اذا ادغمت احججت الى اعلال العين بالاسكان وتصحح
 اللام وذلك خلافا لاصل ايضا مع وجود الند وحده عنه فلهذه
 العلل لم تجز الادغام الا حيث تمتنع الالف وذلك بان يكون الاول
 من حرفي اللين مكسورا كحي واحي فان قلت هب ان نحو احي لم يحرف فيه
 الادغام لا مكان القلب فما بال ما لم يأت فيه القلب نحو حي بجوز
 فيه البيان واللفظ بالمثلين ولا يزم الادغام كما يكون في الصحيح
 فلا يجوز حي واحي كما لا يجوز مدد وامدد فاجوب ان الظاهر
 يقتضي ما زعمت ان هاهنا ما اوجب اجازة الامر من اي البيان
 والادغام وذلك ان الثانية التي هي لام من نحو حي يقع موافق

تخرج فيها عن حد الادغام وهو انما تسكن مرة في مضارع افعل واستفعل
وفاعل واسكالها نحوحي وليستحي ونحوحي كما تسكن ماضي وكذلك
في المحي والمستحي وسعلب مرة في نحوحي ونحوحي وما اشبه ذلك
وانما يكون تحت ياتي منها الادغام في بعض امثله الماضي فلما
كانت تخرج من الادغام في اكر المواضع لم يلزم الادغام حيث
يكن تشبهها البعض احوالها ببعض ذلك ليست اليها المتحركة في
حي غير الساكنة في حي والمنقلبه في حي لان الحرف لم يختلف
وانما اختلف متاع الفعل بان انتقل عن الماضي الى المضارع
والا فالهالام في الموضعين فلما لزم البيان في نحوحي تشبه حي
بغيره واكد ابو اعلي السبكي بين الياء في المضارع والياء في الماضي
بانها الوقف لا يلحق الماضي كالا يلحق المضارع واما الصحيح
فخاله خلاف هذه اذا حركه ملازمة للنداء في مثله في جميع
متصرفاته يقول مديد فهو ماد وامديد فهو مهد ومستهد
فلا يكون في حال من الاحوال الخت متمنع فيه الادغام فلا الساكن
يعترضه ولا القلب وانما يلحقه الساكن في حالة واحدة وهي حال
الحزم نحو لم يهد هذا واهل الحجاز يدغمون فيعود عليه الحركة
ثم ان هذا الساكن ايضا عارض فيه يزول بزوال العامل وهو

ان يقول يهد والساكن والعلب في نحوحي ونحوحي ونحوها
الكثرة ليس بعامل لكنه لرفضهم الضمة والكسرة في حروف
اللين اذا تحرك ما قبلها وهذا افضل قوى وبقرب بين فاعله
استي قال فرأيت علي الكاشية ابن النحاس غفرا له الذي يزعمون
هذا انما هم بنوهم لاهل الحجاز **مولى** وفي هذه الصورة **البيان**
الى اخره دخل فيه خواجيه واعيا في جميع حيا وعي فلما كان تدغم
كما ذكرنا وذلك لان الحركة لازمة لانها حركه بنا وان تبين فيقول
احييه واعيا لما ذكرنا من ان هذه اللام قد امتنعت من الادغام
في مواضع فلم يلزم من حيث يترتب فيه مراعاة لما ثبت لها من البيان
في احوال كثيرة وقد فرق بعضهم بين اعيا وبين احويه فقال
ان الادغام في اعيا اقوى منه في احويه يجوز الادغام والقلاي
فمن ادغم نظر الى انها مثلان متحركان في كل حركة لازمة بخلاف
لن حي فان حركه ما في مثليه عارضه لان الناصب تصد الزوال
ومن كل نظر الى ان اجماع المسلمين في باب حي كالعارض لكونه
مختصا بالماضي دون المضارع والامر بخلاف نظيره من الصحيح
نحورده ولا يعيد بالعارض غالبا **نفسه** تقول اذا اسندت
الى الصبي حيوا وعيوا من غير حذف ويقول حيوا وعيوا

كما يقول مقوا وحسوا والاصل حينئذ حيوا وعبوا كعبوا
فتنقل الضمة من الياء التي هي لام كتابتي الى الياء التي هي عين ن
كنا فني فليبقى الياء المنقول عنها الحركة ساكنة مع واو الضير
فتسقط فيبقى حيوا وعبوا واما اذا ادغمت فان الياء التي هي
عين ساكن فتعوى الياء التي هي لام على احوال الضمة لسكون
ما قبله كما قلت هذا كرسى فاجرته مجرى الصحيح لسكون ما قبله
قوله يسترا نأقيل يستر يفتح اوله لانه بالنظر الى الاصل
متجا وزا لا ربعة **قوله** فان اردت التخفيف في الابدأ
حدثت احدي التآني انما جاز حذف احدي الدآني فيما ذكر
لاجل ان فيه تخلصا من قواي متلين متحركين او ادغام مخالف
للقلايس ومنه **قوله** ومنه وكذلك نحاي وكذلك منه
ونترك الملايكة بالرفع على بعد من ترك **قوله** واسند الضير
المصدر انما قال هذا القلايد واسند الضير المصدر لئلا يخلوا
الفعال عن الفاعل لان المومنين لا يصلح للفاعلية لانه منصوب
ثم ان المصنف اقره على صحة اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل
مع ان اقامة غير المفعول به مع وجوده متمنعه واقامة ضمير
المصدر كذلك **قوله** وبالادغام وبيلغة تيمم وعليها قوله

خاتمة

تعالى في سورة الحشر ومن شاق الله ورسوله ومن يرتد
منكم عن دينه في المائدة على قراءة ابن كثير واني عمر والكوفيين
قوله قول ابن مالك رحمه الله احصى من الكافية الخلاصة
ربما توهم انه اراد بهذا انها اكثر مسائل من الكافية وليس
كذلك لانه يصير مكاسم في الحشر والذي يظهر لي ان احصى
فعل ماض وفيه ضمير يعود على ما في قوله وما جمعه عنيت
قد كمال الخلاصة مفعول به وقول من الكافية حال منه والمعنى
ان ما جمعه عنى جمع خلاصة ما في الكافية وعلى هذا فليس المراد
بالخلاصة اسم هذا النظم بل احسن ما في ذلك الشيء انتهى
ما كتبه رحمه الله ورحم اسلافه من احوالي

وكان الفراع من كتابة هذا الكتاب المبارك
في يوم الاربعاء الرابع عشر من شهر رجب الفريد لكرام
احد مشاهير رند كان ولوح
وتما في طيه وكبره

وصلى الله على سيدنا محمد ورسوله وعبدك والاه وصحبه من بعده
عليه افضل عباد ربه الفارق في ذنبه الراجي رحمه الله وغفرانه
المتمسك بعفولة واحسانه فخر لبي ابي على عفا الله عنه وعز والديه
وسامعهم المحض منكم وكرمهم



وان تجد عيبا فسد الخللا فجل مرعا عيب فيه وعلا
واكرم علي ما لا ولا فنعم ما اولى ونعم المو لا

سألت الله سبحانه وتعالى
وتحيتني سلمة في حياتي
ويرزقني حلا من حلال
ويحتم لي بخير في محاتي
وصلى الله رب العالمينا
محر خسر خلق الله مر قد
كذلك واصحاب كرام
عن صلاة ومع سلام كل وقت

امين
على المختار خير المرسلين
حياه الله نال الفخ المثلين
وازواج كذاك التابعين
صباحا مع مساء كل حين

عن

عَفَرَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ